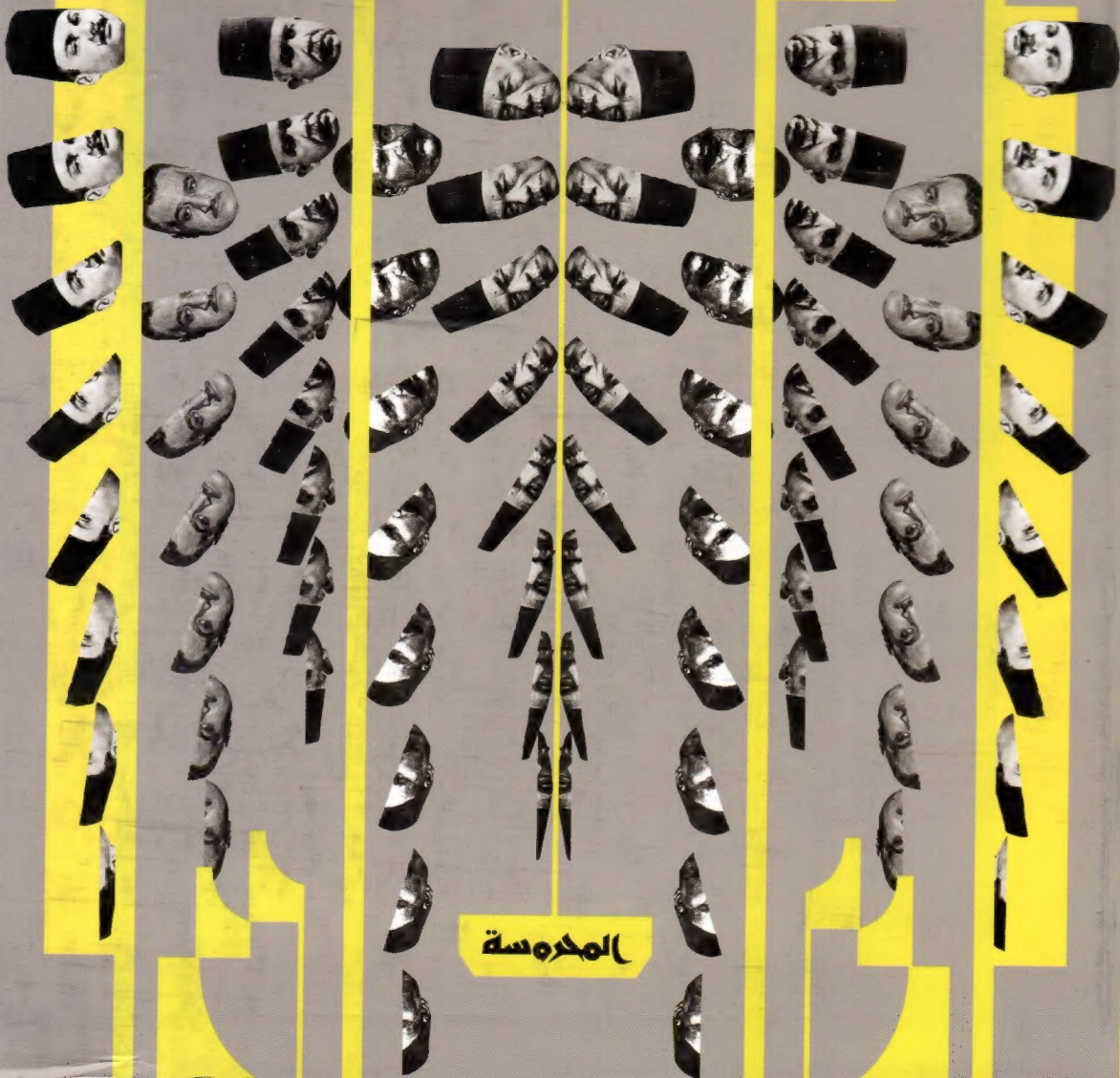


تطور الحركة الوطنية المصرية

شهدي عطية الشافعي

فكر

المحرسة



تطوُّر الحركة الوطنية المصرية
1882 - 1956

شُهدي عطية الشافعي

تقديم / شعبان يوسف

عنوان الكتاب: تطوّر الحركة الوطنية المصرية
المؤلف: شُهدي عطية الشافعي



قطعة رقم 7399 ش28 من ش 9 - المقطم - القاهرة
ت، ف: -002 02 28432157

facebook/almahrosacenter

twiter: @almahrosacenter

www.mahrousaeg.com

e.mail: info@mahrousaeg.com

e.mail: mahrosacenter@gmail.com

رئيس مجلس الإدارة: فريد زهران
مدير النشر: عبدالله صقر

رقم الإيداع : ٢٠١٨ / ١٧٦٠
الترقيم الدولي: 978-977-313-736-6
جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحرسة

**تطوُّر الحركة الوطنية المصرية
1882 - 1956**

**شُهدي عطية الشافعي
تقديم/ شعبان يوسف**

الطبعة الأولى 2018



فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

الشافعي، شهدي عطية

تطور الحركة الوطنية المصرية 1882 - 1956 / شهدي عطية الشافعي؛ تقديم شعبان يوسف.

ط1- القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، 2018.

ص264؛ 17 × 24

تدمك 6-736-313-977-978

1 - مصر السياسية الأحوال

2 - مصر تاريخ- العصر الحديث- الاحتلال البريطاني (1882 - 1956)

أ- يوسف شعبان (مقدم)

ب- العنوان

320.962

رقم الإيداع: ١٧٧٦٠ / ٢٠١٨

المحتويات

7	*مقدمة: شُهدي عطية الشافعي المثقف الثوري والشهيد
15	*تمهيد
19	*الفصل الأول: الاستعمار والسيطرة الاقتصادية- 1882.
25	*الفصل الثاني: الاستعمار والسيطرة السياسية.
29	*الفصل الثالث: انبعاث الحركة الوطنية.
43	*الفصل الرابع: ثورة سنة 1919.
69	*الفصل الخامس: نتائج الثورة .
93	*الفصل السادس: التحركات الشعبية ما بين 1924 - 1944.
105	*الفصل السابع: الاتجاه الشعبي الجديد 1946.
127	*الفصل الثامن: معركة القنال 1951.
147	*الفصل التاسع: حركة الجيش سنة 1952.
167	*الفصل العاشر: سياسة سلام واستقلال.
187	*الفصل الحادي عشر: العدوان الاستعماري
231	*الفصل الثاني عشر: الغد.
257	*المراجع .

مقدمة

شُهدي عطية الشافعي المثقف الثوري والشهيد

لم يكن الاغتيال الذي تعرّض له المثقف والمناضل والشهيد شُهدي عطية الشافعي في 15 يونيو 1960، حدثاً طارئاً في مسلسل الطُغيان الذي أصاب المناضلين الاشتراكيين على مدى سنوات كثيرة قَبْلَ وبعدَ هذا التاريخ، ولكن يظلُّ اغتيالُ شُهدي عطية هو بؤرة ومركز ذلك الطُغيان، حيث تمّ تعذيب الرجلِ والتَّنكيلُ به، ومحاولةُ إذلاله لإثبات أن السُّلطة التي تحكم هي التي تأمر وتَنهى، ولا صوتٌ يعلو على صوتها، وهذا التَّنكيل والتعذيب له تاريخٌ طويلٌ، ليس منذُ اندلاع ثورة الضباط في 23 يوليو 1952، ولكن من قبلها.

وإذا كانت هناك قُوى قد تعرّضت للتَّنكيل والإبعاد والتعذيب حتى القتل، فالاشتراكيون هم أول هذه القُوى المُستهدَفة؛ وذلك لأنَّ هؤلاء الاشتراكيين هم النقيضُ الجذري دوماً لأيِّ سلطة مُستبدّة ومُستَغلة، ومنذ أن بدأت الحركة الشيوعية في مصر في عقد العشرينات، طرحَتْ برنامجاً قوياً ومُتماسكاً بعد قيام ثورة 1919، واشتداد الحركة الوطنية الديمقراطية، ونشرتْ جريدةُ الأهرام برنامجَ

الحزب الاشتراكي الأول في مصر، بتاريخ 14 فبراير 1921، وكان أول مطالبه جلاء الجنود الانجليز عن مصر والسودان، وعدم الاعتراف للغاصب بأي مركز ممتاز، وعدم الاعتراف بالمعاهدات والاتفاقات التي أُجريت خلسة من الشعب وعلى كُره منه".

وعندما يطرح الحزب هاتين النقطتين في مواجهة المُستعمر الانجليزي، فهو يخرج السلطات التي لم تستطع طرح مبدأ الجلاء المُطلق عن البلاد، ولكن السلطة اختارت أنذاك طريق المفاوضات، ومن ثم فلا بُد أن تعمل تلك السلطة على التخلص من مثل هذه القوى التي تطرح أفكاراً وتوجهاتٍ نقيضةً تماماً، وليستُ بديلة فحسب، فالجلاء التام دون مُراوغات، هو مبدأ الاشتراكيين، والمفاوضات كانتُ سلوكُ السلطات في ذلك الوقت. وبالمُطَّبع طالب البرنامج بتعديل الدستور وقانون الانتخابات، حتى تصبح الأمة مُصدِرَ السُّلطة الحقيقية، وطالب البرنامج بإلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية، مثل قانون الاجتماع والأحزاب وكافة القوانين التي تعطل الحريات في البلاد.

ثمَّ طرح البرنامج بعض نقاطٍ تتعلق بالنضال العمالي، مثل الاعتراف بهيئات العمال رسمياً بحقوقها في الدفاع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً عن مصالحها، ثمَّ تنظيم العمال غير المنظمين وتقوية المنظمين وضمُّهم في اتحادات، وتأليف تعاونيات للإنتاج والتوزيع، وممثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلاً صحيحاً في البرلمان، واستطرد البرنامج في طرح كل ما يُناقض السلطات الحاكمة كُلِّها، الملك والحكومة والاحتلال، لذلك ناصبت كل تلك السلطات العداء السَّافر مع هؤلاء المُقلِّقين، الذين لا رادع لهم سوى التنكيل بهم، ومطاردتهم، وتصفية تنظيمهم الثوري.

وتطوّر الأمر فيما بعد ذلك، ليصبح الاشتراكيون هم أصحاب الطرح النقيض للاستبداد والاحتلال والاستغلال دوماً، وكانت ثورة 1935 التي طالبتُ بالدستور الذي عطَّله الانجليز، وكانت أداته في مصر العملاء وعناصر الرجعية، وجاءت معاهدة 1936 مُخيبةً للآمال، فواصل الشيوعيون دورهم أثناء الحرب العالمية الثانية، ومع نشوب تلك الحرب عام 1936، ينجح الشيوعيون في تشكيل نواة تنظيمٍ لهم، ويواصلون ذلك وصولاً إلى أعوام 1945 و1946، وتلك السنوات التي شهدت أشرس نضالات الشيوعيين في مصر قبل ثورة 23 يوليو، وكان شُهدي

عطية أحد أبطال تلك الفترة، إذ صاغ برنامجاً شديداً الانضباط في عام 1945 مع مجموعة زملاء له، تحت عنوان: أهدافنا الوطنية، وترجم عديداً من الكتب المهمة، منها الاشتراكية العلمية والخيالية لفرديريك إنجلز، وشارك بقوة ومهارة وبدور بارز وتقدمي في نشر الفكر الاشتراكي، كما أنه كان مهتماً بالطليعة الشبابية آنذاك، هؤلاء الشباب الذين كانوا في طليعة الحركة الوطنية الجماهيرية، والتي ظلت تنمو وتتصاعد وتدير المعارك الكبرى مع مختلف قوى الرجعية والفساد والاحتلال، وكان شهدي يقود هؤلاء الشباب بنفسه، ويرسم لهم سياسة المقاومة، ويعمل على تثقيفهم، وهو الحاصل على درجة الماجستير من إنجلترا، وساهم في تأسيس دار الأبحاث العلمية، تلك الدار التي تكونت فيها طاقات بحثية ونضالية، وأصدرت عدداً لا بأس به من الأبحاث المهمة، وكانت تقيم ندوة أسبوعية، وكان شهدي الفارس الأول في هذه الندوات.

ولم يكتف شهدي بتلك الأدوار الثقيفية والحركية، ولكنه لعب دوراً مهماً ومحورياً في تأسيس اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة في صيف عام 1945، تلك اللجنة التي ضمت في إهابها خيرة شباب الحركة الوطنية والاشتراكية، وهم جمال غالي، وسعد زهران، وجمال شلبي، وعبد المنعم الغزالي، ومحمد الجندي، وفاطمة زي، ولطيفة الزيات، وكان هؤلاء هم الذين يقودون الجامعة بشكل كاسح، وذلك في مواجهة عناصر الإخوان المسلمين، وعناصر من حزب الوفد، ولم تكن اللجنة الوطنية فقط هي التي تقود، ولكن كانت حشود من طلاب كليات الطب والعلوم والآداب والتجارة في مواجهة الأحداث، وكان كُتَيْب "أهدافنا الوطنية" بمثابة الدليل القاطع على جدية الحركة، وكذلك الكتاب النقيض لكل الخطابات اليمينية التي كانت مطروحة في الساحة السياسية آنذاك.

وبالطبع لم ترتج السلطات لهذا القائد الصلب والمثقف والأصيل، فأصدر إسماعيل صدقي "جلاد الشعب" أمراً باعتقاله، واستطاع شهدي أن يهرب ويختفي عن أعين البوليس السياسي، وقصة الهروب أو الاختفاء ملحمة في حد ذاتها، وعندما عاد من مخبئه، عاد كذلك إلى قيادة الحركة الوطنية، وصدرت جريدة "الجماهير" عام 1947 برئاسة تحرير محمود النبوي، وكان شهدي يُحرر معظم المادة التحريرية فيها، وكتب شهدي سلسلة مقالات قوية، استطاعت أن تصنع حراكاً عارماً في الحركة الوطنية واليسارية، ولذلك تم اعتقاله في أواخر عام 1948،

وتقديمه للمحاكمة، وصدرَ عليه حكمٌ بالحبس سبعَ سنواتٍ بالأشغال الشاقة، وخرج عام 1955، أي بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952، والتي وجد شهدي فيها كثيراً مما كان يُنادي من تحرير الوطن من الاستعمار، والتخلص من الإقطاع وجبروته، وبعد خروجه من السجن شارك شهدي في تحرير جريدة المساء، ولابد أن أذكر بهذه المناسبة أنه كان يكتب مقالاتٍ مهمةً وتاريخيةً باسمٍ مُستعار وهو "أحمد نصر"، وذلك على مسئولية الراحل الدكتور رفعت السعيد والكاتب الروائي صنع الله إبراهيم، عندما سألتهما عن مَنْ يكون أحمد نصر هذا الذي يكتب مقالاتٍ ساطعةً هكذا؟ فاتفق كلٌ منهما بأنه شهدي عطية الشافعي، وكان هناك تشديدٌ من السلطات على عدم إدراج اسم شهدي عطية الشافعي في أي مطبوعةٍ من المجلات والصحف السيّارة، ولذلك نشرْتُ له جريدة المساء روايته الفاتنة "حارة أم الحسيني" دونَ توقيع، وزعم المحرّرُ بأنَّ مؤلّف الرواية هو الذي أراد إنكار اسمه، ونُشرت الرواية على عدة حلقات في الأعداد الأولى من الجريدة، وكان هذا الاحتفاء يليق بالرواية أولاً، وصاحبها ثانياً، حيث إنَّ الرواية لم تكن مجرد قصة كتبها مثقف كبير، أو مُناضل عتيّد، له شأنٌ خاصٌ وكبير في الحياة السياسية، بل كانت روايةً مكتملة الأركان الفنية، رغم أنها كُتبت باللهجة العامية، ولكن شهدي عطية كان له تاريخ أدبيّ قديم، حيث إنه نشر قصصاً بديعة في مُقبل عمره، حيث نشرْتُ له مجلة "مجلّتي" التي كان يرأس تحريرها أحمد الصاوي محمد عام 1936، وشارك في مسابقات أدبية مرموقة، وكان المحكّمون على مستويات أدبية كبيرة، من طراز د/ طه حسين ومحمود تيمور وتوفيق الحكيم وغيرهم، وحصل على تقديراتٍ عالية جداً في التّحكيم.

ولم تكن هذه هي المشاركات الأولى، ولا الوحيدة في مجال الأدب، بل ظهرت بواكير كتاباته النقدية المبشرة في مجلة "الرسالة"، والتي كان يرأس تحريرها الأديب أحمد حسن الزيات عام 1933، فنقرأ دراسات عن الكاتب الانجليزي ه. ج. ويلز، ثمّ يكتب دراسةً أخرى عن الكاتب الروسي تولستوي، ولم تكن دوافعه بسيطة، ولكنه كان يعمل على البحث عن رؤية فلسفية عند هؤلاء الكتّاب، ولم يكن عمره آنذاك تجاوز الواحد والعشرين، لقد ولد عام 1912، أي بعد نجيب محفوظ بعامٍ واحد، ولولا أن اختطفه البحث العلمي والأكاديمي، لكان أحد أدبائنا الكبار، ولقد استمر في كتاباته النقدية، فيكتب دراسةً بديعةً عن توفيق الحكيم، وللأسف لم تُجمع هذه الكتابات النقدية والقصصية في كتاب، ولم تُنشر

له من آثاره الأدبية سوى روايته "حارة أم الحسيني"، بمناسبة مرور خمسين عاماً على اغتياله عام 2010، وصدرت عن المجلس الأعلى للثقافة، عندما كان الأستاذ حلمي النمنم مديراً عاماً للنشر، وقد أقيمت ندوة موسّعة في المجلس حضرها عدد كبير من رفاقه الذين عاصروا المرحلة، ورافقوه في المعتقلات العديدة، وعلى رأسهم الراحل د/ فخري لبيب، والراحل د/ أحمد القصير، كما جاءت ابنته حنان لحضور هذه المناسبة، وألقت كلمة مؤثرة في الاحتفال.

لم يكن شهدي عطية الشافعي على خلافات مع النظام الوطني الناصري، بل سنلاحظ أن هذا الكتاب "تطور الحركة الوطنية"، والذي صدرت طبعته الأولى عام 1957 عن الدار المصرية للطباعة والنشر، يعمل على قراءة السنوات الخمسة التي كانت قد مرت على الثورة، وكان شهدي كما سنتعرف على ذلك في الكتاب، يرى بأن القوى الوطنية عليها أن تشارك أحلام وخطوات الثورة بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر، وأفصح أكثر من مرة بأن جمال عبد الناصر ليس رئيس جمهورية فحسب، بل هو القائد المؤهل لقيادة المنطقة العربية بأسرها، وهذا الأمر ليس مديحاً، بقدر ما هو رؤية موضوعية، دّل عليها شهدي عطية الشافعي بالأرقام والوثائق، والمعارك التي خاضتها الثورة منذ قيامها ضد الإقطاع والاستعمار، مما كبدها متاعب شاقة، كادت تطال الرئيس عبد الناصر نفسه، ولم تكن حرب 1956، والشهيرة بالعدوان الثلاثي على مصر، إلا نتيجة للمعارك التي خاضتها الثورة آنذاك.

وفي مارس عام 1956 كتب شهدي كتاباً مهماً، صدر عن دار الفكر، وكان عنوانه "ماذا تريد أمريكا من الشرق الأوسط"، وكتب مقدمته الناقد والمفكر محمود أمين العالم، وقال العالم ضمن مقدمته: "إن معركتنا اليوم هي معركة ضد الاستعمار ومشروعاته العسكرية والاقتصادية.. هي معركة من أجل تدعيم استقلالنا الوطني وحماية قضية السلام، ومن خلال هذه المعركة النبيلة، سيتحقق لشعوبنا العربية ماتصبو إليه من رفاهية وديمقراطية وتقدم"، واستطرد قائلاً: "ولهذا كنت سعيداً عندما تفضلت دار الفكر، فطلبت مني أن أقدم لهذا الكتاب... فمؤلفه الأستاذ شهدي عطية من طليعة مفكرينا الأحرار، وله تاريخ مضي في تاريخنا الوطني الحديث..".

ولابد أن أنوه أن الدكتور أنور عبد الملك كان قد تناول كتاب "تطور الحركة الوطنية" لشهدي عطية في جريدة المساء بالدراسة والنقد والتحليل، وذلك بتاريخ

16 مايو 1957، أي بعد صدور الكتاب مباشرةً، وعَمِلَ على إضاءة جوانب كثيرة فيه، ولكنه أعاد نشر هذه الدراسة في كتابه "دراسات في الثقافة الوطنية"، والذي صدر في يناير 1967 عن دار الطليعة ببيروت، وفَجَّر مفاجأةً من الوزن الثقيل، ربما لم يتداولها أحدٌ من قبل ذلك ومن بعد، ومن المعروف أن علاقة شُهدي عطية وأنور عبد الملك السياسية والإنسانية، كانت من أعمق وأصدق العلاقات، ولذلك فما يقوله عبد الملك عن شُهدي، يصبح في مستوى الوثيقة، حيث قال في هامش جاء في كتابه، وأنا أنقل الهامش كاملاً لضرورته: "صدر الكتاب في يناير 1957، دون اسمٍ لدار نشر، عن مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، شارع سامي بالقاهرة، ولحقَّ والتاريخ يجب توضيح بعض الأمور، كان شُهدي موضوعاً تحت الرقابة البوليسية اليومية آنذاك، بعد قضاء عقوبة ثماني سنواتٍ من الأشغال الشاقة، كان يريد أن يدفع بهذا الكتاب إلى النشر بسرعة، بعد معركة السويس، ليكون برنامجاً للجبهة بين الجيش والشعب، وقد طالعتُ معه مخطوط الكتاب بعناية، وأشهد بأن الرقابة قد حذفت ما يقرب من ثمانين صفحة قبل السماح بالنشر: من هنا كانت فجوات لم يستطع شُهدي أن يتداركها، إذ لقي حتفه في المعتقل، يوم 15 يونيو 1960".

هذه شهادة تدل على أن النظام آنذاك لم يكن مطمئناً مع أصدقائه، طالما أن خلافاً بينه وبينهم، فرغم أن شُهدي عطية في كتابه هذا، كان قد أشاد بالأبعاد الوطنية للنظام المصري آنذاك، لكنه لم يتخل عن رؤيته العلمية الماركسية للتطور الذي سلكته الحركة الوطنية منذ الثورة العرابية، وحلّل في دراسته الأبعاد الاجتماعية والديمقراطية التي كانت تتميز بها كافة الطبقات المتصارعة، سلباً وإيجاباً، ولكن كما قال أنور عبد الملك، فالكتاب كان يؤازر السلطة قلباً وقالباً، وكان الكتاب بمثابة البرنامج الوطني الذي صاغه شُهدي عطية ليكون "بروفة" للتحالف الوطني القادم، وهذا ما سنلاحظه في الفصل الأخير من الكتاب، وجاء تحت عنوان "الغد".

ولكن لا تأتي الرياح بما تشتهي السفن، ففي عام 1958، بدأت السلطة تعمل على تضيق الخناق على اليساريين، بعدما حدثت خلافات بين النظام والشيوعيين، عندما لاحظ النظام بأن الشيوعيين راحوا لتأييد عبد الكريم قاسم في العراق، ومن ثم راحت السلطة لتطارده الشيوعيين بضراوة، وبدأت حملات

القبض عليهم في 31 ديسمبر 1958، لتستمر التغطية خمس سنوات، ويستشهد شهدي في أوردي أبو زعبل، وكان قد أرسل رسالة تأييد شبه مُطلق إلى جمال عبد الناصر قبل اغتياله بعدة شهور، وبالتحديد في سبتمبر 1959، وفي يوم الثلاثاء الموافق 8 مارس 1960 عندما مثَّل أمام محكمة أمن الدولة العليا في الإسكندرية، ألقى شهدي كلمة افتتاحية استهلها بقوله: "واجبُ كلِّ وطنيٍّ أن يؤيد هذا الحكم، هذا واجب وطنيٍّ مخلص، والتأييد صادر لا عن مطمع ولا عن خوف، ولم أطلب أبداً ثمناً لهذا التأييد، وقمْتُ بالواجبِ مِنْ كلِّ أعماقي كمواطنٍ مُخلصٍ شريف، ولا عن رهبة ولا عن خوف، وسبق اعتقالِي والحكم بالأشغال الشاقة، وجاء لي والدي وقال: ممكن السعيُّ إلى تخفيف الحكم، فقلتُ له: السجن أحبُّ إليَّ مِنْ أعمال الجُبناء..."

ويستطرد شهدي في شجاعة بطولية لطرح رؤيته دون أحقاد، ودون لفٍّ أو دوران، ولكن أيدي الطُّغاة لم ترحمه، ولم تكفَّ بعد ذلك عن التناول على كلِّ المناضلين الذين أيدوا النظام، والذين لم يُأيدوه، وهكذا راح شهدي عطية ضحية حفنة مُستبدين وقتلة، وربما يكون قد حدث ذلك بعيداً عن أعين القيادة السياسية، ولكن قتل شهدي عطية ورفاقه سيظل وصمة عارٍ في جبين السلطة آنذاك.

شعبان يوسف

تمهيد

لا نقصد بهذا الكتاب تأريخاً للحركة الوطنية المصرية، فهذه مهمة لا يستطيع الاضطلاع بها فرد واحد.

وقد آن لنا أن نقوم معهد قومي بأسره، يملك من المال والجهد ما يستطيع به أن يؤرخ للحركة الوطنية تأريخاً كاملاً من وجهة نظر الجماهير لا الحكام، ومن وجهة نظر الشعب، لا الملوك والوزراء.

وإنما يكتفي هذا الكتاب بدراسة المعالم الرئيسية للحركة الوطنية في تطورها منذ 1882 إلى يومنا هذا.

ولنا منهج واضح في هذه الدراسة، منهج على قوامه أن تاريخ التطور الاجتماعي هو- أولاً وقبل كل شيء- تاريخ للشعوب.

وإن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً حقاً، إذ قصر نفسه على دراسة أعمال الملوك وقواد الجيوش، وأخبار الغزاة، وتفاصيل المفاوضات والمعاهدات.

نعم، إن الزعماء والقادة دورهم مهم في التاريخ، ولكنهم لا يستطيعون أن يلعبوا هذا الدور إلا بمقدار ما يمثلون مصالح شعوبهم، إلا بمقدار إدراكهم لقوانين

التطور للمجتمع، إلا بمقدار مَا يُمَثِّلون قوة متقدمة قد تهيأ لها ظروف النضج، بحيث تستطيع أَنْ تَسِيرَ بالمجتمع خطوةً إلى الأمام.

ومع هذا يستمر المحرك الحقيقي للتاريخ هو الشعوب، وتحركاتها، وثوراتها، وتنظيماتها، ولا نعني بها هذه التحركات العفوية الطارئة، التي ما إنْ تَهَبْ حتى تخمد، إنما هذه التحركات العميقة المنتظمة التي تعبر عن أَنَّ نظاماً اقتصادياً وسياسياً مُعِيناً أصبح لا يَصْلُح للبقاء، أصبح مُعْرِقاً لَتَقَدُّمِ القُوى الإنتاجية، أصبح مُحطِّماً لمستوى المعيشة للشعب وثقافته، وَمِنْ ثَمَّ يتعين وجود نظام آخر سياسي، ونظام آخر اقتصادي، تَهْبُّ الملايين بقيادة زعمائهم مِنْ أَجل تحقيقه.

هذا هو المنهج السائد في هذا الكتاب.

وقد حاولنا في هذا الكتاب ألا نفرط في التحليل، وألا نفرط في الوقت نفسه في سرد الوقائع، وذلك بأنْ نجمع ما بين التحليل وعرض الوقائع، والتحليل يتطلب عرضَ البواعث الاقتصادية والسياسية والعسكرية، والتحليل أيضاً يتطلب دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف، واستخلاص الدروس مِنْ تاريخنا الوطني.

ولكن هذا الكتاب لم يُكْتَبْ ليكون مجرد دراسة، أو مجرد تفسير لتاريخنا، أو مجرد عظة وعبرة، وإنما كُتِبَ وهو يضع عينه على المستقبل، يضع عينه على تحديد الخطوط العامة لهذا المستقبل، وأنْ يستفيد من خبرة الماضي والخبرة العالمية ليضع الخطوط العامة التي يمكن أن يسير عليها الشعب في كفاحه الدائب ضدَّ الاستعمار وضدَّ الإقطاع، وضدَّ الاحتكار، ومن أَجل رفع مستواه المادي والثقافي، ومن أَجل حريته وديمقراطيته.

ونحن نعتز أن هذا الكتاب ليس إلا محاولة في تطبيق المنهج العلمي على دراسة تاريخنا، وهو شأنُ كُلِّ محاولة - وخاصة إذا كانت المحاولة الأولى - لن يخلو مِنْ أخطاء، ولن يخلو مِنْ تقصير، ولن يخلو مِنْ تفسير غير سليم، ولا شكَّ أنْ يشوبه كثير مِنْ النواقص.

ولهذا، فنحن نرحب بكلِّ نقد، نرحب بكلِّ تصحيح، نرحب حتى بأوجه النظر المخالفة لرأينا، حتى نستطيع أنْ نستكمل هذا النقص في الطبَّعات التالية.

ونحن لا نقتصر على الترحيب بالنقد فحسب، وإنما نُلحُّ في طلب هذا النقد
إلحاحاً شديداً.

ونرجو أن يشجعنا القارئ في مصر والسودان وسوريا ولبنان، وكلّ مكان في
الشرق العربي، على استكمال ما في هذا الكتاب من نواقص كثيرة.

المؤلف

ديسمبر 1956

الفصل الأول

الاستعمار والسيطرة الاقتصادية – 1882

• احتلال مشؤوم:

في الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء 11 يوليو عام 1882، أعطى الأميرال سيمور إشارة الضرب، فأطلق الأسطول الإنجليزي أول قذيفة على قلاعنا المصرية في الإسكندرية، فكان ذلك إذناً ببدء الاحتلال الإنجليزي البغيض.

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء 13 يونيو عام 1956، رحل آخر جندي إنجليزي عن منطقة القنال.

أربعة وسبعون عاماً من الاحتلال الأجنبي لبلادنا.

وأربعة وسبعون عاماً من الكفاح الشعبي ضدّ هذا الاحتلال.

*تخطيط الصّاعات:

فماذا كانت خطة الاستعمار بالنسبة لاقتصادنا القومي ؟

كانت أولاً: تحطيم صناعتنا القائمة، فقد أغلق أبواب المصانع الحكومية ومنها: مصنع الورق ببولاق، دار صك النقود، فأصبحت نقودنا تُصك في إنجلترا، كما باع مَعَازِل القطن ومصانع النسيج التي كانت باقية منذ عهد محمد علي، وعطّل الترسانة لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر، وباع البواخر النيلية بأرخص الأثمان، وعطّل الحوض البحري لإصلاح السفن.

وكانت خطة الاستعمار ثانياً: تحطيم الحرف الصغيرة، حتى تحلّ سلعُه الإنجليزية محلّ المصنوعات المحلية حتى بين أفراد الجماهير الكادحة، فكان أن شرّد - كما يقول الدكتور لهيطة - مائتي ألف من صغار الحرفيين، بما فرضه عليهم من ضرائب باهظة وقوانين جائرة.

ثالثاً: كما حطّم الاستعمار الاكتفاء الذاتي في الريف، فأجدادنا يذكرون كم كان يمتلئ ريفنا بالصناعات المنزلية، كم مغازل ومناسج يدوية، سُرعان ما تحطمت في ظل الاحتلال.

ولم يكن تحطيم الحرف، والصناعات المنزلية أمراً ضاراً في حدّ ذاته، فهي مثّل نوعاً من الاقتصاد متخلّفاً بالنسبة للصناعة الحديثة. ولكن بشرط أن تحلّ محلّ هذه الحرف صناعةٌ مصرية متقدّمة.

ولكن هذا ما حاربه الاستعمار الإنجليزي كلّ الحرب، فقد قالها كُرومر حاكم مصر إذ ذاك: إنه ليكون ضاراً بمصالح كلّ من إنجلترا ومصر تشجيع أية صناعة قُطنية محمية في مصر.

لقد قال رودستين في عام 1910: إن الإنجليز في الثماني والعشرين سنة التي حكموا فيها مصر، لم يكتفوا بعد إنشائهم ولو صناعة واحدة فحسب، بل قتلوا بالفعل كلّ ما من شأنه أن يعود ببعض التقدّم الصناعي.

لقد كان رؤساء المصالح الحكومية من الإنجليز يفضلون شراء السلع البريطانية، بل كان المكتب الرئيسي لمشتريات الحكومة المصرية قائماً في لندن وليس في القاهرة! وموظّفوه إنجليز وليسوا بمصريين!

وفتح الاستعمار أبواب الجمارك المصرية على مِصْراعيها للسلع الأجنبية، لا لتحطّم كلّ صناعة قائمة فحسب، بل ولتحطّم كلّ صناعة يمكن أن تقوم.

لقد قالها ملنر: إنّ السوق المصرية هامة لتصريف البضائع الإنجليزية، بسبب المنافسة المتزايدة لبضائعنا في التجارة الدولية!

بل أخذ الاستعمار يحارب الصناعة المصرية بالوسائل الفكرية، فأصبحت صِبية المدارس تتلقن أولَ مَا تتلقن، أنّ مصر بلدٌ زراعية، وأنها لا يمكن أن تكون صناعية، بسبب عدم وجود الفحم والحديد بها!

وقد اعترف كرومر بنتيجة سياسته هذه في تقرير له يقول: مَنْ يُقارن الحالة الراهنة بالحالة التي كانت منذ 15 سنة، يرى فرقاً ضخماً؛ فالشوارع التي كانت مَكْتَنَّةً بدكاكين أرباب الصناعات والحِرَف من غزّالين وخيّاطين وصباغين وخيّامين وصانعي أحذية، قد أصبحت مزدحمة بالقهاوي والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية؛ أمّا الصانع المصري، فقد تضاعف شأنه، وانحطت كفاءته على مرّ الزمن، وفسد لديه الذوق الفني الذي طالما أخرج في العصر القديم المُعْجَزَاتِ في مفاخر الصناعة.

نعم! المقاهي والبضائع الأوروبية بدلاً من المصنوعات المصرية! ثم ينسى كرومر السبب: السياسة الاستعمارية المناهضة لنشأة صناعة مصرية!

وإنّ كانت نشأت بعض صناعات، فهي هذه الصناعات التي لا مفرّ منها، كشركات المياه والنور اللازمة لتحقيق الرفاهية للأجانب المقيمين في مصر والمترفين من المصريين، أو بعض الصناعات التي كان لابد منها لمصلحة المُستعْمِر نفسه، كالمحارج والمكابيس، إذ أنّ نقل القُطن غير المحلّوج أو مكبوس إمّا يمثّل عبئاً كبيراً في نقلها البحري، أو مدّ خطوط حديدية جديدة، والسكك الحديدية التي أنشأها المُستعمِرون إمّا قد أنشئت أساساً لخدمة نقل القطن إلى الموانئ، لا لتسهيل النقل والتجارة الداخلية، فقد لاحظ الدكتوران: الشربيني وشريف أنّ شبكة السكك الحديدية إلى يومنا هذا لا زالت قاصرة على الوادي الضيق للنيل، بشكل يوازي مجرى النهر، مجتهدة أن تربط البلاد بموانئ التصدير، فليست هناك شبكة في عرض البلاد تربط الريف بالمدن.

وقد اجتهد الاستعمار أن تكون كل الشركات التي أنشأها أو سمح بها، شركاتٍ أجنبية أساساً، حتى أصبح النشاط الاقتصادي يتركّز - كما يقول صبحي وحيدة - في يد العناصر الأجنبية التي تموّل وتشرف عليه، فيما عدا الأعمال البسيطة، وأصبحت الثروة المنقولة، مُعظمها، في يد هؤلاء الأجانب، بينما انكمش المصريون في نطاق الزراعة.

***مزرعة قطنية رخيصة:**

لقد أراد الاستعمار أن تكون مصر مزرعةً قطنية، تمّد مصانعَه في إنجلترا بالقطن المصري بأرخص الأسعار، فنرى أن المساحة المزروعة قطناً قد زادت من نصف مليون فدان عام 1871 إلى 1.700.000 فدان في عام 1913 وارتفعت نسبة صادرات القطن من 70% من جملة الصادرات عام 1870 أيام إسماعيل إلى 93% فيما بين 1910 - 1914.

وقد استولى الاستعمار على القطن المصري بأرخص الأسعار. ويكفي أن نقارن ما بين صادرات عام 1870 وعام 1898. ففي عام 1870 صدّرت مصر قطناً مقداره ثلاثة ملايين وربع مليون قنطار قيمتها ثمانية ملايين وربع مليون جنيه، وفي عام 1898 بلغ مقدار ما صدّرتَه مصر 6 ملايين قنطار قيمتها ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه.. أي ضعف المقدار من القطن مُقابل نفس الكمية من النقود!

وبينما كانت مصر تصدّر إلى الخارج من المنسوجات في عام 1870 ما قيمته 62 ألف جنيه، إذا بها تستورد من المنسوجات ما قيمته تسعة ملايين ونصف مليون جنيه عام 1916. وبينما كانت مصر تصدّر إلى الخارج من المواد الغذائية ما يُقدّر بمليونين من الجنيهات عام 1870، أصبحت تستورد من المواد الغذائية ما قيمته ستة ملايين من الجنيهات عام 1916.

* القطن على حساب المواد الغذائية غذاء الشعب.

* القطن على حساب الصناعة المصرية كساء الشعب.

* ثمّ ضعف الكمية من القطن لقاء نفس الكمية من النقود.

* ثمّ اعتماد الاقتصاد المصري كلّهُ على محصول واحد إذا هبطت أثمانه اهتز كيان الاقتصاد بأسره.

* وهكذا أصبحت مصر مزرعةً قطنيةً رخيصةً.

* وهكذا كانت سياسة الاستعمار.

***الرطل الكامل من اللحم:**

كما كانت سياسة الاستعمار المالية في مصر قائمةً على أن تؤدي مصر أرباح الديون التي اقترضتها كاملة.

لقد أقرضنا الاستعمار 100 مليون جنيه، لم تنتفع مصر منها في شكل مشروعات بأكثر من خمسين مليون في أحسن الأحوال، وذهب الباقي هباءً، في شكل سمسة، أو عمولة، أو تبذير من جانب إسماعيل.

أتدري كم تقاضى منا الاستعمار مقابل الخمسين مليون هذه، أرباحاً لها وفوائد، لقد بلغ مجموعها 250 مليون جنيه، فيما بين 1876 و 1943.

ومع كل ما دفعناه فقد استمر الدين الأصلي حتى 1944، قرابة 87 مليوناً من الجنيهات! اشتريناها نحن بأموالنا بموجب قانون التحويل الذي صدر في سبتمبر عام 1943.

إنَّ شيلوك الإنجليزي لم يتقاض منَّا الرطلَ الكامل من اللحم فحسب، وإنما تقاضاه أيضاً من الدم، دم الملايين من الفلاحين والعمال!

***أعلى ربح ممكن:**

وقد أراد الاستعمار أن تكون مصر مَصْدَرَ ربح لرؤوس أمواله، أعلى ربح ممكن.. فقد بلغ ما وظَّفه من أموال أجنبية في بلادنا 250 مليون جنيه وفق تقديرٍ صادرٍ في سنة 1913... كانت تبلغ أرباحها في العام الواحد 25 مليون جنيه، تذهب معظمها إلى جيوب المُمَوِّلين في الخارج لا مصر.

أتدري أن قرابة مائة مليون من هذه الأموال كانت موظفة أساسياً في شركات الرهن العقاري وما شابهها! مائة مليون مهمتها سرقة الفلاح الصغير والمالك المتوسط والكبير بما تفرضه من فوائد فادحة تنتهي في أكثر الأحيان إلى المصادرة، حتى لقد بلغت الأطيان المرهونة أوائل 1891 أكثر من مليون وثلث مليون فدان!

وبلغت الرُّهونات على هذه الأطيان كما قَدَّرَها كرساكي 51 مليون جنيه بخلاف القروض التي يَعْقدها المُرابون ومعظمهم من الأجانب. ثمَّ المائة والخمسون مليوناً الباقية! مَا شأنها؟. توظَّف معظمها في تمويل القطن وحَلْج وكَبْس القطن وتصدير القطن... ثمَّ بعض المرافق العامة مِن نور ومياه للسادة المُتَرَفين.

هذا في الوقت الذي اجتهد فيه الاستعمار أن يربط نقدنا بالعملة الأجنبية، فكان الغطاء للبنكنوت المصري مكوَّناً أساساً من أذونات الخزنة البريطانية وسندات الحرب البريطانية. وكان البنك الأهلي المصري اسماً، البريطاني فعلاً، يوظف أكثر من 70% من أصوله أوراقاً مالية، غالبيتها الساحقة مؤلَّفة من سندات الحكومة البريطانية، فكانت أيَّة هِزَّة تصيب الاقتصادَ البريطاني لها ردُّ فعلها بلا مُبرر على اقتصادنا.

هكذا كانت سياسة الاستعمار البريطانية.

* مصرُ مزرعة قطنية رخيصة.

* وسوق لسلع الاستعمار الاحتكارية.

* ومَوْرِد ربح فاحش، أعلى ربح ممكن لرؤوس أمواله المُصدَّرة، ثمَّ الرطل الكامل من اللحم والدم، مقابل الديون التي أقرضها.

وهكذا كانت سياسة الرأسمالية التي تطوَّرت إلى مرحلة الاحتكار. مرحلة الاستعمار.. سياستها في كلِّ مكان استطاعت أن تحتله أو تسيطر عليه سياسياً أو اقتصادياً.

الفصل الثاني

الاستعمار والسيطرة السياسية

*الحاكم بأمره:

وكما أصبح للاستعمار السيطرة الاقتصادية، فقد أمست له السيطرة السياسية أيضاً، فالمُعتمد البريطاني هو الحاكم بأمره، والدستور الذي فاز به الشعب عام 1882 قد حُطَّم، والبرلمان المُنتخَب قد ألغي، وأصبحت مصر بلا برلمان أو دستور.

كما حُطَّم الاستعمارُ الجيشَ المصري، فجرّد جميع الضباط الذين اشتركوا في الثورة العرابية من رتبة ملازم ثانٍ إلى يوزباشي من رتبهم. وحُوِّكِم كبار الضباط بجرمة العصيان... العصيان ضدّ التدخل الاستعماري والاحتلال! وكوّن جيشاً هزلياً بقيادة ضباط إنجليز ليكون أداةً مسخرة في يد الاحتلال ضدّ شعب مصر وضدّ شعب السودان. كما سيطر الإنجليز على البوليس، فأصبح له ضباط ومفتش عام كلهم من الإنجليز.

وأصبحت السيطرة للإنجليز في كل شيء. المستشار المالي إنجليزي، والمستشار القضائي إنجليزي، والمستشار في وزارة المعارف وسكرتيرها العام إنجليزي، والمستشار في وزارة الداخلية إنجليزي، بل والنائب العام أصبح إنجليزياً هو الآخر!

لقد زاد عدد الموظَّفين البريطانيين من 100 موظف أوائل سنة الاحتلال إلى 1600 في عام 1919!

كما قلَّ نصيبُ المصريين في الوظائف الكبيرة من 27.8% سنة 1905 إلى 23.1% سنة 1920، أي أقلَّ من الرُّبُع!! في الوقت الذي زاد فيه عددُ الموظَّفين البريطانيين في هذه الوظائف من 42.2% إلى 59.3% فيما بين 19.5 - 1920!

وأصبحت الوزارة المصرية تأتمرُّ بأمر الإنجليز، مجرد "تمر" توضع على مسرح السياسة المصرية، فقد أرسل وزير خارجية إنجلترا برقيته المشهورة في 4 يناير سنة 1884.

"ما دام الاحتلال البريطاني قائماً في مصر فلا بد من اتِّباع النصائح التي تُرسلها حكومة جلالة الملكة (ملكة إنجلترا) إلى الخديو... ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة البريطانية تصرُّ على اتِّباع السياسة التي تراها. ومن الضروري أن يتخلَّى عن منصبه كلُّ وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة... وإذا اقتضى الأمرُ استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين من على استعداد لتنفيذ الأوامر التي يُصدرها إليهم الخديو، بناءً على نصائح حكومة جلالة الملكة.

وهكذا انحدرت هذه الفئة من المصريين.

*سند الاستعمار:

وكان سَنَدُ الاستعمار هم فئة كبار مُلاك الأرض، طبقة الإقطاعيين الذين يستغلون الفلاحين عن طريق إيجار الأرض... لقد ارتفع في ظلِّ الاحتلال عدد المُلاك الذين يملكون أكثر من 50 فداناً من 11.220 مالِكاً سنة 1894 إلى 12.480 مالِكاً سنة 1914، وزادت أُملاكهم من 1.997.000 فداناً في سنة 1894 إلى 2.397.000 فداناً في سنة 1914.

ومن هؤلاء جند الاستعمار الوزراء! ومن هؤلاء كان ما يُسمَّى بالدُّوات والكُبراء!

وهؤلاء هم الذين وصفهم محمد فريد بقوله: لو كان ذواتنا وكُبرائنا من ذوي الشَّرَف وأصحاب النخوة لامتنعوا عن قبول الوظائف العالية بهذه الحالة، ولكنَّ

الكل يَخَارُ على مَاهِيَّتِهِ وَأُبْهَتِهِ أَكْثَرُ مما يَخَارُ على اسمِهِ واستقلالِ وطنه. وكيف يكونون غير ذلك وهم الذين ساعدوا الإنجليز على احتلالِ بلادهم، ويساعدونهم الآن على إكمالِ ضُمَّهَا لأُمْلَاكِهِمْ".

وهكذا كان الإقطاعيون في مصر سندَ الاحتلالِ ودعامةَ الحكمِ الأجنبي...

وهكذا بلغتِ المَهَانَةُ بالحُكمِ في مصر، المُعْتَمِدِ البريطاني والموظفون الإنجليز على رأسِ البلاد. وَمِنْ ورائِهِم عددٌ ضخمٌ مِنَ الأَجَانِبِ الذين يَتَمَتَّعون بالامتيازاتِ الأجنبيَّة التي كانت تخوِّلُ لهم قتلَ المصري دونَ عِقَاب. وربح أكبر ربح ممكن دون أن يجروا أحدًا على فرض ضريبة واحدة، ثُمَّ تهريب أرباحهم خارج مصر، ثُمَّ الاستهتار بكلِّ قانون، واللعب بكلِّ نظام تحت حماية قَنَاصِلِهِمْ.. فهم فوق القانون وفوق النظام.

• ثقافة مصر:

وكما حطَّم الاستعمار اقتصاد مصر، وحرية مصر، وكرامة الحُكم فيها، فقد حطَّم ثقافتنا.. تحوَّل التعليمُ إلى كُنَاتِيْب؛ لقد أصبح التدريس حتى في المدارس الابتدائية في بعض المواد باللغة الإنجليزية! ولم يكن همُّ المدارس المصرية إلا تخريج الكُتَّابَةِ لدواوين الحكومة.

وأسْتَبْعَدَ الاستعمارُ مِنَ التعليمِ دراسةَ التاريخ القومي، وهبط مستوى التعليم الثانوي، فأصبح يُعَادِلُ بوجهِ التقريبِ التعليمَ الابتدائي في فرنسا، كما يقول ناظرُ مدرسة الحقوق المصرية الفرنسي.

ولقد كان أقلُّ ما أنْفَقَ على التعليم في الخمسة والعشرين سنةً الأولى من عهد الاحتلال 2.800.000 جنيه من ميزانية بلغت في نفس الفترة 258 مليون، أي بنسبة 1% فقط من ميزانية الحكومة، ولم تزدُ نسبة ما يُنْفَقُ على التعليم أكثر من 3% من ميزانية الحكومة بأي حال... بل أُلْغِيَتْ المِجَانِيَّةُ وزيِدَتْ مَصْرُوفَاتِ المدارس الثانوية.

وأغلقت الجرائد الوطنية، إذ صُوِّدِرت "مرآة الشرق"، وجريدة "الزمان" و"السفير"، وحُرِّمَ على مجلة "العروة الوثقى" أن تدخل مصر، ولم يبق إلا صحفٌ مُجَبَّدُ الاحتلال.

لقد ظهرت "الأهرام" في 29 سبتمبر سنة 1882 "حاملةً على العاصي عُرابي ورفاقه البُغاة" ناشرةً صورةً في صدرها للجنرال ولسلي قائد الحملة الإنجليزية على مصر!

واستقبلت صحيفة "الوطن" الاحتلال استقبالاً مُنقطع النظير. فتراها تقول في أحد أعدادها: "إنَّ جريدة الوطن دون غيرها طأما وافقت على سياسة إنجلترا، ونشرت مآثر أهلها ومكارم أخلاقهم!"
هكذا بلغ الانحدار بالثقافة الوطنية والصُّحف المحلية!

الفصل الثالث

انبعاث الحركة الوطنية

*معارضة هزيلة:

رَحَّب الإقطاعيون المصريون - وعلى رأسهم الخديو - بالاحتلال الإنجليزي، لقد أصدر توفيق أمراً في 14 أغسطس 1882 قائلاً:

"وليكن معلوماً .. أنَّ أمير الأسطول الإنجليزي، وقائد الجيوش البريطانية العام إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها، ومن ثمَّ قد سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التي يَريان في احتلالها ما يساعد على قمع العصيان!

وعاد توفيق إلى القاهرة يوم 25 سبتمبر سنة 1882 تُحيطه حِرابُ خمسة آلاف جندي بريطاني، ويجلس على يَساره في مَرْكَبَتِهِ المُذهَّبة الدوق أوف كنوت، وأمامه الجنرال ونسلى قائد الحملة، والسير إدوارد مالت!

وارتفعت في مشربيات البيوت الأرستوقراطية الزغاريد!

وكان الإقطاعيون ينتظرون كلَّ الخير على يد قوات الاحتلال، كانوا ينتظرون مشاركةً لبريطانيا في حُكم مصر، ولكنَّ الاستعمار أبى إلا أنْ ينفرد بالحُكم، وأبى إلا أنْ يكون له كلُّ النفوذ السياسي، حتى ليقول الرافعي: إنَّ محمد سلطان باشا وهو

مِن كبار الخونة الذين طعنوا الثورة العُرابية مِن الخلف، وسار على رأس قوات الاحتلال يدُلُّهم على الطريق، وقد نَدِمَ على موقفه في الحرب العُرابية وانضمامه إلى الإنجليز، ومساعدته لهم على التغلغل في البلاد، وشعر بنقمة الناس عليه، فنزل به مرضٌ أَلَحَّ عليه.

وَمِن ثَمَّ بدأت بعض المعارضة مِن جانب الإقطاعيين.

وفي الوقت نفسه كان الاستعمار الفرنسي حاقداً على الاستعمار الإنجليزي أن انفرد بالسيطرة على مصر .. ولهذا بدأت أمواله تُغَدَّق على الصُّحف .

وبدأت الأهرام تنحرف كما يقول الدكتور إبراهيم عبده، عن الاحتلال ودُعائه منذ سنة 1884، وأخذت تنشر مآسي مصر، فتقول على لسان صحيفة بريطانية: يلوح أن مصر في الحاضر أسوأ منها يوم تولى الإنجليز إدارة السياسة المصرية، وتنعى على مَنْ وافق على إخلاء السودان بناءً على أوامر الإنجليز، وتنشر حديثاً لمدير الأهرام مع ولسن عن حالة مصر، فإذا ما سأله ولسن عن حال البلاد أجابه بأنها سيئة بفعل أبناء بلده.

ويرحب الإقطاعيون بهذه المعارضة الصحفية مِن جانب الأهرام، فتنشر الأهرام في 4 أغسطس سنة 1884 خطاباً مِن علماء ووزراء ونواب شُورَى وغيرهم مِن الإسكندرية يمدحون لها مواقفها مِن مصالح مصر.

وتنال الأهرام مِن أجل هذا بِرَّ الدولة العثمانية بها وعطفَ فرنسا. فإذا ما عطَّلتها الحكومة المصرية شهراً احتجَّت القنصلية الفرنسية.

وهكذا كانت خُطة الإقطاعيين الاستعانة بنفوذ فرنسا والاستعانة بتركيا مِن أجل الفوز ببعض النفوذ السياسي في حُكم مصر.

ومات توفيق، وتولى عباس، فاشتدت المعارضة الإقطاعية، فقد وجد عباس الشاب أنه لا يملك ولا يحُكم وإنَّ الأمر كُلَّه بيد كرومر.

وإليك ما يقوله لطفي السيد في حديث له: لقد كُنَّا سبعةً فكوَّنَّا جمعيةً سرية تحت رعاية الخديو عباس. وكانت الكلمة في تحرير مصر يومئذ في أوروبا على العموم وفرنسا على الخصوص. ومن أجل هذا تقرر أن أُوَفَّد إلى سويسرا للحصول على الجنسية السويسرية حتى أعودَ إلى مصر وأقوم بتحرير صحيفة تحميها الامتيازات الأجنبية!

ولم يَعدْ يكفي الإقطاعيين معارضةُ الأهرام الضعيفةُ الهزيلةُ، فكان أن قامتْ جريدةُ المؤيد في ديسمبر عام 1888 لصاحبها الشيخ على يوسف. وتكوّن حول الجريدة شُبُه حزبٍ، حزبُ السّراي، إذ كان التناقض قد بلغ أشده ما بين عباس وكرومر، بل وما بين رياض رئيس الوزراء وبين كرومر.

ولكنّ الاستعمار الإنجليزي كان الأقوى عسكرياً واقتصادياً، فلم تستطع المعارضة الفرنسية أن تستمر طويلاً.. وتمّ الاتفاق بين الاستعماريين في 8 إبريل سنة 1904 على ألا تُعرقَل فرنسا عملُ إنجلترا في مصر، وعلى ألا تُعرقَل إنجلترا عملُ فرنسا في مراكش!

إنه التقسيم لمناطق النفوذ بين حِقْنَةٍ مِنَ الدول الاستعمارية الكبرى.

وسُرَّعانَ مَا حَفَّتْ صَوْتُ الأهرام. بل حَفَّتْ صَوْتُ المؤيد. أَسْتَغْفِرُ الله! لم يَخْفُتْ فحسب، ولكنّ صاحبها الشيخ على يوسف ذهب في زيارة إلى لندن ليقول: إنَّ لوندرة كعبةُ المصريين السياسية!

ولم يَجِفْ حِبرُ الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا، حتى نجد رياض باشا، رئيس وزراء مصر ذاك الزمان، يقوم في احتفال في 23 مايو عام 1904 ليقول: جناب المُحتشم، اللورد كرومر، أعتذر اليوم عن الحضور في هذا الحفل والكلّ يعلم ما له مِنَ المقام الأرفع والنفوذ الشامل في هذه البلاد! وبالأخصّ ما له مِنَ اليد الطولى في كلّ ما له مساسٌ بالمصالح والمنافع العمومية، فهو اليد الفعّالة! وقد شملتنا، وهي التي كانت لنا مَعُوناً.

كلمات تنزيّن بالخيانة، ويفوخُ منها نَتْنُ الصّديد! قالها رياض أمام عباس خديو مصر نفسه، فلم يغضب عباس، ولم ينسحب، ولم يحتج!

لقد انزوى الكبار والذوات، وعلى رأسهم عباس، وآثروا الانضواء تحت لواء الاحتلال والتسليم التامّ للإنجليز.

واشتدتْ الحركة الوطنية كما سنرى، وبرز الحزبُ الوطني، تحت قيادة مصطفى كامل، فماذا صنع الإقطاعيون!

لقد أخرجوا صحيفة تُسمّى الجريدة، وظهر حزبٌ سَمَّى نفسه بحزب الأمة. فتكوّن كما قال لطفي السيد أحد زعمائه من كبار البلاد وأعيانها وأذكيائها.

ومن أهم مؤسسيه محمود سليمان باشا، وحسن باشا عبد الرازق، من كبار
شُكَّال الأرض ومن أصدقاء الاحتلال.

وماذا كان برنامج حزب الأمة ؟ تحقيق الأماني الوطنية باتفاق يتم بين
الاحتلال وبين الأعيان المصريين وحدهم، وحدهم! ولماذا ؟ لأن هؤلاء الأعيان هم
أصحاب المصالح الحقيقية، وهم يرضون بالقليل، والقليل جداً مما يتفضل به
الاحتلال، حتى تتوافر الكفايات للحكم الذاتي.

وما هو الحكم الذاتي ؟ هو حكم الأعيان في ظل الاحتلال!

فالحزب يقول في جريدته: لسنا نطلب الاعتراف باستقلال حكومتنا المصرية؛
لأن استقلالها ثابتٌ معترفٌ به بالمعاهدات الدولية! ولكن الذي نطالب به هو
استرداد حقوق الأمة الطبيعية، بأن تكون لها في مصر كل السلطة التشريعية
تدريجياً، أما الاحتلال الإنجليزي فإنه قوة أتت بها ظروف سياسية مُرتبة،
وتذهب إلى ظروفٍ سياسية مُرتبة كذلك.

ومما هي الأمة في نظر كبار الملاك هؤلاء، الذين يطالبون لها بالسلطة
التشريعية ؟ إن الأمة لا تتكون من الأفراد، بل تتكون من العائلات، والأعيان هم
رؤساء الأمة الطبيعيون؛ لأنهم رؤساء العائلات! كأن ليس في الأمة رؤساء عائلات
فقيرة عاملة وكادحة!

وكيف السبيل حتى لتحقيق هذه المطالب الإصلاحية التافهة ؟ إنها الطرق
السلمية المشروعة التي لا تمس مصلحة الأجانب، ولا تجعل للإنجليز ذريعة
جديدة لتثبيت مركزهم في مصر.

أما التطرف من جانب الجمهور فالحزب لا يوافق عليه؛ لأنه يؤدي إلى العناد
والقسوة من جانب الاحتلال القوي! ولأننا نظلم الإنجليز إذا لم نعتزف بالتحسين
المادي والإداري الذي وصل إلى مصر في عهد الاحتلال!

التحسين المادي! لم يصل إلى مصر! ولكن وصل إلى كبار الملاك هؤلاء، لقد
زادوا عدداً، كما زادت أراضيهم اتساعاً!

هذه النعمة، سنسمعها مرةً أخرى في 1922 من حزب الأحرار الدستوريين،
حزب أصحاب المصالح الحقيقية، حزب عدم إغضاب الإنجليز، والتفاهم معهم
بأي شكل. نفس الرجال بل نفس الطبقة ونفس العقلية! وإن اختلفت الظروف!

*قيادة الحركة الوطنية:

لم تظهر قيادة الحركة الوطنية كشيء مستقل بارز أول الأمر، إنما ظهرت أول ما ظهرت خلال المعارضة التي قام بها الإقطاعيون. لقد ظهر صوت مصطفى كامل أول ما ظهر على صفحات جريدة الأهرام، وكان مصطفى كامل أحد أعضاء الجمعية السرية التي أشار إليها لطفي السيد، والتي كانت تعمل تحت رعاية الخديو عباس، وكانت الاتصالات وثيقة أول الأمر بين مصطفى كامل والخديو عباس. ولهذا تأثر أسلوب القيادة الجديدة للحركة الوطنية بأسلوب المعارضة الإقطاعية، فكان مصطفى كامل يعلّق كبير الأمل على مساعدة فرنسا، وكان يرجو كثيراً من الخير على يد تركيا، وكان مركز الثقل في دعايته الوطنية أول الأمر في الخارج لا في مصر، في فرنسا وسويسرا ولندن وإستانبول، لا في القاهرة!

ولكن صوت القيادة الجديدة للحركة الوطنية بدأ يتمايز عندما تراجع الاستعمار الفرنسي أمام قوة الاستعمار الإنجليزي. وعندما أخذ عباس والكبراء والذوات يتراجعون عن المعارضة ويستسلمون.

وقالها مصطفى كامل في حديث له: إننا لم نياس ولن نياس أبداً من مستقبل الوطن العزيز.. ولكننا يائسون كل اليأس من أي تعضيد يأتينا من أوروبا، وأصبحنا نوجه هممتنا ونشاطنا لتعليم الأمة وتربيتها بإنشاء المدارس في أنحائها، حيث ينشأ الشباب على أشرف المبادئ الوطنية .. ويتعلمون من الصغر تاريخ العظمة السالفة ويربّون على الثقة بالمستقبل.

لقد بدأ مركز الثقل لقيادة الحركة الوطنية في دعايتها يتّجه إلى الشعب المصري لا أوروبا، وليس مصادفة أن تظهر جريدة اللواء، جريدة مصطفى كامل في يناير سنة 1899، وليس مصادفة أن تنشأ مدرسة مصطفى كامل عام 1899 لتخريج رجال خلائقهم محبة الوطن والارتباط بعضهم ببعض والتفاني في خدمة البلاد.

ليس مصادفة كل هذا، إذ أن هذين الحادثين لم يتمّا إلا بعد حادثة فاشودة أواخر عام 1898، حين تراجع الاستعمار الفرنسي أمام الاستعمار الإنجليزي، وحين انسحب من فاشودة في أقصى السودان. وحين أخذ الخديو ومعه الكبراء والذوات في التراجع هم الآخرون عن معارضة الاحتلال الإنجليزي.

وأخذ منبر القيادة للحركة الوطنية يزداد وضوحاً، فلم يقتصر على الدعوة للجلاء، وإنما امتد إلى المطالبة بالدستور، فكتب مصطفى كامل في أكتوبر سنة 1900: إنَّ هذه البلاد في حاجة إلى مجلس نيابي يكون له السلطة التشريعية الكبرى، فلا يُسنَّ قانونٌ بغير إرادته. إنَّ بقاء السلطة المطلقة في يد رجل واحد سواء كان مصرياً أو أجنبياً يضرُّ بالبلاد ويجرُّ عليها الوبال.

إذاً فقد بدأ انفصال قيادة الحركة الوطنية عن المعارضة الإقطاعية، وعن الخديو... وأصبحت موجَّهةً ضدَّ الاحتلال والإقطاع معاً.. وبدأ مصطفى كامل يخاطب الطبقة التي يمثِّلها بكلام واضح صريح فيقول: متى تخلَّصت التجارة من المَلَلِ الذي يُسبِّبُه لها الاحتلال الإنجليزي فستفتح لنا آفاقاً ذهبية.. ومتى تخلَّصت الصُّناعة من العوائق التي يخلقها لها الاحتلال في الجمارك.. فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة رُقيِّها على أبناء مصر. كما تُصرح جريدة اللواء، في عددها الأول الصادر في 2 يناير سنة 1900 قائلة: إنَّ خطة الجريدة هي ترقية التجارة والصناعة.

وفي 30 أكتوبر سنة 1900 تكتب اللواء: إنَّ الاهتمام بالصناعات يخلق روح الصناعة، وهو بلا مرءٍ أسمى خدمة تقدَّم إليها وأكبر سعادة تجهِّز لرجال الغد. وهكذا كانت القيادة الجديدة للحركة الوطنية، قيادةً تمثِّل المثقفين الذين يعبرون عن التُّجار الذين أصابهم الضيقُ بسببِ سيطرة الاحتلال، والصناعة الناشئة التي كان الاستعمار يحاول تحطيمها بكافة الأساليب.. ثمَّ أثرياء الريف الذين كانوا يضرُّهم كلُّ من الاستعمار والإقطاع.

وزادت القطيعة بين قيادة الحركة الوطنية ومُمثلي الإقطاع، إثر اتفاق إنجلترا وفرنسا على اقتسام كلِّ من مصر ومراكش عام 1904، فارتفع صوت مصطفى كامل مُغضباً: لقد استسلمت حكومتنا للاحتلال استسلاماً أبعد عنها كلَّ مُحِبٍّ لها.. كلُّما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه، نحن نخاطب الأمة ونوجِّه مساعيها إليها.

*تنظيم وتحريك:

ولم تكتف قيادة الحركة الوطنية بالخطب والحمّلات الصحفية، إنّما بدأت بالتنظيم للشباب المثقف في سنة 1905، وذلك بإنشاء نادي المدارس العليا الذي كان يجمع ما بين طلبة هذه المدارس وخريجيه.

وحين أُضربَ طلبةُ كلية الحقوق، ضيقاً بالنظام الاستبدادي الذي وضعه لهم دنلوب الإنجليزي، اتّجه الطلبة نحو جريدة اللواء واتّخذوها لسانَ حالهم، وكان أن اتّصل الطلاب بالحركة الوطنية، وبدأ تشبّعهم بالمبادئ الاستقلالية، لقد أصبحوا جنودَ اللواء، ومصطفى كامل.

دنشواي:

قد كانت مجزرة دنشواي إيذاناً باشتعال الحركة الوطنية. فما هي مجزرة دنشواي؟

بُضِعَ ضباط من الإنجليز يصطادون الحمام، في أجران القمح، فتصيب رصاصاتهم الطائشة امرأة، فتسقط غارقةً في دمائها، وتشتعل النار في الجرن، ويُقْبِل الرجال والنساء صائحين: الخواجة قتل المرأة، الخواجة حرق الجرن، وأطلق الإنجليز النار على الجميع، فأصابوا شيخ الخفر الذي جاء يُنقذهم، وحمل الفلاحون على الضباط الإنجليز بالطوب والعصي الغليظة، وكان أن أُصيب إنجليزي بكسرٍ في ذراعه، وجرح آخرون، ومات ثالث وهو في الطريق إثر إصابته بضربة شمس.

وهبَ الاحتلال مُزمجراً، ونصبَ المشانق قبل أن تُعقد المحاكمة! وشكّلت محكمة برئاسة بطرس غالي وزير الحقّانية، وعضوية إنجليزين وعضوية فتحي زغلول رئيس محكمة مصر الابتدائية.

وصدر الحكم بإعدام حسن علي محفوظ، شيخ طاعن في السنّ يبلغ الخامسة والسبعين، ويونس حسن سليم، والسيد عيسى سام، ومحمد درويش زهران.. ثمّ الحكم بالأشغال الشاقة على عدد كبير.

ونُقِّذ الحكم على مرأى من أهل المشنوقين بين ولولة النساء وصُراخ الأطفال ولعنات الرجال: لعنةُ الله على الظّالمين.

وحَزِنْتَ مصرَ كُلُّها.

وارتفع صوت مصطفى كامل في صحف أوروبا يكشف عن فظاعة الاحتلال.
لقد تركت مجزرة دنشواي جرحاً غائراً، لم تغفره مصر، ولن تغفره للاحتلال
البغيض.
وكان أن اشتدَّ ساعدُ الحركة الوطنية.

*الحزب الوطني:

أخذت الحركة الوطنية تنظّم صفوفها، وأعلن عن تكوين الحزب الوطني في
10 أكتوبر سنة 1907.

وارتفع صوت مصطفى كامل في خطبة الافتتاح واضحاً: لقد قُطِعَ الأمل من
العون الأجنبي، لقد قُطِعَ الأمل في الكبار والذوات، لقد انقطع ما بينه وبين
الخدّيو، ولم يبق إلا الشعب.

فهو يقول: إنَّ العُزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحاً جديدة.. إنَّ الأمم لا
تنهض إلا بنفسها، ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها.. ليخرج من الجماهير المئات
والألوف بدل الآحاد للمطالبة بالحق الوطني والحرية الأهلية والاستقلال المقدس.
كما أصبح واضحاً لدى قيادة الحركة الوطنية أنَّ تحقيق الديمقراطية الحققة
في ظلِّ الاحتلال أمر مستحيل، إذ يقول مصطفى كامل: باطلاً يعتقد البُسطاء أنَّ
الإنجليز يَقْبَلون مَنَحَ أهلها حكومةً دستورية، إنَّ إعطاء المصريين مجلساً نيابياً
حقيقياً لا صورة يُراد بها السخرية وذُرُّ الرِّمال في العيون، هو تجريد للاحتلال من
كل سلطة.

هذا في الوقت الذي خضع فيه الخديو عباس وكبار المُلّاك للاحتلال البريطاني،
واكتفوا بالمطالبة بإصلاحات هزيلة لا تُغيِّر من جوهر الاحتلال، ولا تمنحنا استقلالاً
ولا ديمقراطية، ومن ثمَّ أصبحت الأمةُ في جانب، والاحتلال والإقطاع في جانب
آخر.

*محمد فريد

وتابع محمد فريد زعامة الحركة الوطنية إثرَ موت مصطفى كامل، وكان أن وجهها إلى مزيد من الشعبية.

فقطع تماماً ما بين الحركة الوطنية ورأس الإقطاع في مصر، الخديو، لقد استدعاه الخديو إثرَ انتخابه رئيساً للحزب الوطني، ثمَّ عرض عليه - كما يقول محمد فريد - استعدادَه للمُساعدة بالمال، فرفضتُ حتى لا أكون أسيرَه وطوعَ أمره، وانصرفْتُ.. رأى الرجل عقب ذلك بأني لستُ مِمَّن يُطيعون أوامره.. فأخذ يدسُّ الدسائس لإسقاطي من جهة، ويظهر لي التودد مِن جهة أُخرى.

وسُجنَ محمد فريد، وأرسل له الخديو، في سجنه، الدكتور عثمان غالب يعرض عليه العفو، فقال فريد: أنا لا أطلب العفو، ولا أسمح لأحد من عائلتي بطلبه عني، وإذا صدر العفو فلن أقبله.

ولم يعدَّ يكتفي الحزب الوطني بقيادة محمد فريد بالحملة الصحفية من أجل الدستور، وإنما أخذ يجمع التوقيعات بطلبٍ مجلسٍ نيابيٍّ.

وكان أن جمع أكثر من 61 ألف توقيع، رفعها إلى الخديو عباس. حتى لينعكس الأمر في مجلس شورى القوانين، مجلس الأعيان والذوات، ففي ديسمبر سنة 1908 نرى المجلس يُصدر قراراً يطلب من حكومة الجناح العالي إعداد مشروع قانون يمنح الأمة الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدير شؤونها المحلية.

وكان لهذا أثر في الشعب فلقد بدأت التحركات الشعبية، إذ تَجَمَّعَ طلبةُ كلية الحقوق يومَ عرض الجيش الإنجليزي الذي كان يفرضه الاحتلال إذلالاً لمصر كلَّ عام، تَجَمَّعَ الطلبة يوم 9 نوفمبر سنة 1908 وأخذوا يهتفون: يعيش الاستقلال، وكان لهذا فعل السَّحر في الجموع التي احتشدتْ لتشهد العرض فرددوا الهتاف، وتجددت المظاهرات في العام التالي وفي نفس المناسبة، وصاح الجنود الإنجليز: ليحيى الملك، ملك إنجلترا طبعاً، فردَّ الشعب المحتشد ليحيى الاستقلال، لتحيى الحرية.

كما قامت مظاهرات وطنية أثناء مرور الخديو بطنطا، إذ اصطفَّ طلبة طنطا، لاستقبال الخديو، فما إن وقف القطار حتى صاح الطلبة: ليحيا الدستور،

تحيا مصر. وكان الهتاف للدستور معدوداً في ذلك الوقت عملاً عدائياً، فقبض على الكثير من الطلبة، واتَّهِمُوا بأنهم أعضاء في جمعية سرية، وكان ذلك في 24 نوفمبر 1910.

واتصلت أفكار محمد فريد بالتيار الاشتراكي في أوروبا، ومن ثمَّ بدأ يتَّجه بالحركة الوطنية وجهةً جديدة، ألا وهو الربطُ أو محاولة الربط ما بين حركة المثقفين وحركة الطبقة العامة الناشئة، فزاد اهتمام الحزب الوطني بإنشاء مدارس الشعب الليلية لتعليم الصُّناع مجاناً، كما جاء في تقريرٍ لمحمد فريد، وأنشئت أربع مدارس يحتوي كلُّ منها على حوالي 120 تلميذ في مختلف الحِرَف، وقد ساهم نادي المدارس العليا في هذه الحركة التعليمية.

وأكثر الحزب من الاهتمام بنقابات العُمال، فساهم في وضع قانون لنقابة عُمال المصانع اليدوية في سنة 1909.

وكان محمد فريد واضحاً حين قال في خطبةٍ له: اشرحوا للعامل.. أخرجوه من الظُّلمات إلى النور، اشرحوا له حالة إخوانه بأوروبا، وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل العلم والاتحاد والتضامن.

وكان لهذا أثره في زيادة قوة الحركة الوطنية، لقد هبَّ الشعب متظاهراً في 26 مارس سنة 1909 ضدَّ القيود الحديدية التي فرضها الاحتلال على الصحافة... وتجمَّع آلاف الشباب من طلبة المدارس العُليا والأزهر وطوائف التجار والصناع، وساروا في مظاهرة احتجاج.. تجددت في أكثر من يوم، حيث اصطدم المتظاهرون برجال البوليس.

وهكذا استطاع الحزب الوطني أن يجذب الصُّناع إلى المعركة السياسية نتيجة اشتغاله بين صفوفهم.

بل اهتمَّ محمد فريد بالعُمال الزراعيين، فجاء في حديثٍ له: يجب إيجاد النقابات الزراعية حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الأطيان وتحسين حال الفلاح.. حيث لا خلاص له من بؤسه وشقائه إلا بتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة، وأمام المُلّاك الذين يزدون عليه الإيجارات بمناسبة وغير مناسبة، وأمام المُرابين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم بين جشع المُلّاك وظلم الحكومة.

لقد أدرك محمد فريد إذاً قيمة العمل بين صفوف القوّتين الرئيسيتين للحركة الوطنية: العمال والفلاحين.

وقد ربط محمد فريد الحركة الوطنية المصرية بحركة السلام العالميّة، فدعا سنة 1911 إلى تأسيس جمعية السّلام في وادي النيل تكون لها علاقة رسمية بمكتب السّلام الدائم في أوروبا. وكان محمد فريد أوّل مَنْ قال بأنّ الجلاء عن مصر هو خدمةٌ للسّلام العالمي، وأنّ مصلحة السّلام العالمي أنّ تستقل مصر وأنّ تنال حكومة ديمقراطية.

كما ربط محمد فريد قضية استقلال مصر بقضية الاشتراكية الدولية، فلم يترك وهو في منفاه في أوروبا مؤتمراً دولياً اشتراكياً إلا وقَدّم له مذكرة بمطالب مصر، كمؤتمر بروكسل سنة 1911، ومؤتمر برن فبراير سنة 1919، ومؤتمر لوسرن في أغسطس سنة 1919.

وقد استطاع في مؤتمر بروكسل أن يفوز بالقرار الآتي: يظهر المؤتمر تأييده للأمة المصرية، التي تعمل لبلوغ غايتها بالوسائل السّلمية، ويرى أنّ مبادئ الحق والعدالة وكذلك مصلحة التجارة الدولية، تقضي باستقلال مصر وحيدتها، وأنّ تكون محكومةً بحكومة أهليه دستورية.

لقد أحسّ فريد، وفي وقت مبكر بأنّ قضية مصر الوطنية هي جزء في قضية الاشتراكية العالميّة.

وكان محمد فريد أوّل مَنْ شخّص القضية المصرية في دقة علمية فوصفها في حديث له بأنها حركة وطنية ديمقراطية دستورية.

*انتصار:

قد سجّلت الحركة الوطنية أكبر انتصار لها على السياسة الاستعمارية، حين ارتأت مدّ أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى - مقابل أن تدفع الشركة للحكومة 4 مليون جنيه على أربعة أقساط سنوية!

لقد هاجت الصحافة الوطنية وشددت النّكير على الاحتلال، وتزعّم محمد فريد هذه الحملة. فقد ظلّ هذا المشروع في طيّ الخفاء قرابة عام، وكان في عزم الوزارة، وزارة بطرس غالي أحد الإقطاعيين، إقراره في سرعة، حتى لا يزعجها أحد.

ولكن محمد فريد تمكّن من الحصول على نسخة من المشروع في أكتوبر سنة 1909 فبادر إلى نشره في جريدة اللواء، وهاجم المشروع في قسوة قائلًا: كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل في أمر إطالة أمد الشركة مع علمها أن هذه القناة كانت السبب في ضياع استقلال مصر؟ وكلّ مصريّ حرّ يتوق لأن يراها ملكاً لمصر حتى لا يبقى لأوروبا وجهٌ للتدخل في أمورنا.

وكان نداء محمد فريد بمثابة صيحة الخطر فقامت الأمة بطوائفها وصحافتها تنادي بوجوب عرض المشروع على الجمعية العمومية قبل البتّ فيه، وأن يكون رأي الجمعية العمومية قاطعاً رغم أنها جمعية استشارية، وتحت ضغط الرأي العام، اضطرّت الجمعية العمومية لرفض المشروع.

• الحركة العمالية:

وكما ظهرت حركة مثقفين، حركة وطنية رأسمالية ناشئة، مقاومة للاحتلال، ظهرت أيضاً حركة الطبقة العاملة الناشئة بدورها. كانت تتخذ شكل كفاح اقتصادي، ولكنه كان كفاحاً اقتصادياً لا يخلوا من مضمون وطني، إذ كان معظم أصحاب الشركات والمؤسسات من الأجانب، وسُرعان ما ارتبطت الحركتان العمالية والاقتصادية وحركة المثقفين الوطنية.

وكما سجّل مصطفى كامل في سنة 1899 أول اتجاه له للدعاية الوطنية في صفوف الشعب، سجّلت الحركة العمالية في هذا العام أول إضراب لعمال السجائر، وقد كان عدد مؤسساتها أربعين يشتغل فيها 30 ألف عامل.

وكما سجّلت سنوات 1900 - 1910 موجةً وطنية، فقد سجّلت أيضاً سلسلة إضراباتٍ قام بها عمال السكك الحديدية، وعمال الطباعة.

وكما بدأت الحركة الوطنية تنظّم صفوفها فيما بين سنة 1907 و 1912 فقد بدأت الطبقة العاملة تنظّم صفوفها في نقابات. فأنشأ عمال ماتوسيان نقابة لهم سنة 1908، وتأسست نقابة التّرام سنة 1908، ثمّ نقابة عمال الصنائع اليدوية سنة 1909 ببولاق، وأصبح لها 11 فرعاً تضم 800 عامل غير العمال المُساعدين.

ولكن الطبقة العاملة لم تكتف بالكفاح الاقتصادي وحده، فقد اشتركت كما رأينا وبقوة في المظاهرات السياسية التي قامت محتجّةً على الاستعمار، للقيود التي فرضها على الصحافة.

لقد كانت هناك جهةٌ وطنية بين العمال والمثقفين. كما أصبح الحزب الوطني تحت قيادة محمد فريد على ارتباط وثيق بالنقابات الناشئة.

* فَرَعٌ:

ولقد اشتد فزع الاستعمار يومئذ واتجه إلى كافة ألوان الضغط والإرهاب، يعاونه في ذلك خديو مصر والحكومة الإقطاعية.

لقد أدرك الاستعمار خطورة التطور الذي طرأ على الحركة الوطنية!

وبدأت حملة الاعتقال، وبدأت محاكمة الصحفيين، وسُجن محمد فريد ستة شهور. كما سُجن الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء، وشُدّت القيود على الصحافة، وعُطّلت جريدة اللواء ثمَّ جريدة العلم من بعد اللواء.

وأعلن قانون النفي الإداري، ممّا خوّل للسلطات نفي الأشخاص الذين ترى فيهم خطراً على الأمن!

وسلّط الاستعمار صوت الإرهاب على الطبقة العاملة في نقاباتها، فاستبعد كثيراً من العناصر الثورية العمالية التي رحلت إلى الريف، كما نُفيت العناصر الأجنبية من العمال الواعين، وشُرّد كثير من قادة العمال الواعين، وشُرّد كثير من قادة العمال المخلصين، وأغرّى الآخرين بمراكز حكومية.

ولم يكتف الاستعمار بالإرهاب، ولكنّه التجأ إلى الدسّ والوقيعَة - سياسة فرّق تسد - كالدسّ بين المسلمين والأقباط... فعقد مؤتمرًا قبطيًا... وآخر مسلمًا برئاسة رياض باشا... ثمَّ تَبوَدَلَت الشتائم بين المؤتمرين. وابتسم المستعمرون، إذ كانت هذه المؤتمرات تجتمع وتنفض، فلا تدور فيها كلمة واحدة ضدّ الاحتلال! ولا طلب واحد للدستور. لقد اتهم محمد فريد هذه المؤتمرات أنها من صنع الإنجليز وبناءً على إيحائه.

لقد كان الحزب الوطني يمثل عدم النضج للطبقة القائدة للحركة الوطنية: ضعفها السياسي، وضعفها الاقتصادي، فقد كان دورها في الاقتصاد ضئيلاً صغيراً،

نطاقه محدود في بعض التجار وأثرياء الريف، كما كانت خبرتها السياسية قاصرة، فتخبطت أول الأمر بين تركيا وفرنسا وأوروبا والخيوط عباس، ولم تتجه إلى الشعب إلا بعد أن أدركت بخبرتها الذاتية عبث هذا الطريق، ثمَّ كان لها مواقف رجعية بالنسبة لتحرير المرأة، وموقف خاطئ من ثورة عرابي بإدانتها للكفاح المسلح، ثمَّ موقف خاطئ آخر بوقوعها في الاستفزاز الديني.

ورغم اتجاه الحزب الوطني بقيادة محمد فريد إلى العمال والفلاحين إلا أن الاستعمار لم يسمح لهذا الاتجاه أن يُدعم، إذ سرعان ما أجبر محمد فريد على الهروب خارج القطر، ومن ثمَّ وقعت قيادة الحزب الوطني في المؤامرة التي دبَّرها الاستعمار، مؤامرة تفرقة صفوف الأمة، أقباطاً ومسلمين.

واستمرت الحركة الوطنية، حركة مثقفين أساسياً، فلم تنجح في تكوين جذور قوية لها بين الطبقة العاملة، كما لم يكن لها جذور بين جموع الفلاحين؛ ولم يكن ثمت بعد تنظيمات شعبية واسعة النطاق.

كما كانت الطبقة العاملة المصرية بدورها ناشئة، غارقة في حرف يدوية أساساً، إذا استثنينا عمال السجاير، والسكك الحديدية، وعمال الترام، ومن ثمَّ كانت محدودة العدد، ينقصها الوعي، فاستمرت حركتها النقابية تعاونية أكثر منها منظمات لقيادة الكفاح الاقتصادي، واتخذ كفاحها السياسي طابع النوبات والانفجارات الوقتية المتباعدة، فلم يكن له صفة الاستمرار. كما لم يكن لها منبرها المستقل، وإنما كانت الطبقة العاملة من الناحية السياسية تابعة لقيادة المثقفين المكوّن منهم الحزب الوطني، ولم تتابع هذه القيادة صلاتها بالعمال.

ومن ثمَّ أعوز الحركة الوطنية أكبر قوتين لنجاحها وهما: العمال والفلاحون ولهذا استحال على الحركة الوطنية أيام مصطفى كامل، ومحمد فريد، وخاصة في ظروف السيطرة الاستعمارية على العالم كله، في ظروف توزيع الكرة الأرضية بين حفنة من الدول الكبرى، أن تبلغ من القوة ما يتيح لها القضاء على الاحتلال، أو التخفيف من قبضته. ولكن بذور الثورة الوطنية كانت قد بُذرت... وكانت الأرض طيبة حقاً... خصيبة فعلاً...

الفصل الرابع

ثورة 1919

-1-

ظروف الثورة

*تمزق:

كان قد انتهى تقسيم العالم كله بين حفنة من الدول الاستعمارية: أمريكا وفرنسا وإنجلترا وهولندا وبلجيكا على وجه الخصوص. ولكنّ دولاً استعمارية جديدة كألمانيا وإيطاليا ظهرت في الميدان متأخرة فلم تُفْز بالقسط من مناطق النفوذ الذي يتفق وقوتها، وحين فشلت وسائل الحرب الاقتصادية، أصبح لابدّ من حرب الدم والحديد، ولهذا اشتعلت الحرب العالمية الأولى سنة 1914 بين الدول الاستعمارية لإعادة تقسيم المُستعمرات ومناطق النفوذ ولاقت مصرُ الأمرين في هذه الحرب.

لقد تمزق المجتمع المصري في ظلّ الاحتلال وخلال الحرب كما لم يتمزق من

قبل...

لقد ازداد الأثرياء ثراءً، وازداد الفقراء فقراً على فقرٍ، لقد تكدّست ثروات، قدّرها كروتشلي بمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات خلال الحرب... ولكنها ذهبت كلها إلى جيوب الأغنياء، بينما استمرت الأجور على حالها والمرتببات كما هي، رغم ارتفاع أسعار الجملة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة 1914.

لقد زاد المجتمع استقطاباً: قلّة من الأغنياء وكثرة ساحقة من الفقراء. وفي الريف ازداد الإقطاعيون ثراءً. وبجانب الإقطاعيين ازداد مركز أثرياء الفلاحين قوة، أثرياء الريف يشرفون على زراعة الأرض بأنفسهم، وكثيراً ما يستخدمون العمال بدون أجر، وكثيراً ما يشتغلون بالتجارة، وكثيراً ما تكون لهم طواحين، وهكذا لم تعد طبقة أثرياء الريف، الطبقة المزعزعة أيام عُراي وأوائل عهد الاحتلال.

ومن الناحية الأخرى، تفتت الملكية الصغيرة وزاد عدد فقراء الفلاحين، فقد بلغ عدد مَن يملكون أقلّ من فدان سنة 1910 قرابة 720 ألف مالك، فإذا بهم في سنة 1916 يتجاوزون المليون، متوسط ملكية كلّ منهم أقلّ من نصف فدان (42% من الفدان على وجه التحديد). وزاد عدد ما يسمّى بالأجراء، أو العمال الزراعيين الذين لا يملكون شيئاً إلا قوة عملهم، فسجّل إحصاء سنة 1927 قرابة 660 ألف من هؤلاء.

وفيما بينهما، كانت هناك طبقة صغار الفلاحين ومتوسطيهم، لا يحافظون على مراكزهم كمنتجين إلا بشقّ الأنفس، إلا بالعمل في الحقول ليل نهار، هم وأولادهم وزوجاتهم، تتخطفهم الذئاب من كل جانب... الضرائب، المُرابين، تقلبات أسعار القطن، مصادرة السلطات البريطانية لجمالهم وحميرهم وقمّحهم...

وفي المدن أثرى بعض التجار الوطنيين خلال الحرب.. فظهرت مصانع كانت تضم خمسين عاملاً فأكثر، وأنشأت مصانع للغزل والنسيج، وكثرت معاصر الزيوت، ومصانع الدبابة، ومطاحن الغلال، وورش السبك، ودكاكين التجارة.

وثبتت مصانع كان مركزها متهاوياً قبل الحرب. فقويّت شركة الغزل الأهلية التي كانت تضم 260 عاملاً، ومصنع الطرايش الذي كان يضم 180 عاملاً وعاملة، وشركة الطوب في القاهرة التي كانت توظّف 150 رجلاً.

لقد تطورت الرأسمالية الوطنية المصرية إذاً في الريف والمدن، وازدادت ثراءً، وازداد نفوذها الاقتصادي، وأصبحت تتطلع خلال الحرب إلى الصناعة، فلقد علمتها

الحرب وانقطاع الواردات مقدار الأرباح التي يمكن أن تجنيها من هذا الباب. وزيادة نفوذها الاقتصادي جعلها تتطلع إلى مزيد من السلطان السياسي الذي يحقق لها مصالحها الاقتصادية. ومن ثمَّ زاد التناقض بينها وبين الاستعمار، كما زادت الطبقة العاملة المصرية في المدن والريف عدداً، ولكنها ازدادت بؤساً.

* الاستغلال الاستعماري خلال الحرب:

وازداد في الوقت نفسه الاستغلال الاستعماري خلال الحرب؛ وأدركت الجماهير لا بالدعاية وحدها؛ وإنما بخبرتها المريرة، بشاعة الاستغلال الاستعماري، وضرورة التخلص منه.

لقد جنَّد الإنجليز ما يزيد على المليون رجل من فلاحي وعمال مصر لحفر الخنادق والقيام بأشقِّ الأعمال خدمة للحرب الاستعمارية.

وإليك ما تقوله جريدة إنجليزية في 3 إبريل سنة 1919: كان رجال السلطات ينتظرون رجوع الفلاحين من حقولهم في الغروب.. فيُحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب وينتقون خيرهم للخدمة.. منهم غلمان في الرابعة عشرة ومنهم شيوخ في السبعين...

ثم كان الكبراج هو الوسيلة لتسخيرهم، وأصبح الجُلْد من الأعمال اليومية في مُعسكرات هؤلاء المجنَّدين... وأي معسكرات!! لآخيام.. وسوء تغذية.. ورداءة كساء وقلة غطاء؛ ثمَّ أمراض تفترسهم افتراساً.. لقد كانوا يموتون كالذباب في الصحراء... وكثيراً ما رفض السماح لهؤلاء المجنَّدين بالعودة إلى بلادهم حتى انتهاء مدَّة خدمتهم.

ويقول الرافعي: لقد كانوا يُربَطون بالحبال عند تجنيدهم، ويُساقون كالأغنام، ويُنقلون في مَرَكَبات الحيوان!

وعاد من عاش من هؤلاء المجندين ليقصُّوا لزهرا وسليم وسليمان وزهرة فظاعة الاحتلال... وأخذت الأغاني الشعبية تعبر عن آلام الشعب.

بلدي يا بلدي وأنا نفسي أروح بلدي
بلدي يا بلدي والسلطة خدت ولدي

وأخذت السلطات البريطانية تُصادر الحاصلات الزراعية، واستولت عليها بأبخس الأثمان، وبأسعار تقل كثيراً عن أسعارها في السوق، بل بلغ بها الأمر أن تفرض مقداراً معيناً من الحبوب يجب توريده لجيش الاحتلال بأبخس الأسعار.. فإذا لم يجد الفلاحون ما لديهم كافياً اضطروا إلى شرائه من السوق بسعر عالٍ ليقدّموه كرهاً بالسعر البخس.

وأخذت السلطات نفسها تستولي على الدواب اللازمة للزراعة، فلم تُبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه وبأبخس ثمن.

وجمعت الأموال قسراً بحجة إعانة الصليب الأحمر البريطاني، فكانت تفرض على الأهلين إتاوات، يسمونها تبرعات! يحصلونها إما بطريق التوريط وإما بالتهديد... ويدفعها الأهالي ساخطين...

واشدّت الحكومة في جمع الضرائب- الحكومة المصرية اسماً، والتي فرضها الاستعمار فعلاً - وذلك رغم انحدار أسعار القطن أوائل الحرب، حين أصبح سعر القنطار عشرةً ريالات! وكثيراً ما كان يضطر الفلاح الصغير أن يبيعه بمائة وعشرين قرشاً، بل وستين قرشاً. ومع هذا تمضي حكومة الاحتلال في جمع الضرائب في قسوة وعنف، فيضطر الفلاحون إلى بيع مصاغ زوجاتهم وحليهن ثم الماشية والدواجن، أو الاستدانة من المُرابين بالرّبا الفاحش..

وكان كل ما صنعتته الحكومة إزاء هذا أن أصدرت الإعلان التالي في 9 سبتمبر سنة 1914.

اتّصل بالحكومة أن فريقاً من الناس حاولوا بيع مصوغات وحلي ذهبية كي يسدّدوا ما عليهم من الأموال الأميرية، ولكنهم بسبب الاضطراب في المعاملات لم يفلحوا في الحصول على القيمة المطلوبة (الحقيقية) لهذه المصوغات... ولهذا شرعت الحكومة في تدبير طريقة لتعيين رجال رسميين يُناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدّمه الجمهور من المصوغات والحلي الذهبية نظير تسديد الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة.. وبعد خصم مقدار الضرائب الأميرية من قيمتها، يُسلّم أصحابها الباقي فوراً!

وفي سنة 1918 احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه، وحددت سعر الشراء باثنين وأربعين ريالاً للقنطار، وكان سعر القطن في الخارج وقت

صدور هذا القرار نحو 64 ريالاً. لقد بلغت خسارة مصر من جرّاء هذا القرار نحو 32 مليوناً من الجنيهات!

وارتفعت أسعار الحاجات ارتفاعاً متوالياً من 100 عام 1914، إلى 216 عام 1918، ثمّ 312 عام 1920. ولاسيما أسعار الحبوب والأقمشة والوقود، كما يقول ملنر في تقريره: "فثقلت وطأة ذلك على الفقراء ولاسيما أن أجورهم لم تكن تكفي النفقات التي يقتضيها غلاء المعيشة، في حين أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم، يجمعون الثروات الكبيرة.. مما أدّى إلى الاستياء والقلق بين العمال في المدن وجماهير الفلاحين في القرى. لقد تجاوز عدد الوفيات في 1918، عدد المواليد! وبلغت الوفيات في ذاك العام أكثر من نصف مليون.

لقد كان المُرْجَل يغلي، حتى لقد سار الريف الذي جُمِعَ عنوةً في شكل مظاهرة إلى عابدين يوم 29 يناير 1916 محتجين على قسوة المعاملة ورداءة الغذاء.. ورغم كبت حركتهم، إلا أنها كانت نذيراً بثورة الفلاحين.

***الكبت السياسي للاستعمار:**

وبجانب هذا الاستغلال الاقتصادي البشع، كان هناك كبت سياسي لا يقلّ بشاعة.

إذ أُعلنت الحماية البريطانية في 18 ديسمبر 1914، وألغيت وزارة الخارجية المصرية، وعُطّلت الجمعية التشريعية، وفُرضت الأحكام العرفية، واضطُهد رجال الحزب الوطني، فاعتُقل منهم مَن اعتُقل ونُفي منهم مَن نُفي، ووُضع منهم تحت المراقبة مَن وُضع. وحُرِّمت الاجتماعات، واعتُبر تجمُّع كلِّ اجتماع من خمسة أشخاص في طريق أو محلٍّ عمومي! حتى ولو لم يكن له قصد جنائي! واشتدت الرقابة على الصحف، حتى اضطرت جريدة الشعب، جريدة الحزب الوطني إلى الاحتجاب.

وفي هذا الجو الإرهابي، وفي ظلّ الحماية البريطانية والاحتلال العسكري، تولى السلطان فؤاد الحكم.

وجاء في خطابه: نعلم رعايانا، أننا قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية.. رعايانا! ياللسخرية! والدولة الحامية ياللدُّل والهوان. وكشف الاستعمار في نهاية الحرب، عمَّا يبيِّته لمصر، ولمستقبل مصر، فوضع السَّير "وليم برونيت" في نوفمبر سنة 1918 مشروعه لنظام الحكم في مصر: إنشاء مجلس نواب مصر، ولكنه استشاري محض لا قيمة له، ثمَّ مجلس شيوخ له السلطة التشريعية، يُعيِّن معظم أعضائه، ويُنتخب له ثلاثون مصريًا وخمسة عشر أجنبيًّا!

وهذا كلُّه في ظلِّ الحماية البريطانية والاحتلال الإنجليزي طبعاً؟

نعم لم تبق طبقة في مصر إلا وعانت من الكبت الاستعماري، الاقتصادي والسياسي.

فأثرياء الريف، بالاستيلاء على أقطانهم بالسعر البخس. وتجار المدن وأصحاب المصانع الجديدة، بما تهدَّده السلع الأجنبية من إغراق للسوق المصري إثر الحرب، حتى اضطرت صناعات كثيرة ناشئة إلى إغلاق مصانعها وورشها، كما يقول أمين عفيفي.

المثقفون الوطنيون بسبب الاضطهاد والاعتقال من جهة، والحرمان من الوظائف الهامة من جهة أخرى.

متوسِّطو الفلاحين بسبب ما استولت عليه السلطات العسكرية من محصولات ودواب بأرخص الأثمان.

فقراء الفلاحين وأجراؤهم بسبب تجنيدهم ومعاملتهم أبشع معاملة أثناء تجنيدهم في الحرب، العُمل بسبب الغلاء الفاحش وبقاء الأجور على ما كانت عليه، البلاد كلها بسبب الحماية، وما فرض عليها من أحكام عُرفية وسجن واعتقال ومصادرة لأبسط الحُرِّيات.

ثمَّ كانت الأفكار التي بذرها جمال الدين الأفغاني، وعبد الله النديم، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، والتي تبلورت في كلمتين: الاستقلال والدستور، فالثورة كانت لا مفرَّ منها.

* الظروف الدولية:

كان قد سبق ثورة مصر الشعب الروسي بقيادة الطبقة العاملة عام 1917، في ثورة ضد القوى الاستعمارية، ضد الإقطاع، ضد الاحتكار. ونجحت الثورة. فاستطاعت لأول مرة في تاريخ البشر، أن تقيم دولة من نوع جديد، دولة العمال متحالفة مع الفلاحين.

وكان نداء هذه الدولة الوليدة جديداً على البشرية: السلام بين الدول. أيها العمال اتحدوا، يا شعوب المستعمرات تحرروا.. ها نحن نبذل السلاح والعتاد والعون الأدبي والمادي لكل شعب يريد أن يتحرر..

لقد ظهرت لأول مرة في تاريخ الإنسانية، دولة كبرى، تشغل سدس الكرة الأرضية، لا تبغي استعمار أحد، ولا احتلال أحد، ولا استغلال أحد، تناصر كل القوى التحررية في العالم. لقد عرضت هذه الدولة الجديدة على سعد زغلول أن تمده بالسلاح، فتهيب وكان جوابه الرفض.

وكان لظهور هذه الدولة ونداءاتها، صداه في جميع الشعوب والطبقة العاملة في كل مكان، وفي سكان المستعمرات وشبه المستعمرات في كل بقعة من بقاع الأرض.

وفزعت الدول الاستعمارية من هذا الخطر الجديد، فنادت أمريكا بمبادئ ولسن: إن لكل شعب الحق وحده في تقرير سياسته، ورسم طريقه الذي يراه مؤدياً إلى التقدم بدون إحراج أو تهديد أو إرهاب، لا فرق بين شعب ضعيف وآخر قوي.

وقد صدق هذا النداء قادة الحركة الوطنية في مصر، وأملوا خيراً في أمريكا، كما أمل مصطفى كامل الخير في فرنسا من قبل، فاقترح سعد زغلول في اجتماع عقده في 13 يناير سنة 1919 إرسال تلغراف تحية وإعجاب إلى الرئيس ولسن الأمريكي، عارضين عليه قضية مصر التي يتسلط عليها الأجانب تسلطاً يأباه أهلها جميعاً.

ووافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين التصفيق والتهاف بحياة الرئيس ولسن وحياة أمريكا ومصر والاستقلال.

وكما فُجِعَ مصطفى كامل في فرنسا وأمريكا من قبل، فُجِعَ سعد زغلول في أمريكا. ففي أبريل 1919، اعترف ولسن نفسه بالحماية البريطانية على مصر، وبادرت دار الحماية إلى إذاعة هذا الاعتراف في 22 إبريل 1919: إنَّ الرئيس ولسن يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في 18 ديسمبر 1914. ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف؛ فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حقَّ المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك؛ وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار، فيما يمسُّ حقوق الولايات المتحدة.. والرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أماني الشعب المصري المشروعة، لتوسيع نطاق الحكم الذاتي.

العطف! مع إقرار الاحتلال ومع البحث عن مصالح الولايات المتحدة! بالنفاق على الطريقة الأمريكية إنه النفاق الاستعماري.

-2-

تكوين الوفد

بدأت قيادة الحركة الوطنية في أواخر سنة 1918، متواضعة كلَّ التواضع، متهادنة كل التهادن، مستعدة للتفاهم والمساومات.

بدأت بذهاب ثلاثة إلى دار الحماية البريطانية، وهم: سعد زغلول، عبد العزيز فهمي، علي شعراوي، ليقول سعد: إنه يظنُّ أنَّ لا محلَّ لدوام الأحكام العرفية، ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات.

وقال شعراوي: إننا نريد أن نكون أصدقاء للإنجليز، صداقة الحرِّ للحرِّ، لا العبدِ للحرِّ.

وقال عبد العزيز فهمي: نحن نطلب الاستقلال التامَّ.. فالاستقلال التامُّ ضروري لرُقينا.

وعاد سعد زغلول يقول: متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التامَّ، فإننا نُعطيها ضماناً معقولة على عدم تمكين أي دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنجلترا، فنُعطيها ضماناً في طريقها للهند وهي قناة السويس، بأن نجعل لها دون

غيرها حقَّ احتلالها عند الحاجة، بل نحالفها على غيرها ونقدّم لها عند الحاجة ما تستلزمه المُحالفة من جنود.

وقال شعراوي: ويمكن بقاء المستشار الإنجليزي، بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي.

وأضاف سعد: نحن نعتزّ الآن أنّ إنجلترا أقوى دول العالم وأوسعها حرية، وإنّا نعتزّ لها بالأعمال الجليلة التي باشرتْها في مصر، فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها، صداقة الحرّ للحرّ.

وانتهى الاجتماعُ مع المندوب السامي البريطاني، وشكره الثلاثة على حُسن مقابلته، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة!

مطالبٌ متواضعة كلّ التواضع! وسبيلها أشدُّ تواضعاً للتفاهم والمفاوضة والمساومة! ثمّ التحالف والضمانات.

وتساءل السّير ونجت المندوبُ السامي البريطاني، مَنْ هؤلاء الثلاثة الذين قابلوني، وكيف يتحدّث ثلاثة باسم أمة بأسرها، دون أن يكون لديهم ما يخوّلهم صفة التّحدّث باسمها!

وبلغ الأمر سعد.. وأخذ سعد وصاحبه يسعون إلى جمع توكيلات من الأمة تخوّلهم صفة النيابة، ووضعوا صيغة يطلبون عليها التوقيع أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما للسعي سبيل في استقلال مصر. تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل، التي تنشر رايتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب.

واحتجّ بعض المثقفين في الحزب الوطني على هذه الصيغة فعُدّلت إلى نحن الموقّعين على هذا، قد أنبنا حضرات سعد زغلول إلخ.. في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تامّاً. لقد حذفوا عدالة بريطانيا العظمى، وأضافوا استقلالاً تامّاً، ولكنهم أبقوا الطرق السّلمية المشروعة.

وتألّف الوفد فعلاً، في يوم 13 نوفمبر 1918. وسُمّي الوفد، إشارة منه إلى أنه وفدٌ مصر للمطالبة باستقلالها. وكان أولى رجاله هم سعد زغلول، رئيساً، علي

شعراوي باشا، عبد العزيز فهمي بك، محمد محمود باشا، أحمد لطفي السيد بك، محمد علي علوبة بك، عبد اللطيف المكباتي، أعضاء.

وقد قال ملز في تقريره: إنَّ الهيئة المعروفة باسم الوفد، والتي يرأسها سعد زغلول باشا.. مؤلفة من أعضاء أصلهم من حزب الأمة القديم، الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجيًا.

أي حزب كبار الملاك والأعيان. ومن ثمَّ كان السر في تواضع مطالبه كل التواضع، وإشارته إلى عدالة بريطانيا!

وانتشرت حركة التوقيع من المدين إلى الريف، ولاقت إقبالاً، فقاومت السلطات العسكرية البريطانية حركة التوقيع هذه، ولكنها استمرت، لقد كانت تُلاقي عطفًا من حكومة رشدي القائمة إذ ذاك.

ورغم أنَّ حركة التوقيع أثارت وعياً جماهيرياً، إلا أنَّ قيادة الوفد لم تفكر في تنظيم هذا الوعي في لجان وفدية مثلاً في كل مدينة وقرية؛ وإنما اتجهت أول ما اتجهت إلى طلب الترخيص لها بالسفر إلى إنجلترا لنكون - كما قال سعد - على اتصال برجال السياسة المُمثّلين للأمة الإنجليزية وللأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الإنجليزي، الذين لا شكَّ في تأثيرهم في القرارات الحكومية - وسنُعنى على هذا الخصوص بأن نجعل وجهتنا إلى الرأي العام (الإنجليزي طبعاً) ونحن واثقون بأنَّ نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية، وحماية حقوق الضعفاء، التي امتاز بها الرأي العام الإنجليزي.

لا زالت القيادة الرأسمالية الوطنية لا ترى الطريق - إنها تضع آمالها في المفاوضة! وليس كفاح الأمة المصرية. متأثرةً بالعناصر الإقطاعية في قيادة الوفد.

ورفض الإنجليز حتى هذا الطلب المتواضع!

وأخذت قيادة الوفد تبلور مطالبها في مذكرة إلى مُعتمدي الدول الأجنبية في 6 ديسمبر سنة 1919: الاستقلال التام، حكومة دستورية، تراعي حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من مصالح وتحترم امتيازات الأجانب بكل دقة!

الخطاب ما زال موجَّهاً أساسياً إلى مُعتمدي الدول الأجنبية لا إلى العمال المصريين! إلى الرئيس ولسن ومبادئه، لا إلى الفلاحين من أبناء مصر!

وصودرت إحدى الاجتماعات الكبيرة التي أراد الوفد عقدَها، واستقال رئيس الوزارة احتجاجاً على التسويف في الترخيص له وللوفد بالسفر إلى لندن للمفاوضة! وأخذت تحركات الوفد تشتدُّ، ولكن لدى مُعتمَدي الدول الأجنبية.

وأُنذرت السلطة العسكرية الوفد لنشاطه هذا.. كيف يجرؤ على وضع مسألة الحماية موضع المناقشة والتساؤل! ولكن الوفد لم يقف نشاطه وأرسل تلغراف احتجاج إلى رئيس الوزارة البريطانية: إننا نطلب الاستقلال التام، ونرى الحماية غير مشروعة.

وغضبت السلطات البريطانية، وكانت أنْ اعتقلت سعد وصحبَه في 18 مارس سنة 1919.

-3-

اشتعال الثورة

وكان اعتقال سعد وصحبِه إيذاناً بانفجار البركان - البركان الذي تجمعت فيه خلال سنين الاحتلال وما قبلها، وخلال الحرب، كلُّ المواد المُلتهبة، ولم يكن ينقصُها إلا عُودُ كَبْرِيت.

هب الشعب المصري كله ثائراً..

ولم تكن ثورة مثقفين فقط، وإنما كانت ثورة عُمال وفلاحين..

واشترك في هذه الثورة كافة أبناء الشعب.

اشترك فيها الطلبة، وكان لهم فضل المبادرة، فهم أول مَنْ هبُّوا في 9 مارس سنة 1919 يعلنونها ثورة حمراء، وهم استمروا في المعركة حتى نهايتها، فلم يتخلَّفوا قط..

واشترك فيها العمال، وسقط منهم مئات من القتلى والجرحى.

لقد أُضرب عمال الترام في يوم 11 مارس، أي بعد يومين مِن بدء مظاهرات الطلبة، واستمر إضرابهم ثمانية أسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الإفراج عن سعد إثر اعتقاله الأول. كما أُضرب عمال العنابر يوم 15 مارس سنة 1919، وكان

عددهم يزيد على أربعة آلاف، ولم يعودوا إلا في أواخر أبريل سنة 1919. وأُضرب عمال الفنارات والأحواض وورش الحكومة في الإسكندرية.

كما اشترك في الثورة مئات الألوف من الفلاحين. واشترك فيها آلاف من صغار التجار والحرفيين، فلا تخلو أسماء الضحايا في المدن من اسم تاجر صغير أو حِرفي بسيط .

واشتركت النساء في مظاهراتٍ خرجن بها في 16 مارس، ثمَّ في 20 مارس من عام 1919.

واشترك المحامون، الأهليون والشرعيون، بإضرابهم، بل اشترك الموظفون بالحكومة آخر الأمر، في 2 أبريل سنة 1919.. ثمَّ في 16 أبريل من نفس العام. لقد كانت ثورة 1919 تمثل قفزةً كُبرى في تاريخ الحركة الوطنية بالنسبة لما كانت عليه أيام مصطفى كامل ومحمد فريد - فقد كانت الحركة الوطنية في أيامهما حركةً مثقَّفين أساساً.

أمَّا ثورة سنة 1919 فقد كانت ثورة على نطاق جماهيري، اشترك فيها الملايين من العمال والفلاحين والطلبة والتجار، هبوا جميعاً، وفي وقت واحد حول هدف واحد.

أساليب الكفاح:

ولم تكتف ثورة سنة 1919 بالطابع السلمي، بل اتخذت أيضاً طابعاً عنيفاً، بل ومسلحاً في بعض الأحيان.

إضرابات الطلبة والعمال والمحامين والتجار... مظاهرات من العمال والطلبة والحرفيين، اصطدام المتظاهرين بالقوات المسلحة البريطانية.. حواجز ومتاريس في أكثر الأحياء الشعبية لتعطيل سير السيارات الحربية الإنجليزية... حفر خنادق في الشوارع أشبه بخنادق الميدان، اتخذها المتظاهرون معاقل يلقون منها الطوب والحجارة على قوات الاحتلال.

وفي الريف اتخذت الثورة طابعاً أكثر عنفاً، تقطيع خطوط السكك الحديدية وأسلاك التلغرافات والتليفونات، تدمير المحطات.

وفي الصعيد، بلغ العنف أقصى ما بلغته الثورة، فهاجم المتظاهرون على مكاتب الحكومة ومراكز البوليس. واتخذت الثورة شكلاً مسلحاً في الفيوم، حين هاجمت قوات الاحتلال قوة كبيرة من البدو، وحين هاجم الفلاحون المسلحون في ديروط ودير مواس قطاراً محملاً بالضباط والجنود الإنجليز، وحين هاجم الفلاحون في أسيوط مركز البوليس في المدينة واستولوا على السلاح، ثم هاجموا بهذا السلاح، القوات البريطانية الموجودة، التي كادت أن تلقى هزيمة ساحقة لولا الإمدادات من الجو والبحر.

كما التجأت الثورة في المدن خاصة إلى سياسة المنشورات السرية والمطابع السرية، تغذي الثورة فكرياً، وتمدها بالأخبار.

أساليب التنظيم:

ولم تكن ثورة سنة 1919 كما يحلو للبعض أن يصورها ثورة غير منظمة، لقد ألفت جموع المتظاهرين في القاهرة بوليساً وطنياً لحفظ النظام في أثناء المظاهرات والاجتماعات، منهم من كان يحمل القرب وقُلل الماء لسُقيا من يظماً من المتظاهرين. وكان الجمهور يستجيب لنداء البوليس الشعبي ويعمل بإرشاداته طواعية.

بل أكثر من هذا استطاعت الثورة في زفتى أن تنشئ لجنة ثورية قامت بمهام الحكومة، واستولت على مركز البوليس وعربات السكك الحديدية، ومكتب التلغراف وكانت مكوّنة من بعض الأعيان والأفندية المتعلمين وصغار التجار. وأخذت تحصل الضرائب لتنفقها في مشروعات إصلاحية، كردّم المستنقعات وإصلاح الشوارع والجسور، فاشتغل فيها كثير من العمال المتعطّلين، ثم أصدرت جريدةً أسمتها الجمهور.

كما أقامت بلدة المطرية بالدقهلية جمهورية مستقلة! استولت على 35 كيلو من السكك الحديدية، وكانت لجنتها الوطنية مكوّنة أساساً من الصيادين، كما تكوّنت لجان وطنية أخرى في المنيا وأسيوط، تشرف على النظام، وتحلّ محلّ الحكومة.

ولم تخل قرية واحدة أو مدينة ممن اشتركت في الكفاح ضد الاستعمار من لجان قيادية مكوّنة أساساً من بعض الأعيان، والمثقفين والمحامين والطلبة، هي التي تعدّ العدة لقطع السكك الحديدية، وهي التي تنظم وسائل المقاومة. لقد تمخضت عبقرية الشعب إذًا، عن أشكال من التنظيم السليم، كان من شأنها دفع الثورة ألا وهي اللجان الوطنية، تقوم هي بوظيفة الحكم، وتتصل بالشعب اتصالاً مباشراً.

*تردد القيادة:

ولكن قيادة الثورة: الوفد لم يكن يملك النضج الكافي، ولم يكن يملك الوعي، كما لم تكن القيادة ثورية بالمعنى الثوري إلى النهاية، لهذا لم تكتشف في هذه الأشكال من التنظيمات الشعبية أشكالاً ثورية حقاً للتنظيم لو شجعناها ودفعنا بها إلى الأمام، لاستطاعت أن تمضي الثورة خطوات أكبر إلى الأمام.

لقد كانت قيادة الثورة تخشى على أملاكها. ويزيد الأمر خطورة، أن كان فيها أول الأمر كثير من كبار الملاك.

ولهذا أصابها التردد، فكان صعباً أن تدرك أن السلاح، وأن مزيداً من السلاح في يد الشعب، وأن الجرأة، ثم مزيد من الجرأة، ثم مزيد أيضاً من الجرأة هو السبيل الوحيد لنجاح الثورة.

لقد بلغ من ترددها، أن ذهب بعض الطلبة إثر اعتقال سعد إلى أعضاء الوفد الباقين، فصادفوا عبد العزيز فهمي عضو الوفد إذ ذاك، وأعلنوا عزيمتهم على القيام بمظاهرات، فماذا كان ردُّ عبد العزيز فهمي؟ إنكم تلعبون بالنار.. دعونا نعمل في هدوء، ولا تزيدوا غضب الإنجليز.

ولكن الطلبة لم يعبؤوا بالنصيحة، فانطلقوا هاتفين مُتظاهرين... وانفجرت الثورة!

بل لم يمض على الثورة 15 يوماً حتى أصدرت قيادة الوفد مع كبار العلماء، وبعض الوزراء السابقين والأعيان بياناً يقول: إن الاعتداء سواء على النفس أو الأملاك محرّم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية.. وإن قطع طرق المواصلات مُضرّ بالبلاد إضراراً واضحاً، إذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم، ويوقف

حركة نقل المحاصيل والأرزاق، وتعطيل المعاملات، والأخذ والعطاء، .. إنها لغة التجار وأصحاب الأملاك!

ثم مضى البيان يقول: من أجل ذلك رأى الموقععون على هذا البيان أنَّ من أقدس الواجبات الوطنية أن يناشدوا الشعب المصري.. ألا يخرج أحد في أعماله عن حدود القانون، حتى لا يسدَّ الطريق في وجه الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة.

أي قانون؟.. قانون الأحكام العرفية! ثمَّ ما هي الطرق المشروعة؟ الرجاء والإلحاح في الرجاء لدى المستعمر أن يفتح باب المفاوضة!

ومضت الثورة لا تعباً.. يسقط كلُّ يوم منها شهداء. لقد كانت قيادة الثورة سياسياً وفكرياً للوفد. ولكنَّ القيادة الفعلية اليومية للتحركات الثورية كانت يد الطلبة وصغار التجار والمحامين وبعض متوسطي الملاك في الريف وكان أن استمرت قرابة ثلاثة أعوام، على فترات متقطعة.. تشتعل ثمَّ تهدأ لتنفجر من جديد..

*الجُنْدُ المجهولون:

الجُنْدُ المجهولون.. الشهداء من أبناء الشعب! من أبناء بولاق وباب الشعرية والخليفة والخرنفش وكرموز والعطارين وبركة السبع وكفر الشيخ وميت القرشي.. وديروط، ودير مواس.. المجهولون أمثال الكردي، وأبو سريع درويش، فرحات، غريب، السجيني، من سكان بولاق من عُمال العنابر،

محمد جاد، هلاي جنيدي، حسان مشرقي من أهالي ديروط ودير مواس.

شفيقة محمد وسيدة حسن من بولاق والخليفة، ثمَّ رقية محمد متولي من تفهنا الأشراف، وحنيفة أم عجوة من دنديط، وأم محمد بنت جاد، وعين بنت صبح من الزقازيق.

ثمَّ مأمون عبد المُعطي، إبراهيم عطوة، الحلوجي، العوضي، صالح الدسوقي القرشي، سلامة محمد، السيد سويلم، عوض علي مرسال، القرموطي، مبروك مبروك، إبراهيم إمباي، من أبناء الريف.

على أكتاف هؤلاء الملايين قامت الثورة، ومن هؤلاء سقط ثلاثة آلاف شهيد، ومن هؤلاء حُكِمَ بالإعدام والأشغال الشاقة والسجن على آلاف أخرى.

الحركة العمالية

اشتركت الطبقة العاملة بكل قوتها في ثورة 1919، ولكن كان مستحيلاً ألا يكون لها حركتها الخاصة بها، فكما اشتعلت الحركة الوطنية، اتسعت الحركة النقابية عمقاً وعرضاً.

فقد انتشرت النقابات في كل مكان، وكل صناعة وحرفة: نقابة حُمّالي الفحم ببورسعيد، ونقابة عمال فنّ المِعمار، نقابات النسيج إلخ، حتى قيل: إن عدد النقابات في الإسكندرية وحدها زاد عن 23 نقابة، وفي القاهرة إلى 38، وفي القنال إلى 17.

وقادت هذه النقابات حركات إضراب كثيرة، احتلت فيها المصانع، ورفعت فيها أحياناً الأعلام الحمراء. وتحقق للطبقة العاملة بعض الزيادة في الأجور لتقابل بعض الشيء الزيادة الضخمة في تكاليف المعيشة.

لقد نضجت الحركة العمالية بعض الشيء، فلم تصبح مجرد حركة تعاونية كما كانت أيام مصطفى كامل ومحمد فريد، وإنما أصبحت نقابية بمعناها الصحيح، تنظّم الصفوف، وتقود الإضرابات، وتطالب بساعات عملٍ أقل.

وكان مستحيلاً في ظل حركة وطنية صاعدة، ألا يظهر للطبقة العاملة حزب لها، يقود نشاطها السياسي، لقد بدأت تتكون خلايا اشتراكية في سنة 1918، في القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد، وتأسس الحزب الاشتراكي في عام 1920، ثمّ الحزب الشيوعي عام 1922، ويقال: إن أعضائه بلغوا قرابة ألفين عضو عام 1924.

ونشرت الأهرام في عددها الصادر في 14 فبراير سنة 1921 برنامج الحزب: يعمل الحزب على استقلال وأدى النيل بأسره، استقلالاً خالياً من كل شائبة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

أولاً:

1. جلاء الجنود الإنجليز عن مصر والسودان، وعدم الاعتراف للغاصب بأي مركز ممتاز.
2. عدم الاعتراف بالمُعاهدات والاتفاقات التي أُجريت خِلسة من الشعب وعلى كُرِهٍ منه.
3. جعل قناة السويس ملكاً للأمة.
4. تعديل الدستور وقانون الانتخاب، حتى تصبح الأمة مصدر السلطة الحقيقي.
5. إلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية، كقانون الاجتماع والأحزاب.

ثانياً:

1. الاعتراف بهيئات العمال رسمياً بحقوقها في الدفاع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً عن مصالحها.
2. تنظيم العمال غير المنظمين وتقوية المنظمات وضمهم في اتحاد، وضم الاتحادات إلى بعضها في اتحاد وربطه بالاتحاد العام الدولي.
3. الدفاع عن قانون 8 ساعات في اليوم، ومساواة العمال المصريين والأجانب في عمل واحد، وعمل تشريع لحماية العمال المَرَضَى والعاطلين إلخ.
4. تأليف تعاونيات للإنتاج والتوزيع.
5. تمثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلاً صحيحاً في البرلمان.

ثالثاً:

1. للنساء التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2. المطالبة بجعل التعليم إجبارياً للجميع، بنين وبنات، مجاناً للفقراء، مع إصلاح برامج التعليم الحالية.
3. محاربة الأمية بجميع الوسائل.

رابعاً:

1. تنظيم فقراء الفلاحين في نقابات، وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية.
2. إلغاء نظام ملكية العزب التي لا تختلف كثيراً عن نظام الإقطاعيات.
3. إلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فداناً.
4. إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب.
5. وضع ضرائب على مياه الري للذين يملكون أكثر من 100 فدان.
6. إنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين.

خامساً:

1. المطالبة بالاعتراف بحكومة الجمهورية الروسية.
 2. العمل على التفريق بين الجرائم السياسية وغيرها أمام المحاكم المصرية، والإفراج عن المسجونين السياسيين دون تفرقة.
 3. طلب محاكمة أذئاب الاستعمار من كبار المصريين ممن تقع عليهم مسئولية الإرهاب والاستبداد، ومعاونة الأجنبي على إخماد نهضة مصر. وكان للحزب مجلة علنية تدعى الحساب.
- وقد ساعد هذا الحزب في تنظيم كثير من النقابات، بل ساعد في تأسيس اتحاد عام لهذه النقابات قام في الإسكندرية عام 1920.
- وأدرك الاستعمار خطورة هذا الأمر، إذ جاء في خطبة وزير خارجية إنجلترا في 25 نوفمبر سنة 1919:

"لقد بدت علامات القلق في شهر أغسطس بين دوائر العمال في المدين... وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية، ولكن المحرضين حرقوها إلى أهداف سياسية... واتخذوا الإضراب سلاحاً، ومن ثم نشأت النقابات؛ وكان للاشتراكيين الأجانب دخل غير قليل في إشعال جذوة القلق الذي كان قد شاع بين عمال المدين الكبرى.

وفزعت الحكومة الإقطاعية، حكومة السراي وكبار الملاك، الحكومة التي كانت تقيمها وتقعدها إشارةً من دار الحماية البريطانية؛ فأنشأت في أغسطس سنة 1919 ما أسمته لجنة التوفيق ما بين العمال وأصحاب الأعمال. وجاء أول تقرير لهذه اللجنة في نوفمبر سنة 1920 مشيراً إلى تسرب العناصر البلشفية إلى صفوف العمال.

ثم أصدرت الحكومة قانوناً في 1923 أضاف إلى قانون العقوبات، مادة جديدة، تضع قيوداً قانونية على نشاط الطبقة العاملة، وتحظر الإضراب على العمال قبل إخطار السلطات بخمسة عشر يوماً على الأقل، وعُدَّ الإضراب المفاجئ جريمة. ولكن إضرابات العمال لم تنقطع، واستمر العمال في تنظيم صفوفهم وتدعيم نقاباتهم، وإنشاء الجديد من النقابات.

-5-

انقسام قيادة الوفد

تكوّن حزب الوفد أول ما تكوّن من عناصر تمثّل الرأسمالية الوطنية الناشئة في المدن والريف، التجار وأصحاب المصانع الوطنية في المدن، ثم أثرياء الفلاحين في الريف، وأبناء هؤلاء.. ولكن بجانب هؤلاء، كانت قيادة الوفد تضم أيضاً أول الأمر عناصر تمثّل الإقطاعيين، ومعظمهم ممّن كانوا أعضاء في حزب الأمة. وكان لهؤلاء الأغلبية في قيادة الوفد، وكان لسعد مُمثّل الرأسمالية الوطنية أقلية من الناحية العددية، فماذا كانت خطة الإقطاعيين؟

يروى الدكتور حسين هيكل في مذكراته أنّه ذهب إلى لطفي السيد في الأيام الأولى لتكوين الوفد، يسأله عن خطّته: فأجابه هذا في صراحة: إنّ خطتنا أن نسافر إلى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر لندن، وأن نطلب تطبيق حقّ تقرير المصير على مصر والسودان، فإنّ أُجِبْنَا إلى مطالبنا كان ذلك ما نبغي، وإلا ذهب رشدي وعدلي إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في تنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا في حدود الحماية!

هكذا كانت خطة كبار ملاك الأرض! تنظيم العلاقة في حدود الحماية!

ولكن كان لسعد خطة أخرى، فحينما طلب الوفد ترخيصاً بالسفر للمفاوضة، اشترط المندوب السامي أن تكون اقتراحاتهم بخصوص كيفية حُكم مصر في حدود الحماية. فكان ردُّ سعد زغلول: أنه لا اقتراحات.. غير مطابقة لإرادة الأمة المصرية، المُعَبَّر عنها في التوكيلات، أي الاستقلال التام.

ويندفع سعد مهاجماً الحماية، مطالباً بالغاءها تماماً، فقد وقف يعلّق في محاضرة عامة ألقاها مستر برسفال قائلاً: في سنة 1914 أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها، بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية، فهي حماية باطلة لا وجود لها قانوناً.

فالانقسام كان واضحاً في قيادة الوفد منذ اللحظة الأولى من تكوينه، بين ممثلي طبقتين: طبقة كبار الملاك الذين يرضون بتنظيم الحماية، وبين ممثلي الرأسمالية الوطنية، الذين يريدون الاستقلال التام.

وقد اشتد هذا الانقسام إثر اشتعال الثورة. لقد رأيت كمّ فزع كبار الملاك من الثورة الشعبية، كم خشوا على أملاكهم، فانطلقوا يسعون إلى تهدئة ثورة الشعب، وما مضى على انطلاقها سوى خمسة عشر يوماً! وقد زاد فزعهم أن مضى الشعب في ثورته. لقد كانوا يرجون أن تأتي المسألة رفيقة هيئة، فتكون ثمت مفاوضات، وثمت اتفاقات، فتوفر لهم بعض السلطان السياسي ولو في ظلّ الاحتلال.

ولكن ثورة 1919 أخذت تهدد لا الاحتلال فحسب، وإمّا تهدد النفوذ الاجتماعي لكبار الملاك أيضاً، ومن ثمّ أصبح شعارها: الاتفاق مع الاحتلال بأي ثمن.

وقد أحسّ الإنجليز بهذا الانقسام منذ اللحظة الأولى، فبعد أيام من نشوب الثورة، وقف كيرزون وزير خارجية إنجلترا يقول في مجلس العموم: إن الحكومة البريطانية لم تُبدِ قط أدنى معارضة أو سوء نية في مجئ رشدي وعدلي إلى إنجلترا.. فإننا نرى دائماً أن من أهم الأمور أن نتفق معهما على تحديد الشكل الذي ستكون عليه الحماية البريطانية في مستقبل الأيام. أمّا الحال مع سعد زغلول، فيختلف كلّ الاختلاف.. لأنّه هو وأنصاره هم الذين دبّروا هذه الاضطرابات.. هم قوم غير مسئولين. غرضهم إخراج الإنجليز من مصر.. فلا سبيل للمناقشة معهم.

وازداد هذا الانقسام هُوَّةً، حينما عرض ملنر مشروعه على قيادة الوفد في 17 يوليو سنة 1920 في لندن.

وقد وصف ملنر نفسه جوهرَ هذا المشروع في حديث له خلال المفاوضات: إننا الآن في مصر واضعون يدنا على كل شيء ... ونريد أن نتخلى عنها في مقابل شيء واحد، هو أن تعترفوا بمركزنا... لأنه الآن فعليٌّ، ونريد أن يكون شرعيًّا، مستنداً إلى قوة عسكرية. نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة عام، وهي الآن في قبضتنا فعلاً، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيًّا بقبولكم!

أي أراد ملنر بمشروعه أن يحافظ على جوهر الاحتلال والاستعمار... وأن يُضفي عليه الصِّفة الشرعية!

وكان عدلي يلعب في هذه المفاوضات لعبة الوسيط البارع بين سعد والإنجليز، ففي جلسة من جلسات المفاوضات، يلتفت ملنر إلى عدلي، ويقول له بالإنجليزية التي لا يعرفها سعد: ألا يَكُفُّ هذا الرجل (أي سعد) عن عناده ؟ لا فائدة .. هكذا كان ردُّ عدلي.

ويضغط عدلي، ويضغط أنصار عدلي في قيادة الوفد على سعد، ويتأزَّم الموقف، فيقترح البعض خروجاً من المأزق أن يُعرض المشروع برمته على الأمة لتقول كلمتها فيه.

ويكتب سعد في خطاب سري إلى أعضاء الوفد في مصر: إنني لست من رأى المشروع... لأنه (وأريد أن يكون الأمر بيني وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال.. وباطنة الحماية.. ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة... لأسباب قامت عندهم... أهمها عدم وجود السند والنصير لنا في الخارج، وانفراد الدولة الإنجليزية بالعزة والسلطة، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة، وأنى الاعتراف بأهمية هذه الأسباب، ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال.

وأوفد أربعة من أعضاء الوفد، هم: محمد محمود، أحمد لطفي السيد، علي ماهر، عبد اللطيف المكباتي - كي يتولوا مهمة عرض المشروع على الأمة. وذهب الأربعة إلى مصر يستفتون الأمة في المشروع، فلم يكتفوا -كما وصفهم وزير خارجية بريطانيا- بشرح المشروع فحسب، وإمّا حَبْذوهم لأشياءهم!

وعقد الأعضاء القدامى للجمعية التشريعية التي كانت مكوّنة أساساً من كبار الملاك في 16 سبتمبر سنة 1920 اجتماعاً لبحث المشروع، وأقرّ منهم المشروع خمسة وأربعون! وامتنع منهم اثنان من إبداء الرأي، وعارضه اثنان فقط!

هذا في الوقت الذي بدأت فيه تتوالى رسالات سعد السّرية إلى النحاس والجزء الثوري في الوفد جاء فيها: اشتدّ الخلاف في الوفد اشتداداً تعدّر تلافيه... لأنّ هذا الخلاف لا يرجع إلى أسباب شخصية.. ولكن يرجع إلى الاختلاف في الغاية والشعور، فهم ملّوا العمل وقطعوا الأمل.

بل أكثر من هذا، نرى سعد يحدد طبيعة هؤلاء المخالفين له في الرأي فيقول: إن حزب الأمة عاد إلى بدايته، وانتهى إلى غايته... إن الله لا يُصلح عمل المفسدين.

بل نراه يكشف صلاتهم بالإنجليز، فهو يقول: لقد كتب لورد ملنر خطاباً لبعض أصدقائه بيدي نسخة منه، جاء فيه أن أصحاب زغلول باشا بذلوا آخر ما في وسعهم لإقناعه بالقبول فلم يقتنع... فمن أين علم لورد ملنر بهذا السعي؟ ليس منّي بالطبع!

كان حتماً أن يقوم الانقسام داخل الوفد.

فممثلو كبار الملاك في داخل قيادة الوفد، قد انسحبوا مُنتهزين أول فرصة، وجاءت هذه الفرصة حين أصرّ سعد في عام 1921 أن تكون له رئاسة هيئة المفاوضات الرسمية، وأن يكون للوفد أغلبية هذه الهيئة. كما أصرّ سعد على مبادئ معينة للاشتراك في المفاوضات: الوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الداخلي والخارجي وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء في المفاوضات.

وأبى سعد أن تكون رئاسة المفاوضات وأغلبية هيئتها من وزارة وصفها بأنه قد عينها السلطان، بل عينها المندوب السامي أيضاً... والسلطان فؤاد يمثّل سلطة الحماية... ورئيس الوزارة المصرية ليس إلا موظفاً من موظفي الحكومة الإنجليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي - أي لو تركت المفاوضات لوزارة كهذه فكأن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس.

وكان سعد محقاً في كل هذا، ولكن ممثلي كبار الملاك في قيادة الوفد انتهزوا هذه الفرصة فأعلنوا استقلالهم من الوفد، احتجاجاً على موقف سعد من وزارة

عدلي. فاستقال محمد محمود باشا وحمد باشا الباسل وأحمد لطفي السيد بك
ومحمد علي علوبة بك وعبد العزيز فهمي بك وحافظ عفيفي بك وعبد الخالق
مدكور باشا وجورج خياط بك.

وفي أكتوبر 1922، كوّن المنقسمون حزب الأحرار الدستوريين تحت رئاسة
عدلي.

ووضع هذا الحزب - كما يصفه الرافعي - قاعدة التساهل مع الإنجليز، وكان
أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة، ويسمونها كياسة.. ولم يذكر في برنامجه كلمة
الجلاء. ولم يتألف استناداً إلى تأييد الشعب، بل ارتكازاً على سلطة الحكومة..
ومن ثمّ جاء تغليبه لسلطة الحكومة على سلطة الشعب، وميله إلى إهدار
سلطة الأمة كي يصل إلى مناصب الحكم.

"وكان وجود هذا الحزب - كما يقول الرافعي أيضاً - موضع اطمئنان للسياسة
البريطانية، إذ كانت تهدد به كلّ هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم في حقوق البلاد.
لقد كان هذا الحزب متابعاً لحزب الأمة قبل الثورة، نفس السياسة ويكاد
يكون نفس الأشخاص.

فمحمد محمود باشا هو ابن محمود باشا سليمان، أحد مؤسسي حزب
الأمة. وحسن عبد الرازق باشا عضو مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين
هو أحد مؤسسي حزب الأمة أيضاً. وأحمد لطفي السيد أحد المؤسسين لحزب
الأحرار، كان رئيس تحرير جريدة الجريدة لسان حزب الأمة.

وكانت استقالة ممثلي كبار الملاك من قيادة الوفد إيذاناً ب بروز هذه القيادة
كممثلة للرأسمالية الوطنية في المُدن والريف، والمثقفين الوطنيين من أبناء هذه
الرأسمالية.

لقد دعا سعد يوم 7 ديسمبر الأمة إلى مواصلة الجهاد إثر فشل مفاوضات
عدلي - كيرزون، وختم ندائه بقوله: شعارنا: الاستقلال التام أو الموت الزؤام. إنه
لأول مرة يبرز هذا الشعار على لسان الوفد.

واعتُقل سعد للمرة الثانية، فاتخذ الوفد قراراً بمقاطعة التجارة الإنجليزية.
وكانت هذه السياسة خيرَ معبرٍ عن طبيعة القيادة الوطنية لثورة 1919، قيادة
التجار وأصحاب المصانع وأثرياء الفلاحين إذ دعا الوفد في 23 يناير سنة 1922

إلى مقاطعة البنوك الإنجليزية - و أن يودع المصريون أموالهم في بنك مصر، كما أن الواجب على جميع المصريين أن يُقْبِلُوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأسماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية، وبذلك يتسنى له أن يساعد في إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية، ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها، وتشجيع الإقبال عليها، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصري، أما التاجر الإنجليزي فيجب مقاطعته مقاطعة تامة. ولكن يجب أن تُعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الإنجليزية، مهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وما شاكلها، وثلاثة شهور للمواد الغذائية وما في حكمها، ثم يجب تعضيد الشبان المصريين على التمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء المُصدِّرين منهم والموردين.

إنَّ مصالح الطبقة واضحة في هذه الدعوة، طبقة التجارة والصناعة المصرية الناشئة التي تتعارض مصالحها مع الاستعمار.

بل أكثر من هذا، نرى الوفد يشير إلى الجلاء لأول مرة منذ تكوينه، بعد أن يكتفي بعبارة الاستقلال التام.

فهو ينتقد في 2 فبراير 1922 بياناً لثروت باشا فيقول: ومن أخطر الأمور في هذا البيان... أنه أغفل أهم المطالب ورأسها، ألا وهو الجلاء... إنه لن يمكن إغفال طلب الجلاء في برنامج وطني يُقصد به الوصول إلى الاستقلال.

قارن هذا البيان بالصيغة الأولى التي وضعها الوفد للتوكيل: أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة لاستقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتهما دولة بريطانيا العظمى.

بل قارن بين موقف الوفد المصري إزاء مشروع ملنر سنة 1920 قبل انقسام كبار الملاك عنه، وبين موقفه في سنة 1924 أثناء مفاوضاته لماكدونالد، وبعد انقسام ممثلي كبار الملاك عن قيادة الوفد.

لقد ذهب سعد إلى لندن في 3 سبتمبر سنة 1924 ليفاوض ماكدونالد، فلم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات، فقد طلب سعد سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية، وعدول الحكومة البريطانية عن دعاوها

الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس، ثم طلب إلى جانب ذلك زوال السيطرة البريطانية على الحكومة المصرية، ولاسيما على العلاقات الخارجية.

فلم يقبل مكدونالد هذه الطلبات، وانتهت المحادثات على إثر ذلك.

قارن بين موقف سعد هذا في 1924 بموقف الوفد المصري حين تقدّم بنفسه بمشروع في 17 يوليو سنة 1920 جاء فيه: يوافق الطرفان على عقد مُحالفة دفاعية، تتعهد فيها بريطانيا بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية عند كلّ معتمد، وعند حصول تعدّد على المملكة البريطانية من جانب أية دولة أوروبية، ولو لم تكن سلامة القطر المصري ذاته في خطر مباشر، فإن مصر تتعهد بأن تقدّم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربياً من تسهيلات - كما تتعهد مصر فوق هذا ألا تعقد أية مُحالفة مع أية دولة أخرى، دون الاتفاق مقدماً مع بريطانيا العظمى!

ولبريطانيا أن تنشئ على مصاريفها بالشاطئ الآسيوي لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على ما عساه يحصل من الهجمات على هذا القنال.

إنّ الفارق عظيم بين مطالب الوفد في سنة 1920 وسنة 1924.

إن قيادة الوفد بعد انفصال كبار الملاك من جهة، وتحت ضغط الثورة الشعبية وارتفاع الوعي من جهة أخرى، قد أصبحت أكثر تعبيراً عن مصالح الرأسمالية الوطنية في المدن والريف. وقد كانت مصالح هذه الرأسمالية بعكس الإقطاعيين متضاربة مع مصالح الاستعمار، ومن ثمّ كان الوفد أقرب إلى التعبير عن الأماني الوطنية لجموع الشعب في ظرف تاريخي مُعين.

ولهذا كان الوفد يعتبر نفسه قائد الشعب المصري كله بكافة طبقاته وفئاته. وقد عبّر سعد عن هذا الاتجاه في حفلة أقامتها له نقابة عمال شركة السكك الحديدية، وواحات عين شمس يوم 5 يوليو سنة 1924 إذ قال: أفرح كثيراً وأسرّ كثيراً، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط، بل هي مُنبثقة أيضاً وعلى الأخصّ في الطبقة التي سمّاها حُسّادنا طبقة الرّعاع. وأفتخر بأني من الرّعاع مثلكم.. ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا، لما قامت لها قائمة، ولما انتشرت هذا الانتشار، ولما انتصر المبدأ الوطني. فطبقة الرعاع هي الطبقة الأكثر عدداً في الأمة، والتي ليس لها صالح خاص،

والتي مبدؤها ثابت على الدوام. مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان. إن الرجل صاحب الأموال، وذلك الموظف في المنصب العالي إذا قال: يحيى الوطن. فإنما يقول تحيى وظيفتي أو مصلحتي، وذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح، ومن ذوي الوظائف، نقلوا أو غيَّروا.. ولكن الرعاع أمثالكم ما غيَّروا ولا بدَّلوا عقائدهم.

وقد عبر سعد بهذا، في بساطة ساخرة، عن الواقع الذي لمسه بنفسه. إن العمال والفلاحين من أصلب الطبقات عوداً في كفاحها الوطني ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال، بعكس أصحاب الأموال وأصحاب الوظائف الكبيرة.

ولكنك رغم هذا تحسُّ بالتناقض القائم بين هذه الرأسمالية الوطنية الثائرة، وبين الطبقات الشعبية، إذ يقول سعد في نفس الخطبة: لا يطرب سمعي أكثر من أن أرى رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادي: ليحيى الوطن، وليس يطمع في شيء إلا أن يعيش كما هو!

هنا موقف الضعف في القيادة الرأسمالية للحركة الوطنية. فليس هناك من رجل فقير، عامل أو فلاح يريد أن يعيش كما هو فقيراً فقراً بشعاً، سواء من الناحية المادية أو الثقافية. وإذا لم ترتبط الحركة الوطنية برفع مستوى العمال والفلاحين، فسرعان ما تفقد قوتها الدافعة، وسرعان ما تنعزل القيادة عن القيادة الجماهيرية، فتفشل القيادة بذلك في دفع الحركة الوطنية إلى الأمام، وهذا ما حدث كما ستري بالنسبة للوفد.

الفصل الخامس

نتائج الثورة

-1-

ما حقّقه الثورة

*إلغاء الحماية؛

استطاعت ثورة 1919 أن تحقق بعض نتائج إيجابية، لقد اضطرت الاستعمار، وأنفذه راغم، إلى إلغاء الحماية.

لقد جاء تبليغ اللورد اللنبى في 26 فبراير سنة 1921: إن نظام الحماية قد أصبح علاقة غير مُرضية!

وكان أن أصدر تصريح 28 فبراير سنة 1922 الذي أعلنت فيه إنجلترا إنهاء الحماية البريطانية على مصر، وأن تكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

ولكن الحكومة البريطانية احتفظت بتولي الأمور التالية بصورة مُطلقة:

1. تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.

2. الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالوساطة.

3. حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

4. السودان ماذا عنها .

لقد كانت هذه التحفظات من شأنها أن تجعل استقلال مصر من الناحية السياسية، اسماً أكثر منه واقعاً، كما أن بقاء قوات الاحتلال، والقبضة الاستعمارية على اقتصاد البلاد، جعل من مصر شبه مُستعمرة فعلاً، ولكن إلغاء الحماية على كل حال كان خطوة إلى الأمام.

*إعلان الدستور والحياة النيابية:

كما استطاعت الثورة أن تجبر الاستعمارَ والسراي وأمرء الإقطاع على وضع دستور وإقامة حكم نيابي. فألفت لجنة لوضع الدستور في 3 أبريل 1922، وكانت اللجنة ممثلة أساسياً من كبار الملاك وكبار المالين، ولم يمثل فيها الوفد ولا الحزب الوطني.

لقد وضع الدستور وكان سعد زغلول مُعتقلاً في سيشل، وأعضاء الوفد يُحاكَمون أمام محكمة عسكرية بريطانية.

ورغم أنه جاء دستوراً ممثلاً لمصالح هذه الطبقة أكثر منه دستور شعبي، إلا أن فؤاد لم يكن راضياً عنه، وكان ناقماً على ما أسماه انتقاصاً لسلطة الملك!

وكم حَبَكَ من مناورات ومؤامرات لمسح الدستور، قبل أن يظهر إلى الوجود، وكم حاول التدخل، ولكن الضغط الشعبي والحملات الصريحة ضد محاولات الملك لتعديل الدستور، أرغمته على إقراره كما هو.

لقد قال عبد العزيز فهمي في خطاب له مفتوح لرئيس الوزراء يوم 15 إبريل سنة 1922.

إن سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة، هي أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها... وهي التي تقوم الثورات وتقل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء... إنَّ السيادة آنية لمصر تحت أنياب الإنجليز بعد الجهود والتصميمات الكبرى التي قام بها المصريون في وجه الإنجليز... ثم يأتي أناس من المصريين أنفسهم، فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المال، فالشعب المصري سيد صاحب حقٍّ أصيل في الدستور، ومتعاقد أصيل فيه.

وَمِنْ ثَمَّ فَلَا يَمْلِكُ أَحَدٌ كَائِنًا مَن كَانَ إِصْدَارَ الدِّسْتُورِ بِدُونِ اشْتِرَاكِ هَذَا الشَّعْبِ رِجَالًا وَنِسَاءً، كَهَوْلًا وَفَتِيَانًا، حَتَّى الْأَجَنَّةِ فِي بَطُونِهِمْ.

وَجَاءَ الدِّسْتُورُ مَشَوَّهًا رَغْمَ هَذَا، لَا يَحِقُّ لِلْأُمَّةِ سُلْطَانًا حَقِيقِيًّا، فَلِلْمَلِكِ حَقُّ حُلِّ مَجْلِسِ النُّوَابِ (مَادَّةُ 28)، وَلِلْمَلِكِ تَأْجِيلُ انْعِقَادِهِ (مَادَّةُ 39)، وَلِلْمَلِكِ حَقُّ إِصْدَارِ مَرَاسِيمٍ فِي حَالَةِ غِيَبَةِ الْبَرْلَمَانِ (مَادَّةُ 11)، وَالْمَلِكُ يُعَيِّنُ الْوُزَرَ وَيُقِيلُهُمْ (مَادَّةُ 49).

ثُمَّ هُنَاكَ مَجْلِسُ شَيْوِخٍ، يُعَيِّنُ الْمَلِكُ خُمْسَهُمْ وَيُنتَخِبُ الْبَاقُونَ مِمَّنْ لَا يَقِلُّ دَخْلُهُمُ السَّنَوِيُّ عَنْ 1500 جَنِيهِ مِنَ الْمُشْتَغَلِينَ بِالْأَعْمَالِ الْمَالِيَةِ أَوْ التَّجَارِيَةِ أَوْ الصَّنَاعِيَةِ وَالْمُلَّاكِ الَّذِينَ يُوَدُّونَ ضَرِيَّةً لَا تَقِلُّ عَنْ 150 جَنِيْهَا مَصْرِيًّا فِي الْعَامِ (مَادَّةُ 38 فُقْرَةُ 2).

وَرَغْمَ هَذَا كُلِّهِ فَقَدْ كَانَ خُطْوَةٌ إِلَى الْأَمَامِ. وَكَانَ يُتِيحُ لِلشَّعْبِ أَنْ يَنْظُمَ صَفُوفَهُ، وَأَنْ يَتَقَدَّمَ فِي حَرَكَاتِهِ الثَّوْرِيَّةِ، وَأَتَاحَ هَذَا فَعْلًا فِي الْفَتَرَاتِ الْقَلِيلَةِ الَّتِي طُبِّقَ فِيهَا، فَكَانَ الشَّعْبُ يَتَنَفَسُ بَعْضَ الشَّيْءِ وَيَفُوزُ بِقَلِيلٍ مِنْ مَطَالِبِهِ كَمَا كَانَتْ الْحَيَاةُ الْبَرْلَمَانِيَّةُ بِمَثَابَةِ مَدْرَسَةٍ يَكْشِفُ فِيهَا أَعْدَاءَهُ وَأَصْدِقَاءَهُ. وَلَكِنَّ الاسْتِعْمَارَ وَالسَّرَايَ وَالْإِقْطَاعِيَّيْنَ وَكِبَارَ رِجَالِ الْمَالِ عَمِلُوا عَلَى تَحْطِيمِ الدِّسْتُورِ الْمَرَّةَ تَلَوَ الْمَرَّةَ، بَلْ عَلَى تَعْطِيلِ الْحَيَاةِ النِّيَابِيَّةِ بِأَسْرِهَا، عَلَى تَزْيِيفِهَا وَطَبْخِ انْتِخَابَاتِهَا وَتَدْخُلُ رِجَالُ الْإِدَارَةِ السَّافِرِ فِي هَذِهِ الْانْتِخَابَاتِ، وَالْالْتِجَاءُ إِلَى الْقُوَّةِ وَالْبَطْشِ.

لَقَدْ فُرضَ دِسْتُورُ سَنَةِ 1932 عَلَى الشَّعْبِ، وَلَمْ يُؤْخَذْ رَأْيُهُ فِيهِ، سِوَاءَ فِي لَجَنَةِ تَأْسِيسِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا. وَلَكِنْ سَرَعَانَ مَا أَصْبَحَ الشَّعْبُ أَشَدَّ النَّاسِ اسْتِمْسَاكًَ بِهِ وَإِصْرَارًا عَلَيْهِ، وَأَصْبَحَ الدِّسْتُورِيُّونَ وَالسَّرَايَ أَشَدَّ النَّاسِ عِدَاءً لَهُ، فَوَصَفَهُ زَعِيمُ الدِّسْتُورِيِّينَ وَمِمَّا لَمْ يَمُضْ عَامٌ وَاحِدٌ عَلَى وَجُودِهِ بِأَنَّهُ ثُوبٌ فَضْفَاضٌ، وَلَمْ يَتَأَخَّرُوا عَنْ تَعْطِيلِهِ وَتَزْيِيفِهِ هُمْ وَالْمَلِكُ فِي أَكْثَرِ مَنْ مَنَاسِبَةٍ!

* نهضة صناعية وتجارية:

وكان من أهم ثمار الثورة المصرية البدء في إنشاء صناعة وطنية قوية، فقام بنك مصر عام 1920 في غمار الثورة المصرية نفسها، ووسط المظاهرات والإضرابات السياسية. وظهر أول مشروع صناعي له في 1922، ولم يأت عام 1928 حتى أنشأ عشر مؤسسات تجارية وصناعية كبيرة وفق النظم الحديثة. وارتفعت المودعات فيه بشكل مستمر حتى بلغت 17 مليوناً من الجنيهات عام 1938.

ولم يكن تطوّر بنك مصر وشركاته بالأمر السهل. فقد قامت الذئاب الاحتكارية الأجنبية تحيطه من كل جانب، وتحاول أن تضيق عليه الخناق، لتنتهي إلى التهامه. ولكن البنك استطاع أن يصمد، وبخلاف كافة البنوك الأخرى الأجنبية، بما فيها البنك الأهلي، وضع بنك مصر هدفاً له تشجيع الصناعة والتجارة المصرية. ورغم أن رأس مال البنك لم يتجاوز المليون من الجنيهات، إلا أنه استطاع أن يؤسس 18 شركة بلغت رؤوس أمواله سبعة ملايين جنيه.

كما قام اتحاد الصناعات عام 1924 بضم أصحاب الأعمال في التجارة والصناعة، المصريين والأجانب على السواء. وقد وضع على رأس مطالبه. تعديل السياسة الجمركية وإنشاء وزارة للتجارة والصناعة.

وأصدرت الحكومات المصرية المتعاقبة وخاصة الوفدية منها تعليمات مختلفة في سنوات 1922 و 1928 و 1930 بتفضيل المصنوعات المحلية متى تساوت مع الأجنبية في الجودة والمتانة، ولو زاد ثمنها بنسبة 10% وذلك في العطاءات الحكومية.

وانتهت الاتفاقات الجمركية التي كانت تربطنا بنظام معين مع عديد من الدول في سنة 1930. فكان أن قررت الحكومة الوفدية إلغاء النظام الجمركي القائم، وإقامة نظام جديد، يحمي الصناعة الوطنية الناشئة، بأن يفرض ضرائب عالية نسبياً على المصنوعات الخارجية التي يمكن صنّعها محلياً.

فكان هذا القرار نقطة تحول في تاريخ الصناعة المصرية. إذ وفّر لها حماية لابدّ منها إن أرادت أن تستقر وتقف على قدمها.

ثم كانت معاهدة 1936 وإلغاء الامتيازات الأجنبية، مما أفسح المجال أيضاً أمام الصناعة الوطنية لتنافس الصناعات الأجنبية القائمة في مصر.

إن تاريخ معظم الصناعات الهامة القائمة، إنما يرجع إلى ما بعد سنة 1930 أو ما بعد سنة 1937.

فقد ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات المساهمة المصرية من 7 مليون سنة 1919 إلى 10 مليون سنة 1930 ثم إلى 22.5 مليون سنة 1936 و 24.5 مليون سنة 1939، أي الضعف في عشرين عاماً.

كما زادت رؤوس الأموال المُستخدمة في الشركات التجارية من 2.3 مليون جنيه في سنة 1929 إلى 22.2 مليون جنيه في سنة 1930.

وزاد الاهتمام بالتعليم الصناعي، فارتفع عدد الطلبة في المدارس الصناعية من 6 آلاف في سنة 1925 إلى 27.5 ألف عام 1937.

وكان أن ارتفع إنتاج المنسوجات القطنية من 24 مليون متراً عام 1930 إلى 200 مليون متر عام 1939. أي أكثر من سبعة أضعاف في تسعة أعوام.

وزاد إنتاج الغزل من 2.9 مليون طن في سنة 1929 إلى 23.9 مليون طن عام 1939.

وزاد إنتاج السكر المحلي من 140 ألف طن سنة 1932 إلى 209 ألف طن سنة 1937.

ونقصت الواردات الأجنبية من الصابون من عشرة آلاف طن متوسط سنوات 1924 - 1928 إلى 3 آلاف طن في عام 1937 نتيجة زيادة الإنتاج المحلي.

وكان أن زاد عدد العمال في أهم الصناعات من 298 ألف عامل وفق إحصاء 1927 إلى 341 ألف عامل في سنة 1937.

***نهضة اجتماعية وأدبية:**

كما أن ثورة 1919 حققت ولا شك نتائج اجتماعية لها أهميتها، لقد كانت إيذاناً بتحرير المرأة، فالمرأة المكافحة في المظاهرات، والمرأة المُستشهادة في الصراع الوطني، خرجت لأول مرة سافرة، واضطرت الرجل أن يُفسح لها مكاناً في كافة مراحل التعليم، وفي معظم الوظائف، وكان هذا كسباً كبيراً للمجتمع المصري.

كما أنه في غمار الثورة، نهضت الموسيقى المصرية والأغاني الشعبية كما لم تنهض من قبل، ويكفي أن نذكر الموسيقى سید درویش، ثم بدیع خیری و بیری التونسی. لقد أخذت ألحانهم وأناشيدهم تتناول الموضوعات التي تشغل بال الشعب، وتعبّر عن واقعه وتُلهب حماسه، دون كُلفة.

وإليك مثلاً لحن سید درویش:

مصر دائماً بتناديك	قوم يا مصري
نصري دین واجب عليك	خد بنصري
قبل ما يروح من إيدك	رد سعدي
يروح هدر قدامك عنك	أوعى مجدي

كل أحوالك عجب	ليه يا مصري
وأنت ماشي فوق دهب	تشكي فقرك
طول ما فيها أنت يا نيل	مصر جنة
ما يعيش أبداً ذليل	عمر ابنك

ومنها لحن لأبطال المظاهرات:

لا سجون ومدافع رشاشة
ولاخفنا عذاب في جهاد باهر
ننصاب برصاص نربط شاشه
ع الجرح ونرجع نتظاهر

ومنها لحن حماسي:

وأدي الساعة دي ساعة الخيالة	دقت طبول الحرب يا خيالة
نظرة مفيش بعدها إلا اندفاع	انظروا لأهلكم نظرة وداع

والطلبة الذين تخطفهم السجون، يَغَيِّ لهم سيد درويش:

يا عم حمزة.

إحنا التلامذه.

ميهمناش من السجن ده، ولا المحافظة.

واخدين عالعيش الحاف، والنوم من غير لحاف...

ومنها لحن عمال السلطة:

سالمة يا سلامة	رحنا وجينا بالسلامة
شفنا الحرب وشفنا الضرب	وشفنا الديناميت بعيننا
مهما يكون كله بيهون	إلا وطننا ميهونش علينا

ثم لحن آخر تجد تساؤل الرأسمالية الناشئة:

ثرواتنا فين الاقتصادية	وفين كبارنا وفين ألوفااتهم
حاطينها في ايدين أفرنجية	أهم يا فرحتنا بكثرتهم
المصري أولى بقرش المصري	يفضل في بلده ميتبعزقش
هم بمالهم واحنا بروحنا	دي إيد لوحدها متصفقش

كما تبلورت نهضة أدبية شاملة، في القصة والشعر والمقالة الصحفية والنقد الأدبي على أيدي طه حسين وتوفيق الحكيم وهيكمل والعقاد والمازني.

كما زاد عدد الطلبة في المدارس من 324 ألف عام 1923 إلى 942 ألف عام 1932 أي قرابة ثلاثة أضعاف في مدى عشرة أعوام، ثمَّ إلى 1.563.000 في 1939 - 1940.

كما زادت ميزانية وزارة المعارف العمومية من 1.600.000 جنيه في السنة 1920 حين كانت تمثل 4% من الميزانية فقط إلى 29 مليون جنيه عام 1951.

تطوُّر الحركة الوطنية المصرية | 75

وبذا أصبحت تمثل 23% من الميزانية.

كما زاد عدد طلبة الجامعات من لا شيء تقريباً عام 1913 إلى 41.000 طالباً عام 1951.

لقد كانت هناك ولا شك نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

-2-

ما لم تحقِّفه ثورة سنة ١٩١٩

*سيطرة الاستعمار:

ولكنَّ ثورة 1919 فشلت في تحقيق كثير من أهداف الحركة الوطنية.

1. فقد استمر الاحتلال قابعاً، واستمرت السلطة السياسية في يد المندوب السامي، يقيم الوزارات ويقعدها ويتدخل في أبسط شئون البلاد الداخلية.

كان يكفي أن يُقتل السير لى ستاك، سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام في 19 نوفمبر 1924، حتى يرسل إنذار بريطاني، أن تدفع الحكومة المصرية غرامة قدرها نصف مليون جنيه، وأن يُسحب الجيش المصري من السودان، وأن يبقى المستشار المالي والمستشار القضائي (وكلاهما إنجليزيان طبعاً)، وأن تحترم سلطتهما، وأن يحترم نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية؛ وأن تُقَمَّع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية، وإذا لم تُلب هذه المطالب في الحال، تتخذ حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) التدابير اللازمة في الحال لصيانة مصالحها في مصر والسودان.

ولم تنتظر حكومة جلالة الملك البريطانية الرد؛ وإنما أصدرت التعليمات إلى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية!

وكانت هذه خطوة لتقويض الحياة الدستورية الناشئة التي فاز بها الشعب إثر ثورة 1919 قبل أن يمضي عليها عام واحد. ثم للبدء في سلسلة انقلابات ضد الدستور وضد الحريات!

وكان يكفي أن يفسر البرلمان المصري في زيادة وحدات الجيش المصري وتحسين أسلحته ومهامه وترقية التعليم في المدرسة الحربية والحد من سلطة المفتش العام الإنجليزي حتى تحتج إنجلترا، وحتى ترسل بوارجها إلى الإسكندرية وبورسعيد عام 1917، فتضطر الحكومة المصرية للتراجع، ومد خدمة سبنكس باشا المفتش العام للجيش ومنحه رتبة فريق وتعيين وكيل إنجليزي له، وتعيين ضباط إنجليز جُدد بالجيش.

وما أن ينظر مجلس النواب في تعديل قوانين الاجتماع والمظاهرات وتخليصها من القيود الاستعمارية، التي فرضت عليها، حتى يأتي إنذار من الحكومة البريطانية إلى الحكومة الوفدية في 19 أبريل سنة 1938 بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من يصبح قانوناً، بحجة أنه يعرّض سلامة الأجانب للخطر. ويستمر الإنذار يقول في وقاحة: وما لم يصله الرد قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء 2 مايو، فإن الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة في أن تقوم بأي عمل ترى الحالة تستدعيه!

فتضطر وزارة الوفد، مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم - كما جاء في ردها- إلى تأجيل المناقشات في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم.. وقد وافقها المجلس على ذلك.

إذلال لمصر، والتجاء إلى استخدام القوة السافرة، في أبسط المناسبات.

وتهب المظاهرات في كل مكان ضد تعسف وزارة صدقي سنة 1930 وتحطيمها للحياة النيابية، وكان مستحيلاً أن يصل صدقي إلى الحكم دون رضا الإنجليز، ومع هذا يسارع رئيس الوزارة البريطانية بإرسال تبليغ يحمل مسؤولية الأمن على كل من الوزارة الصديقة والنحاس، وتصدر الأوامر إلى بارجتين حرييتين بالتحرك إلى الإسكندرية، بحجة المحافظة على أرواح الأجانب!

لقد استمر الإنجليز الحُكام الحقيقيين في مصر، وإن تركت السلطة الاسمية لحكام من مصر.

وقد كان مصدر السيطرة الإنجليزية، قبضهم على الجيش المصري، وقبضتهم على البوليس المصري، فقد كان رؤساء ومفتشو أخطر جهازين للدولة في يد الإنجليز، فكان الجيش والبوليس يستخدم باستمرار لضرب الحركة الوطنية،

ولفرض الإرادة البريطانية، كما كان أخطر مصدر للسيطرة الإنجليزية هو قوات الاحتلال ذاتها.

فقد قال لورد لويد في كتابه: مصر منذ عهد كرومر:

إن من السخف المطبق أن نتصرف لو لم يكن لقوة الاحتلال البريطانية من وجود، إن وجود هذا الجيش يعطينا بلا شك إمكانية السيطرة على مصر.. ومن العبث في أنه لانية لنا في استخدام موارد قُوانا. وليس هناك من مصري يمكن أن يكذب حواسه فيقبل هذا الزعم ولو للحظة. إن مصر لا تنتظر منا أن ننسحب إلى خيامنا، ولا نقوم بدور في صراعها السياسي.

ولم تكن مصدر السيطرة البريطانية قوات الاحتلال فحسب، والقبضة على الجيش والبوليس المصري فقط، وإنما كانت هناك السيطرة الاقتصادية، على قناة السويس والبنك الأهلي، فقد كان بنكاً مصرياً بالاسم إنجليزياً بالفعل، يُدار من لندن لا من القاهرة، ثم بقية الشركات الاحتكارية الأجنبية.

وكانت خطة الاستعمار واضحة رتيبة لا تكاد تتغير، هي الاستعانة دائماً بالسراي وبالاستور و ببعض رجال المال، ثم بالسُعديين فيما بعد، لتحقيق مكاسبه وتدعيم سيطرته، كلما أحس بخطرورة الحركة الوطنية، وبتفاقم الضغط الشعبي، وجرأة مطالبه.

فإذا ما أدرك أن الشعب يوشك أن ينفجر، أو أن الثورة وشيكة الوقوع أو أن خطراً أجنبياً يهدد مراكزه، استعان بالوفد لتهدئة الشعب الثائر، أو لدفع خطر خارجي أو لصبغ مركزه بالطابع الشرعي في شكل مُعاهدة.

فإذا أدى الوفد مهمته. فسرعان ما يَزْكُلُه من الحُكم، ليأتي بما أسماها حكومة الأقليات وحكومة السراي.

***سيطرة الإقطاع:**

وكما أن ثورة 1919 لم تستطع أن تقضي على السيطرة الاستعمارية، فهي أيضاً لم تستطع أن تقضي على سيطرة الإقطاع، وعلى رأسه السراي.

فقد زاد عدد الأراضي التي يملكها الملك والأمراء والنبلاء حتى قاربت نصف مليون من الأفدنة.

واستمر 12.420 مالكا في سنة 1936 ويملكون قرابة مليونين ونصف مليون فدان من مجموع الأراضي المصرية البالغ عددها خمسة ملايين ونصف مليون فدان.

وكان لهذه السيطرة الاقتصادية انعكاسها السياسي، فالاستقلال الأسمى الذي فازت به مصر نتيجة ثورتها في 1919، ذهبت ثماره إلى السراي وحزب الأحرار الدستوريين، حزب كبار الملاك، والفئات من السلطة الذي سمح به الإنجليز تحت ضغط الشعب وثورته، احتكره هؤلاء.

وقد تأمرت السراي وكبار الملاك مع قوات الاحتلال من أجل تقويض الحياة النيابية والقضاء على الدستور، وحكم البلاد حكماً إرهابياً، بلا دستور وبلا برلمان أحياناً، أو بدساتير مزيفة وانتخابات مطبوخة أحياناً أخرى.

فلم يُتَح للوفد، وهو حزب الأغلبية ولا شك، أن ينفرد بالوزارة أكثر من ست سنوات وثمانية شهور، وذلك فيما بين 1919، 1952، ست سنوات متقطعة خلال أربعة وثلاثين عاماً! كان عمر الوزارة الوفدية فيها يستغرق أحياناً ثمانية شهور، أو ثلاثة شهور أحياناً أخرى، أو سنتين وبضعة شهور على أكثر تقدير.

وحتى في هذه السنوات الستة المتقطعة التي كانت الوزارة فيها للوفد، فقد كانت تُقام في سبيله ألوان من المؤامرات والمناورات والعقبات من جانب السراي ومن جانب الاستعمار، ومن جانب كبار الملاك، فكانت تعرقل معظم المشروعات التي يتقدم بها، وتُعطل كثيراً من المراسيم، كقانون محاكمة الوزراء، وقانون الاجتماعات، وقانون زيادة عدد الجيش. وكانت الصفة العامة للحكم الوفدي، هو سلسلة لا تنقطع من الأزمات، سرعان ما تنتهي بإقالة أو استقالة الوزارات الوفدية، بحيث لا يمكن أن نقول: إن حزب الرأسمالية الوطنية استطاع حقاً أن يشكّل سياسة مصر الداخلية أو الخارجية، أو ينفذ برامجه التي تتفق ومصالحه. لقد كان الحكم الفعلي طوال 34 عاماً في يد السراي وكبار الملاك وكبار رجال المال تحت سيادة إنجلترا.

ونستطيع أن نقول: إن مصر خلال هذه المدة كلها، لم تتمتع بالحياة البرلمانية العادية، التي نراها في الدول الرأسمالية، اللهم إلا في فترات ضئيلة محدودة من حياتها.

حقاً كانت تقوم هناك تناقضات ما بين السراي والاستعمار أحياناً، أو ما بين السراي وحزب الأحرار الدستوريين.

ولكنها كانت مجرد تناقضات بين الأقسام المختلفة في داخل العصابة الحاكمة ذاتها.

فقد رأى المندوب السامي لورد لويد مثلاً استفحال نفوذ السراي ونشأت باشا رئيس الديوان الملكي عام 1925، واشتداد السخط، فخشي الانفجار الشعبي، وأشار على الملك فؤاد باستبعاد نشأت، فلبّى الملك صاغراً.

ورأت إنجلترا في 1942 ميول السراي نحو المحور فعلاً، ونحو إيطاليا الفاشية بشكل خاص، وخشيت على مصالحها، وخاصة رومل على أبواب مصر، والمظاهرات المدبرة تدور في الشوارع، تهتف بحياة رومل، فأصرت على مجئ النحاس باشا، فخضع الملك خوفاً على عرشه.

لم يكن في هذا التناقض بين مصالح إنجلترا والسراي أي دليل على وطنية السراي بأية حال من الأحوال، وإنما كان تناقضاً بينهما في أيهما يكون له الحكم المطلق على مصر.

كما كان يحدث تناقضات بين السراي وحزب الأحرار الدستوريين، حزب كبار الملاك، فقد اشترك هذا الحزب في أول وزارة انقلاب، أبطلت الحياة النيابية في 1925، وصرح رئيسهم إذ ذاك عبد العزيز فهمي: لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض.

ولكن حدث بعض تناقض بين الأحرار الدستوريين وهم في الحكم وبين السراي، فكان أن طُرد وزيرهم، دون أن يقدم استقالته، طُرد كما يُطرد أصغر موظف في الدولة، وهنا وقف عبد العزيز فهمي، نفس الرجل، ليقول: إنه من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور في كل مقام بقطع النظر عن كل اعتبار! ورضي الحزب إثر هذا بالتحالف مع الوفد لإعادة الحياة النيابية.

ولكن هذا الموقف من حزب كبار المُلّاك لم يكن حرصاً منه على الحياة النيابية بتاتاً، ولا على الاستقلال، فهو لم يتأخّر في سنة 1928 عن إلغاء الحياة النيابية كلها، وإعلانها بزعامة محمد محمود، ديكتاتورية تستمر ثلاث سنوات قابلة للتجديد!

لقد كانت تناقضات بين الثالوث الذي يحكم مصر: الاستعمار والسراي وكبار المُلّاك.

ولكنها تناقضات لا تغيّر شيئاً من تأمرها على الحريات والحياة الدستورية وخيانتها لقضية الاستقلال.

***سيطرة كبار رجال المال:**

وفي ظل الاستقلال الأسَمى الذي فازت به مصر، ظهرت نواة بارزة من كبار المالين المصريين، المتّصلين أوّثق اتصال بالشركات الأجنبية، وبرؤوس الأموال الاستعمارية. إذ رأت هذه الشركات أنه من الخير لها أن تُعيّن من بين أعضاء مجالس إدارتها بعض مستوزرين سابقين، أو بعض كبار الموظفين ليستخدموا جهاز الدولة في خدمة هذه الشركات.

كما أن بعض أثرياء التجار المصريين أمثال فرغلي، وعلي أمين يحيى - رأوا من صالحهم التعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق مزيد من الأرباح.

ومن ثمّ برزت فئة جديدة شاركت كبار المُلّاك الحكم تحت سيطرة السراي والاستعمار.

ويكفي أن نذكر بعض أسماء الوزراء ورؤساء الوزارات، الذين لعبوا بجانب الأحرار الدستوريين، دور الانقلابات الدستورية، لنجدهم بلا استثناء، أعضاء في مجالس إدارة شركات أجنبية، تتخذ أسماء مصرية حيناً وتحفظ حيناً آخر بجنسيتها الأجنبية صراحةً.

- أحمد زيور:

أول رئيس وزارة قامت بتحطيم دستور سنة 1923، كان عضواً في البنك الأهلي منذ 1925، ثم رئيساً للشركة المصرية الجديدة ذات الجنسية الإنجليزية رسمياً، ثم

عضو مجلس إدارة شركة أراضي كفر الزيات وهي إنجليزية، وشركة سكة حديد مصر، وشركة الأمنيوسي المصرية، وشركة أقطان كفر الزيات إلخ، وكانت كلها شركات ذات رؤوس أموال أجنبية بشكل عام وإنجليزية بشكل خاص.

- إسماعيل صدقي:

جلّاد الشعب، الذي اشترك في معظم وزارات الانقلاب، كان عضواً في مجلس إدارة الشركة الإنجليزية البلجيكية! وشركة الغزل الأهلية التي يرأسها سلفاجو (وهي شركة إنجليزية أساساً)، وشركة الملح والصودا التي كان مقرها الرئيسي في لندن! وشركة وادي كوم أمبو، والشركة العقارية المصرية، وشركة الأشغال والمباني التي كان يرأسها سبنكس باشا مفتش عام الجيش المصري سابقاً، والشركة الإنجليزية المصرية، وشركة سكك حديد الفيوم، ثم كان رئيس اتحاد الصناعات آخر الأمر، ثم عضو شركة القنال، وقد خدمها خدمة كبرى أثناء رياسته لمجلس الوزراء سنة 1946.

- حسين سري:

عضو مجلس إدارة البنك الأهلي، وشركة كوم أمبو، وشركة المكابس الحرة، والبنك العقاري المصري ثمّ عضو شركة القنال فترة من الزمن، وقد أدى لها خدمة أيضاً أثناء وزارته.

- حافظ عفيفي:

عضو مجلس إدارة البنك العقاري المصري، وشركة المكابس التي كان يرأسها كين بويد مدير الأمن العام سابقاً، وشركة السكر، وشركة الملح والصودا، والشركة العقارية المصرية، ثم عضو البنك الأهلي منذ عام 1931.

- على ماهر:

عضو البنك الأهلي منذ سنة 1929، وعضو مجلس إدارة البنك العقاري المصري، وهو مؤسسة إنجليزية أساساً.

- حلمي عيسى:

عضو شركة صناعة الطحن المصرية ويرأسها مورييس كوهين.

-

- سَابَا باشا:

الوزير السَّعدي، ورئيس البنك الإيطالي، وعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة المصرية المالية والعقارية التي يرأسها كين بويد، وشركة الفنادق الإنجليزية الحديثة، وشركة الجوت ونائب رئيسها كين بويد، وشركة الأعمال والمباحث الأفريقية برئاسة البارون إمبان.

- محمد حافظ رمضان:

رئيس الحزب الوطني، والذي تخلى عن مبادئ الحزب باشتراكه في إحدى وزارة الانقلاب، وكان نائب رئيس الشركة المصرية المالية للتجارة، وعضو مجلس إدارة شركة مصر لهندسة السيارات، وشركة صناعة نسيج الألياف.

- عبد الحميد بدوي:

عضو مجلس إدارة شركة سكك حديد مصر الكهربائية التي كان البارون إمبان نائب رئيسها، وشركة الإسكندرية للملاحة، وشركة الإسكندرية للتأمين، والشركتان الأخيرتان مزيج من رؤوس الأموال المصرية والأجنبية.

وهكذا إذا قلَّبت أسماء وزراء الانقلاب، فلن تجد واحداً منهم إلا كان بشكل أو آخر عضواً في مجالس إدارة شركات أجنبية أمثال محمد توفيق رفعت، راغب حنا، نخلة المطيعي، توفيق دوس، محمد العشماوي، على الشمسي، حافظ حسن، محمود شكري، عطا عفيفي، جعفر والي، أحمد مدحت يكن، محمد محمود خليل، فؤاد أباطة، صادق وهبه، زكريا مهران، محمد أفلاطون، حسن مظلوم إلخ.

هذه الحفنة من الباشوات والبعكوات، كانت تسيطر على مصر سياسياً، منهم الوزراء، ومنهم أعضاء مجالس الشيوخ ورؤساؤه.

وهم جميعاً أعضاء في مجلس إدارة هذه أو تلك من الشركات الأجنبية.

هذه الفئة وأمثالها من كبار الماليين المتصلين أوثق اتصال بالاحتكارات الأجنبية، اجتهدت أول الأمر أن تُنشئ لها أحزاباً مستقلة، كحزب الاتحاد عام 1925 الذي كان يرأسه يحيى إبراهيم باشا (من كبار الماليين) ونشأت باشا، ثم حزب الشعب الذي كوَّنه صدقي باشا 1931، ولكن هذه الأحزاب فشلت فشلاً

ذريعاً، لقد نشأت في أحضان السراي وبقوة البوليس ورجال الإدارة، فلم تنجح في تضليل أحد، وسرعان ما كانت تذبل وتموت بمجرد خروجها من الحُكم.

ومن ثمّ اتبع كثير من كبار المالين سياسة جديدة، هي البقاء خارج الأحزاب تحت يافطة المستقلين وتحت طلب السراي والاستعمار، كلما أراد انقلاباً جديداً.

1. ضعف الصناعة المصرية:

وقد كان لهذه السيطرة السياسية، سيطرة الاستعمار والإقطاع وكبار رجال المال، أثره في عدم تقدم الصناعة المصرية، التقدم المنشود لها في ظلّ استقلال حقيقيّ .

لقد استمرت الصناعة المصرية صناعة استهلاكية أساساً، صناعة غزل ونسيج وجلود وأغذية وسكر.

بل إنّ الصناعات المصرية، رغم حمايتها بكلّ صنوف الحماية الممكنة، كادت تتعرض في عام 1939 إلى الإفلاس، فبنك مصر نفسه كاد أن يغلق أبوابه في أوائل الحرب العالمية الثانية، ولم تكن أزمته راجعة إلى كثرة سحب المُودّعات إثر إعلان الحرب فحسب، وإنما كانت راجعة أيضاً- كما يقول الدكتور الجريتلي- إلى الأساليب اللتوائية والانتقامية الموجهة ضدّ البنك من جانب الوزارة القائمة إذ ذاك في تلك الفترة، وزارة علي ماهر، ثم حسين صبري.

وفي الوقت الذي كانت تُحاك فيه المؤامرات من جانب هاتين الوزارتين لبنك مصر، نراهما قد اشتركتا في مد امتياز البنك الأهلي قبل أن تنتهي مدة امتيازهِ الأول بأكثر من ثمان سنوات! مما أدى إلى اغتباط الدوائر البريطانية الاستعمارية، حتى لتقول جريدة التيمس: يبعد كثيراً أن يعرض على البنك الأهلي شروط خير من الشروط التي عليه لو تركت المسألة حتى ينتهي امتيازهِ سنة 1948... إن الحكومة المصرية استطاعت أن توفق بين ما تدعيه الروح الوطنية من حقوق وبين ضرورة استمرار حالة البنك كمؤسسة كانت دائماً تحت الرقابة البريطانية!

كما تكدّس المخزون لدى شركة المحلة سنة 1939، حتى كادت أن تُفلس، هذا في الوقت الذي لم تتأخّر فيه حكومة محمد محمود أن تعقد اتفاقاً مع لجنة تمثّل مصانع لانكشير الإنجليزية، أساسه زيادة حصة مصر من واردات النسيج

البريطانية، وقد صدّق مجلس النواب الدستوري السعودي على هذه الاتفاقية في 13 مارس 1939!

وقد وجدت الصناعة المصرية الكبيرة نفسها، مضطّرة إزاء ضغط الاستعمار والشركات الاحتكارية الأجنبية، أن تتعاون مع الرأسمال الأجنبي. فقد انضمت شركة مصر للملاحة إلى مؤتمر ليفربول، الذي يسيطر على نقل القطن المصري إلى البلاد الأوروبية كي تفوز بحصة معينة من الملاحة.

كما تكونت شركة مصر للتأمين بمعرفة مؤسسة برونج البريطانية، وشركة التأمين الإيطالية.

كما أن مصنع الغزل للقطن الرفيع في كفر الدوار، قد تم إنشاؤه هو وشركة البيض بالاشتراك مع جماعة صباغي براودفور، وهي من أقوى الاتحادات الاحتكارية في بريطانيا.

كما أن شركة مصر للحرير الصناعي، قد تعاونت مع رأس المال الأمريكي، ولها عضو أمريكي في مجلس إدارتها.

بل لو تصفحت مجالس إدارة معظم الشركات المساهمة المصرية في أعوام 1942، 1944 لوجدت كثيراً من الأجانب يحتلّون مقاعد إدارتها.

هذا الاتصال بالرأسمال الأجنبي من جهة، وتلك السيطرة لكبار رجال المتصلين بالاحتكارات الأجنبية من جهة أخرى، كان من شأنها توجيه الصناعة المصرية في الحدود التي لا تتعارض مع مصالح الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية، مع مصالح الاستعمار، فاستمرت صناعة استهلاكية أساساً تعتمد في آلتها ووقودها والمواد الكيميائية التي تحتاج إليها، على الواردات الأجنبية التي كانت تبيعها لها الشركات الأجنبية بأعلى الأسعار.

ومن ثمّ استمرت الصناعة المصرية مهذّدة في صميم كيانها، كما سنُفصّل ذلك فيما بعد.

لماذا لم تنجح ثورة سنة 1919 في تحقيق أهدافها؟

لماذا لم تنجح ثورة سنة 1919 في القضاء على أعدائها الثلاثة: الاستعمار، والإقطاع، وكبار رجال المال المتصلين بالاحتكار الأجنبي؟
إنَّ ما يحدد نجاح الثورة في تحقيق أهدافها، هو توازن القوى بين المعسكرين: معسكر الشعب ومعسكر أعداء الشعب.
وقد كان توازن القوى في غير صالح الشعب.

فقد كان النظام العالمي السائد هو النظام الرأسمالي، تسيطر عليه حفنة من الدول الكبرى الاستعمارية، ولم يكن النظام الاشتراكي إذ ذاك إلا نظاماً وليداً محصوراً في نطاق دولة واحدة، يحيط بها الأعداء من كل جانب.

وقد كان هناك على أرض مصر قوى الاحتلال مسلحة بالطائرات والدبابات والمدافع، في مواجهة شعب مسلح بالعصي والحجارة وبعض البنادق القديمة!
وقد كان على رأس الدولة المصرية مَلِكٌ، يكتب لرئيس وزرائه في 10 أكتوبر سنة 1917، أن تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية! فهو يدين بهذا العرش للمُسْتَعْمِر، وهو يحفظ لقوى الاحتلال هذا الدِّينَ في عُنقه، فيُنَاصِبُ الحركة الوطنية العَدَاءَ، ويرتجف أمام الثورة، ويُعَيِّنُ قوى الاحتلال، ثم هو يفعل كل هذا باسم الشعب المصري!

ثم كان هناك طبقة من كبار المُلَّاك، لها حزبها ولها تنظيمها، قد استعَدَّتْ قوى الاحتلال، عندما هبَّ الشعب المصري ثائراً بزعامة عُراي، ثم رحبت به وهو يحتل أرضنا، فقُوِّلت عساكره بزغاريد سعيدة من مشرييات قصور الأُرسْطِقراطية ومن حريم الإقطاعيين المصريين، ... ثم استمرت هذه الطبقة تسانده ... ولم تلبث أن طَعَنَتْ ثورة 1919 مِنَ الخَلْفِ، فتنكرت لها، وهُرِعَتْ إلى الاستعمار تستجديه... ومن هؤلاء جند الاستعمار والمُلْك، ووزارات الانقلاب، المُعادية للحركة الوطنية، المُعادية لحرِيَّاتِ الشعب.

وهؤلاء أيضاً يتكلمون باسم الشعب المصري، فيعقدون الاتفاقات مع الاستعمار، ويمضون المعاهدات!

ثم برزت هنالك فئة جديدة من كبار رجال المال لها قوتها الاقتصادية والسياسية، مرتبطة أوثق الارتباط بالاحتكارات الأجنبية، ومنها جُند الملك والاستعمار ووزراء ورؤساء وزارات يَبْطِشون بطشاً شديداً بكلّ تحرك شعبي وينقذون للاستعمار ما شاء وذلك باسم الشعب أيضاً.

ثمّ هناك أجهزة الدولة المصرية من جيش وبوليس، وكنا تحت القبضة الاستعمارية، تسلطهما ضدّ الشعب.

معسكرٌ ضخمٌ من الأعداء مزود بالمال والسلاح والخبرة وأجهزة الدعاية ومسيطر على الناحية الفكرية، بما لهم من أدباء وكُتّابٍ مأجورين.

*ضعف الوفد:

ثم هناك القوى الشعبية، من العُمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين وصغار التجار والملّك وأصحاب المصانع الصغيرة؛ وهذه الطبقات الثورية في حاجة إلى قيادة، والقيادة الوحيدة الوطنية إذ ذاك، كانت في يد الوفد، في يد ممثلي الرأسمالية الوطنية في المدن وأثرياء الفلاحين الذين يقومون بإدارة أملاكهم في الريف.

ولكن هذه الطبقة التي قادت الحركة الوطنية كانت ضعيفة إذ ذاك اقتصادياً، ضعيفةً سياسياً، غير واضحة فكرياً، فهي لا تدرك قوانين التطور، وهي لا تستطيع استخدام هذه القوانين لدفع الحركة الثورية إلى الأمام، ولا تستطيع بطبيعتها، بطبيعة أن لها أملاكاً، وأن لها متاجراً وأرضاً ومصانع وبيوتاً، وما لها من ارتباطات بكبار الملّك وبكبار رجال المال، أن تمضي بالثورة إلى الأمام، وهي لا تستطيع لاستغلالها للشعب أن تطمئن للشعب كلّ الاطمئنان. إنها تخشى الدولة الاشتراكية الناشئة، فإذا ما عرّض لينين على سعد زغلول إمداد مصر بالسلاح رفض، خوفاً أن يُتهم بالشيوعية.

إنها تخشى وهي في باريس سنة 1920، الاتصال بالأحزاب الاشتراكية الفرنسية، لتقوم بالدعاية للقضية الوطنية، خوف الاتهام بالشيوعية وتفضّل أن ترسل مبعوثاً إلى أمريكا للقيام بهذه الدّعاية!

إنها تتهيب الثورة المسلّحة للشعب، وتؤثّر عليها ما تُسميه بالوسائل المشروعة، كما تؤثّر الحملات الصحفية وهي في المعارضة، ثمّ أساليب المفاوضات والمساومات وهي في الحُكم.

إنها تتهيب عندما تكون في الحُكم أن تتخذ أساليب جريئة لتحويل جهاز الجيش وجهاز البوليس إلى جهاز وطني حقاً بتطهيره من العناصر الاستعمارية، فيستمر هذان الجهازان أدواتٍ في يد الاستعمار والسراي.

إنها تخشى أيّ تنظيم ثوري حقيقي في المصانع والقرى والحواري، فتستمر اللجان الوفدية المختلفة، مجرد أجهزة للدعاية الانتخابية، وللتأييد أو الاحتجاج بالتلغراف!

إنها تخشى الطبقة العاملة، فلا تتأخر وزارة الوفد في سنة 1924، وهي لأول مرة في الحُكم، وأن تعطلّ الاتحاد العام لنقابات العُمال والحزب الذي تكوّن لهم. حقاً لقد ارتكب هذا الحزب أخطاءً خطيرةً، بعدم فهمه طبيعة القضية الوطنية، وضرورة التعاون مع حزب الوفد، ممثّل الرأسمالية الوطنية وقائد الكفاح الوطني وقتذاك، وبقيامه بإضرابات استفزازية، اشتد عنفها في الإسكندرية وأسمت طرة، حين احتل العُمال المصانع أكثر من ثلاثة أيام.

إلا أن صرّب هذا الحزب، أو ضرب الاتحاد العام للنقابات، كان فيه إضعاف للتنظيم السياسي والنقابي للطبقة العاملة، وفي ذلك إضعاف للثورة الوطنية ذاتها وشلّ لتطورها إلى الأمام.

كما كانت قيادة الوفد تخشى الفلاحين، فحتى في تشريع النقابات الذي أجازته الوفد عام 1942، نجد فيه تحريماً على الفلاحين، عُمالاً وفقراء، أن ينظّموا صفوفهم في نقابات خاصة بهم، بل ترى قيادة الوفد تخشى أشدّ ما تخشى أيّ إصلاح زراعي وأيّ تحديد للملكية، أو أيّ تخفيض حقيقي لإيجارات الأراضي الزراعية.

ويلتفت الفلاحون حولهم، لقد هبُّوا ثائرين في 1919، وسقط منهم آلاف الشهداء، ورجوا الخيرَ على يد سعد والنحاس.

فماذا وجدوا ؟

لقد زاد تفتُّت المِلْكِيَّة، وزاد فقراء الفلاحين عدداً وفقراً. فكان أن ارتفع عدد مَنْ يملكون أقلَّ من فدان من مليون في 1916، يملكون 429.532 فداناً، بمعدل 42% من الفدان لكلِّ مالك، إلى 1.677.000 مالِكاً لا تزيد ملكيتهم عن 668.600 فداناً، بمعدل 41% من الفدان لكل مالك في عام 1936.

بل نجد من هؤلاء 1.300.000 مالِكٍ لا يزيد متوسط كلِّ منهم عن 30% من الفدان، أي أقل من ثلث فدان.

كما زاد عدد العمال الزراعيين من 659.883 عام 1927، إلى 1.457.267 عام 1937، عمال تقلُّ أجورهم الحقيقية بشكل مطَّرد، وتتفشى بينهم البطالة الرسمية.

ومن ثمَّ لم يعد يكفي أبداً ألفاظ الاستقلال والموت الزؤام التي هزَّت أفئدة الملايين في 1919، ولم تعد تكفي الدعوة إلى الجهاد. إنَّ الثورة الوطنية هي ثورة فلاحين أساساً، وثورة الفلاحين أصبحت مرتبطة أشدَّ الارتباط بتوزيع الأرض، بمصادرة المِلَكِيَّات الكبيرة وتوزيعها على الملايين الجائعة للأرض.

وكان مستحيلاً على قيادة الوفد أن تنزل ببرنامج ثوري كهذا، وخاصة كلِّما ازداد بعض أفراد هذه القيادة ثراءً، وأصبحوا من أصحاب العِزْب والأطيان، أو كلما ضُمُّوا بعض كبار المُلاك طمعاً في امتلاء الخزينة الوفدية بالأموال.

ولهذا نرى الوفد يُرْكَل من الحُكم المرة تلو الأخرى، فلا يتحرك الشعب لنصرتِه، ولا تجد نداءاته يُستجاب إليها إلا في نطاق محدود - بعض مظاهرات هنا أو هناك، وبعض تحركات، ولكن في المدن أساساً، وقاصرة معظمها على الطلبة، تحركات يسهل قمعُها، إذ لم يكن يسبقها أي تنظيمٍ ثوري ولم تسبقها استجابة كافية لمطالب الشعب من جانب وزارات الوفد.

*تهادُن الوفد:

ومن ثمَّ يلجأ الوفد أحياناً إلى خصوم الوفد، وخصوم الشعب، كحزب كبار المُلاك، ليكون معه جبهة في سنة 1925 من أجل إعادة الحياة النيابية، بل لا يتأخر إذا طال عليه العهد وهو خارج الحُكم خمسَ سنوات بأسرها، فيما بين

1930، 1935، أن يكونَ جبهة من الأحرار الدستوريين ومع حزبي الشعب والاتحاد مع المستقلّين أمثال محمد محمود وصدقي، يكون أول عملها خطاب إلى المندوب السامي، جاء فيه، منذ بدأت الأزمة .. التي نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة في هذا العام، ازداد المصريون يقيناً بضرورة المسارعة بعقد المعاهدة فالتعاون الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة يُتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة، فإنَّ إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية لمصر.

ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدّم مصرُ من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية... كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليفين.

واضحٌ من هذه المذكرة، مقدار تهالك الجبهة على الوصول بأي ثمن إلى اتفاق مع الاستعمار.

ومن ثمَّ ينتهي الأمر إلى معاهدة 1936، التي أعطت للاحتلال الصُّبغة الشرعية التي كان يرجوها منذُ زمن بعيدٍ، والتي ربطت مصر في تحالفٍ رسمي مع إنجلترا، تحالف التابع للسيد.

ومع هذا لم تتأخر قيادة الوفد أن تصف المعاهدة بأنها معاهدة الشرف والاستقلال.

لقد كان عقد المعاهدة تتويجاً لسلسلة التَّهادُن التي قامت بها قيادة الوفد منذ 1925.

حقاً كانت هناك ظروف دولية وداخلية تدفع إلى هذا التَّهادُن، كبروز الفاشية في المحيط الدولي، وتهديدها لمصر، وضغط إنجلترا على مصر ضغطاً شديداً، وإقصاء الوفد مدى خمس سنوات عن الحُكم، وفقدانه الأمل أن يعود بواسطة هبةٍ شعبية... ثمَّ انعزال القيادة الوفدية عن الجماهير العريضة من الشعب، ثم بعض المكاسب التي تمت نتيجة هذه الاتفاقية، كإلغاء الامتيازات الأجنبية.

ولكن كل هذه الظروف لا يمكن أن تنزع صفة التَّهادُن، والتَّهادُن السافر من جانب قيادة الوفد.

لقد بدأت قيادته تفقد كثيراً من الصفات الثورية التي كانت لها أيام 1922،
1924، 1930.

• أحزاب جديدة:

وقد كان هذا هو السرُّ في انتفاض كثير من الشباب والطلبة وصغار التجار والحرفيين - وخاصة من كان منهم في المدن - عن الوفد. وتطلعهم إلى قيادة جديدة، وتنظيمات سياسية غير الوفد. ولم تكن قد برزت إذ ذاك قيادة شعبية حقّة، تستطيع أن تجذب إليها العمال والفلاحين والمثقفين الساخطين على سياسة الوفد. فنشأت هيئات وأحزاب أخرى يبدو لها صفة شعبية ولكن قيادتها كانت على جانب كبير من عدم النضج السياسي، مما جعلها رغم وطنية جماهيرها تقع فريسة سهلة لبعض كبار مُلاك الأرض وبعض كبار رجال المال، كما لجأت كثيراً إلى استخدام الوسائل الإرهابية والأساليب التهريجية واستخدام النمرة الدينية متأثرة في هذا بالفاشية والنازية التي كانت قد حقّقت انتصارات موقوتة في أوروبا.

فلا يُمكن أن نقول: إن قيادة هذه الهيئات والأحزاب استطاعت أن تدفع بالحركة الوطنية إلى الأمام.

ولهذا استمر الوفد حتى عام 1945، القيادة الرئيسية للحركة الوطنية. ورغم كافة أخطاء الوفد وتهاوُّنه وتذبذبه وضعفه السياسي، إلا أن الشعب كان يعود به إلى الحكم في كل انتخابات حرة نسبياً، وكان الشعب سليماً في عمله هذا. إذ أدرك بخبرته الذاتية، أنه كان يستطيع التنفّس في ظل الوفد، وتحقيق مكاسب جزئية محدودة يستحيل عليه تحقيقها على يد السعديين والدستوريين.

كما أنه لم تكن قد ظهرت بعد قيادة شعبية مخلصّة من النفوذ الجماهيري، ما تستطيع معه أن تضمّ العمال والفلاحين والمثقفين والثوريين وصغار التجار والحرفيين والرأسمالية الوطنية في جبهة موجهة ضدّ الاستعمار والإقطاع والاحتكار. فلم يكن أمام الشعب المصري سوى حزب واحد، يستطيع أن يطمئن إليه بعض الاطمئنان، ألا وهو حزب الوفد.

ولكنّ حزب الوفد كان عاجزاً كما رأينا أن يقود الشعب في ثورة حقاً ضدّ الاستعمار أو الإقطاع أو كبار رجال المال...

الفصل السادس

التحرّكات الشعبية ما بين 1924 - 1945

الكفاح الديمقراطي

لم يعد الاستعمار البريطاني يحكم مصر حكماً مباشراً كما كان يحكم قبل 1914. لقد أصبح يحكم خلال الملك وكبار مُلاك الأرض وكبار رجال المال. ولهذا لم يكن غريباً، أن يصبح مركز الثقل في الحركة الوطنية هو الكفاح الديمقراطي الموجه ضدّ السراي والإقطاع والاحتكار.

لقد بدأ سعد هذا الكفاح في وزارته عام 1924، حين أصرّ أن يكون تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من خصائص الوزارة، ثم حين أصرّ على ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنّياشين، أو تعيين موظفي السراي بغير موافقة الوزارة، وألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الأجنبية إلا بواسطة الوزارة وموافقتها، وأن تكون تبعيّة الوزراء المفوضين والقناصل المصريين تبعيّة حقيقية لوزارة الخارجية، بعد أن كانت صلاتهم بالسراي رأساً.

واضطر الملك إلى الموافقة على هذه الأمور جميعاً، حين هدّد سعد بالاستقالة، إلا أنه ما إن سقطت وزارة سعد، حتى استرجع هذه الحقوق جميعاً.

وقد تجلّى كفاح الشعب من أجل الحياة النيابية في انتخابات 1925. ورغم تسخير وزارة زيور لرجال البوليس والإدارة، لمطاردة خصومها ومناصرة مرشحيها، ورغم تعديل معظم الدوائر الانتخابية وفق أهواء المرشحين الحكوميين، ورغم إعادة نظام الانتخاب على درجتين مما يُتيح تلاعب كبير للحكومة المُشرفة على الانتخابات، ورغم إرهاب صدقي وزير الداخلية إذ ذاك، رغم هذا كله، فقد استطاع الشعب أن يأتي ببرلمان وفدي مكوّن من 123 وفدياً مقابل 85 دستوري واتحادي!

وكان أن حلّ البرلمان، بعد تسع ساعات فقط من انعقاده!

.. كما تجلّى الكفاح الديمقراطي للشعب، في حرص نوابه على الحياة الدستورية إذ اجتمع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه رغم أنف الحكومة في 21 نوفمبر سنة 1925، واجتمع في فندق الكونتنتال، وأخذت الجموع المحتشدة تُحيى المجتمعين، وزيور رئيس الوزارة نازل في نفس الفندق، لا يدري شيئاً عما يدور حوله!

وأعلن البرلمان المجتمع بمجلسيه عدم الثقة في الوزارة، ولكن الوزارة تحدّت رغبة الشعب وممثليه، فأصدرت قانوناً جديداً للانتخاب. فكان أن سرّت في الأمة فكرة مقاطعة الانتخاب، وقامت حركة من كثير من العمد في مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذ القانون الجديد للانتخاب، وأرسلوا بذلك تلغرافات إلى وزارة الداخلية، فُقِّدَ المُمتنعون إلى المحاكمة... ولكن الحركة كانت قد امتدت، فاستقال كثير من العمد من وظائفهم إعلاناً لامتناعهم عن تنفيذ قانون الانتخاب الباطل.

وكانت حركة المقاطعة تلاقي تأييداً من جانب الشعب.

وانتهت بالإطاحة بوزارة زيور، وإعادة الحياة النيابية.

وجاء محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين، فعطّل الحياة النيابية بأسرها عام 1928، وألغى مائة رخصة صحفية، وعطّل وأنذر عشرات من صحف المعارضة. وهبّ الشعب مرةً أخرى يكافح من أجل الدستور، وأخذت الوفود من مختلف الطبقات تكتب العرائض طالبة إعادة الحياة النيابية، وجاءت الوفود إلى القصر الملكي لتقديمها، فاصطدم البوليس بها، بل اعتدى البوليس بالضرب الشديد على بعض النواب والشيوخ في ساحة عابدين.

وهبَ طلبة المدارس محتجّين، مُضربين، متظاهرين، فكان أن أصدر محمد محمود قانون حفظ النظام في معاهد التعليم، يعاقب دعوة طلبة المدارس أو الكليات إلى القيام بمظاهرات، أو الانقطاع عن المَعاهد، أو تأليف لجان أو جماعات سياسية، أو حضور أي اجتماعات سياسية، أو الاشتراك فيها، سواء بالتحريض أو التوقيع، أو طبع ونشر محاضرات سياسية أو اجتماعات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل ذات صبغة سياسية.

أي كان هدف محمد محمود عزل الطلبة، وهم القوة الوطنية البارزة إذ ذاك، عن الكفاح الوطني!

واستطاع البرلمان المنحل أن يجتمع رغم أنف الديكتاتورية القائمة، وأن يعلن احتجاجه على تسخير الحكومة للجيش في منع انعقاده، وأن يقرر بالإجماع عدم الثقة بالوزارة.

وحظرت الوزارة على الصحف نشر هذا القرار، أو إذاعة أي نبأ عن اجتماع المجلس، ولكن النشرات السرية أغرقت البلاد، معلنة اجتماع البرلمان وقراراته. وما لبث أن طُوِّحَ بوزارة محمد محمود، قبل أن تمضي السنوات الثلاثة، التي حددتها لنفسها، وقبل أن تجدد هذه السنوات.

كما قاوم الشعب وزارة صدقي سنة 1931 مقاومة عنيفة ملحة متصلة.

لقد أخذ الوفد يطوف بالأقاليم، فيستقبله الشعب استقبالاً حافلاً رغم رصاص البوليس، حتى ليقتل أربعة من أبناء الشعب في المنصورة، ويجرح 145 ويقتل ثلاثة من رجال البوليس والجيش.

كما قامت المظاهرات المعادية لصدقي في بلبيس وبورسعيد والإسماعيلية والسويس، واشتدت في الإسكندرية حتى ليبلغ عدد القتلى عشرين، والجرحى خمسمائة.

وقد قاطع الشعب الانتخابات التي فرضها صدقي، واستقال كثير من العمدة والمشايخ.

كما لعبت الطبقة العامة دوراً بارزاً في هذا الكفاح من أجل الدستور. لقد أدركت قيمة الحياة النيابية وأهمية الكفاح من أجلها، فأضرب عمال عنابر بولاق والورق الأميرية عن الاشتراك في الانتخابات يوم 14 مايو سنة 1931، وتظاهروا

احتجاجاً، فُقوبِلت مظاهراتهم بمنتهى القسوة والعنف، وبلغ عددُ القتلى وفق الإحصائيات الرسمية المزورة ثلاثة عشر قتيلاً، ويقرّر الرافعي أن هذا العدد كان دون الحقيقة بكثير، كما بلغ عدد الجرحى 119، وبلغ من تَعَسُف حكومة صدقي، أن حالت دون أهل الشهداء والحصول على جثث أبنائهم وأصرت على دفنها في أماكن غير معروفة في الصحراء!

كما هبَّ الفلاحون يدافعون عن الحياة الدستورية، فوقعَت حوادث دامية في بعض القرى بسبب تصادم البوليس بأبناء الفلاحين. وبلغ عدد القتلى في القطر أثناء الانتخابات المزورة مائة قتيلاً!

*حركة سنة 1935:

ولم يكن الاستعمار يكتفي باللعب وراء الستار، وإنما كثيراً ما كان يتدخل تدخلاً سافراً في شؤون الحياة النيابية. فقد أصرَّ الشعب إصراراً على إرجاع دستور 1923، والإطاحة بدستور صدقي المزيف، فصرح صمويل هور وزير خارجية بريطانيا في 9 نوفمبر سنة 1935 بأنه: عندما استشيرت الحكومة البريطانية في شأن الدستور، نصحت بألا يُعاد دستور 1923، ولا دستور سنة 1931. إذ ظهر أن الأول غير صالح للعمل، والثاني لا ينطبق على رغبات الأمة!

وليس أوقع من هذا التدخل السافر في شؤون بلد معترف باستقلالها، ولو اسمياً.

وليس أحقر من وزارة مصرية، وزارة السراي، وزارة نسيم التي لا تتحرك في شيء من شئون البلاد إلا باستشارة الإنجليز.

واحتجَّ الشعب، وزاد سخطه على وزارة السراي، وقامت المظاهرات في أنحاء القرى وبعض المدن، احتجاجاً على تصريح هور، وتعرّض لها البوليس بالرصاص، فكان أول من استشهد هو إسماعيل محمد الخالع، أحد العُمال، ثم قامت مظاهرة في الجامعة استشهد فيها محمد عبد المجيد مُرسي، ومحمد عبد الحكيم الجراحي، وعلى طه عفيفي من طلبة جامعة القاهرة، ثمَّ عبد الحليم عبد المقصود بالمعهد الديني بطنطا.

وأُعلن الحداد العام على الشهداء يوم 28 نوفمبر، فأُغلقت المتاجر، واحتجبت الصحف، وعُطّلت المصانع، وأقام الطلبة نُصباً تذكاريّاً لشهداء الجامعة، أقيم له احتفالٌ ضخم يوم 7 ديسمبر سنة 1935، تخلله مظاهراتٌ كبيرة.

واستمرت المظاهرات لا تنقطع طوال شهري نوفمبر وديسمبر، شعارها الاستقلال والحرية والدستور.

وقام الطلبة بدور لتوحيد صفوف الأحزاب في جبهة وطنية. وكان أن تكوّنت الجبهة الوطنية من الوفد والأحرار الدستوريين وحزبي الشعب والاتحاد والحزب الوطني وبعض المستقلين.

ولم تتكوّن هذه الجبهة لتطلب بإعادة الدستور فحسب، وإنما لتعقد معاهدة

1936!

وكانت معاهدة تحالف: نجدة إنجلترا لمصر في حالة الحرب، وأن تقدّم مصر لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يُخشى خطرها جميعَ التسهيلات والمساعدات، بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات وإعلان الأحكام العرفية، وإقامة رقابة وافية على الأنباء. وأن يرخص لقوات الاحتلال أن تبقى في القنال لضمان الدفاع عنها؛ وأن تبقى قوات الاحتلال في القاهرة والإسكندرية ثماني سنوات، حتى يتم بناء ثكنات في منطقة القنال نهائياً.. وأن تستمر المعاهدة عشرين عاماً، يدخل بعدها الطرفان في مفاوضات بقصد إعادة النظر في نصوص المعاهدة!

ولكن حتى بعد عشرين عاماً، وحتى عند إعادة النظر في المعاهدة، يجب أن يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للمبادئ المشار إليها، أي تحالف دائم، وتبعية دائمة، واحتلال دائم!

***أثر معاهدة 1936:**

ورغم عقد المعاهدة فقد استمرت السيادة الحقيقية للمستعمر، ولم تنقطع مؤامراته بالاشتراك مع السراي وكبار الملاك وكبار رجال المال، من أجل العبث بالحياة النيابية.

فما لبثت أن أُقيلت وزارة الوفد في 30 ديسمبر 1937. لقد انتهت المهمة المطلوبة منها، ألا وهي عقد المعاهدة.

والواقع أن معاهدة 1936 لم تكن حلاً للقضية الوطنية، رغم ما أضفى عليها من نعوت الشرف والاستقلال، بل قد زادت هذه المعاهدة القضية الوطنية تعقيداً.

فلم يستفد من هذه المعاهدة، إثر البدء في إلغاء الامتيازات إلا بعض كبار الماليين، وبعض كبار مُلاك الأرض، فقد زاد توظيف أموالهم في الصناعة.. وعرفت الصناعة المصرية بعض الانتعاش والتمدد. ولكن السيطرة الحقيقية على هذه الصناعات كانت لكبار رجال المال، فما أن تقلب أسماء مجالس الإدارة للشركات الكبيرة المصرية حتى تجد فيها أسماء: حسين سري، وإسماعيل صدقي، وعلى ماهر، وفرغلي، وعلى أمين يحيى، وحافظ عفيفي، وعبد الحميد سليمان.

كما أن بعض كبار الملاك للأرض أمثال: عبد الغفار، وعبد الجليل أبو سمرة، وعبد السلام الشاذلي، بدؤوا يوظفون بعض أموالهم في هذه الصناعات.

ووجدت الصناعة المصرية الكبيرة تحت قيادة رجال المال هؤلاء، أن من صالحها أن تهدن الاستعمار، وأن تهدن السراي، في سبيل تحطيم تحركات الطبقة العاملة التي زادت قوتها، وعنفَت تحركاتها.

ومن ثمَّ كان انقسام جديد في صفوف الوفد، وكان أن تكوّن حزب السعديين برياسة أحمد ماهر الذي أصبح رئيساً لمصانع نسيج القاهرة.

وقد استخدمت السراي، كما استخدم الاستعمار، هذا الحزب لتدبير انقلابات جديدة، وحكم البلاد حكماً إرهابياً، استناداً إلى ما كان لزعمائه أمثال أحمد ماهر والنقراشي من ماضٍ وطنيٍّ جليل.

ولم يكن عجباً أن نجد برلماناً سعدياً دستورياً، يتولى رئاسة الوزارة فيه من يسمون أنفسهم بالمستقلين من كبار الماليين المصريين، أمثال حسين سري، وإسماعيل صدقي، وعلي ماهر. مع أنه ليس لهم أحزاب، وليس لهم عضو واحد في البرلمان.

لقد كان حزب السعديين ألعوبة في يد كبار المالين المصريين المتصلين بالشركات الاحتكارية الأجنبية، إذ غدا لكبار رجال المال هؤلاء السيطرة على المنشآت الصناعية المصرية نفسها، منشآت بنك مصر وكثير من الشركات المصرية. هذه السيطرة الاقتصادية كان لها أثرها في سيطرة كبار المالين السياسية على حزب السعديين وتوجيهه لتحقيق مصالحهم.

كما لم يكن عجباً أن يكون هناك ثُمّت تقارب ومشاركة في الحكم ما بين السعديين والدستوريين، فقد اتَّجه بعض كبار المُلّاك - كما رأيت - إلى توظيف أموالهم في توظيف الشركات التجارية والصناعية القائمة، كما اتجه كبار المالين أنفسهم إلى شراء العِزْب والأطيان. فكان رئيس حزب الأحرار الدستوريين مثلاً - حزب كبار المُلّاك - وهو حسين هيكل، رئيساً أيضاً لشركة سكك حديد الدلتا المصرية وهي شركة إنجليزية، ثمَّ شركة "سيكو" للصناعة والتجارة، وشركة نسيج الفيوم.

ومن ثمَّ اشتدت قبضة الاستعمار والسراي على الحكم، عن طريق هذين الحزبين: السعديين والدستوريين.

وكانت الوسيلة الرئيسية لوصول هذين الحزبين إلى الحكم هي تزوير الانتخابات، حيث تدخلت الحكومة - كما يقول الرافعي - تدخلاً إدارياً لصالح كثير من مُرشحيها أو أنصارها، فلم تكن في جملتها انتخابات حرة ولا سليمة. وكانت نتيجة الانتخابات المزوّرة في عام 1937 نجاح 193 من الأحرار الدستوريين والسعديين، و12 وفدياً لا غير.

وكانت وزارات السعديين والدستوريين ألعوبة في يد السراي، فقد طُرد محمد محمود رئيس الوزراء، دون سابق إنذار، ليحل محله رئيس الديوان الملكي علي ماهر في أغسطس سنة 1939 والبرلمان هو هو، وليس لعلي ماهر حزب، ولا عضو واحد في البرلمان!

بل لم تحُل معاهدة 1936 دون تدخل الإنجليز تدخلاً سافراً في شؤون الحكم، فما إن تشكك الإنجليز في ميول علي ماهر نحو الدول الفاشية إثر إعلان الحرب حتى طلبوا استقالته، فأدّعن علي ماهر واستقال، وتألّفت وزارة حسين صبري

التي جددت مدة امتياز البنك الأهلي أربعين عاماً، جُدد قبل أن يحلَّ موعد انتهاء الامتياز القديم.

ثم توفي حسين صبري، فقامت وزارة حسين سري في سنة 1940، وبرزت اتجاهات السراي وبعض كبار رجال المال، عندما جاء النصر مؤقتاً في صفِّ جيوش المحور، محور هتلر - موسوليني. وأخذت السراي وبعض كبار المُلَّاك، وبعض كبار رجال المال يتطلَّعون إلى السيد الجديد، ويتنكَّرون لسيدهم القديم. فكان أن تدخل الإنجليز في 4 فبراير تدخلاً مسلحاً. وأحاطوا السراي بالدبابات وأجبروا فاروق على تكوين وزارة برئاسة النحاس عام 1942... وما أن قاربت الحرب العالمية على الانتهاء، وما أن انتهت مهمة النحاس في تهدئة ثائرة الشعب، وفي تسخير موارد مصر خدمة للخلفاء، دون الحصول حتى على مجرد وعد بالجلاء! خلَّى ما بينه وبين الملك، فكان أن طُرد مرة أخرى في أو آخر سنة 1944.

فمعاهدة 1936 لم تُغيِّر كثيراً من جوهر السيطرة الاستعمارية السياسية منها أو الاقتصادية، كما أن معاهدة 1936 لم تُنحِّ للوفد حكماً لمصر، فاستمرَّ الحُكم في يد كبار مُلاك الأرض وكبار رجال المال تحت إشراف وتوجيه السراي، واستمرَّ التنكُّر للحياة البرلمانية العادية، واستمرت الحرب على الديمقراطية وحريات الشعب.

ولهذا استمرت المقاومة لمعاهدة سنة 1936 وفضحها وكشفها، ولكن حركة المقاومة هذه لم تنجُ في إيجاد جذور جماهيرية، لقد استمرت على نطاق الإثارة السياسية، دون أن توجد حلولاً عملية، ودون أن ترتبط بالمطالب الحيوية الملحة للشعب، فاستمرت حركة معارضة للمثقفين أساساً، من جانب بعض شباب الحزب الوطني وبعض الشباب الذي لا ينتمي إلى أحزاب.

*الحركة العمالية:

كان للقضاء على حزب الطبقة العاملة الوليد، وعلى الاتحاد العام لنقابات العمال أثره في ضعف الحركة العمالية، وعدم قيامها بدور الطليعة في الحركة الوطنية، بل كان له أثره في كفافها الاقتصادي نفسه. إذ كانت الأحزاب تسرب بعض صنائعها إلى النقابات، كما يقول الدكتور حسين خُلاف، وتناصرهم حتى يغدو لهم الكلمة العليا في النقابة. وكثيراً ما كانت تدفع الأحزاب برئيس أو

مستشار للنقابات من الشخصيات البارزة في المحيط السياسي، أو من المحامين المنتمين إلى أحزاب معينة، وقد قدم بعض هؤلاء الرؤساء والمستشارين للنقابات خدمات لا تُنكر. ولكن أغلبهم كان بعيداً عن إدراك حاجات العمال، بعيداً عن مشاركتهم أحاسيسهم، بل كثيراً ما كانوا يجهلون ما يتعلق بالنشاط النقابي، فلم تكن النقابة لديهم إلا وسيلة لنصرة أحزابهم وقضاء مآربهم الشخصية.

وقد حاولت الأحزاب أن تُنشئ اتحاداً عاماً للنقابات، فقام أول اتحاد عام 1924 برئاسة عبد الرحمن فهمي، ففشل، كما فشل سعي حزب الاتحاد إلى الهيمنة على النقابات بتعيين أحد رجاله رئيساً للنقابة العاملة للعمال. لقد كانت اتحادات لا صلة لها بجماهير العمال.

كما تكوّن اتحاد للنقابات عام 1930 برئاسة داود راتب، وكان على صلة بحزب الأحرار الدستوريين، ولكنه لم يُعمر طويلاً أيضاً، ثمّ قام اتحاد في ديسمبر سنة 1930 برئاسة عباس حليم، وكان على صلة ودية بالوفد إذ ذاك، ومعارضاً لسياسة صدقي باشا في الحكم، وقد سارعت النقابات إلى الانضمام إليه، وفي سنة 1933 أعلن عباس حليم تأسيس حزب للعمال يهدف إلى إعادة دستور سنة 1923، وقانون الانتخابات المباشر الذي عطلها صدقي باشا في سنة 1931، ووجوب الاعتراف الرسمي بالنقابات والسعي لتحديد ساعات العمل، والأخذ بنظام التأمين الاجتماعي، ونقل الاحتكارات إلى الدولة، وحل الأوقاف الأهلية، ولكن سرعان ما أوقف الحزب نشاطه تحت ضغط الحكومة من جهة، ومناوأة كافة الأحزاب الأخرى للحزب الجديد من جهة أخرى.

وأعاد عباس حليم تنظيم الاتحاد عام 1934، وأنشأ له فرعاً، ولكن النزاع كان قد دبّ بينه وبين الوفد، فكون الوفد اتحاداً آخر للعمال سنة 1935، مما أحدث انقساماً في صفوف النقابات، وكان أن انصرف كثير من العمال عن نقاباتهم، وكان أن هبطت الاشتراكات إلى العُشر، وكان أن أصبح هناك ثلاثة اتحادات في عام 1938: اتحاد تحت إشراف ما يُسمّى بالمجلس الأعلى، واتحاد برعاية الملك، واتحاد بزعامة عباس حليم (أحد أفراد الأسرة المالكة).

وكان أن ضعفت الحركة النقابية ضعفاً شديداً. إلا أنّ كفاح العمال الاقتصادي لم ينقطع رغم عدم وجود الهيئات النقابية، القدرة على تنظيم هذا الكفاح.

ففي 1936، وتحت تأثير الجبهة الوطنية في فرنسا أواخر عام 1935 من جهة، وتحت تأثير التحركات العمالية والشعبية في العالم أجمع من جهة أخرى، ونظراً لوجود أزمة اقتصادية، جرفت الإسكندرية والقاهرة والوجه القبلي موجة إضراب، اعتصم فيها العمال بالمصانع، وتدخل البوليس والجيش بالقوة المسلّحة، فوقع عشرات من الضحايا، كما تجددت موجة الإضرابات في عام 1938 نتيجة سوء أحوال المعيشة.

ثمّ بدأ العمال يدركون خطر سيطرة العناصر الرأسمالية والإقطاعية وممثليها على نقاباتهم، وأهمية استقلال الحركة النقابية عن نفوذ العناصر المُعادية للعمال، بحكم وضعها الاقتصادي، فاشتد اتجاه العمال إلى تأسيس نقابات حرة من سلطان السراي والأحزاب والرأسمالية وممثليها.

كما اشتد تحرك العمال من أجل الاعتراف بقانونية نقاباتهم، وقانونية النشاط النقابي، ومن أجل إنشاء اتحاد عام لنقاباتهم ممّا اضطر الوزارة القائمة إلى أن تعرض مشروعاً بقانون نقابات العمال 1940، ولو أن هذا المشروع أخذ يتعثّر.

وأحس العمال بضرورة تكوين اتحاد عام لنقاباتهم، فأسرّع بعض العمال إلى إعلان اتحاد لنقابات عمال المملكة المصرية بقيادة عامل منهم. بدأ نشاطه بالتدخل في مشكلة العمال العاطلين في الأيام الأولى للحرب العالمية الثانية سنة 1939، ولو أن هذا الاتحاد لم يُعمر طويلاً.

وجاءت الحكومة الوفدية 1942، واضطرت تحت ضغط العمال إلى إصدار قانون النقابات سنة 1942 الذي اعترف، لأول مرة، بالكيان القانوني للنقابات، ولو أنه حرم العمال الزراعيين من حق تكوين نقابات، كما حرّم على نقابات العمال تكوين اتحاد عامٍّ لها، أو الاشتغال بالأمور السياسية. كما أصدرت الحكومة الوفدية قانون عقد العمل الفردي عام 1944، وقانون التأمين ضدّ الحوادث. وكان أن زاد عدد النقابات حتى بلغ 210 نقابة سنة 1944، تضم 104 ألف عضو.

وهكذا أظهر العمال المصريون وعياً نقابياً، وأدركوا من خلال خبرتهم الذاتية، أهمية تنظيم صفوفهم في نقابات، وأهمية النقابات كتنظيم لكفاحهم الاقتصادي، وأهمية استقلال النقابات عن الأحزاب غير العمالية.

لقد كانت نشأة صناعات كبيرة مصرية، وتجمّع العمال في مصانع كبيرة نسبياً، بل تركّزهم في مناطق عمالية بأسرها، أثره في زيادة وعيهم النقابي، إلا أن حكومات الإقطاع والاحتكار استمرت تشهر حرباً حامية على النقابات محاولة تفكيك صفوفها ووضع العناصر الصفراء في مجالس إدارتها، وتحطيم كل محاولة لإيجاد اتحاد عام لها، فكان كل ذلك عوامل إضعاف للتنظيم النقابي في مصر.

الفصل السابع

الاتجاه الشعبي الجديد 1946

-1-

الظروف الدولية

انتهت الحرب العالمية الثانية، ومُنِي أبشع ألوان الاستعمار بهزيمة ساحقة. لقد هزمت ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، واليابان العسكرية. وكان في هزيمة الفاشية، هزيمة للمعسكر الاستعماري في النطاق العالمي، إذ اختفى، ولو إلى حين من المحيط الدولي، ثلاث من أقوى الدول الاستعمارية. بل وأصيب الاستعماريون الإنجليز والفرنسيون أنفسهم، بضعف شديد خلال الحرب. لقد هبطت أموالهم المستثمرة في الخارج إلى الحضيض. وهذه الأموال هي مصدر الأرباح الفاحشة التي يعيش عليها الاستثمار، وتراكت عليهم الديون لأمریکا، بل للمستعمرات وشبه المستعمرات. لقد أصبحت إنجلترا مدينة لمصر وحدها بقرابة 540 مليوناً من الجنيهات. كما أصيبت صناعة إنجلترا وفرنسا بالتخلف، سواء بالنسبة لأمریکا أو بالنسبة للاتحاد السوفيتي.

وكان لهزيمة الفاشية، ولإضعاف المعسكر الاستعماري، أثر ضخم في هبة الشعوب في كل أنحاء العالم مطالبين بالتححر من القبضة الاستعمارية.

انتهت الحرب العالمية الثانية، وخرج الاتحاد السوفيتي مظفراً، وكانت نتيجة هذا الظفر، أن تجاوزت الاشتراكية نطاق دولة واحدة، فأصبحت معسكراً بأسره. وانقسم العالم إلى معسكرين.

ونظراً لضعف المعسكر الاستعماري وتأييد المعسكر الآخر لكافة الحركات التحررية فقد زادت الحركة التحررية في أنحاء العالم قوة، وخاصة في الصين وإندونيسيا وفيتنام وبورما والملايو وكوريا. وكان لهذا كله أثره القوي.

-2-

تطور الاقتصاد المصري

هذا في الوقت الذي أصاب فيه الاقتصاد المصري خلال الحرب، نتيجة انقطاع الواردات، تطوراً كبيراً. لقد نشأت صناعات جديدة، وتوطدت صناعات كادت أن تُفلس قبل الحرب.

فزادت رؤوس الأموال المستخدمة في كافة الشركات المساهمة، الصناعية منها أو التجارية، من 86 مليون جنيه عام 1939 إلى 106 مليون جنيه عام 1945. وارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات المساهمة الصناعية وحدها من 15 مليون جنيه سنة 1939 إلى 33 مليون جنيه سنة 1946. وكان أن زاد إنتاج النسيج من 100 مليون متر سنة 1939 إلى 142 مليون متر سنة 1947.

وارتفع إنتاج الغزل من 17 ألف طن سنة 1938 إلى 41 ألف طن سنة 1946. وزاد نسج الصوف من مليون متر سنة 1938 إلى 2 مليون متر سنة 1946، كما زاد إنتاج الأسمت من 370 ألف طن سنة 1938 إلى 590 ألف طن سنة 1946، وزاد إنتاج زيت البترول الخام من 226 ألف طن سنة 1938 إلى قرابة 1.350.000 طناً سنة 1945، وزاد إنتاج السكر من 159 ألف طن سنة 1938 إلى 222 ألف طن سنة 1947. وإنتاج الكحول من 4.9 ألف لتر سنة 1938 إلى 9.3 ألف لتر سنة 1946. وزيت بذرة القطن من 53 ألف طن سنة 1938 إلى 80 ألف طن سنة 1946.

وقد ارتفع صافي الإنتاج الصناعي من 13 مليون جنيه سنة 1939 إلى 18 مليون جنيه سنة 1945 (مقدرة بأسعار سنة 1930). وكان معنى هذا أن زادت الرأسمالية المصرية قوة من الناحية الاقتصادية، فزاد تطلُّعها إلى مزيد من السيطرة السياسية. وكان معنى هذا أيضاً أن زادت الطبقة العاملة عدداً. إذ ارتفع عدد المستخدمين بالصناعة (عمالاً وموظفين) في الصناعات المختلفة واستثمار المناجم والمحاجر من 247 ألف سنة 1937، إلى 578 ألف سنة 1948، أي أكثر من الضعف. وبلغ مجموع أفراد الطبقة العاملة في المدن وفق إحصاء سنة 1947 ما يزيد عن المليون (1.042.277) بما فيهم عمال البناء والتجارة والنقل والخدمات العامة والشخصية، يضاف إليهم وفق نفس الإحصاء ما يزيد عن 1.410.000 عاملاً زراعياً. وعلى هذا أصبح مجموع الطبقة العاملة المصرية في المدن والريف قرابة مليونين ونصف مليون عاملاً. فوجد وفق إحصاء سنة 1947 التوزيع التالي للطبقة العاملة فيما يسمَّى بالصناعات الإنتاجية (أي الصناعات غير الخاصة بالتصليحات).

عدد العمال في المصنع الواحد	عدد المصانع	مجموع عدد العمال
أقل من عشرة عمال	23.362 مصنع	96.000 عامل
من 10 - 49 عامل	2.798 مصنع	58.000 عامل
من 50 - 499 عامل	519 مصنع	76.000 عامل
من 500 عامل فأكثر	64 مصنع	137.000 عامل
جملة	26.743	367.000 عامل

ويتجلى من هذه الإحصائية حقيقتان: الأولى أنَّ التركيب الصناعي في مصر قد تغيَّر، إذ بعد أن كان الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعي إثر الحرب العالمية الأولى، مبعثراً بين ورش صغيرة، نجد الآن تركيزاً صناعياً كبيراً، فقد أصبح الجزء الأكبر من الإنتاج محصوراً في عدد قليل من المصانع المزودة بآلات حديثة نسبياً، لقد

أصبح 58% من العمال الصناعيين مركزين في قرابة 583 مصنعاً، بل إن قرابة ثلث العمال الصناعيين أصبحوا مركزين في 64 مصنعاً فقط.

والحقيقة الثانية هي اختلاف واضح بين تركيب الطبقة العامة إثر الحربين العالميتين - فقد كانت الطبقة العاملة سنة 1919 - إذا استثنينا عمال العنابر، والترام، وقليل جداً من المصانع الكبيرة، مبعثرة غالبيتها في ورش صغيرة ومتوسطة. أما في عام 1946، فقد أصبحت الطبقة العاملة مركزة في مصانع ضخمة، بل وفي مناطق عمالية بأسرها تضم كل منطقة منها آلاف العمال.

وقد كان لهذا التحول في تركيب الطبقة العاملة، عدداً وتجمعاً، أثره الكبير في الحركة الوطنية ما بعد الحرب. إذ كان حتماً في ظل الظروف الدولية القائمة أن تلعب الطبقة العاملة المصرية دوراً رئيسياً، بل دوراً قيادياً أحياناً، بعد أن كانت تلعب دوراً ذليلاً في ثورة سنة 1919.

-3-

زيادة التمزق في المجتمع

ورغم التوسع في الإنتاج الصناعي، إلا أن المجتمع المصري زاد فقراً في مجموعه. إذ لم يكن هذا التوسع كافياً لمواجهة الاضطراب في زيادة عدد السكان فالدخل القومي بالنسبة للفرد الواحد كان في هبوط مستمر.

وإليك الإحصائية التالية من عمل الأستاذ شريف في بحثه عن اقتصاديات المنافع العامة، مقدراً فيها الدخل القومي بالأسعار الثابتة، أي بالأسعار الحقيقية، مستبعداً عامل الارتفاع الملحوظ في الأسعار.

الدخل للفرد بالسعر الثابت	متوسط السنوات
7.6 جنيهاً للفرد في العام	1880 - 1897
12.4 جنيهاً للفرد في العام	1913
12.3 جنيهاً للفرد في العام	1921 - 1928
8.2 جنيهاً للفرد في العام	1930 - 1933

9.6 جنيهاً للفرد في العام	1935 - 1939
9.4 جنيهاً للفرد في العام	1940 - 1945

ويتضح من هذا الجدول أنَّ متوسط دخل الفرد إثر الحرب العالمية الثانية قد هبط عما كان عليه بعد الحرب العالمية الأولى من 12.3 جنيهاً إلى 9.4 جنيهاً أي بمقدار 15% تقريباً!

ولا يمكن تصور مدى انخفاض هذا الدخل للفرد، إلا إذا قارناه بالبلاد المتقدمة وفق الإحصائيات الدولية عام 1929.

البلد	متوسط الدخل	البلد	متوسط الدخل
الولايات المتحدة	1453 دولار	الدانمارك	689 دولار
كندا	870 دولار	استراليا	679 دولار
نيوزيلندا	856 دولار	بلجيكا	582 دولار
سويسرا	849 دولار	فرنسا	482 دولار
السويد	780 دولار	إسرائيل	389 دولار
إنجلترا	773 دولار	إيطاليا	235 دولار

أما مصر فتقدّر نفس الإحصائية متوسط دخل الفرد فيها بمائة دولار!

أضف إلى هذا سوء التوزيع الشديد لهذا الدخل بين طبقات الأمة.

ففي الريف كان هناك ما يقلُّ عن 13 ألف إقطاعي يملكون 36% من الأراضي، ثمَّ قرابة 23 ألف من أغنياء الريف الذين يديرون أملاكهم ويستخدمون العامل المأجور ويملكون 12 % من الأراضي، ثم هناك مليونان من متوسطي الفلاحين الذين لا يستغلون عمل الآخرين إلا جزئياً وفي مواسم محدودة، ثمَّ 12 مليون من العمال الزراعيين وفقراء الريف.

وفي المُدن كان هناك ما لا يزيد عن 10 آلاف شخص، هم كبار التجار وكبار أصحاب الأسهم والسندات وأعضاء مجلس إدارة الشركات، هم الذين يملكون

معظم الأرصدة في البنوك ومعظم الأسهم والسندات وأهم المباني! ثمَّ قرابة مائة ألف من أصحاب المصانع والمتاجر الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ممن يسمَّون بالرأسماليين الوطنيين، ثم 265 ألف من مستخدمي وموظفي الحكومة والمؤسسات غير الحكومية ثم قرابة مليون عامل في المدن، ثم مليون ونصف مليون ممَّن تصورهم الإحصائيات بأنهم يقومون بأعمال غير منتجة وغير واضحة.

ولو راعينا توزيع الدخل القومي، لوجدنا 61 % المائة من هذا الدخل يذهب إلى كبار الملاك وكبار الرأسماليين... فقد قدر الدخل القومي عام 1945 بمبلغ 502 مليون جنيه، ذهب منه ما يزيد على 308 مليون جنيه في شكل إيجارات وأرباح وفوائد!

بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعي في العام لا يزيد عن أربعة عشر جنيهاً وفق إحصائيات سنة 1950، أي لو راعينا ارتفاع تكاليف المعيشة لكان الأجر الحقيقي لا يتجاوز ثلاثة جنيهات في العام، كما أن متوسط الأجر السنوي لعمال المدن وفق إحصائيات 1942 لا يزيد عن 35 جنيهاً، أي ثمانية جنيهات أجر حقيقي في العام الواحد!

وحتى هذه الأرقام لا تكفي للدلالة على مقدار ما كانت تُعانيه مصر، فقد قدرت مصلحة الإحصاء في عام 1942 أنَّ ما يلزم لعامل وزوجته وأربعة أولاد، لا يقلُّ عن 439 قرشاً في الشهر طعاماً وكساءً، وذلك وفق الأسعار الرسمية، لا أسعار السوق السوداء التي كانت منتشرة في هذا الوقت.

ومع هذا فقد كان متوسط الأجر الشهري للعامل في سنة 1942 لا يتجاوز 293 قرشاً في الشهر.

أي أنَّ الأغلبية الكبرى للطبقة العاملة في المدن تعيش دون الحد الأدنى للكفاف بمقدار النصف تقريباً.

ولا شكَّ أن حالة العمال الزراعيين أسوأ من عمال المدن، وأن حالة أشباه العمال ممَّن لا يقومون بأعمال واضحة أكثر سوء.

هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه الأرباح الموزَّعة في الشركات المساهمة في مصر من سبعة ملايين ونصف مليون جنيه في سنة 1942 إلى قرابة عشرين مليون جنيه عام 1946، يذهب أغلبها إلى جيوب الاحتكاريين من أجانب ومصريين.

كما ارتفعت إيجارات الأراضي الزراعية من 35 مليون جنيه عام 1939 إلى 90 مليون جنيه عام 1945، يذهب معظمها إلى جيوب الإقطاعيين.

من هذا الواقع الاقتصادي، نستطيع أن ندرك طبيعة المرحلة الجديدة للحركة الوطنية، فلم تكن موجهة ضد الاستعمار فحسب، وإنما موجهة ضد الاحتكار والإقطاع معاً، فلم يكن الاحتكار والإقطاع سندا للاستعمار فحسب، وإنما كانا من أبشع المستغلين للجماهير الكادحة.

-4-

معسكر الشعب ومعسكر الاحتلال

انتهت الحرب وكانت الحكومة القابضة على أزمة الحكم، إذ ذاك، هي حكومة السعديين والدستوريين، حكومة الاحتكار والإقطاع، وعلى رأسها السراي. وانتظر الشعب من الحكومة لعلها تصنع شيئاً، ولكنها لم تصنع شيئاً.

وبدأ الرأي العام يزداد سخطاً، حتى لقد انعكس هذا على شركاء النقراشي في الحكم، فخرج حسين هيكل، رئيس الأحرار الدستوريين، في تصريح له في الأهرام يقول: إن النقراشي باشا رأى أن يسلك في سبيل هذه السياسة، خطة من المجاملة لوزارة الخارجية البريطانية، تقديراً لموقف إنجلترا الدقيق الحاضر، حتى لقد آخذ بعض من يرون في المجاملة السياسية ضرراً، ولم تغر هذه المؤاخذة خطة رئيس الوزراء في سياسة الأخذ والردّ وحسن المجاملة (يناير 1946).

هذا في الوقت الذي خرج فيه وزير خارجية مصر يقول: لقد ظلت بريطانيا ومصر شريكتين مدة تزيد على نصف قرن، ولست أزعّم أن هذه الشراكة كانت متجانسة على الدوام، ولكن زمن العلاقات غير الودية قد انقضى، وخرجت الدولتان من الحرب تربطهما أواصر الصداقة برباط أقوى مما كان في أي وقت مضى.

لا تنسى أن وزير خارجية مصر لا بريطاني هو الذي يصرح بهذا!

وفي الوقت الذي طالبت فيه العناصر الواعية بعرض قضية مصر على مجلس الأمن وإخراجها من نطاق العلاقة الثنائية بين إنجلترا ومصر، ترى عبد الحميد

بدوي باشا مندوب الحكومة في هيئة الأمم يقول في تصريح له في 20 يناير سنة 1946: إنه لا يعتقد أنَّ من شأن مجلس الأمن أن يتناول أية مشكلة تتعلق بمصر أو العالم العربي. إن موقف هذه الدول من مشكلاتها ممَّا لا يُحتمل أن يكون مصدر تهديد للسلام والأمن الدولي، ممَّا لا يجعلها بناءً على ذلك من اختصاص مجلس الأمن.

هكذا كانت خطة ممثلي الاحتكار والإقطاع في مصر: أن تبقى معاهدة 1936 وأن يبقى التحالف، وأن تبقى التبعية لإنجلترا، وأن تبدأ المطالبة ببعض تسويات عندما تفرغ بريطانيا من مشاكلها!

*موقف الوفد:

وأخذ الوفد في ذلك الوقت، وقد كان في المعارضة، يشدّد الحملات الصحفية تحت شعار الجلاء ووحدة وادي النيل، ويعيب على الوزارة كل حركة من تحركاتها. ولكن وفد سنة 1945 لم يكن وفد سنة 1919، لقد تهدّأ مع الاستعمار بعقده معاهدة 1936.

وأثيرت الشكوك حول مجيئه للحكم في سنة 1942، فوصف بأنه لم يأت إلا على أسنّة الحراب البريطانية، ورغم أن هذه الحملة على الوفد قد شنتها أبواق السراي وأحزاب الإقطاعيين والاحتكاريين، إلا أنه كان فيها جانب من الصدق ولا شك. كما جربه الشعب في الحكم أكثر من مرة، فوجده متخاذلاً ضعيفاً متردداً في تحقيق المصالح الشعبية، متخاذلاً مع الاستعمار والإقطاع والاحتكار.

كما تسرّبت إلى قيادته بعض العناصر الإقطاعية، وخضع لنفوذ بعض رجال المال.

وكان أن انفضّت عنه جماهير كثيرة، وخاصة في المُدن فلم يصبح الوفد قادراً على تنظيم الجماهير أو حشدها أو تحريكها، إمَّا أصبح عماده أساساً، الإثارة الصحفية التي لا تنتهي إلى حشد أو تعبئة أو برنامج واضح محدد، أو حلول عملية.

* أفكار جديدة:

وبدأ التفكير العلمي للتاريخ وللحركة الوطنية يسود الأجزاء المتقدمة من الطلبة والعمال، وأخذوا يعبرون عن أفكارهم هذه في نوادٍ ومجلات مختلفة، وتمخضت هذه الأفكار عن تحديد دقيق للأمانى القومية.

وفي أواخر 1945، كان الاتحاد العالمي لنقابات العمال قد أعلن عن مؤتمره التأسيسي الأول، وأهاب باتحادات العمال ونقاباتها، أن ترسل مندوبين مفوضين عنها للاشتراك في المؤتمر، وكان أن قامت في مصر هيئتان للعمال: اللجنة التحضيرية لعمال القُطْر المصري، ثمَّ مؤتمر نقابات عمال القُطْر المصري.

واستطاعت القروش التي جمعها العمال المصريون أن تبعث إلى المؤتمر التأسيسي للاتحاد العالمي للنقابات، الذي عُقد في باريس في أكتوبر سنة 1945 بوفدين، وفد يمثِّل اللجنة التحضيرية، ووفد يمثِّل المؤتمر، وأمكن في باريس توحيد الوفدين.

ولم يكتف مندوبو العمال المصريين بمناقشة مشاكل الأجور والبطالة وساعات العمل. وإنما وضعوا على رأس الموضوعات التي قدَّموها المسائل الآتية:

* العمال المصريون يطالبون بطرد القوات الأجنبية من وادي النيل.

* الاستعمار البريطاني وأثره في تأخير الصناعة المصرية.

* الاستعمار البريطاني ومحاربه للحركة النقابية في مصر.

* الاستعمار البريطاني والمشكلة الزراعية.

* الاستعمار البريطاني عدوُّ الحُرِّيات.

وكان أن ظهر بين قرارات الاتحاد العالمي للنقابات، قرار يندد بالاستعمار البريطاني وأعوانه في مصر.

لقد بدأ الوعي الوطني على أسس علمية واضحة يتسرَّب إلى صفوف المثقَّفين وإلى بعض أجزاء الطبقة العاملة المصرية.

*مذكرة النقراشي:

واشتدت حملة الصحافة المصرية المعارضة، كما بدأ الرأي العام يزداد سخطاً على حكومة النقراشي، لإغفالها المطالب المصرية الوطنية، ولوقوفها موقف الصمت، حتى ليقول راديو موسكو: إن الصحافة المصرية تطالب بانسحاب القوات البريطانية من مصر، والحكومة البريطانية مشغولة جداً في الوقت الحاضر، فلا تستطيع درس المطالب المصرية، مما أثار دهشة الشعب واستياءه الشديد.

واضطرت الحكومة النقراشية أن تصنع شيئاً آخر الأمر... وكان أن تقدّمت - في خفية من الشعب - بمذكرة هزيلة إلى الحكومة البريطانية في 20 ديسمبر 1945، تطالب بإعادة النظر في معاهدة 1936، كي تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة، وتطالب بسحب القوات البريطانية في زمن السلم، إذ أنه من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين... وأن مصر ستزيد من قواتها العسكرية حتى تكون قادرة على صدّ عدوان المعتدي حتى تصل إليها إمدادات حلفائها، وأن تكون علاقات مصر مع بريطانيا مستقرة على أساس من التحالف، واثقة أن حليفها بريطانيا ستشاركها هذا الرأي.

فمذكرة النقراشي تضع مبدأ التحالف مع بريطانيا كأساس محدّد للعلاقات المصرية البريطانية.

وانتظر النقراشي. فجاءه ردُّ الحكومة البريطانية بعد قرابة شهر ليقول: إنَّ المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة 1936 سليمة في جوهرها... إنَّ سياسة حكومة جلالة الملك هي أن تدعم بروح من الصّراحة والودِّ التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية أثناء الحرب.

كأن مصر ومجموعة الأمم الإمبراطورية شيء واحد!

ثمَّ استطرد الرد: أن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندّين للدفاع عن مصالحهما.

نظرية المشاركة الحرة، هي نفس نظرية الحلف المشترك.

واشتد سخط الشعب عندما اطلع على المذكّرتين: النقراشية والبريطانية، واشتدت حملة الصحافة الوفدية، وقرر الشعب أن يتحرك بنفسه.

* مذبحه كوبري عباس:

وبدأت الإضرابات... إضراب كلية اللغة العربية عن الطعام، ومبيتهم في الفصول، وبدأت الاحتجاجات: اللجنة التنفيذية العليا للطلبة تحتج، اتحاد خريجي الجامعة يصدر بياناً مطوّلاً، متناولاً مذكرة الحكومة والرد البريطاني، اللجنة التنفيذية العليا لطلبة الجامعة والمعاهد العليا تقرر في 8 فبراير دعوة الطلبة إلى عقد مؤتمرات في معاهدهم لمناقشة الحالة الحاضرة.

وعُقد مؤتمر جامعي يوم السبت 9 فبراير 1946، وتجمّع الطلبة ليخرجوا في مظاهرة ضمت بضعة آلاف منهم، وتحركت المظاهرة نحو قصر عابدين، وكان شعارها: الجلاء! لا مفاوضة إلا بعد الجلاء.

وبلغت المظاهرة كوبري عباس، ووجده الطلبة مفتوحاً، وصمّم الطلبة على اجتيازه، وحاصرتهم قوة البوليس من الجانبين، وكانت تحت قيادة ضابط إنجليزي، وانهالت على الطلبة بالضرب بالعصي الغليظة في قسوة متناهية، وأطلقت قوات البوليس أعيرة نارية، حتى لقد اضطر بعض الطلبة إلى الإلقاء بأنفسهم في النيل. وكانت مذبحه كوبري عباس.

وهبّت المظاهرات محتجة في الإسكندرية والزقازيق والمنصورة والسنبلاوين، وتجمّع طلبة الإسكندرية، واتجهوا إلى حي كرموز، حيث قاموا بمظاهرة كبيرة.

وقُتل ثلاثة في الإسكندرية، وثلاثة في الزقازيق، وواحد في المنصورة.

وتعدّدت المظاهرات رغم هذا، وتعدّدت الجنازات الصامتة، وقامت معركة بين الطلبة المحتشدين في قصر العيني ضدّ البوليس، استمرت يوماً كاملاً.

واضطرت الوزارة إلى الاستقالة في 15 فبراير 1946.

ولكن السراي تحدث الشعب، واختارت إسماعيل صدقي، رئيس اتحاد الصناعات، وعضو مجلس إدارة شركة القناة، لرئاسة الوزراء.

*اللجنة الوطنية للعمال والطلبة:

ولكن الشعب ردَّ على تحدي السراي بتحدٍ مُقابل له، فكان أن استمرت المظاهرات، من جانب مختلف المدارس ومختلف الأحياء.

كما أصدرت لجنة مشتركة من الطلبة في 17 فبراير ميثاقاً وطنياً:

* الجلاء التامَّ برّاً وبحراً وجوّاً عن كل شبر من أراضي وادي النيل.

* دولية القضية المصرية.

* التحرر من العبودية الاقتصادية

* وختمت ميثاقها ببيت من الشعر:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة

فلا بُد أن يستجيب القَدَر

ولا بُد لليل أن ينجلي

ولا بُد للقيد أن ينكسر

وكان هذا الميثاق يمثل تقدماً سياسياً كبيراً، فلم يعد شعار الأجزاء الواعية من الشعب: الجلاء ووحدة وادي النيل، الوحدة التي كانت تتيح للاستعمار الفصل ما بين كفاحي الشعب، بدعوى أنَّ مصر لا تريد للسودان استقلالاً، وإمّا تريد أن تفرض عليه الوحدة فرضاً، وإمّا غدا الشعار: الجلاء التامَّ عن مصر والسودان معاً، كما أن الحرب الباردة بين المعسكرين لم تكن قد أعلنت بعد، فكان لمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة قوتهم المعنوية. لقد تدخل مجلس الأمن تدخلاً ناجحاً في استقلال سوريا، فكان عرض القضية إذ ذاك على مجلس الأمن من أنسب الأوقات.

ولكنَّ الطلبة أحسوا أنَّ هذا لا يكفي، وتطلَّعوا حولهم، ماذا عساهم صانعين؟

وبدأت الاتصالات بين الطلبة والعمال.

وكان أنَّ تكوَّنت في مدرج كلية الطبِّ بالقاهرة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة.

وقرَّرت نقابات العمال بالقُطر المصري وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية، أن يكون يوم الخميس 21 فبراير

1946 يومَ الجلاء، يومَ إضرابٍ عامٍّ لجميع هيئات الشعب وطوائفه، يومَ استئناف للحركة الوطنية المقدَّسة التي تشترك فيها كلُّ عناصر الشعب المصري مكتملة، حول حقِّها في الاستقلال التامَّ والحرية الشاملة، يومَ إشعار المستعمر البريطاني والعالم الخارجي أجمع، أن الشعب المصري قد أعدَّ عدته للكفاح الإيجابي، حتى ينجلي كابوس الاستعمار الذي ظلَّ جاثماً على صدورنا منذ 64 عاماً.

يومٌ هو وثيقة في أيدي المفاوضين المصريين، يقدمونها دليلاً للمستعمر على أن الشعب المصري مصمَّم على ألا يتخلَّى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان.

يومٌ يقظة عامة للشعب المصري، يؤكد فيها أنه لن يقبل أي انحراف أو تهاون في حقِّه في الاستقلال والحرية.

يومٌ تتعطَّل فيه المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات التجارية والعامة، ومعاهد العمل والمصانع في جميع أنحاء القطر.

إنَّ جلال هذا اليوم ليهيِّب بنا جميعاً ألا ننحرف بقضيتنا المقدَّسة إلى شغبٍ أو تخريبٍ أو إخلالٍ بالأمن العام.

فلنرفع جميعاً لواء الوطن عالياً، ولنثبت وحدتنا التي لا تنفصم عمالاً وصُناعاً، طلبة وتجاراً وموظفين، شعباً متكثلاً، يرفع عن نفسه وصمة الذلِّ والاستعباد.

وفي هذا اليوم، يوم 21 فبراير 1946، سارت مظاهرةٌ تضمُّ ما يزيد عن الأربعين ألفاً، وقيل مائة ألف، وأخذت تطوف بأهم شوارع القاهرة، حتى بلغت ميدان التحرير (الإسماعيلية سابقاً).

وهنا تصدَّت لها أربع سيارات بريطانية مصفَّحة، واقتحمت الجموع لا تعباً بشيء، وكان مستحيلاً إفساح الطريق لها، فسقط قتلى وجرحى، وغضبت الجمُوع، واستولت على السيارات البريطانية وأشعلتُ فيها النيران.

وكان أن أطلقت جنود الاحتلال الرصاص على المتظاهرين من معسكرهم، فخلع بعض العُمال والطلبة ملابسهم وغمسوها في بنزين السيارات المصفَّحة التي حطَّموها، وزحفوا على بطونهم وأشعلوا النار في الحواجز الخشبية التي كان يحتمي وراءها جنودُ الاحتلال.

وحاول بعض المتظاهرين الاستيلاء على السلاح من مخزن الذخيرة، كما اقتحم البعض الآخر العمارات التي كانت تُطلق منها رصاصاتٌ غادرة على المتظاهرين.

ونزلت القوات البريطانية المسلحة في الشوارع، ولكن المظاهرات لم تنقطع طول اليوم. بل خرجت من حي باب الشعرية سيدات من لابسات الملاء والبرقع هاتفات: أولادنا فداء مصر!

وسقط من الشهداء ثلاثة وعشرون قتيلاً و121 جريحاً، نذكر منهم: أحمد سيد أحمد سالم، حسن حامد حسن، محمد فهمي، محمد أبو النضر، ومواطنون آخرون.

وفي كل مكان في أنحاء القطر، خرج العمال والطلبة جنباً إلى جنب يحتفلون بيوم الجلاء: في الإسماعيلية، وسمنود، والمحلة الكبرى، وطنطا، ودكرنس، والزقازيق، وبورسعيد، ومنيا القمح، وزفتى، وقويسنا، والسنبلاوين.

وخرج صدقي على الشعب ليقول في بيان له: إن المظاهرات السلمية التي قامت صباح اليوم، قد تحوّلت بفعل الأيدي التي لم تعد خافية، واندس عناصر من الدّهماء في صفوف الطلبة والأبرياء... كل هذا حوّلها إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشرّ... إنّ المظاهرات السلمية البريئة التي كان عمادها الطلبة الأبرياء... انقلبَتْ، مع الأسف الشديد، إلى مظاهرات اختفى منها عنصر الطلبة والمتعلّمين. العمال في نظر رئيس اتحاد الصناعات هم الدّهماء، ومقاومة الاحتلال، والردُّ على الاعتداء هو الشر. ثمّ لا كلمة واحدة عن اعتداء السيارات المصفحة البريطانية، ولا عن رصاص البريطانيين!

وجاء ردُّ الطلبة حاسماً، إذ اجتمعت اللجنة التنفيذية للطلبة وقرّرت:

1. إعلان الجِدَاد العام.

2. الموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطني يوقّع عليه جميع الزعماء، يلزمهم عدم قبول الحُكم إلا على أساس تصريح بريطاني، يعترف بالجلاء التام عن وادي النيل كأساس للمُفاوضة.

3. سحب الموظّفين الإنجليز من البوليس المصري.

4. استنكار بيان رئيس الحكومة للتفرقة بين طبقات الشعب، ووصف المواطنين الأحرار بالذَّهْماء.

واجتمعت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وأصدرت القرارات الآتية:

- إقامة صلاة الغائب يومَ الحِداد العام.
- مطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلاء فوراً عن المُدن الكبرى.
- إصدار تصريح واضح، أن يكون أساسُ المفاوضة هو تحديد يومٍ للجلاء التامَّ عن وادي النيل.
- تستنكر اللجنة الحظرَ الذي أقامته الحكومة على الصحافة بعدم نشر أبناء الحركة الوطنية.

وسرعان ما أصدرت اللجنة الوطنية ميثاقاً وطنياً جاء فيه:

ولما كان الجلاء مطلباً أساسياً، إذ بدونه لا تتحقق سيادةُ الأمم، ولا نتصور أن توجد أمة حرة، وهي ترزخ باحتلال الجنود الأجانب.

ولما كان الجلاء مطلباً لا يَحتمل المُساومة أو التجزئة، بل لابدَّ أن يكون جلاءً تاماً.

لذا فاللجنة الوطنية تطلب من المسؤولين المصريين أن يُعلنوا أنهم لن يقبلوا الحُكم أو المفاوضة، إلا على أساسِ تصريحٍ من بريطانيا بالموافقة على الجلاء عن وادي النيل، فإذا رفضت هذا الطلب العادل، فيجب عرض القضية المصرية على مجلس الأمن الدولي فوراً، كما تطلب من الحكومة إعلان هذا المطلب رسمياً لدى الإنجليز من الآن.

ولكن حكومة كبار الرأسماليين كانت تُعَدُّ العُدَّة لغير ذلك، كانت تُمهِّد كلَّ شيء، لإجراء مفاوضات مع المستعمر، مهما كان الثمن.

*يومٌ عالميٌ:

ولم يكن يوم 21 فبراير 1946 يومَ مصر فحسب، وإمّا كان يوم الهند أيضاً، إذ طاف شوارع بومباي بعد ظهر نفس اليوم، ألوف من رجال سلاح الطيران الهندي، هاتفين: لتحيى الثورة! واعتُقل 28 بحاراً في الأسطول الهندي لرفضهم إطاعة الأوامر بالانصراف إلى أعمالهم، وزاد التمرد اتساعاً وخطورة في صفوف البحّارة، وتضامن الشعب مع البحّارة، وأعلن عمال الترام في كلكتّا في الهند إضراب 24 ساعة، فتضامن معهم موظفو سلاح الطيران الهندي.

واصطدم الشعب الهندي بالقوات المسلحة البريطانية، فسقط منهم 25 شهيداً، و500 جريح.

ولهذا أصبح يوم 21 فبراير يوماً عالمياً، يحتفل بذكره شباب العالم أجمع، باعتباره يوماً، هبّ فيه شعبان عظيمان كالشعب الهندي والمصري ضدّ الاستعمار، وفي تحركات دامية.

*4 مارس:

ورغم الاضطهاد الذي تعرّضت له اللجنة الوطنية من جانب الحكومة، ورغم حظرها على الصحف نشر أنبائها وقراراته، ورغم تضيق الحكومة على اجتماعاتها، فإنّها زاولت نشاطها، وقرّرت أن تحدّد يوم الاثنين 4 مارس 1946، يومَ حِدادٍ وطني عامٍّ على شهداء 24 فبراير.

وذهب أعضاء اللجنة إلى الحكومة، مُطالبين باشتراك البوليس والجيش والموظّفين في حِداد 4 مارس.

وأسرع صدقي إلى مقابلتهم، وحاول أن يُثنيهم عن قرارهم هذا، بدعوى أن السفارة البريطانية قد أنذرتَه بنزول القوات المسلحة البريطانية لضرب المتظاهرين. وطلب منهم أن يتركوه يعمل في هدوءٍ.

ورد مندوبو العمال والطلبة أنه إذا لم تشترك الحكومة في يوم الحِداد، فالشعب هو الذي سيقم الحِداد، وأنّه إذا كان هناك من خطر من نزول قوات الاحتلال، فإنّ الشعب مستعدّ أن يردّ الاعتداء، وأنه إذا كانت الحكومة تريد أن تسجل نفسها صفحة وطنية، فلتصرح بحمل السلاح، ولتمدّ الشعب بالسلاح.

وجاءت صبيحة 4 مارس... فإذ الصحف محتجة والمتاجر والمقاهي والمحال العامة مغلقة، والمدارس مضرّبة، والمصانع في جميع أنحاء القطر مُعطّلة.

لقد استجاب الشعب المصري كله لقيادته الوطنية الجديدة.

وكاد اليوم يمرّ بسلام، لولا جنود الاحتلال، فقد سارت مظاهرة سلمية من العمال والطلبة في الإسكندرية، ومرّت بأحياء عديدة من المدينة، وفشل البوليس في تفريقها. ولمّا بلغت المظاهرة فندقاً مخصّصاً لإقامة بعض رجال البحرية البريطانية، شاهدت العلم البريطاني مرفوعاً على الفندق، وكان رفعه في هذا اليوم بالذات، تحدياً صريحاً للشعور الوطني.

ونجح المتظاهرون - رغم رصاص البوليس - في إنزال العلم وتمزيقه، وسارت الجموع تحمل قنّالها، ففوجئت في شارع سعد الأول بعبارات نارية تُطلق من نوافذ البيت رقم 14، لقد كان يقطن الأدوار العلوية من هذا البيت بعض جنود الاحتلال.

فغضبت الجموع وصمّمت على اقتحام البيت، وحال بينهما البوليس بالرصاص. واندفعت الجموع، حتى إذا ما بلغت كشك البوليس الحربي البريطاني بميدان سعد زغلول، انتزعوا لافتته، فأطلق عليهم الإنجليز الرصاص، فلم تعبأ الجماهير برصاصهم، وهاجمت الكشك وأحرقته وقتلت العساكر البريطانيين القائمين فيه. وبلغ عدد القتلى من المصريين 28 والجرحى 342.

وقام العمال والطلبة السودانيون في الخرطوم وأمّ درمان بمظاهرات قوية في 12 مارس 1946 مشاركة لشعب مصر في كفاحه ضد الاستعمار.

لقد تحرك الشعب المصري، وتحرك الشعب السوداني تحت قيادة من نوع

جديد.

كما كان للحركة الوطنية أثرها في التنظيمات الاقتصادية للعمال، فتكوّن "مؤتمر نقابات عمال القطر المصري" الذي ضمّ ممثلي عشرات من النقابات الكبيرة، ووضع برنامجاً يحدّد أهداف العمال، ووضع على رأس هذا البرنامج: الاستقلال التام سياسياً واقتصادياً، والجلاء التام عن وادي النيل.

*إرهاب:

إلا أنَّ خطة حكومة كبار المالين كانت القضاء على القيادات الجديدة للحركة الوطنية، وذلك بتحطيم اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، فدفع صدقي بعض صنائعه إلى تكوين ما أسَمَّوه اللجنة القومية، وفتح لها أبواب النشر المختلفة، هذا في الوقت الذي حرَّم فيه على الصُّحف مجرَّد الإشارةِ إلى اسم اللجنة الوطنية للعمال والطلبة.

وكانت كلُّ هذه المحاولات لتحطيم الحركة الوطنية والحركة العملية تستهدف:

1. التمهيد لإجراء مفاوضات مع الإنجليز.

2. حماية مصالح كبار رجال المال على حساب العمال.

لقد خفَّض صدقي ضريبة الأرباح الاستثنائية من 75% إلى 50%، في وقت انتشرت فيه البطالة بين صفوف العمال، حتى بلغت المائة ألف. واستبقى صدقي الضباط الأجانب في البوليس المصري استرضاءً للمستعمر. وخدم صدقي شركة القنال بأن أصدر مرسوماً يعفيها من شرط الدفع بالذهب.

ولكن المقاومة الشعبية استمرت لا تهدأ، واستمرت معارضة الصحف الوفدية وغيرها، وأخذت المفاوضات مع المستعمر تتعثَّر.

وأصدرت اللجنة الوطنية نداء في 8/7/1946 نشرته الأهرام منادياً بقطع المفاوضات، واعتبار قضية وادي النيل قضيةً دوليةً واجبة العرض على مجلس الأمن، واعتبار يوم 11 يوليو، يوم ضرب الإنجليز للإسكندرية، يوم تجديد الجهاد الوطني.

وأُمضى ممثلو خمس عشرة هيئةً شعبية نداء في 10/7/1946 جاء فيه: غداً يحلُّ موعد الذكر المؤلمة لضرب الاستعمار للإسكندرية... فألى جميع طبقات الأمة وهيئاتها، نهيب بإظهار الشعور الوطني على حقيقته، في هذا اليوم الذي يحمل مزيجاً من الألم والكِفاح المرير في سبيل الحرية.

ورأى صدقي عندئذ أن يضرب ضربته... فاعتقل في ليلة 10 يوليو 1946 المئات من الصحفيين والكتّاب والمثقفين والعمال، كما صادر عدداً من الجرائد وأغلق عدداً من النوادي.

وبدأت المفاوضات إثر هذا الاعتقال تقل تعثراً، وانتهت إلى مشروع صدقي - بيفن في 26 أكتوبر 1946، واضح فيه مقدار الصلة الوثيقة التي تربط كبار رجال المال في مصر بالمستعمر الأجنبي، إذ وافق صدقي على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع، مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين (المادة الثالثة). وأن يتعهد الطرفان بالألا يُبرِما تحالفاً، أو يشتركا في أي حلفٍ موجّه ضدّ أحدهما (المادة الرابعة).

وتعهّدت بريطانيا أن تجلو عن مصر نهائياً في أول سبتمبر 1949 مقابل هذا. ولكن هذا التعهّد منها كان في الواقع مجرد حبرٍ على ورقٍ، مجرد مخدّرٍ لقبول فكرة الحلفِ المُشترك التي رفضها الشعبُ تماماً.

وقد اتضح نيّات المستعمر بالنسبة لهذا الوعد في مفاوضاته مع الوفد طوال عامي 1950 و 1951. إذ قال فيلد مارشال سليم في مفاوضاته مع النحاس: سيكون من العسير جدّاً أن أوصي حكومتي بقبولِ الجلاء التامّ، فإذا انسحبت القوات البريطانية من مصر، فسيكون لذلك أثرٌ وخيم على الحرب الباردة ضدّ روسيا... ولست أدري كيف يُستطاع الدفاع عن مصر بغير وجود بعض القوات البريطانية.

وعندما قال الدكتور صلاح الدين للسفير البريطاني: هل كان في نيّتكم، عندما وافقتم على مشروع صدقي - بيفن، أن تحتفظوا بهذه القاعدة في مصر بعد تمام الجلاء في سبتمبر 1949 ؟.

أجاب السفير البريطاني: أحسّ أنكم بسؤالكم هذا قد أخذتموني على غِرّة، وعلى غير استعداد، على أنني يُمكن أن أقول لكم: إنّه كان مُزمعاً نقل القاعدة كلّها، ولكن الموقف في ذلك الوقت كان يختلف عن الموقف الآن.

وكرّر السفير البريطاني هذا المعنى بشكل أوضح في جلسة أخرى حين قال: يجب على الحكومة المصرية أن تقبل هذه الحقيقة القاسية، وهي أن الجلاء الكامل الناجز لا يتّفق مع الدفاع عن البلاد.

وألقى مستر مورسيون - وزير خارجية إنجلترا - في 30 يوليو 1951 خطاباً جاء فيه: لم يعد وجود القوات البريطانية في مصر اليوم مسألة لا تعني غير بريطانيا ومصر وحدهما، فنحن دولة تحمل بالنيابة عن بقية دول الكومنولث وحلفاء

الغرب، مسئوليات كبيرة في الشرق الأوسط، ومصر هي مفتاح الشرق الأوسط من بعض الوجوه، والادعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الجياد في أي صراع دولي، ما هو إلا سرابٌ خادع!

واضح من هذا، أن التعهد بالجلء في مشروع صدقي - بيفن، كان هو الآخرُ سراباً خادعاً، يمكن الرجوع فيه باسم تغير الظروف، باسم الحرب الباردة، وباسم الدفاع المشترك الذي وافق عليه صدقي.

والدفاع المشترك كان حتماً سيجرُّنا إلى قيادة مشتركة تضمُّ أمريكا وتركيا وفرنسا، إلخ، بحجة دفع الخطر الشيوعي.

وهكذا كان مشروع صدقي - بيفن، سيجرنا حتماً إلى أن نتحوّل إلى قاعدة عسكرية لصالح الاستعمار.

وقد أدرك الشعب - بفضل الوعي الجديد الذي اكتسبه - خطر الحلف المشترك، ولذا كان الاحتجاج على هذا المشروع عنيفاً حاداً متواصلاً، فقامت عديد من المظاهرات، واشتدت حملة الصحف المعارضة، ممّا كان له أثره في نفس الوفد الرسمي الذي كوّنته الحكومة لإجراء المفاوضات، إذ رفض المشروع سبعة من أعضائه، فكان أن حلَّ صدقي هذا الوفد الحكومي الذي كوّنهُ بنفسه!

واضطر صدقي أن يُلقي بتصريح عن الاتفاق بالنسبة للسودان، للتمويه على الشعب، ولكن هذا التصريح لم يكن يتفق وأهداف الاستعمار البريطاني، فاستنكره. وكان أن استقال صدقي، ودُفن مشروع صدقي - بيفن باستقالته.

ولم يجد الاستعمار مفرّاً إزاء الضغط الشعبي المتفاقم إلا أن يجلو عن القاهرة والإسكندرية، ويكتفي باحتلال منطقة القنال.

وهكذا انتصر الشعب على مؤامرات الاستعمار وكبار رجال المال، رغم كلِّ كَيْبٍ وإرهابٍ.

وذلك بفضل الوعي الجديد والدور الذي قامت به القيادة الشعبية الجديدة.

*طبيعة القيادة الشعبية الجديدة:

لقد كانت القيادة الشعبية هذه تمثّل جهة وطنية، ليست تابعة لحزب من الأحزاب التقليدية. أمّا نوع تفكيرها، فيكفي أن نورد هنا مقتطفات من خطاب ألقاه صدقي في مجلس الشيوخ يوم 15 يوليو 1946، مبرّراً به حملته الإرهابية، لقد كان هذا الخطاب يضمّ بدوره نماذج من كتابات وتفكير هذه القيادة الجديدة: الحكومة تزيد الأغنياء غنى، والفقراء فقراً. إنّ جانباً ضخماً من ثروة مصر تحتكرها أقلية من الناس لا تبغي لغالبية الشعب غير المرض والفقير والجهل. إنّ الباشوات الرأسماليين يشتركون في مجالس إدارة عدة شركات، بلغ استغلالها للشعب حدّاً كبيراً، ولا هدف لها غير توفير الأرباح الفاحشة لحفنة من كبار الرأسماليين.

- إنّ جموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية.
- إنّ القوانين في معظمها لمصلحة الرأسمالية.
- الناس سواسية كأسنان المشط، وإنّ في هجرة الرسول إلى المدينة معنى الثورة على الجوع والفقْر. ما الحكمة من هذه العبارة؟
- يجب على الطبقة الشعبية أن تقوم اليوم، بالدور الرئيسي في الحركات الوطنية؛ لأنّ الطبقات الحاكمة الحالية تتعاون مع الاستعمار.
- إنّ سوء توزيع الثروة القومية يتطلب إعادة توزيع الأرض، ومنحها الفلاحين في شكل ملكيات صغيرة، وإنشاء نظام تعاوني.
- إنّ الشرق يتحرر، لا بالمهادنة والاستجداء، ولكن بالعنف والثورة.. وفي مصر ثورة تأخذ نيرانها في ازدياد كلّ يوم، بل كل ساعة.

هل يجدي مع الأحرار	قضبــــــــــــــــان وسجّان
إذا كنــــــــــــــــا شراراتٍ	فنحن اليــــــــــــــــوم بركان
يا أخي تنعم الكلاب لدى القوم	ونشقى، فيالها من مضحكات
أطلق الثورة التي تسكر الصدر	وجفف دموعك الماضيات
هي حرب الحياة، إمّا حياة	وإمّا ممات يكن معنى الحياة

هذه بعض المقتطفات التي أوردتها صدقي من الصحف والمجلات التي تمثل الوعي الجديد والقيادة الجديدة.

وواضح من هذه المقتطفات أنها لم تكن موجّهة ضدّ الاستعمار والأحلاف الاستعمارية والحلف المشترك فحسب. وإنما موجّهة أيضاً ضدّ الإقطاع والاحتكار، ومن أجل رفع مستوى الشعب وتخفيف عبء الاستغلال البشع الواقع عليه. كما بلورت الأهداف الوطنية والديمقراطية في شعارات الجلاء عن وادي النيل، دون قيد أو شرط؛ رفض الأحلاف الاستعمارية؛ رفض حلف مشترك مع الاستعمار؛ القضاء على الإقطاع والاحتكار؛ حق تقرير المصير للشعب السوداني؛ الكفاح المسلح سبيل التحرر.

***أوجه قوّة وأوجه ضعف:**

لم تعمّر اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إلا بضعة شهور، لقد وقعت في أخطاء تدل على عدم نضجها النضج الكافي، فقد استمر نشاطها قاصراً على المدن في صفوف الطلبة والعمال والحرفيين، فلم تمتد إذ ذاك إلى الفلاحين، والفلاحون هم جيش الثورة الوطنية.

كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها، فلم تسارع إلى خلق لجان ذات جذور عميقة بين صفوف الشعب، فاستمرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة لجنة علوية، ليس لها لجان في كل مصنع، وشارع، وحي، وفي كل كلية ومدرسة.

كما أنّ أهم ما كان يعيب هذه النواة لقيادة شعبية جديدة، هو انقسامها، فكان عدم التوحيد في قياداتها من أهم مصادر الضعف في نشاطها.

ولهذا لم تستطع أن تدفع بالحركة الوطنية دفعات أكبر للأمام، ولكنه من الخطأ أن نتصور أن انتهاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، كان معناه انتهاء القيادة الشعبية الجديدة، المتميزة عن الأحزاب التقليدية، لقد استمرت باقية وبرزت لها صحف أخرى.

لقد أصبحت - رغم أخطائها وانقسامها وضعفها - قوة سياسية في مصر، تلعب دورها في تاريخ الحركة الوطنية... فهي لا تلبث أن تنتعش وتزدهر من جديد، مستفيدة من أخطائها.

الفصل الثامن

معركة القنال 1951

-1-

الظروف الدولية

أصيب المعسكر الاستعماري بأكبر نكبة أصابته في تاريخه، منذ انتصار الثورة الاشتراكية في أكتوبر 1917. لقد تحرّرت الصين من القبضة الاستعمارية في أواخر سنة 1949، وأقامت حكومة ديمقراطية شعبية، تقف بالمرصاد للاستعمار في كل مكان.

وكانت ثورة فيتنام الشمالية على أشدها. وكانت الحركة الثورية في إندونيسيا تسير من نجاح إلى نجاح. وكانت الهند قد اتخذت طريقاً مستقلاً في سياستها، إثر جلاء القوات البريطانية عن أراضيها.

كما ظهر فشل الاستعمار واضحاً في كوريا، فرغم حشد كلّ قواه العسكرية المزوّدة بأحدث الأسلحة، ضدّ بلد صغير، إلا أنه عجز آخر الأمر عن هزيمة كوريا الشمالية وإخضاعها له.

وكانت الشعوب المكبلة بالقيود الاستعمارية تتحرك في كل مكان: مراكش، الجزائر، جنوب أفريقيا، كينيا، أمريكا الجنوبية.

لقد بلغت الحركة الثورية في المستعمرات وأشباه المستعمرات من العنف، ما لم تبلغه قط. وحققت من النجاح ما لم تظفر بمثيله من قبل. وكانت الطبقة العاملة وحزبها في معظم هذه الثورات يلعب دوراً قيادياً على رأس الجماهير الشعبية: الفلاحون.

وكان لهذا انعكاسه ولا شك في مصر. لقد شد من عزائم الشعب.

-2-

الظروف الدخيلة

ورغم كافة الضربات التي أصابت القيادة الشعبية في ظل وزارة السعديين والدستوريين، سواء أيام النُقراشي أو عبد الهادي، إلا أن السخط على الحكم الإرهابي اشتد بين صفوف الشعب.

هذا في الوقت الذي ساءت فيه أحوال التموين، واشتد الغلاء، ورددت الجرائد الاستعمارية نفسها، أن مصر تغلي وأنها توشك أن تنفجر، وبدأت الهيئات السياحية تنصح السائحين، أن يتجنبوا زيارة مصر خوفاً من الانفجار.

وإزاء هذا، رأى الاستعمار أن يلجأ إلى أسلوبه التقليدي: السماح ببعض حريات يتنفس خلالها الشعب، حتى تهدأ النفوس قليلاً. ومن يدري ؟ فقد يرضى الوفد بعقد معاهدة على غرار سنة 1936، بعد أن أقصي ست سنوات عن الحكم.

وجاء الوفد نتيجة انتخابات، فاز فيها بأغلبية 228 مقعداً.

وكان قد تبلور في قيادة الوفد جناح يميني، يمثل بعض كبار ملاك الأرض، وبعض كبار رجال المال.

وقد أخذ هذا الجناح يفرض على الوفد سياسة معينة: أمّا بالنسبة للسراي فسياسة الاستسلام والترضي، سياسة التغطية على مخازي الملك وحاشيته، سياسة حماية الملك من غضبة الشعب. فقد أوحى هذا الجناح لبعض عناصره أن يتقدم

بتشريع يحدُّ من سلطة الصحافة، ويحول بينها وبين نشر الأخبار التي تتصل بالقصر، إلا إذا أجازت من السلطة التنفيذية!

وقد كادت هذه التشريعات تمرّ، لولا أصواتٌ قويّة ارتفعت محتجّة من صفوف الشعب، ومن عناصر كثيرة من الهيئة الوفدية نفسها والشباب الوفدي. وأمّا بالنسبة للحريات، فتردد في إطلاقها. فرغم مجيء الوفد إلى الحكم في يناير سنة 1950، فلم يلغ الأحكام العرفية إلا بعد خمسة شهور. وجاء قرار إلغائه أخيراً، يحمي كافة التصرفات الإرهابية لحكومات السعديين والدستوريين، فلا يُجيز إعادة النّظر فيها أو تعويض مَنْ أصابهم الضرُّ بسببها.

كما حاول الجناح اليميني في الوفد إصدار قانون أسماه قانون المشبوهين السياسيين، سلاحاً في يد أية حكومة ضدّ العناصر الشعبية والقيادة الشعبية. أمّا بالنسبة للاستعمار. فقد قرّر الوفد العودة إلى سياسة المفاوضات التي أجمع الشعب على تبنيها.

وقضى الوفد في محاولات المفاوضات هذه عاماً ونصف. ولا شك أن حكم الوفد في هذين العامين قد اتّسم أيضاً بقيام بعض عناصره، وخاصة من اللائذين بالجناح اليميني في الوفد، ببعض صفات مريبة وتصرفات غير سليمة من ناحية النزاهة.

إلا أن القوى الشعبية كانت في تعاظم، وخاصة في ظلّ الحريات النسبية التي فازت بها في ظلّ الحكومة الوفدية.

لقد تكوّنت حركة سلام قوية، استطاعت أن تجذب إلى صفوفها كثيراً من الكتّاب والمثقفين من مختلف الميول والاتجاهات، كما تكوّنت لجنة تحضيرية لاتحاد النقابات بالقطر المصري، كما بدأت تحركات للفلاحين في كفر نجم وبهوت. كما عادت اللجنة التنفيذية للطلبة إلى الوجود، وبدأت مجهودات من أجل إيجاد اتحاد عام نسائي.

كان مستحيلاً في ظلّ هذا التقدم المتفاقم للقوى الشعبية، أن تنتهي مفاوضات الوفد مع إنجلترا إلى ما انتهت إليه عام 1936.

لقد كان الشعب مفتّح العينين، وقد أخذت تقوى قيادته الشعبية من عمال وطلبة و مثقفين، التي كانت تنبه الشعب وتجمعه ضدّ أي تهادّن.

وقد عبّر عن ذلك النحاس نفسه في مفاوضاته مع الإنجليز: أريد أن أصل إلى حلّ يمكن به إقناع الحكومة والشعب والمعارضة، ولا يمكن إنكار أن المعارضة مفتحة الأعين وتتربّص بنا.

وقال صلاح الدين وزير الخارجية، خلال المفاوضات: يجب ألا يغيب عنّا أن أكبر سلاح تستغله الدعاية الشيوعية في مصر وجميع البلاد التي يحتلّها الأجنبي، هو هذا الاحتلال نفسه، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه وتجد هذه الدعاية أرضاً خصبة في نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال بلادهم حتى ليخشى أن يختلط الأمر بالتدرج بين الوطنية والدعاية الشيوعية.

ثمّ قال صلاح الدين مرة أخرى خلال مفاوضاته مع الإنجليز: أرجو أن تعلم أن الرأي العامّ في مصر، كان في السنوات الأخيرة، قد اقتنع بأنّه لا جدوى من المفاوضات، وبأنه على مصر أن تغدّل نهائياً عنها كوسيلة لإدراك حقوقها، وأنّ تبحث عن وسيلة أخرى تستطيع بها تحقيق مطالبها... ولكن الوفد بعد انتصاره في الانتخابات العامة الأخيرة، استطاع مع ذلك أن يواجّه الرأي العام بأنه سيحاول المفاوضة من جديد، وقبل الرأي العام ذلك منه على مضضٍ ولسبب واحد، هو يقين المواطن في مصر والسودان من أن الوفد إذا دخل المفاوضة، فإنها يدخلها على أساس تحقيق مطالب البلاد كاملة غير منقوصة، فإذا فشلنا في هذه المرة، فأخشى أن يفقد المصريون نهائياً كلّ رجاء في إمكان حلّ مشكلاتنا عن طريق المفاوضة، وبذلك تزداد أزمة الثقة استحكاماً، ونصل إلى المأزق الذي لا مخرج منه، ولا يخفى عليكم ما في ذلك من ضرر بالغ بالطرفين. وكيف تستطيع الدعاية الشيوعية أن تستغلّه في الداخل والخارج بالإضرار بنا جميعاً!

كان مستحيلاً إذاً في ظلّ الضغط الشعبي والوعي القومي المتزايد، وفي ظلّ الظروف العالمية التي بدأ فيها ميزان القوى يرجع في جانب كفة الشعوب، أن يقبل الوفد العرض الإنجليزي بما فيه بقاء الاحتلال، والدفاع المشترك وقت السّلم والحرب.

وكان حتماً إزاء هذا الضغط الشعبي المُتفاقم، وإزاء إضرار إنجلترا على طلباتها بالنسبة للدفاع المشترك، أن ينتهي الأمر بالحكومة الوفدية إلى إلغاء معاهدة سنة 1936، وأحكام اتفاقيتي 19 يناير، 10 يوليو 1899 الخاصتين بالسودان.

بل وكان حتماً أن ترفض مقترحات الدول الأربعة - إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا - التي قدمت إلى مصر في 13 أكتوبر سنة 1951، إثر إلغاء المعاهدة، عارضة هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط، بإنشاء قيادة متحالفة تشترك فيها دول الشرق الأوسط جنباً إلى جنب مع الدول الأربعة المذكورة، وأن تضم مصر نهائياً للمعسكر الغربي، وأن تصبح قاعدة القنال قاعدةً للحلفاء.

لقد رفضت الحكومة الوفدية هذه المقترحات فوراً ودون تردد.
وكان هذا إذاناً ببدء المعركة المسلّحة في القنال.

-3-

تطوّر معركة القنال

بدأت المعركة مبكّرة، إثر إلغاء المعاهدة، بدأت بشكل يكاد يكون تلقائياً ولكن سرعان ما قامت معسكرات عديدة للفدائيين وتبلور لها خطة واضحة.

وقد كانت خطة الفدائيين في جملتها موجهة إلى ضرب قوات الاحتلال في أربع نواح: تدمير ونسف ما يمكن أن يصل إليه الفدائيون من مخازن ومستودعات للعدوّ، ثمّ تمزيق خطوط المواصلات التي يسفّتيدها منها العدو، ثمّ الحيلولة دون وصول التّموين، ثمّ جعل الحياة الاجتماعية مستحيلّة على جنود الاحتلال لإرهاقهم.

وكان تكتيك الفدائيين قائماً على الضربات السريعة المفاجئة في الظلام، ثمّ الانسحاب في سرعة قبل أن يتنبّه العدو ويستعدّ.

وقد نجح الفدائيون في تحقيق كثير من هذه الأهداف، رغم قلة خبرتهم، ونقص تدريبهم ورغم كثير من الفوضى.

وكانت معارك الفدائيين تشتدّ عنفاً بازدياد خبرتهم، بل بلغ الأمر ببعض الكتائب أن دخلت في مُصادمات مسلّحة مباشرة ومكشوفة مع قوات الاحتلال.

وكان من أبرز هذه المعارك المعركة التي استشهد فيها مصطفى أحمد محمود الشهير بالمدنلي، والذي كان عاملاً في المعسكرات البريطانية، وخبيراً في بث الألغام وتفجيرها.

لقد علّق العدو على هذه المعركة بقوله: إنها أول معركة تصدر فيها من المصريين مقاومة مكشوفة للجنود البريطانيين، كما أنها أول معركة يصمد فيها المصريون هذا الصمود الطويل المصمم.

وقد كان انسحاب ثمانين ألف من العمال المصريين من القنال الذين لم يترددوا في التضحية بأجورهم العالية نسبياً، ضربة كبرى لقوات الاحتلال، وإرباكاً شديداً لصفوفها.

لقد ترك هذا الانسحاب المعسكرات البريطانية في حالة سيئة حقاً، إذ حرّمها من أيدي عاملة فنية مدربة، كان من العسير استبدالها بنفس الأجر وبنفس السهولة.

لقد رفع هذا الانسحاب المعركة إلى مستوى عالٍ سياسياً.

لقد قام العمال بدور بطولي حقاً في المعركة المسلحة.

كما لعب الكونستبلات الوطنيون في المعركة دوراً هاماً، فكانوا ينقلون أخبار المعسكرات البريطانية وتحركاتها إلى الفدائيين، وقد أسر منهم الكثير، كما سقط منهم فريد يُسري شهيداً.

وقام جنود البلوكات - ومعظمهم من أبناء الريف - بدور رائع في المعركة، وسقط منهم عشرات من الضحايا، وأبدوا مقاومة عنيفة في الإسماعيلية، في معركة استمرت يومين بأكملهما، قام الأهالي فيها بدور مساعد كبير حين كانوا يؤلون الجنود بالطلقات، وقد اضطر العدو إلى الإشادة ببطولتهم، رغم ضعف السلاح وقلّة العتاد والتفوق العددي الضخم لقوات الاحتلال.

كما أنّ بعض ضباط الجيش المصري أعانوا، بشكل سري، في تدريب بعض الفدائيين، وإمدادهم بالعتاد الذي استولوا عليه من مهمّات الجيش المصري. هذه هي الجهة المصرية.

أمّا من جهة العدو، فقد كانت هناك عوامل ضعف كثيرة، فقد تمرد جنود الموريشان في الجيش الإنجليزي أكثر من مرة، وكان تمردهم وتمرد العمال القبرصيين، عامل إضعاف وإرباك لقوات الاحتلال.

لقد رأى الصحفيون المصريون بأنفسهم سيارات نقل ممتلئة بجنود الموريشان، وقد شدّوا معاً ورُبطت أيديهم من خلاف، كما ثار جنود قبرص على الإنجليز في بورسعيد.

فكان هذا تضامناً يثير الإعجاب، بين شعوب البلاد المضطهدة، فالمصريون والموريشان والقبرصيون صفّاً واحداً ضدّ قوات الاحتلال.

لقد كانت الجبهة الداخلية في قوات الاحتلال ممزّقة وضعيفة، بل أكثر من هذا، نجد التذمّر يسود صفوف الجنود الإنجليز أنفسهم، حتى لتقول التيمس في 26 ديسمبر 1951: إن أعصاب الجنود الإنجليز قد أصبحت شديدة التوتر، وأنهم (أي الجنود) يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت كلّ قيمة عسكرية لها، نتيجة للشعور الوطني المُعادي.

ولم تكن التيمس صادقةً تماماً في تصوير موقف الجنود على حقيقته. فقد كان بين الجنود الإنجليز شيوعيون واشتراكيون وأنصار سلام، وكانت شعاراتهم التي يثبونها بين قوات الاحتلال: الجلاء عن مصر والعودة إلى بلادنا، فنحن لا نريد أن نكون ألعوبة في يد الرأسماليين الإنجليز، يستخدموننا لكبت شعب في سبيل أرباحهم.

كما أصدر الحزب الشيوعي البريطاني قراراً يطالب فيه بالجلاء عن القنال.

كانت هذه كلها عوامل نجاح للمعركة المسلّحة، كانت تضمن لها الفوز، لو قُدّر لها الاستمرار شهوراً طويلة.

وكلّما ازدادت المعركة شدّةً، التهب الشعور الوطني، واستطاع أن يجتذب أشدّ الأجزاء تخلفاً في الشعب.

لقد قامت الشرقية بأسرها تودّع شهداءها، من أهالي الزقازيق:

مصطفى أحمد محمود الشهير بالمردنلي، شهيد معركة الفرين، محمد رشاد جريش شهيد معركة الثّل، سلامة إبراهيم، سيد أبو شعيشع، محمد عبد العال هدهد، كما قامت الإسكندرية بأسرها، وعلى رأسها جامعة الإسكندرية في مظاهرة

صامتة، تُحَيِّ شَهِيدَها عباس الأَعرس الطالب بكلية التجارة، وقامت القاهرة كُلُّها تُحَيِّ شَهِداءَها: عمر شاهين، وأحمد المنسي، والطيار أحمد عصمت، وقامت بورسعيد تُحَيِّ شَهِيدَها الطفل نبيل منصور.

واستطاعت المعركة أن تجذب كثيراً من الجمعيات والهيئات النسائية، فقام بعض أعضائها بِمَهْمَةِ التمرّيز.

لقد قَدَّر البعض عدد الشَّهداء في معركة القنال بِسِتِّمائة .

-4-

عواملُ ضعفٍ

وكما كان في معركة القنال عواملُ قوَّة، فقد كان هناك أيضاً عناصرُ ضعف: فقد كان جَوُّ منطقة القنال ملغماً حقّاً بجواسيس السراي، وجواسيس الأمريكان والإنجليز، وجواسيس شركة القنال، والقلم الخصوصي والبوليس السري، ممن يعملون لخدمة الإنجليز والأمريكان، أو يخدمون التيارات الحزبية المُعادية للمعركة.

وقد كان لهؤلاء جميعاً عناصر تعمل لحسابهم داخل معسكرات الفدائيين، واطلاع العدو على تحركاتهم، مما كان يعرِّض الفدائيين أحياناً لضربات قاسية.

ثمَّ لم تكن هناك قيادة موحَّدة للكتائب المختلفة. فكانت تحركات كل من هذه الكتائب تصدر بناءً على أوامر قيادة كُلِّ كتيبة في انعزال عن الأخرى، مما كان يضعف المعركة، بل يعرِّض الفدائيين لأخطار لا مبرر لها. فكثيراً ما كان بعض الفدائيين يتسلل في الليل إلى المعسكرات البريطانية، لينهال عليهم رصاص العدو الذي استيقظ نتيجة نشاط بعض الفدائيين التابعين لكتيبةٍ أخرى.

ثمَّ كانت أكثر أعمال الفدائيين منعزلة عن الشعب، منعزلة عن الفلاحين في المنطقة، تعاني الأمرين بالنسبة للغذاء والسلاح، مما كان يعرِّض الفدائيين أنفسهم لكثير من الأخطار، فهم جاهلون بطبيعة المنطقة ومسالكها... وهم أغراب يسهل لمخابرات العدو كشفُهم.

لقد كان اقتصار المعركة على الفدائيين تضيقاً شديداً للمعركة، يعرِّضها للتصفية.

وقد تنبّهت لهذا النقص الخطير القيادات الشعبية الواعية، فعقدت شبه مؤتمر. واستقر رأي المُجتمعين على تدارك عناصر الضعف:

1. بتحويل المعركة من معركة قاصرة على الفدائيين إلى معركة فلاحين أساساً.
2. بالاعتماد في الأسلحة على الفلاحين المسلّحين بطبيعتهم.
3. بإنشاء تنظيمات سياسية في القرى المُعرّضة لضربات الإنجليز، بحيث تستطيع أن تستمر في قيادة المقاومة، حتى ولو فُكّر الإنجليز في احتلال الشرقية كلّها.
4. بالسعي لخلق قيادة موحّدة للمنطقة كلّها.
5. بإصدار مجلة سياسية عسكرية تربط مختلف أوجه النشاط.

وقد كان اتخاذ هذه القرارات والبدء في تنفيذها بمثابة نقطة تحول في المعركة وجاءت معركة القرين دليلاً على ذلك فلم تكن معركة القرين معركة فدائيين فحسب وإنما كانت أساساً معركة فلاحين. لقد وصف مندوب أخبار اليوم نفسه معركة القرين بأنّ الفلاحين في القرين هم كتائب التحرير....لقد تجمّع أكثر من ألف منهم بسلاحهم...أقاموا المتاريس وحرسوا الكباري. ولكن الحقيقة كانت أكبر من هذا بكثير فقد خرجت القرية كلّها عن بكرة أبيها ضدّ الدبابات البريطانية، والقرين تُحيطها أشجار متكاثفة من النخيل فنصب الفلاحون مدافعهم الرشاشة فوق النخيل وانهالت رصاصاتهم من كل صوب على الإنجليز ودباباتهم. واضطرت الدبابات البريطانية أن تعود، لقد عجزت عن احتلال قرية القرين.

***تطورات سياسية؛**

وكقد تطوّرت الجبهة في القنال تطوراً هاماً فقد تطورت الجبهة الداخلية في القاهرة. فقد أنشئت في معظم الأحياء لجانٌ وطنية. وكانت تُعقد في الجامعة مؤتمرات وطنية واسعة.

وأخذت اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات يتسع نشاطها وتتصل بعدد كبير من النقابات وأرسلت لها مندوبين إلى الاتحاد العالمي للنقابات.

وهكذا كلما اشتدت معركة القنال عنفاً واتساعاً زاد الشعب في أنحاء القطر نشاطاً سياسياً وتنظيماً لصفوفه وتمتع بحريات أكبر وأخذت التأييدات من الدول المحبة للسلام والحرية تنهال على مصر.

وإزاء هذا التعاطف للقوى الشعبية والتأييد القوي من معسكر السلام والحرية لم يملك الوفد في 10 ديسمبر سنة 1951 إثر هدم الإنجليز لكفر عبده إلا أن يتخذ بعض القرارات الوطنية: الاستيلاء على نادي الجزيرة وإخراج أعضائه الإنجليز، بحيث قطع العلاقات التجارية والاقتصادية والدبلوماسية مع إنجلترا.

استدعاء عبدالفتاح عمرو سفير مصر في بريطانيا من لندن، إباحة حمل السلاح لكل فرد من أبناء وادي النيل، تعويض أهالي كفر عبده، معاقبة كل من يتعاون أو يتعامل مع أية قوة عسكرية أجنبية في البلاد.

كما بدأت الخطوط الوطنية لسياسة مصر الخارجية تُبرز معالمها في شكل دعاية وإثارة قوية فأصبح التفكير جدياً في عقد اتفاقات تجارية مع دول الكتلة الشرقية والاستغناء عن الأسواق الإنجليزية والدول المتحالفة معها. وبدأ التفكير في حلف عربي خالص لبلاد الشرق الأوسط.

كما اتضح لمصر تماماً من هم أعداؤها ومن هم الأصدقاء. فبينما كان الأمريكيان ينتهزون فرصة المعركة المسلحة لإحلال النفوذ والسيطرة الأمريكية محلّ البريطانية، ويديرون في الوقت عينه معركة القنال إذا بالاتحاد السوفيتي كما يقول أنيس عاذر وزير مصر المفوض في موسكو ينشر أنباء الكفاح المصري كاملة ويؤيده تأييداً مطلقاً كما توالى احتجاجات موسكو على المقترحات الرباعية المقدمة من أمريكا وإنجلترا وفرنسا وتركيا بالنسبة لإنشاء قيادة حلف مشترك.

كما جاء من شباب الصين رسالة إلى الشباب المصري: إن ألف يد تنضم إلى أيديكم في كفاحكم البطولي.

فالمعركة المسلحة في القنال رغم كل ما فيها من ضعف كانت معركة ناجحة. لقد أدركت إنجلترا أنه يستحيل عليها البقاء في مصر، وأصبح الجلاء عن مصر أمراً محتملاً إن عاجلاً أو آجلاً.

فالسفارة البريطانية في القاهرة أصبحت - كما جاء في أخبار اليوم بتاريخ 13 يناير سنة 1952 - ترى ضرورة إيجاد حلّ يقوم على أساس جلاء القوات

البريطانية من مصر، وأن العسكريين البريطانيين أنفسهم أصبحوا يعتقدون بضرورة هذا الحل، لاستحالة تدعيم القاعدة العسكرية في الظروف القائمة وفي وسط المقاومة الشعبية المتزايدة.

ولو دامت المعركة بضع شهور أخرى لكان لذلك شأنٌ في تطور الحكم الشعبي في مصر.

ولكن لم تدم...لقد عملت كتلة الخونة في مصر على ألا تدوم.

-5-

حريق القاهرة

كان كل شيء يشير إلى فزع الاستعمار، وفزع الأذنان والذبول.

كانت الخطوات للاعتراف بالصين الشعبية موضع التفكير. وكان الاتجاه لقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية أمراً واضحاً إثر الاصطدامات الدامية بين جنود البلوكات وقوات الاحتلال في 17، 19 نوفمبر سنة 1951، كما أخذت المظاهرات الشعبية تتسع ويتردد فيها هتافات بسقوط الملك. بل انهالت تقارير الدبلوماسيين البريطانيين محدّرة من: أن الروس قد تقدّموا باقتراحات قوامها، أن يزودوا مصر بالخبراء من العسكريين الألمان، إذا أرادت مصر أن تدافع بنفسها عن منطقة القنال، وأن تظلّ محايدة بين معسكري الشرق والغرب.

وأحسّ الإنجليز بالتطور الجديد للمعركة المسلحة، فخرجت النشرة الإنجليزية الخامسة والثلاثون التي أصدرتها قوات الاحتلال في 29 نوفمبر 1951 تقول بالحرف الواحد: لقد كان من أوجب واجبات الصحافة المصرية، أن تهوي بقبضة من حديد على رؤوس متزعمي هذه الحركة الإجرامية (تقصد حركة الكتائب والكفاح المسلح).

وتحدى ضباط الجيش قرار السراي ورجال السراي بإلغاء اجتماع الجمعية العمومية لنادي الضباط في 18 ديسمبر، واجتمعوا ليقرّروا عقد انتخابات في 3 يناير سنة 1952. وعقد الضباط جمعيتهم العمومية، فتحدوا السراي مرة أخرى برفضهم تمثيل سلاح الحدود المسيطر عليه رجال السراي، واعتباره سلاحاً منفصلاً،

ثمّ انتخاب مجلس إدارة النادي من أعضاء ليس فيهم العناصر التي ترغبها السراي.

كان كل شيء ينذر، إذًا، بإفلات الشعب والجيش من قبضة الملك والإقطاعيين وكبار رجال المال، واحتمال تكوين جبهة شعبية واسعة تضمّ الشعب والجيش معاً، لا ضدّ الاحتلال فحسب، ولكن أيضاً ضدّ السراي والخونة.

وكان لابدّ من عمل سريع حاسم لضرب الحركة الشعبية، قبل أن يفلت زمامها تماماً. فأخذ الإنجليز يضربون في القنال ضربات وحشية: إبادة كفر عبده من الوجود، التفكير في إبادة فنارة الحجر، ثمّ احتلال السويس وبورسعيد.

ولكن هذه الإجراءات لم تكن تزيد الشعب إلا التهاباً، وكانت تدفع بجموع جديدة إلى المعركة في استبسال يثير الإعجاب. فكان لابدّ من إجراءات أخرى، لابدّ من مؤامرة. وبدأت خيوط المؤامرة تُخبّك في عابدين ولندن وشيكاغو، إذ فوجئ الشعب بتعيين حافظ عفيفي، الإنجليزي أكثر من الإنجليز أنفسهم، رئيساً للديوان الملكي يوم 25 ديسمبر، وندب عبد الفتاح عمرو سفير مصر في إنجلترا، وقد قضى أيضاً جزءاً كبيراً من حياته في إنجلترا، مستشاراً للشؤون الخارجية بالديوان الملكي. وهلّلت جريدة نيويورك تايمز (الأمريكية) لتعيين حافظ عفيفي، ووصفته بأنه الشعاع الأول من النور الذي يقضي على سوء جوّ مصر منذ أن قُطعت العلاقات مع بريطانيا.

وتنبأت الدوائر الرسمية للاستعمار، وهي ترحب بحافظ عفيفي بحدوث تطورات داخلية في مصر؛ لأنّ ذلك من شأنه أن يقسّم الجبهة المصرية ويحوّل اهتمام الرأي العام من نضاله ضدّ الإنجليز إلى تطورات الجبهة الداخلية.

بل أخطر من هذا جاء بالحرف الواحد: ولكن تخشى بعض الدوائر هنا (أي في بريطانيا) أن تجري الحوادث في الطريق الخاطئ. فينتهي الحال في مصر إلى الفوضى ووقوع حوادث لا تُحمد عُقباها.

لقد قيل هذا قبل حريق القاهرة في 26 يناير بقرابة شهر.

وفي الوقت الذي كان يسقط فيه عشرات من الشهداء في القنال، وفي الوقت الذي زاد فيه تعسّف الإنجليز ووحشيّتهم، وفي الوقت الذي كانت فيه الصّلات الدبلوماسية بإنجلترا في حكم المقطوعة، نجد عمرو، مستشار الملك في الشؤون

الخارجية يجتمع بالسفير البريطاني في دار السفارة ساعة كاملة، ثمّ نرى السفير البريطاني يجتمع بحافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي ساعة ونصف، ثم يعود عمرو لزيارة السفير البريطاني، ثم يزور السفير الأمريكي حافظ عفيفي... ثمّ تحدث اجتماعات مُريية بين جلّاد صاحب مجلة الزمان، وعلي ماهر.

ثمّ يسود القاهرة جوٌّ مُريب مُظلم وحركاتٌ مفتعلة، ويسود جوٌّ أشدَّ غرابة. لقد احتشد البوليس السياسي احتشاداً لا عهد له بالقنال، وأصبح كافة الفدائيون موضوعين تحت رقابة مشددة، وأصبح واضحاً أنّ هناك نيّة مبيتة لاعتقال مَنْ يمكن اعتقاله، بل بدأت حملة اعتقالات في الإسكندرية، قبل حريق القاهرة بأربع وعشرين ساعة!

بل قيل: إنّ بعض ضباط البوليس السياسي قد سحبوا أموالهم من البنوك. مَنْ يدري؟ لعل المؤامرة لا تفلح!

وقد اختير يوم 26 يناير بالذات! إنه اليوم الذي تعهّدت فيه الوزارة الوفدية بقطع العلاقات نهائياً بإنجلترا، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي، لقد نشرت أخبار اليوم في صبيحة 26 يناير، طبعاً قبل حريق القاهرة: إنه من بين المقترحات المعروضة للبحث ردّاً على الاعتداء البريطاني في الإسماعيلية تسليم السفير البريطاني جواز سفره... وإغلاق القنصليات البريطانية في البلاد... وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إنجلترا.

وقال إيوار الإنجليزي مُراسل أخبار اليوم في 26 يناير: إن لندن تتوقع اشتراك الجيش المصري في معركة القنال.

وقد اختير يوم 26 يناير بالذات؛ لأنه اليوم السابق على عقد أول مؤتمر لاتحاد عام نقابات العمال المصريين بتصريح من الحكومة، وهو اليوم السابق لانتهاء مدة الإنذار الذي تقدّم به بعض ضباط الجيش مُهدّدين بالاستقالة الجماعية، وإنه اليوم الذي التهب فيه الشعور الوطني نتيجة سقوط خمسة وستين شهيداً في المعركة التي دارت بين جنود بلوكات النظام وقوات الاحتلال، فهو يصلح لتأليب بعض الأجزاء المتخلّفة واستخدامها في المؤامرة.

بدأ يوم 26 يناير بعصيان خطير - كما جاء في التقرير الرسمي للنائب العام - إذ اجتمع كافة عمال المطار وجنوده وموظفيه المدنيين، حول أربع طائرات بريطانية، وحالوا دون نزول الركاب، كما منعوا تموين الطائرات بالوقود.

ثمّ تمرد جنود بلوكات النظام في الأقاليم (أي أبناء الفلاحين) وأبوا أن يقوموا بما كُلفوا به من الذهاب إلى الجهات المخصّصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة، وخرجوا يحملون أسلحتهم في مظاهرة ساخطين على ما أصاب زملاءهم في الإسماعيلية، وأخذوا طريقهم وهم يتنادون ويتصايحون بطلب السلاح، وساروا مُخترقين العباسية فالأزهر فميدان الإسماعيلية، فالجيزة، حيث لم يجدوا زملاء لهم كانوا يتوقّعون وجودهم، فاتجهوا إلى جامعة فؤاد الأول في التاسعة والنصف واختلطوا بالطلبة... وسار الجميع في مظاهرة صاخبة إلى رئاسة مجلس الوزراء حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف تقريباً.

ورغم أن هذا التمرد كان ولا شكّ فيه الدافع الوطني، إلا أن يد المؤامرة ولا شك استغلته لتوجيه ضربتها.

ثمّ قامت في الحادية عشرة والنصف - كما يقول التقرير الرسمي - مظاهرات عدة، مظاهرات عمال العنابر والسكك الحديدية، مظاهرة من كلية الأزهر، وأخرى من كليات إبراهيم... وقد تجمّعت هذه المظاهرات بدار رئاسة مجلس الوزراء. حيث اختلطت بالمتظاهرين من جامعة فؤاد الأول وبلوك النظام.

لقد كانت مظاهرة فريدة جمعت ما بين العمال والفلاحين والطلبة والجنود أبناء الفلاحين في صعيد واحد.

وإزاء هذا لم تر حكومة الوفد إلا أن تعدّ المتظاهرين بقطع العلاقات نهائياً مع إنجلترا، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي.

وبينما كان المتظاهرون متجمّعين في دار رئاسة الوزراء يخطبون ويستمعون إلى الخطب، اختار المتأمرون هذه اللحظة بالذات لتنفيذ مؤامرتهم. فاشتعلت أولى الحرائق في الساعة الثانية عشرة والنصف في كازينو الأوبرا، وتلتها سينما ريفولي.

وكان عجباً حقاً أن يختار الملك هذا اليوم بالذات ليدعوا كبار ضباط الجيش والبوليس. وكان عجباً أن يحدّد للمقابلة الملكية الساعة الواحدة والربع، أي بعد

اشتعال الحرائق المدبّرة بثلاثة أرباع الساعة! وأن يحتشد الضباط إزاء هذه الدعوة في السراي منذ الحادية عشرة صباحاً.

ورأى المتظاهرون المجتمعون في دار الرئاسة دخان الحريق، وانطلقوا يرون ما الخبر... فإذا بهم يشاهدون الحرائق تندلع بشكل منظّم وبناءً على تدبير سابق مُحكم. وإذا باللوريات تحمل القائمين بأمر الحرائق من أدنى المدينة إلى أقصاها في سرعة عجيبة، بينما يقف رجال البوليس مُتكاسلين، وبينما يقف رجال المطافئ عاجزين، وبينما يقف الحكمدار ووكيله، إبراهيم إمام، رئيس البوليس السري متفرّجين...

ويُلح وزير الداخلية في نزول الجيش، فلا تنزل قوات الجيش إلا بعد الساعة الخامسة.

هذا في الوقت الذي يعتقل في نفس اليوم، أكثر من مائتين وخمسين، غالبيتهم الساحقة من الفدائيين.

وما أن تعلن الحكومة الوفدية الأحكام العرفية، حتى يأتيها أمر الإقالة، يُعيّن علي ماهر رئيساً للوزارة.

ويتهلّل الإنجليز فرحاً، ويرسل إيوار مُراسل أخبار اليوم رسالةً يقول فيها بالحرف الواحد: إن هناك مجالاً أوسع للتفاوض، من أي وقت مضى، وتغيير الحكومة المصرية هو الذي يُتيح هذه الفرصة، وأهم شيء هو ما قاله رفعة علي ماهر، أن يمهد لأحسن جوٍّ يصلح للمفاوضات، ولكي يمهد لهذا الجو، يجب قبل كل شيء، إعادة الهدوء والنظام. ووقف العدوان.

العدوان المصري!

أي تصفية معركة القنال.

وقد صُفّيت معركة القنال فعلاً.

وبدأت السراي تتلهف على استئناف المفاوضات، فأبلغ عبد الفتاح عمرو مستر إيدن: إن مصر تريد أن تحل المسألة المصرية على أساس جديد وأن حكومة مصر ليس لديها الوقت الطويل... إنها تريد أن تسير المباحثات بأسرع ما يمكن، وذلك حتى تتفرغ مصر لبحث مسائلها الداخلية الخطيرة، ولأن الإطالة في هذه المسألة الآن يُحدّث أسوء العواقب.

تلهُفُ عجيباً!

وفي سبيل هذا، أقامت السراي حكماً إرهابياً، واعتقلت الآلاف وحلَّ البرلمان، وعُطلت الحياة النيابية، وبدأت المحاكم العسكرية من جديد. وظنت أنها تشغل البلاد بما سُمِّي التطهير، وغيَّرت أربع وزارات في مدى ستة شهور!

ولكن الكفاح الوطني الذي بلغ درجة عالية في معركة القنال، والذي دخله عنصر جديد وإعٍ، نجح في بث وعيه للأجزاء المتقدمة من العمال والطلبة والمثقفين، كان أقوى من السراي والاستعمار والإقطاع وكبار رجال المال جميعاً. لقد غدا مستحيلاً على أي حُكم أن يبقى في مصر إذا عرض شيئاً أقلَّ من الجلاء التام، أو إذا فُكِّر في الدخول في حلف مشترك مع الاستعمار.

لقد فشلت السراي، وفشل معها أربع وزارات متتالية، في عقد معاهدة مع الاستعمار.

لقد قرَّرت معركة القنال - رغم تصفيتها - لا مصير للاستعمار في مصر فحسب، ولكن مصير النظام الملكي نفسه.

لقد كشفت الملك كخائن متآمر مع المستعمر، وكشفت الدستورين والسعديين كمتآمرين مع المستعمرين.

كما أظهرت السراي ورجالها في هذه الفترة، التي انفردت بها في الحُكم، عجزاً فاضحاً وإفلاساً تاماً. لقد هبطت المبالغ المودعة في البنوك من 232 مليون جنيه عام 1951، إلى 189 مليون جنيه عام 1952، وبلغ العجز في الميزانية 36 مليون جنيه، وسادت الرشوة والفساد في كل مكان، وازداد تريبص الشعب.

لقد كان كل شيء ينذر بأنَّ الحكم الملكي، وحكم كبار الملاك وكبار رجال المال إلى زوال، وزوالٍ قريب.

لماذا صُفِّيت معركة القنال؟

لا شك أن المسؤول الأول هو خيانة الملك ورجال السراي، وتآمرهم مع وكلاء الاستعمار لتدبير حريق القاهرة. إنَّ المادة التي استُخدمت في إشعال حريق

القاهرة، هي نفس المادة التي ألقتها الطائرات الإنجليزية والفرنسية في بورسعيد في نوفمبر 1956.

لقد كان هذا هو السبب المباشر ولا شك.

ولكن هذا السبب وحده لا يكفي.

1 - فهناك ضعف القيادة الوفدية التي كانت في الحُكم إذ ذاك، فقد كانت تتنازعها عدة تيارات، وكان بعض هذه التيارات يتآمر بالمعركة الدائرة في القنال، ويريد تصفيتُها بأي شكلٍ مِنَ الأشكال، واستئناف المفاوضات للوصول إلى اتفاق يضمن بقاء الحكومة في الحُكم.

كما كان هناك تيار متردد يتهيبُ المعركة ونتائجها.

فضلاً عن أن الحكومة - ككل - لم تتخذ أية إجراءات جدية لتنظيم المعركة، أو الدفع بها إلى الأمام.

وقد كان في يدها أن تحدَّ من نفوذ الملك تماماً، وأن تحيط السراي برجالها هي، مستخدمة كراهية الشعب للملك، وتمرد الضباط.

ولكنها لم تفعل شيئاً واحداً من هذا. لقد كان تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي بمثابة لطمة وإنذار بقرب نهاية الوزارة الوفدية. وكتبت أخبار اليوم صراحة في هذا الأمر، معبرة عن اتجاهات السراي مدافعة عنها. ولكن الوزارة قبلت اللطمة ساكنة، بل أمعنت في تقربها من السراي واسترضائها لها. وكانت الوزارة تحسُّ بعديد من المؤامرات. لقد صرَّح النحاس في أكثر من خطبة له، ما يشعر بإحساسه هذا. ومع هذا لم تصنع الوزارة شيئاً واحداً لإفساد هذه المؤامرات أو الاحتياط لها.

كما أن الوفد كان يسير على سياسة خطِّ عشوائي، سياسة تلقائية عفوية، لا خطة لها، ولا هدف واضح، ولا عُدة ولا استعداد.

لقد كان الضعف الشديد للقيادة الوفدية مسؤولاً عن تصفية معركة القنال.

2 - كما أن القيادة الشعبية كان ينقصها الكثير مِنَ النُضج، فتخلَّفت فترة من الزمن لا مبرر لها، عن الاشتراك الإيجابي في المعركة المسلَّحة، وعندما دخلت المعركة، لم تدخلها بكامل قوَّتها.

كما أنها لم تظهر اليقظة اللازمة ضدّ المؤامرة حتى تفسدها بكامل قوتها. لقد اكتفت بتوزيع المنشورات إثر حريق القاهرة، تحلل المؤامرة وظروفها، ومَن المسؤول عن القيام بها.

3 - كما كانت الهيئات الدينية منصرفة للتدريب في المعسكرات. لماذا ؟ ولأي هدف ومعركة القنال قد صُفيت وأودع الفدائيون في المعتقلات؟ كان الغرض شيئاً واحداً، ألا وهو إعداد أنفسهم للوثوب إلى الحُكم بواسطة الإرهاب. ولتُحرق القاهرة! ولتُصف معركة القنال! ولتبق جنود الاحتلال!

4 - كما أن موقف الأحزاب الأخرى كان سيئاً للغاية...

فكبارُ الملاك يقف ممثلهم أحمد عبد الغفار في اجتماع لمجلس إدارة الحزب- والقتال دائر في القنال - يقترح وجوب النظر في مبدأ المفاوضة مع الإنجليز، ودراسة مشروع المقترحات الرباعية (أي مشروع الدفاع المشترك) على أساس من العقل، لا على أساس مجازاة الرأي العام!

وحزب رجال المال يقف رئيسه في 29 ديسمبر 1951، بعد مُضي قرابة ثلاثة شهور على معركة القنال، لينعَى على هؤلاء الذين يدفعونهم (أي الشعب)، في نشوة لا يعرفون أولها من آخرها، يدفعونهم إلى الخراب وهم لا يعلمون!

فالكفاح المسلّح - في نظره - خراب!

وأما الهيئة الدينية، فيقف رئيسها ليقول في 15 ديسمبر: إذا ما أرادت الحكومة منّا أن نرسلهم إلى القنال فسنرسلهم، ولكن علينا أن نطمئن عليهم، وإننا لم نتأخر إلا خوفاً ممّا حدث في الماضي، وهو ما نرجو ألا يحدث وألا يتكرّر.

كأما الدفاع عن الوطن يحتاج إلى إذنٍ وشروط!

لقد كانت الجبهة الداخلية إذاً ممزّقة، بين شعب يريد القضاء على الاستعمار، مهما كلفه ذلك من تضحيات، وبين سراي وأحزاب وهيئات، تمثّل طبقات بأسرها من كبار المُلّاك وكبار رجال المال، يريدون أن تظلّ قوات الاحتلال، وأن يبقى نفوذ المُستعمر.

لقد كانوا يخشون الشعب أكثر مما يخشون الاستعمار.

لقد كانت روابط المصلحة التي تربطهم بالمستعمرين أقوى من الروابط التي تربطهم بأرض الوطن.
هكذا اجتمعت هذه العوامل جميعاً لتسهّل على الاستعمار تصفية معركة القنال، وتدبير حريق القاهرة.

الفصل التاسع

حركة الجيش سنة ١٩٥٢

-1-

الظروف الدولية

*قوة المعسكر الاشتراكي:

لن نستطيع أن نفهم تطور الأحداث المصرية في السنين الأربعة الأخيرة، إلا على ضوء الظروف الدولية وما جدَّ فيها من تطورات. إذ أنها ارتبطت بالأحداث في مصر ارتباطاً وثيقاً.

إنَّ أبرز هذه التطورات الدولية، هو أنَّ الاشتراكية لم تعدَّ قاصرة على بلد واحد فحسب، أو على بعض بلاد منتشرة هُنا وهُنَا، وإنما قد برزت كنظامٍ عالمي، يمتد إلى قرابة ألف مليون من البشر.. عالم مترابط، متآخي متعاون، متساند.. جبهة واحدة، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية.

ففي عام 1917 لم يكن هناك سوى بلد اشتراكي واحد يضم 9% من سكان العالم وقرابة 16% من مساحة الكرة الأرضية، ولا ينتج أكثر من 7% من الإنتاج الصناعي العالمي.

أما في عام 1955، فقد أصبحت الدول الاشتراكية تشغل أكثر من 26% من مساحة العالم، وتضم 36% من سكانه وتقوم بإنتاج 30% من جملة الإنتاج الصناعي العالمي.

لقد أصبح الاقتصاد الاشتراكي قوة عالمية ضخمة، يطرد نموها في سرعة هائلة؛ لأنه لا يعرف الأزمات، ولا يعرف البطالة. نظراً لملكية الدولة الاشتراكية للمصانع، وإمكان توجيه الاقتصاد لصالح الشعب. واستخدام كافة الإمكانيات الموجودة داخل البلاد من موارد وأيدي عاملة، دون انتظار رأسمالي لديه المال الكافي لاستغلالها!

وقد كان لهذا رد فعله في بقية أجزاء العالم، إذ أصبح للعالم الاشتراكي من القوة الاقتصادية، ما يتيح له أن يمد يد المعونة الأخوية لكافة ما يُسمى بالبلاد المتخلفة، فيستطيع أن يبيعها أحدث الآلات؛ بل مصانع بأسرها؛ بأثمان معقولة من المستحيل أن تحصل عليها بنفس السهولة ولا بنفس الأسعار من البلاد الاستعمارية.

لقد أمكن للاتحاد السوفيتي أن يساعد الديمقراطيات الشعبية في بناء 391 منشأة صناعية، واستطاع أن يقرضها 21 مليون روبل بشروط جد مناسبة... إذ لم تتجاوز الفوائد عن هذه القروض 2%، ولم تزد أحياناً عن 10% بالنسبة للصين الشعبية، بينما يتقاضى بنك التعمير الدولي الخاضع لأمريكا ما بين 3.5%، 6% وما استطاعه الاتحاد السوفيتي للديمقراطيات الشعبية، فلا شك أنه يستطيعه أيضاً لغيرها.

وفعلاً نجد أن القروض السوفيتية للبلاد غير الشيوعية، قد زادت عن 1000 مليون دولار، منها 425 مليون دولار للهند ويوجوسلافيا وأفغانستان، بينما لم تزد المعونة الأمريكية للشعوب المحايدة عن 250 مليون دولار، ستون في المائة منها المساعدات الحربية (من تقرير لجنة فرعية لمجلس الشيوخ الأمريكي).

هذه المعونات يبذلها العالم الاشتراكي دون أي قيد أو شرط، عسكرياً كان أو سياسياً أو اقتصادياً، ودون أدنى تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التي تبذل لها. ومن ثم أتيحت إمكانيات واسعة للبلاد المتخلفة التي ظفرت باستقلالها حديثاً، أن تعزز استقلالها السياسي بنهضة اقتصادية سريعة، ونمو مستقل

لاقتصادها، معتمدة على العون الاشتراكي، فلا تقع فريسة مرة أخرى للمعسكر الاستعماري...

وقد كان مثل هذا التطور مستحيلاً، عندما كان النظام الرأسمالي هو النظام العالمي الوحيد، أو عندما كان النظام الاشتراكي قاصراً على بلد واحد يحيط به العدوان الرأسمالي من كل جهاته.. فالبلدان الصغيرة أو المتخلفة، حتى لو فازت حينذاك باستقلالها السياسي، فقد كان عسيراً عليها أن تحتفظ بنمو مستقلٍ لاقتصادها، ولذا سرعان ما كانت تقع فريسة للاحتكارات العالمية، لقد كانت شركات البترول الإنجليزية في إيران تقيم الحكومات وتبدلها، رغم الاستقلال الرسمي السياسي لإيران.. وقد كان ولا زال لاحتكارات الولايات المتحدة النفوذ الأول في أمريكا اللاتينية، فهي لا تتأخر عن التدخل المسلح للتخلص من الحكومات الوطنية التي تسعى للتخلص من سيطرة هذه الاحتكارات.

أما اليوم فمن الممكن لمصر والهند وبورما وإندونيسيا وسوريا ولبنان والأردن والسودان، ومراكش وليبيا وتونس وغيرها، أن تقيم لنفسها صناعة ثقيلة، وأن تنهض بصناعتها، دون اعتماد على المعسكر الاستعماري، ودون أن تركع ساجدة عند قدميه.

هذه هي الحقيقة الكبرى التي برزت خلال الأربع سنوات الماضية.

***ضعف المعسكر الاستعماري:**

هذا في الوقت الذي ضعف فيه الاقتصاد الرأسمالي في النطاق العالمي، فهو أولاً لم يصبح النظام العالمي الوحيد ولا المسيطر.. وهو ثانياً قد اشتدت التناقضات في كل بلد رأسمالي منه.. ما بين الملكية الفردية للمصانع والصفة الجماعية للإنتاج، ما بين العمال والرأسماليين الاحتكاريين، ما بين زيادة الإنتاجية وضعف القوى الشرائية.

وفي الوقت نفسه زادت حدة التنافس ما بين الدول الاستعمارية، وخاصة بين إنجلترا وأمريكا. فقد أفلتت من قبضتها أسواق كثيرة، كأوروبا الشرقية والصين الشعبية، فأخذت الأسواق أمامها تنكمش يوماً بعد يوم.. ثم برزت ألمانيا الغربية واليابان أخيراً تنافس في هذه الأسواق المحدودة، فاشتعل التنافس بشكل أقوى.

فالتناقضات تزداد حدةً وعنفاً، سواء في داخل كل بلد من البلدان الرأسمالية، أو في داخل الكتلة الاستعمارية ككل، مما يزيدُها ضعفاً على ضعفٍ.

ولهذا مدلوله في سياسة العالم اليوم، فالمعسكر الاستعماري لا يستطيع أن يدخل في تسابق مع العالم الاشتراكي بالنسبة لمعونة البلاد المتخلفة... إذ أن معونته لهذه البلاد مشروطة بشروط سياسية وأخرى عسكرية وثالثة اقتصادية.

وإليك ما جاء في تقرير هوفر المقدم في يونيو سنة 1951 إلى الكونجرس الأمريكي: إنه في المنطقة الآسيوية الإفريقية باحتمال استثناء اليابان، لن تقوم مشروعات صناعية كبيرة، ولن تؤسس مصانع كبيرة، إلا لإنتاج مواد استراتيجية (أي متصلة بالحرب) وإلا فستستمر المعونة الصناعية قاصرة على الصناعات الصغيرة.

إن ممثلي الاحتكار الأمريكي يقولون في صراحة في تقرير لهم: إنه سيكون من الخطأ، إذا حدث وسارت عملية التصنيع في البلاد المتخلفة في النمو، على غرار الغرب.

وهم يشترطون ألا تمنح المساعدة الأمريكية إلا للبلاد التي تنبذ فكرة التصنيع الثقيل.

إنَّ معونات الدول الاستعمارية مكبلة بشروط من كل جانب، تحوّل آخر الأمر دون أية نهضة اقتصادية حقيقية للبلاد التي تقبلها، تحوّل دون نهضة صناعاتها الكهربائية والصناعات الثقيلة الأخرى.

ومن ثمَّ أصبح حتماً لتطويع الاقتصاد في البلاد المتخلفة التي فازت باستقلالها حديثاً، أن تنصرف عن المعسكر الاستعماري ومعوناته وأحلافه العسكرية وسياسته العدوانيّة.

هذه هي الحقيقة الثانية الكبيرة التي برزت تماماً خلال الأربع سنوات الأخيرة.

*قوة الحركة التحررية:

لقد جاءت هزيمة ألمانيا وإيطاليا الفاشية واليابان الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية، ضربة للمعسكر الاستعماري في النطاق العالمي، فبعثت الأمل في كثير من شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات، أن تتحرر وأن تفوز باستقلالها. فهبت إندونيسيا وبورما وفيتنام والملايو وكينيا ومراكش وتونس والجزائر والهند ومصر ثائرة تطالب بالجلء والاستقلال الحقيقي..

ثم جاءت ثورة الصين على يد الطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين والمثقفين ضربة قاسية للنظام الاستعماري، بعثت بالجرأة إلى الملايين المعذبة.

لقد ازدادت الطبقة العاملة في البلاد المضطهدة قوة وازدادت أحزابها تجربة وخبرة. واستطاعت أن تجتذب للمعركة التحريرية الملايين من الفلاحين والآلاف من المثقفين الوطنيين، فكانت هزيمة الاستعمار في كل مكان.

فلم تصبح الحركة التحريرية مجرد تحركات ومظاهرات واحتجاجات، تقوم متناثرة هنا وهناك، كما كان الشأن إثر الحرب العالمية الأولى، وإنما أصبحت حركة عالمية مسلحة تواجه الاستعمار بقوة الجيوش، وحرب العصابات.

وليس أدل على الانهيار الذي أصاب الاستعمار من الأرقام التالية ففي أوائل الحرب العالمية الثانية أي حوالي سنة 1939، كان هناك 1500 مليون من البشر خاضعين للاستعمار في شكل مستعمرات أو تابعات. أي حوالي 66% من مجموع سكان العالم.

ولكن في العشر سنوات التالية للحرب، استطاع أن يتحرر من القبضة الاستعمارية 1200 مليون من البشر. فلم يبق في قبضة الاستعمار سوى 6% فقط من سكان العالم.. ستة بعد أن كانوا ستة وستين ؟

وليس أكبر دليلاً على هذه الأرقام على مدى الانهيار الذي أصاب النظام الاستعماري، هذه البلاد التي تحررت حديثاً، قد أصبحت قوة دولية كبرى، لها مكانتها ولها أثرها في سياسة العالم، بعد أن كانت مجرد احتياطي للاستعمار.

وقد أحست هذه البلاد بقوتها وأهمية تضامنها وتساعدتها الأخوي، مهما اختلفت نظمها السياسية والاجتماعية.

فجاء مؤتمر باندونج خير معبر عن تساند الحركة التحريرية العالمية، حين أعلنت هذه الدول مجتمعة ضرورة تعاونها الاقتصادي والسياسي من أجل رفاهية شعوبها، وضرورة وقوفها صفًا واحدًا ضد الاستعمار، وضرورة مساندتها كافة التحركات التحريرية ثم ضرورة كفاحها المشترك من أجل السلام العالمي.

لقد جاءت قرارات هذا المؤتمر، معبرة عن إرادة مئات الملايين من شعوب الشرق، كما جاءت ضربة قوية ضد المشاريع العدوانية للاستعمار.

وقد ساعد مؤتمر باندونج على تخفيف حدة التوتر في العالم، فكان عاملاً هاماً في نجاح مؤتمر الأربعة الكبار الذي عُقد في صيف عام 1955 في جنيف.

لقد برزت، إذًا قوة عالمية ضخمة تؤثر في مجرى الأحداث الدولية، وتستطيع أن تتساند فيما بينها اقتصاديًا وسياسيًا ضد عدوها المشترك، ألا وهو الاستعمار ومن أجل تطوير مستقبل لاقتصادها.

فلم تعد تقف أية طبقة وطنية في بلد متخلف منعزلة أمام الاستعمار وتهديداته، وإنما أصبح لها من تأييد الدول والشعوب الآسيوية والأفريقية ما يشجعها على مناهضة الاستعمار والتمسك بسياسة الاستقلال والسلام.

هذه هي الحقيقة الثالثة الكبيرة في ميدان السياسة العالمية.

*التعايش السلمي:

لقد أصبحت هناك قوى جبارة تعمل من أجل السلام.

هناك المعسكر الاشتراكي بما لديه من قوة مادية وأخرى معنوية، يستطيع بها أن يرد على العدوان، اللطمة بلطمتين.

والنظام الاشتراكي يعمل للسلام، فليس من مصلحته أن تشتعل حرب عالمية. إنه لا يربح شيئاً من الحرب، إن مصانع الأسلحة هناك ليست ملكاً لفرد أو شركة، يسرها من أجل أرباحها، والمزيد من الأرباح أن يحترق العالم كله.

إن المصانع الحربية في المعسكر الاشتراكي ملك لدولة العمال والفلاحين.. وكل إنفاق من ميزانيتها في هذا السبيل، إنما يضر بمشروعاتها الإنتاجية لرفع مستوى شعوبها المادي والثقافي.

ولهذا كان المعسكر الاشتراكي يعمل جاهداً من أجل السلام.

ثم هناك قوى الشعوب التي تحررت من قبضة الاستعمار حديثاً، ورأت أنها لا تستطيع أن تبني اقتصادها، ولا أن ترفع المستوى المنخفض لمعيشة أبنائها إلا بأن تنصرف للبناء السلمي، فمن مصلحتها دولاً وشعوباً أن يستمر السلام على هذه الأرض.

وكان أن ظهرت منطقة ضخمة في العالم، أوروبا وآسيا وأفريقيا، تضم دولاً اشتراكية ودولاً غير اشتراكية. ومنطقة السلام هذه يبلغ تعدادها اليوم ما يزيد على 1500 مليون من البشر.. وهي كلها تجتمع على محاربة الأحلاف الاستعمارية، ووقف التجارب الذرية، وتخفيض السلاح، واستخدام التفاهم وسيلة لفض الخلافات في العالم.

هذا في الوقت الذي قويت فيه حركة السلام العالمية، لقد جذبت حركة السلام ملايين البشر، وانضم إليها ملايين من العمال والفلاحين والمثقفين والفنانين من مختلف الألوان والعقائد السياسية. وأصبحت حركة منظمة وقوة اجتماعية ضخمة لم يسبق للعالم أن رأى مثلاًها قط.

وقد ساعد على ازدهار مبدأ التعايش السلمي، تصحيح الاتحاد السوفيتي في جراءة لأخطاء ستالين، سواء في السياسة الخارجية أو الداخلية، وحرصه على مبادئ لينين في التعايش السلمي، وتصحيحه لنظريات خاطئة كانت تزعم أن الحرب أمر حتمي لا مفرّ منه، مغفلة بذلك تعاضم القوى السلامية وإقراره لإمكانية التطور في الظروف العالمية الجديدة، ومن النظام الرأسمالي الاشتراكي، تطوراً ثورياً، ولكنه تطور سلمي، بالأساليب البرلمانية دون قيام حرب أهلية.

وأعلن الاتحاد السوفيتي تمسكه بالمبادئ الخمس للتعايش السلمي، التي وضعها نهرو وشوان لاي، وردّها مؤتمر باندونج كأساس للعلاقات الدولية.

* الاحترام المتبادل لسياسة البلاد المختلفة والحرص على سلامة أراضيها.

* الكف عن أي عدوان.

* عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد آخر.

* تطوير العلاقات بين الدول على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

* مزيد من التعاون الاقتصادي بين الدول.

وطبق كل هذا فعلاً في علاقاته بيوجوسلافيا والنمسا ومختلف البلاد الشرقية.

هذا الازدهار لمبدأ التعايش السلمي وتحوله إلى حركة جماهيرية، كان إضعافاً للمعسكر الاستعماري ومشاريعه العدوانية من جهة، وكان تقوية للشعوب والدول المناهضة للاستعمار من جهة أخرى، كما كان تقوية للفئات الوطنية المختلفة في البلاد الصغيرة والمتخلفة أن تقف في وجه الاستعمار في صلابة أكبر، من جهةٍ ثالثة.

ولكن العامل الدولي وحده لا يكفي لفهم التطورات الهامة التي حدثت في مصر، فلا بد من دراسة الموقف الداخلي، فهو دائماً العامل الحاسم.

إنَّ العراق مثلاً موجودة في نفس الظروف العالمية، ولكن سياستها على النقيض تماماً من سياسة مصر الوطنية والسلامية والاستقلالية.

فلا بد، إذاً من فهم التطورات الداخلية التي أصابت مصر، والتي ترتب عليها قيام حركة الجيش.

-2-

تطورات مصر الداخلية

*التطور الاقتصادي:

أصبحت الصناعة المصرية، في تطورها خلال الحرب العالمية الثانية وفي السنوات التالية للحرب قوة اقتصادية يؤبه لها، لقد تزودت بعض المصانع بأحدث الآلات، واستطاعت 68 منشأة منها، ممَّن تستخدم 500 عاملاً فأكثر، أن تنتج وحدها قرابة نصف الإنتاج الصناعي بأكمله.

ولكن الصناعة المصرية سرعان ما اصطدمت بعقباتٍ كؤود، تحول دون اندفاعها إلى الأمام، عقبات تهدد كيانها في الصميم.

لقد أصيبت صناعة النسيج مثلاً بأزمة طاحنة، اضطرت الحكومة معها، أن تعينها بما لا يقل عن 8 مليون جنيه في عام واحد.

ويكفي أن نقلب صفحات تقرير اتحاد الصناعات عام 1952 - 1953 لنذكر مدى الأزمة التي تعرّضت لها الصناعات المصرية. وإلينا بعض مقتطفات من هذا التقرير بالنص:

واجهت صناعة الحرير أزمة شديد لزيادة إنتاجها عن الاستهلاك المحلي.. وواجهت سوق الغزل والمنسوجات القطنية ركوداً شديداً.. وما زالت الصناعات الغذائية تعاني الكثير من الصعاب.. كذلك ما زالت الأزمة التي واجهتها صناعة حفظ الخُصَر والطماطم منذ انتهاء الحرب الأخيرة على ما هي عليه.. وقد اشتدت أزمة صناعة الأرز.. وارتفعت أرقام المخزون في مصانع الزيوت، واضطرت صناعة الصابون إلى تحمل الخسائر الكبيرة.. وقد قلَّ إنتاجنا من المُستحضرات الصيدلانية.. وتأثرت صناعة الجلود بشدة من ضعف تصريف منتجاتها.. كما صادفت بعض الصعاب في استيراد المواد الأولية.. وقد واجهت السياحة أشدَّ ركودٍ عرفته في المواسم العادية سواء قبل الحرب أو بعدها.. وما زالت صناعة الحديد تعاني صعوبة في الحصول على بعض الخامات.. وتباطأ نشاط صناعة الأثاث المعدني تبعاً لحالة الركود العامة. واضطرت المصانع إلى خفض إنتاجها من 2000 طن من مختلف أنواع الأثاث إلى حوالي 1200 طن.. وهبط الإنتاج في عربات النقل والترام في خلال العام هبوطاً ملحوظاً.. وقلَّ إنتاج مصانع الأسمت بنسبة 8% تقريباً عنه في عام 1951، وتوقَّف نشاط صناعة الطوب الأبيض الرملي.

كما هبطت الودائع لدى البنك الأهلي بمقدار 13 مليون جنيه. وأسفرت نتائج حساب السنة المالية (ميزانية الحكومة) لعام 1951-1952، عن عجز فعلي يبلغ 38 مليون جنيه.

فهل كانت الأزمة التي تمر بها الصناعة المصرية مجرد أزمة طارئة؟ مجرد أزمة من الأزمات الدورية التي يصطدم بها النظام الرأسمالي، مذ قام هذا النظام؟

لا، لقد كانت أزمة الصناعة المصرية أعمق من هذا بكثير.

كانت الصناعة المصرية قبل الحرب العالمية الثانية لا تمُدُّ إلا جزءاً صغيراً من القوة الشرائية للسوق المحلي. فكان كل ما يلزمها أول الأمر هو أن تضغط الحكومات لزيادة التعريفة الجمركية، حتى تحدَّ من منافسة الواردات الأجنبية فيمكن لها بذلك أن يزداد نصيبها من السوق الداخلية.

ولكن الصناعة المصرية في عام 1952 غيرها في عام 1930، لقد بلغت مرحلة هامة من التطور. إذ أصبح يغطي إنتاجها الجزء الأكبر من الطلب الفعلي للسوق المحلية. فهي تغطي 100% من الطلب الفعلي من السكر والسجائر والملح، وهي بالنسبة للغزل تغطي ما هو أكثر من الطلب الفعلي للسوق المحلي، فهي مضطرة إلى البحث عن سوق خارجية أو الانكماش، وهي تغطي 95% بالنسبة للأقمشة القطنية، 90% من الأحذية والأسمت والصابون، 80% للأثاث والكبريت. فلم يعد يكفي زيادة التعريفات الجمركية، لكي يتسع المجال لتصريف منتجاتنا الصناعية. وإنما أصبح حتماً لها أن تعدّل تعديلاً جوهرياً من تركيبها، هو، وتركيب السوق الداخلية.

أصبح حتماً لها أن تقلّل من تكاليفها، وأن تزيل من العقبات التي تقف في وجه التمدّد للسوق المحلية، هذا إذا ما أرادت أن تتطوّر وتتسع، وإلا فالانكماش والمزيد من الانكماش.. بل والإفلاس..

فماذا كان يمنعها من تحقيق هذا ؟

أولاً: الاستعمار:

إن السبب الرئيسي في ارتفاع تكاليف الصناعة المصرية هو اعتمادها في الوقود والآلات والمواد الكيميائية التي هي في حاجة إليها على الواردات من الخارج، والواردات من الدول الاستعمارية بالذات: أمريكا وإنجلترا وفرنسا أساساً. والدول الاستعمارية تبيعنا أدواتها بأسعار احتكارية عالية، مما يحمّل الصناعة المصرية تكاليف باهظة.

بل كثيراً ما كانت الصناعة المصرية تجد نفسها عاجزة عن استيراد أحدث الآلات، إما بسبب تجميد الإنجليز لما لنا من أرصدة استرلينية، وإما بسبب عدم توافر الدولار الأمريكي.

فإذا ما أرادت الصناعة المصرية إقامة صناعة وقود (كهربية خزان أسوان، أو السد العالي) أو صناعة حديد، أو مواد كيميائية في داخل بلادها، اصطدمت بعشرات العراقيل التي يقيمها الاستعمار والشركات الاحتكارية التابعة لها في الداخل.. حتى تستمر الصناعة معتمدة على الواردات من الخارج.

بل وأكثر من هذا نجد أن السيطرة الاستعمارية كانت تحول دون التوسُّع في تصريف قُطننا خارج المعسكر الاستعماري، هذا في الوقت الذي أصبح فيه هذا المعسكر عاجزاً عن شراء كلِّ القطن المصري، فقد أصيبت مصانع الغزل والنسيج في إنجلترا بالانكماش، نتيجة المنافسة الحادة التي تلاقيها في كل مكان في العالم. بينما يتوفر لدى أمريكا من القطن ما تستطيع معه أن تغرق أسواق العالم، وبينما تكدس لديها المخزون منه بشكل مزعج.

ومصر تعتمد في بيع قطنها على شراء أكثر من 70 من وارداتها، وكان معنى السيطرة الاستعمارية هذه أولاً أن يتكدَّس المخزون لدينا من القطن حتى ليبلغ أكثر من 10 ونصف مليون قنطار قطن أواخر عام 1952، وقاربة ثمانية ملايين قنطار أواخر 1953.

ومعنى هذا أيضاً أن نستورد دون أن نصدِّر، فيبلغ العجز في ميزاننا التجاري 80.4 مليون جنيه أواخر سنة 1953! وكان استمرار هذه السياسة معناه الإفلاس التام لبلادنا، وعجز الصناعة عن استيراد ما تحتاج إليه من عدد وآلات.

لقد ارتطمت الصناعة المصرية إذاً في مرحلة معيَّنة من تطورها بالسيطرة الاستعمارية، بحيث لم يعد أمامها إلا أحد أمرين: إمَّا التخلص من السيطرة وإمَّا الانكماش، بل الإفلاس. لقد كان يكفي الصناعة المصرية بالأمس بعض الضغط، حتى في ظلَّ السيطرة الاستعمارية، لتفوز برفع التعريفة الجمركية على هذه أو تلك من السلع الواردة من الخارج، فيستمر إنتاجها بل وينمو هذا الإنتاج.

ولكن لم يعد كافياً. لقد تطلب تطوُّرها أن تبيع القطن أنَّى شاءت بالسعر المجزي، وأن تشتري الآلات أنَّى أرادت بأرخص الأسعار. وأن تنشئ ما يلزم لها من صناعة وقود وكهرباء ومواد كيميائية وآلات، حتى تقلَّ من تكاليف إنتاجها، وأن توظَّف أموالها المكدَّسة في صناعات من نوع جديد لا زال أمامها طلب فعليٌّ. وأن تقلَّ من تكاليفها فتستطيع أن تبيع بأسعار أرخص نسبياً، فتجد طلباً أكبر.

وكان مستحيلاً أن يتم هذا دون التخلص من القبضة الاستعمارية على اقتصادنا القومي. وهذا يتطلب بدوره تحقيق الاستقلال السياسي لمصر كالشرط الأساسي، الذي لا بد منه للفوز بتحررنا الاقتصادي.

ثانياً: الاحتكار:

ولم تكن سيطرة الاستعمار السياسية هي وحدها العقبة الوحيدة في سبيل تطور الصناعة المصرية، العقبة التي تهدد كيان هذه الصناعة.

فالاحتكار القائم قد أصبح عقبة هو الآخر، وعقبة كؤد، فشركة قناة السويس الاحتكارية، كانت تحرم مصر من 16 مليوناً من الجنيهات كل عام، هي صافي أرباحها التي تذهب لحملة الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة، دون أن ينتفع بها اقتصادنا القومي بلميم واحد.

لقد استطاع بنك مصر على سبيل المقارنة، ورأسماله لا يتجاوز المليون جنيه إنشاء أكثر من عشرين شركة صناعية وتجارية يزيد رأسمالها عن عشرة ملايين من الجنيهات. وهذا ما لم تفعله كافة البنوك الأجنبية الأخرى مجتمعة بما فيها البنك المركزي، أي البنك الأهلي. ورغم أن ودائعها تبلغ ستة أضعاف ودائع بنك مصر.

وشركات البترول الأجنبية الاحتكارية تتعمد الخفض في إنتاج البترول، كما يقول تقرير البنك الصناعي عام 1955، فأصبح هذا الخفض، ظاهرة مستمرة منذ عام 1950، ومعناه ضرورة الاستيراد من الخارج، أي ضرورة الاستيراد من نفس هذه الشركات الاحتكارية بأسعار عالية.

وشركة السكر الاحتكارية كانت تباع السكر بضعف السعر العالمي! مما لا يضر بالمستهلكين فحسب، وإنما يضر إضراراً بالغاً بصناعة الأغذية التي يدخل فيها السكر إلى حد كبير. كما أن هذه الشركات كانت تتعمد عدم التوسع في الإنتاج، بل تتعمد الانكماش. فبينما كانت تتيح 233 ألف طن من السكر عام 1939، تراها تهبط بهذا الإنتاج إلى 206 ألف طن عام 1953 حرصاً على الاحتفاظ بأسعار السكر عالية!

وشركات الأسمت الاحتكارية ترفع من أسعار الأسمت أضعافاً مضاعفة بمجرد ما يتم الاتفاق الاحتكاري بينها.

بل تلجأ إلى نفس الحيلة بالنسبة لانكماش إنتاجها، إذ يهبط من 1130 طن عام 1951، إلى 947 ألف طن عام 1952.

وإليك ما يقوله الشمسي نفسه في خطاب له في 27 مارس سنة 1947 باعتباره رئيس البنك الأهلي: إنَّ حالة الاحتكار التي نشأت عن الحرب، أغرت بالمبالغة في الأسعار.

فالاحتكار بما يحققه من أرباح فاحشة، وبما يقتضيه من أسعار عالية للسلع التي ينتجها مسؤول عن ضيق السوق المحلية وانكماشه، وعدم استطاعة كثير من الجماهير المصرية أن تشتري ما تحتاجه لارتفاع أسعار الحاجات.

والاحتكار مسؤول عن عدم تجدد الصناعة وتطورها، بما يحتجزه من أموال لا تستخدم في الصناعة، وبما يحول بينه وبين نشأة صناعات منافسة له.

كما أن الطابع الرئيسي للاحتكار في مصر هو الاحتكار الأجنبي، فهو يعمل بوعي حتى لا تنشأ صناعة ثقيلة في مصر، صناعة كيميائية وكهربية وصناعة صلب وحديد.

إذًا، فقد أصبح حتمًا لتطور الصناعة المصرية، وللإقتصاد القومي، القضاء على الاحتكار، أجنبيًا كان أو مصريًا، حتى يمكن أن تستخدم رؤوس الأموال المكثَّسة في البنوك لصالح المشروعات الإنتاجية بشكل عام والصناعة بشكل خاص، وحتى تستطيع أن تتخلص من الضغط الاقتصادي والسياسي الذي تتعرَّض له من جانب الاحتكارات وممثليها في الحكم، وحتى تستطيع أن تحصل على المواد المصنوعة أو الوقود أو الخامات التي تحتاجها بأسعار معتدلة.

ثالثًا: الإقطاع؛

كما اصطدمت الصناعة المصرية في مرحلة معيَّنة، من تطوُّرها، بالسيطرة السياسية والاقتصادية للإقطاع.

فالإقطاع يضع عليها مبالغ ضخمةً يقتضيها في شكل إيجار قدَّره الدكتور أنيس بمبلغ 130 مليون جنيه في العام ليُنْفَق معظمه إمَّا على مواد مستوردة من الخارج، أو في بناء قصور لكبار الملاك، أو بناء عمارات ضخمة لا يشغلها سوى أصحاب الدخول العالية، أو شراء أراضي صغار ومتوسطي الملاك، فلا تستفيد الصناعة المصرية بشيء من دخل الإقطاعيين.

كما أنَّ الإقطاع كان أحد الأسباب الرئيسية في ضيق السوق المحلي، وخاصة في الريف.

فإيجار الفدان الذي يدفعه الفلاح المصري في بعض المناطق في مصر، يكفي لشراء فدان بأكمله في إنجلترا! والإيجارات في مصر تزيد - كما يقرُّ الدكتور أحمد حسين - على حقيقة صافي الدخل للمزارع المصرية... وتكون النتيجة الحتمية لهذا انخفاضاً بشعاً لدخول الفرد في الريف، وعجزه عن شراء أبسط المواد المصنَّعة.

وليس أدل على هذا من إحصائية قام بها المهندس مرزوق عبد الحميد، المدير الفني لشركة مصر للحريز، فقد قُدِّر متوسط استهلاك الفرد في 1951-1952 لخمسة عشر مليوناً من المصريين الساكنين في الريف بما لا يتجاوز خمسة أمتار من القماش في العام للفرد، بينما معدّل استهلاك الفرد في إنجلترا يبلغ ما يزيد عن 45 متراً، وفي أمريكا يتجاوز التسعين متراً! بل بينما يبلغ معدل استهلاك الفرد في العالم كله 18 متراً!

كما أن السيطرة السياسية للإقطاع أصبحت تضرُّ أيضاً بالصناعة المصرية... فقد تقدّم بعض الرأسماليين المصريين بإحشاء يقرُّ أنَّ نسبة الضرائب المباشرة المفروضة على الصناعة تبلغ 20 مليون جنيه في العام... بينما لا تزيد الضرائب المباشرة على الزراعة عن 5 مليون جنيه! رغم أن الدخل الصافي من الزراعة يبلغ أربعة أضعاف مثيله في الصناعة.

وقد لا تكون هذه الأرقام دقيقة تماماً... ولكنَّ فيها تعبيراً عن مقدار الضرر الذي يلحق بالصناعة، نتيجة لسياسة الضرائب التي تفرضها حكومات كبار الملاك.

كما أنَّ الارتباط التاريخي ما بين الإقطاع، والاستعمار، أصبح يحول دون اتباع سياسة استقلالية جريئة، سواء في النواحي السياسية أو الاقتصادية... الشيء الذي أصبح لا مفرّاً منه، كما رأينا، لتطوير الصناعة المصرية.

وكان مستحيلاً أن تفوز مصر بهذا الاستقلال، طالما استمر الإقطاع والسراي مهيمنة على شؤون الحكم في مصر.

ومن ثم أصبحت سيطرة الإقطاع السياسية والاقتصادية، عقبةً كؤد في سبيل تطوُّر الاقتصاد القومي بشكل عام؛ وتطوُّر الصناعة المصرية بشكل خاص.

لقد أصبح حتماً - لتطوير الصناعة المصرية والاقتصاد القومي - أن تحطم القيود التي تربطه بالاستعمار، وتخضعه للاحتكار والإقطاع.

وكان حتماً من تغيير سريع حاسم، وإلا أصيب اقتصادنا القومي بالانهيار.

ولم يكن هذا التغيير السريع يستطيع أن ينتظر حتى تتوحد قيادة الطبقة العاملة، وحتى يصبح لها من التأييد الجماهيري الذي يمكّنها من قيادة المعركة الوطنية الديمقراطية ضدّ الأعداء الثلاث: الاستعمار والإقطاع والاحتكار.. كما حدث في الصين مثلاً.

فإذا لم تكن الطبقة العاملة على درجة من الوعي والتنظيم، تكفل لها قيادة المعركة الوطنية، فيتعين ظهور قيادة جديدة غير قيادة الطبقة العاملة.. قيادة تمثل مصالح الاقتصاد الوطني، والأجزاء المتقدّمة من الرأسمالية الوطنية، الأجزاء المتّجهة إلى الصناعة الحديثة بشكلٍ خاصّ.

وكان مستحيلاً أن تظهر هذه القيادة خلال الأحزاب التقليدية القائمة حينذاك.

فحزب الأحرار الدستوريين يمثّل - كما رأينا - كبار الملاك، أي الإقطاع المتصل بالاستعمار والسراي.

وحزب السعديين - واقع كما رأينا - تحت نفوذ كبار رجال المال، الذين يكوّنون كتلة مع المستعمرين.

وحزب الوفد كان يمثّل الرأسمالية الوطنية في مرحلة متخلّفة من نموها، عندما كانت ضعيفة اقتصادياً، ثم ضعيفة بالتالي سياسياً.. كما أن قيادته أخذت يتسرب إليها بعض كبار مُلاك الأراضي، وأخذت تقع تحت نفوذ بعض كبار رجال المال... فأصبحت أعجز من أن تقود المعركة الوطنية ضدّ الاستعمار.

أمّا الهيئات الأخرى، الدينية منها وغير الدينية، فلم يكن لها من الكفاءة ولا الوضوح السياسي، ولا حتى مجرد الإمام البسيط بقوانين التطور، حتى تستطيع أن تقود المعركة الوطنية، وهي - لأُميتها السياسية وتخلّفها الذهني - كثيراً ما كانت تقع فريسة سهلة لكبار رجال المال وكبار مُلاك الأرض... فهي بذلك عاجزة عن قيادة المعركة الوطنية ضدّ الاستعمار والإقطاع والاحتكار!

والحزب الاشتراكي كان من جانبه أضعف من أن يقود الحركة الوطنية.
وكانت اللجنة العليا للحزب الوطني مرغبة من جملة مثقفين مُنْعَزِلِينَ كثيراً
عن الشعب.
لقد كان الموقف إذاً يتطلب قيادة جديدة للرأسمالية الوطنية المتطورة بتطور
الصناعة المصرية... غير قيادة الأحزاب القائمة...

-3-

الوعي القومي وامتداده للجيش

وكان الوعي القومي للجماهير قد ازداد ارتفاعاً، بفضل الاتجاهات الشعبية
الجديدة، وبفضل تطوُّر الأحداث العالمية، وبفضل التجارب الثورية التي تمت في
الصين وفيتنام.

لقد كانت مظاهرات 21 فبراير 1946، ومعركة الكفاح المسلَّحة في القنال عام
1951 تعبيراً صريحاً عن هذا الوعي، وإيذاناً بالقضاء المُبْرَم على الاستعمار.
كما أصبح شعار رفض الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك، شعار الشعب
كله، وتعبيراً عن مقدار النضج السياسي الذي تخلل صفوفه.
وكانت تحركات الفلاحين الدموية في بهوت و كفور نجم إيذاناً بالقضاء على
الإقطاع.

وكانت المقالات الرنانة العلنية في بعض الصحف، وفي مختلف النشرات السرية
ضدَّ باشواتنا الرأسماليين، إيذاناً بالقضاء على الاحتكار...

وأصبحت شعارات الجلاء بالدماء، الجلاء العاجل الناجز، دون قيد أو شرط،
استئناف المعركة المسلحة في القنال، الاتجار مع المعسكر الاشتراكي، الاعتراف بالصين
الشعبية، الكفاح المشترك مع شعب السودان، حقُّ تقرير المصير لهذا الشعب
الشقيق... أصبحت هذه الشعارات شعاراتٍ شعبيةً متغلغلة في صفوف الجماهير.
وجاءت حرب فلسطين، وصفقة الأسلحة الفاسدة، والكشف عن مخازي
السراي إيذاناً بالقضاء على الملكية...

وإزاء هذا الوعي القومي المُرتفع، أصبح مستحيلاً على أية حكومة.

أو أي نظام يحكم في مصر أن يبقى، إذ سار في طريق غير الذي آمن به الشعب من جهة، والذي أصبح يعكس مقتضيات التطور الاقتصادي القومي من جهة أخرى.

لقد انفردت السراي بالحكم مدى ستة شهور، منذ حريق القاهرة في 26 يناير 1952... ومع هذا لم تستطع أن توقّع معاهدة مع الإنجليز، أو تدخل في حلف عسكري استعماري، أو تقضي على سخط الشعب المتزايد.

ولم يكن الجيش بمعزل عن الشعب، إنّما كان يفعل بانفعالاته ويتأثر بالتيارات السائدة فيه.

ولم يقتصر هذا الانفعال على مجرد آراء مُنبثّة هنا وهناك بين صغار ضباط الجيش.. وإنّما قامت في صفوف ضباط الجيش تنظيمات سرية تخدم هذه الآراء. وقويت هذه التنظيمات إثر كشف الضباط والجنود بأنفسهم في حرب فلسطين، مقدار الفساد والتعفن في الطبقة الحاكمة.. السراي، والأحزاب الرجعية.. الأسلحة الفاسدة، العجز الفاضح في قيادة المعركة، التخبط والمؤامرات، الخضوع لتوجيهات السراي.

وبدأت المنشورات السرية تتوالى.. وكانت كل كلمة في تلك المنشورات - كما يقول أنور السادات - مستمدة من اتجاهات الرأي العام في البلاد... الشعب يريد القضاء على المستعمر وأذنا به، ونحن نسجل إرادته.. الشعب يلعن الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك. ونحن نطبع مئات المنشورات، لنؤيد وجهة نظر الشعب.

بل بلغ الأمر بهذه المنشورات أن تحتجّ على فظائع الاستعمار في الحرب الكورية.

وزادت قوة التشكيلات السرية خلال الكفاح المسلح في القنال أواخر سنة 1951، فقد اشترك بعض هؤلاء الضباط فعلاً في المعركة، أمدوها بالسلاح والذخيرة من مستودعات الجيش نفسه.. وهدد بعضهم بطلب الإحالة على الاستيداع، إثر نشر بعض الجرائد الإنجليزية أن الجيش المصري لا شأن له بالمعركة الدائرة في القنال.

لقد كان الوعي المنتشر إذ ذاك في صفوف صغار ضباط الجيش امتداداً للوعي الشعبي.

وكان مستحيلاً أن يبقى الجيش إثر انتشار هذا الوعي وتنظيمه أداة صماء في يد السراي أو الاستعمار، كما كان الشأن في ثورة 1919، بل ما بعد ثورة 1919. لقد بدأ التحدي واضحاً لرغبات السراي في انتخابات نادي الضباط أواخر 1951.

ولم يكن عجباً إزاء هذه الظروف مجتمعة، أن تظهر القيادة الجديدة للحركة الوطنية بين صفوف هؤلاء الضباط.

ولم يكن عجباً أيضاً أن تعبّر هذه القيادة عن مقتضيات التطور للاقتصاد القومي، عن الرأسمالية الوطنية المعادية للاستعمار في مرحلة متقدمة من تطورها. ولم يكن عجباً ولا شاذاً أن ينهار النظام الملكي والحكم الإقطاعي في سرعة لاهثة، إثر قيام حركة الجيش في 23 يوليو 1952.

حركة الجيش والحكم الدستوري

وكان من الممكن أن تسير حركة الجيش في اتجاه دستوري منذ اللحظة الأولى من قيامها.

فقد كانت التشكيلات السرية بين ضباط الجيش ترمي أول الأمر، وقبل قيام حركتها في 23 يوليو 1952، إلى إعادة الوفد إلى الحكم.

وإليك ما يقوله أنور السادات: اتصلنا فعلاً بفؤاد سراج الدين، وأوفدنا إليه البكباشي أحمد أنور، أحد الضباط الأحرار، وذهب يسأل سراج الدين عن موقف حزب الوفد في حالة ما إذا فرضه الجيش على الملك.. وبعد شهر جاءنا الرد.. وهو الرفض.

وحتى بعد انتصار حركة الجيش ونجاحها في التخلص من الملك، فقد قام هناك رأيان متصارعان داخل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار.

وإلينا ما يقوله أنور السادات عن هذين الاتجاهين: الرأي الأول يقول: ماذا يمنع لو استدعينا برلمان الوفد لتسيير الأمور، ونجلس نحن نراقب الأحوال

والخطوات لتنفيذ أهداف الثورة، الرأي الثاني يقول: لا يصح أن يحدث هذا، فالوفد وكل الأحزاب والهيئات بما فيهم الإخوان قد تخلفوا عن التعاون معنا قبل الثورة.. وأن الثورة تُحْتَم إلغاء كل تلك الأحزاب والهيئات.. واستمرت المناقشة واحتدت تلك الاجتماعات للهيئة التأسيسية.. وكان الرأيان المتصارعان هما محور كل المناقشات.

بل أخطر من هذا، نجد أنور السادات يسجّل في صراحة أن الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أعدت قراراً يقضي بحل الأحزاب كلها، وإبعاد كل السياسيين القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر.. فاعترض جمال عبد الناصر على هذا القرار وقال: يا جماعة، إنني أخشى أن يفهم البعض هذا القرار أننا نتجه نحو الديكتاتورية. ومضى جمال يقول لنا: إن ثورتنا ديمقراطية، ونحن لا نستطيع أن نضع ديكتاتورية في هذه البلاد، فلنُعط الأحزاب والهيئات فرصة لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد.

وهدد عبد الناصر بالاستقالة إذا أصرت الهيئة على قرارها ونزلت الهيئة التأسيسية على رأي عبد الناصر وتحدّد موعد أقصاه شهر فبراير 1953 لإجراء الانتخابات بعد أن تنتهي الأحزاب من تطهير نفسها.

بل وامت مقابلة ما بين عبد الناصر وفؤاد سراج الدين، وهذا ما يقوله أنور السادات بالحرف الواحد، وتكلّم جمال عن حزب الأغلبية (يقصد الوفد) وعن إيمانه بأنه من الممكن جدّاً للحزب الكبير أن يصلح من الأوضاع السائدة فيه وفي قيادته، ويغيّر من أهدافه وبرامجه بما يتفق والوضع السياسي الجديد بعد فاروق.

ومضى جمال يقول لسراج: إن حزب الوفد لو فعل هذا لأصبح من السهل أن يُسيّر دفة الأمور، فالثورة لا تريد دكتاتورية، واشترط لكي يتمّ التعاون بين الثورة وحزب الوفد شرطاً واحداً، وهو أن يصدر الحزب بياناً يعلن فيه على الملأ موافقته على قانون تحديد الملكية. واستمرت المناقشة أربع ساعات.. لكن سراج الدين رفض الموافقة على تحديد الملكية، وقال إنه سيعرض الأمر على حزب الوفد. ورفض الحزب الموافقة ولو أنه لم يصدر بياناً بهذا الموضوع. وهُنا فقط

آمن جمال عبد الناصر بأنه لا أمل له على الإطلاق في تعاون هؤلاء الساسة مع الثورة.

واضح إذًا أنَّ تخلف البلاد عن الحكم الدستوري مدى أربع سنوات كاملة لم تكن تقع مسؤوليته على كاهل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وحدها.. ولا على العناصر التي لا تؤمن بالدستور ولا الحياة النيابية من أعضاء هذه الهيئة فحسب، وإنما كان يعود أيضاً إلى تخلف الوضع الحزبي في مصر عن تطور الأحداث الاقتصادية والسياسية، الداخلية منها والخارجية.

فالقيادة السعدية والدستورية كانت مُعادية للحركة الوطنية والدستورية طوال تاريخها.. والقيادة الوفدية أصبحت متخلفةً عاجزة عن قيادة الرأسمالية الوطنية في تطورها الجديد.. والقيادات الأخرى إمَّا متخلفة رجعية وإمَّا مُتقدِّمة ولكنها ضعيفة منقسمة على نفسها، غير موحدة في الرأي ولا في التنظيم.

الفصل العاشر

سياسة سلام واستقلال

-1-

كشَف الاستعمار

أخذت سياسة مجلس قيادة الثورة ترسم خطوطها شيئاً فشيئاً. وأخذت تتحسس الطريق في حذر حيناً وتردّد حيناً آخر.

ولم تكن الظروف الدولية مواتية إذ ذاك، فالحرب الباردة بين العسكريين كانت على أشدها، والتسابق على التسلّح قد بلغ الجنون، والتكتلات العسكرية العدوانية تقوم في كل مكان .. والاتحاد السوفيتي لم يكن قد تخلّص بعد تماماً، من الآثار الضارة التي ألحقتها به أخطاء ستالين، سواء في الحقل الداخلي أو الخارجي.

ثمّ لم يكن الطريق سهلاً معبّداً في الداخل، فالتأمر بالقيادة الجديدة لم يكن يَكْف ولا ينقطع، والتخوُّف من الشعب وتحركات الشعب كان قائماً، كما كان هناك بعض الرجاء في أمريكا.. وقد عبّر أنور السادات في أكثر من مناسبة عن هذا الاتجاه في صراحته القاسية: لقد بذلنا ماء الوجه مع أمريكا وإنجلترا بدون جدوى.. قالها في أكثر من مناسبة في مقالاته الوطنية بجريدة الجمهورية.

وكان أن أفسح المجال للنقطة الرابعة ومكاتب الاستعلامات، وعدّل من قانون الشركات، بحيث يعطي كافة الضمانات والتسهيلات لرؤوس الأموال الأجنبية، ومُنحت شركة كونورادو الأمريكية امتيازاً سخياً للبترول.

كما تمت اتصالات منذ أواخر 1952 بأمريكا من أجل استيراد الأسلحة التي كان الجيش المصري في حاجة ملحة إليها.. وقام بالاتصال بكل من إنجلترا وأمريكا من أجل تمويل السد العالي، ثمّ كانت المفاوضات والمباحثات من أجل تحديد موعدٍ للجلاء .

وماذا كانت النتيجة؟

لقد أخذت النقطة الرابعة تعتذر عن المساهمة في أي مشروع جدي بحجة أن هذا لا يدخل في منطقة اختصاصها.

ولم يقدم الخبراء الأمريكيان بحثاً واحداً ذا قيمة فعلية.. لقد كانت كلها دراسات سطحية، موجهة وفق خطة مرسومة، ألا تقوم في مصر صناعات ثقيلة، ولم تكتشف شركة كونورادو بئراً واحدة للبترول.

ولم تزد الاستثمارات الأجنبية، رغم كل ما أُزيل أمامها من عقبات عن 700 ألف جنيه! عام 1954، ثمّ 900 ألف جنيه عام 1955، وجهت معظمها إلى شركات البترول الأجنبية الاحتكارية، هذا في الوقت الذي بلغت فيه الاستثمارات من جانب مصر في هذين العامين 106.2 مليون جنيه ؛ 106 مليون جنيه مقابل 1 ونصف مليون من الأموال الأجنبية!

وأخطر من هذا: بدأنا - كما يقول عبد الناصر - نتكلّم عن تمويل الجيش المصري بالسلاح، مع استعدادنا لدفع ثمن السلاح، فرفضوا إلا إذا وقّعنا ميثاق الأمن المتبادل، ومعناه أن تأتي بعثة أمريكية تُشرف على الجيش المصري.. ولذا رفضنا توقيع الأمن المتبادل. ولقد قالوا في آخر عام 1953، إنهم مستعدون لتزويدنا بالسلاح، ولكن بعثتنا عادت خالية الوفاض .

هذا في الوقت الذي كانت تنهال فيه الأسلحة على إسرائيل رغبة الاستعمار ممّا كان يُغريها على العدوان والتحرُّش بمصر وبقية البلاد العربية.

واشتربت إنجلترا لإمداد مصر بالسلاح أن يسكت عبد الناصر في باندونج وأن يدعّمهم ينفذون خطتهم في الأحلاف العسكرية.

أي إمّا الخضوع للاستعمار والانضمام لأحلافه، وإمّا لاسلّاح، لا بالثمن ولا مَجَاناً، كما يقول عبد الناصر.

وكُلّما تمسّكت حكومة عبد الناصر بالسياسة السلامية الاستقلالية، قامت إسرائيل بالتحرش بمصر.. لقد بدأ العدوان الاسرائيلي سافراً في 1955 على قطاع غزة.. وإسرائيل لا تتحرك حركة إلا بإذن الاستعمار، وتحرّشها هذا كان معناه ضغطاً استعماريّاً غير مباشر على مصر وحكومة مصر.

....

ثمّ بدأت قصة تمويل السد العالي.

وبدأ الاتصال بالبنك الدولي عام 1954 على أساس أننا مُساهمون فيه بعشرة ملايين من الجنيهات، كما بدأ الاتصال بعدّة شركات في المُعسكر الغربي.

وبعد طول مفاوضات كشف البنك الدولي المزعوم عن وجهه الحقيقي فإذا به يضع شروطاً معناها كما قال عبد الناصر: أن يرسل لنا البنك مَنْ يجلس مكان وزير المالية، وآخر يجلس مكان وزير التجارة وثالث يجلس مكاني أنا.

فالبنك يعلّق تمويله على قبول معونة معيّنة من المُعسكر الغربي، فإذا ما حدث خلاف بيننا وبين هذا المُعسكر، سحب البنك الدولي اعتماداته! كما اشترط البنك التفاهم مع الحكومة المصرية على برنامج الاستثمار، وعلى منع التّضخم وألا تشغل الحكومة نفسها بمشروعات صناعية أو غيرها بجانب السدّ العالي، ثم التقليل من الاهتمام بزراعة القطن، وضبط المصروفات العامة، وضرورة التفاهم مُقدّماً مع البنك قبل قيام الحكومة المصرية بعقد أي قرض أو اتفاق دفع.

أي في عبارة واحدة، ضرورة السيطرة التامة على اقتصادنا وربطه بالعجالة الاستعمارية.

وكان أمام مصر تجربة حيّة معاصرة، ممثلة في تركيا وجنوب فيتنام. فقد استسلم حُكام تركيا للاستعمار الانجلو أمريكي وأغدق هذا الاستعمار على تركيا المساعدات والمعونات منذ عام 1947 أي منذ سبع سنوات.

فماذا كانت النتيجة؟

لقد كان دخل الفرد في تركيا عام 1953 قرابة 556 ليرة تركية، فإذا به يهبط في عام 1954 إلى 490 ليرة! هبوط 66 ليرة تركية في عام واحد لدخل الفرد، وهناك في تركيا 23 ونصف مليون من الافراد.

وهذه الإحصائيات ليست مُستقاة من مصادر أمريكية ولا من مصادر سوفيتية وإنما من البنك الصناعي نفسه!

وأوشكت تركيا على الإفلاس عام 1956.. وعجزت تماماً عن أداء ثمن وارداتها.. بل توقّفت بعض الشحنات الزاهية إليها نتيجة هذا العجز.. وفزعت تركيا إلى أمريكا تطالب بقرض لا يزيد عن 300 مليون دولار؛ لإنقاذها من الإفلاس.

فماذا كان ردُّ أمريكا؟

لا .. نحن لا نثق باقتصاد تركيا.

إنَّ عبدالقادر حاتم صادق في تصويره حين قال: إن مساعدات الغرب لتركيا كانت سبباً في إفلاس تركيا؛ لأنَّ جميع هذه المساعدات كانت سُلْفاً استهلاكية وليست إنتاجية فترتب على ذلك أن تعطلت المصانع التركية وشُلَّت الحركة الاقتصادية في جميع أنحاء تركيا.

ثمَّ إلينا بلد آخر، فيتنام الجنوبية. لقد استطاعت أمريكا بكافة المناورات والألاعيب، أن تحلَّ محلَّ السيطرة الفرنسية هنالك، وبدأت المساعدات الأمريكية والحربية تنهال على فيتنام الجنوبية.

فماذا كانت النتيجة؟

هبطت المساحة المخصّصة لزراعة الأرز في فيتنام من 6.200.000 فدان عام 1939، إلى 4.026.100 عام 1955! وهبط إنتاجها الصناعي في عام 1955 بمقدار 50% عما كان عليه قبل الحرب، وزاد سعر الأرز، وهو الغذاء الرئيسي للجماهير، من ثلاثة قروش للكيلو جرام إلى 18 قرشا في بحر عشرة شهور!

لقد صدق عبد الناصر حين قال في خطابه التاريخي في 26 يوليو 1956: إنني لم أر أبداً معونة أمريكية متجهة إلى التصنيع؛ لأنَّ اتجاهها إلى التصنيع سيترتب عليه منافستنا لهم. ولكن المعونة الأمريكية تتجه إلى الاستغلال.

لقد كشف الاستعمار إذاً عن نواياه كشفاً تاماً. ولم يعد وطني واحد شعباً وحكومة يطمئن لحظة واحدة إلى المعونات والمساعدات الاستعمارية .

هذا في الوقت الذي أخذ فيه الواقع الاقتصادي للبلاد، يفرض نفسه فرضاً على سياستنا .. فقد تكدَّس القطن لا يجد مُنصرفاً.. وأوشكت المشروعات الجديدة الإنتاجية أن تتعرَّض للتوقف.

وفي الوقت نفسه برزت سياسة الاتحاد السوفيتي، برزت واضحة لا تترك مجالاً للشك ولا للتردد - بعد تخلصها من الآثار السيئة لسياسة ستالين - برزت واضحة تمُدُّ يدَ العون صادقة، دون أن تعلِّقها بشرط واحد سياسياً كان أو اقتصادياً، ودون أن تقوم بأي تدخل في شؤون البلاد الداخلية ولا في نظم حُكمها.

إزاء هذه الظروف مجتمعة، بدأت سياسة القيادة الجديدة للحركة تتبلور واضحة، فكانت سياسةً سلام واستقلال وطني.

وكان لهذه السياسة شقان: سياسة داخلية مرتبطة بضرب الإقطاع والاحتكار، وسياسة خارجية مرتبطة بمقاومة الأحلاف العسكرية الاستعمارية وتدعيم الجبهة العربية والكفاح من أجل السلام العالمي.

-2-

السياسة الداخلية

أمَّا بالنسبة للسياسة الداخلية لحكومة عبد الناصر فهي لاشك سياسة موجَّهة ضدَّ الإقطاع والاحتكار، سياسة قائمة على النهوض بالاقتصاد القومي، ومركز الثقل في هذه النهضة هو الصناعة الثقيلة.

1. فقانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في سبتمبر 1952 كان ضربة موجَّهة ضدَّ الإقطاع .

حقاً أنه لم يجتث جذور الإقطاع نهائياً، فقانون الإصلاح الزراعي لم يمس سوى 6.4% من الأراضي، بينما يملك الإقطاعيون 36% من الأراضي، وحقاً أن المالك الجديد للأرض لا زال عليه أن يدفع سنوياً وفق الإحصاءات الرسمية 14 جنيهاً ثمناً لأرضه مدى ثلاثين عاماً، كما أن جزءاً كبيراً من الأراضي المصادرة لم يوزع بعد على صغار الفلاحين.

إلا أنه رغم هذا كله فقد كان قانون الإصلاح الزراعي ضربة موجّهة للجزء العلوي من الإقطاع، وتقويضاً لنفوذه الاقتصادي. كما أن القضاء على الأسرة المألكة والنظام المألكي رأس الإقطاع، كان ضربة للنفوذ السياسي للإقطاع.

كما تمت سلسلة من التشريعات موجّهة ضد الاحتكار إذ تمّ تمصير البنك الأهلي وألغي فرعاه في لندن.

كما صدر قانون يحرم الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من ست شركات فيما عدا أحوال استثنائية، ثمّ قانون آخر يحرم على عضو مجلس الإدارة المنتدب أن يكون عضواً في مجلس إدارة في شركة أخرى، ثمّ قانون ثالث يحرم على مدير بنك ما أن تكون له وظيفة أخرى في بنك آخر.. وألا يُعيّن مدير لشركة فوق سن الستين دون موافقة مجلس الوزراء، وأن يكون تعيين المديرين للشركات التي تقوم بخدمة عامة خاضعاً لموافقة وزارة المالية.

وكان أن تخلّصت مصر بهذه التشريعات من أكثر من 400 من كبار السُّن المصريين، من الباشوات الذين استمروا يحتلون مقاعد مجلس معظم الشركات المساهمة في العشر سنوات الأخيرة.

ثمّ وضعت شركة السكر الاحتكارية تحت إدارة الحكومة، ثمّ وضعت شركة الملح والصودا وهي شركة احتكارية هي الأخرى تحت نوع من الرقابة الحكومية وأنشئت شركة أسمنت جديدة رفضت أن تدخل في اتفاق مع الشركة الاحتكارية القائمة، وهدف الشركة الجديدة هو إنتاج الأسمنت بسعر أرخص.

كما شجعت الحكومة الشركة التعاونية للبترول بكافة الوسائل لتستطيع أن تقف على قدميها إزاء منافسة شركات البترول الاحتكارية الأجنبية.

كما شجعت البنك الصناعي، فرفعت الحد الأقصى للقرض المخصّص له من 2 مليون جنيه إلى خمسة ملايين جنيه.

كما شجّعت على إنشاء شركة مصر للتجارة الخارجية التي تستطيع أن تنافس احتكار المستوردين للتجارة الخارجية.

كما وضعت أخيراً تحت الحراسة كافة الشركات الاحتكارية الانجلو فرنسية هذه كلها كانت ولا شك ضربات موجّهة للاحتكار.
نهوض الاقتصاد القومي:

ولا شك أن الحكومة قد لعبت دوراً هاماً في نهوض الاقتصاد القومي.

فقد بلغت جملة الاعتمادات الحكومة المخصّصة لمشروعات تنمية الإنتاج القومي 143 مليون جنيه في السنوات الثلاثة الأخيرة كما أخذت الحكومة تضع خططاً لتوجيه النشاط الاقتصادي.

وكانت نتيجة هذه السياسة أن زاد الدخل القومي في عام 1955 بمقدار 16% عما كان عليه في عام 1954. وزاد إنتاج الخامات المعدنية زيادة تقدّر بمقدار 17.3% كما سجّل إنتاج الصلب زيادة قدرها 16% والحديد الخام 93.7% والنحاس 16%.

كما بُدئ بالفعل في إقامة عدد من الصناعات الهامة، منها أول مصنع حديث للحديد والصلب، سيبليخ إنتاجه 220.000 طن من الصلب في العام الواحد، كما تمّ فعلاً تشغيل مصنع للإطارات وآخر للأسمدة الكيماوية، ويجري بناء معامل تكرير للبترول، ومصنع للخزف.

ولا شك أن الحكومة مُحِقّة في جعل بناء السد العالي محورَ النهضة الاقتصادية، فسياسة الحكومة واضحة في الإسراع بتصنيع البلاد.

كما نجحت الحكومة في تحرير قسم كبير من تجارتنا الخارجية من الارتباط بالمعسكر الغربي، فاتسعت المبادلات مع المعسكر الاشتراكي، كما اتسعت العلاقات التجارية مع دول بابدونج، مما حرّر تجارتنا الخارجية من كثير من القيود الاستعمارية التي كانت تربطنا بها، إذ هبطت تجارتنا الخارجية مع المعسكر الاستعماري إلى الثلث، وقد تجلّت فائدة هذا واضحة إثر تأمين القناة وتجميد المعسكر الغربي لأرصدتنا من الإسترليني وشنّه حصاراً اقتصادياً على بلادنا، فلم يُقدّر لهذا الحصار النجاح واستطاعت مصر أن تقاوم هذا الحصار في سهولة ويسر، وهذا بالنسبة للسياسة الداخلية.

السياسة الخارجية

*رفض حلف بغداد:

أما السياسة الخارجية فقد بدت حازمةً، حين قال عبد الناصر: لا لن تنضمَّ مصرٌ لحلف بغداد.

لقد تبَيَّن للعرب جميعاً - كما وضح الرئيس - أن ذلك الحلف ليس إلا سجنًا كبيراً صنعه الاستعمار بما يوافق الأشكال التي يتشكَّل بها طبقاً لمقتضيات الزمن. كانت سجون الاستعمار في أول الأمر، مناطق نفوذ تحكمها قوات احتلال ثم تطوَّرت سجون الاستعمار إلى مُعاهدات تحالف.

وكان الشكل الأخير لسجون الاستعمار، هو تلك الموائيق التي يعقدها أعوانه ويتفانون في حبِّك سلاسلها وأغلالها، حول أعناق شعوبهم.

تبَيَّن للعرب إذاً كما قلت أن ذلك الميثاق الجديد ليس إلا سجنًا كبيراً، ورفضاً بطبيعة الحال أن يدخلوا برضاهم. ولم يستطع الوعد، وكذلك لم يستطع الوعيد أن يدفعهم إلى داخل أسوار السجن الكبير.

فماذا وراء حلف بغداد هذا، وما السرُّ في حماسة انجلترا لهذا الحلف وإصرارها على ضمِّ البلاد العربية إليه؟

يجب أن نعود كي نفهم هذا السرُّ إلى الوراء قليلاً؛ فبعد استقلال الهند وبورما، وبعد قيام الصين الشعبية مظفرة تهاوت أعمدة الاستعمار البريطاني في الشرق الأقصى، وأخذت تركز همَّها في الشرق الأوسط. فقررت لندن أنَّ المنطقة الممتدة من أعلى النيل إلى شواطئ بحر قزوين والتي يسكنها 80 مليون من العرب والإيرانيين، يجب أن تكون منطقة نفوذ بريطانية لتعوِّض بعض الشيء من خسارتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في الهند.

حقاً إن سوق الشرق الأوسط لا يمكن أن يعوِّض خسارتها للسوق الهندي الضخم، ولكن هناك البترول.

فمنطقة الشرق الأوسط تنتج اليوم ربع بترول العالم الرأسمالي، ويحتوي جوفها على ثلثي الاحتياطي المخزون في العالم، وتمد 80% من حاجات بريطانيا وبلاد أوروبا الغربية من البترول الخام.

فبتترول الشرق الأوسط كما وصفته جريدة الديلي ميل البريطانية هو القوة المحركة للقوات المسلحة البريطانية والصناعات البريطانية الرئيسية.

ولا شك أن بريطانيا تستطيع أن تحصل على هذا البترول في سهولة، في شكل صفقات تجارية.

ولكن الاحتكارات البريطانية التي تسيطر على السياسة هناك، كانت تستهدف شيئاً أكثر من مجرد الحصول على بترول الشرق الأوسط بسبب رخص الأيدي العاملة لا يزيد عن عُشر ثمن البيع فالاستيلاء على هذا البترول والتحكم فيه يضمن لهذه الشركات أرباحاً فاحشة.

ولم يكن هذا هو كل شيء، فانجلترا كانت دائماً تحارب مستخدمة رجال مستعمراتها، وكانت الهند أهم مورد للرجال الذين تلقىهم وقوداً في حروبها الاستعمارية، وقد استقلت الهند فلا بد من البحث عن مورد آخر لوقود المدافع فإذا سيطرت انجلترا على منطقة الشرق الأوسط أمكنها أن تجنّد منها مئات الألوف من الجنود تستخدمهم في مشاريعها العدوانية.

ثم إن الاستيلاء والسيطرة على الشرق الأوسط كان يُتيح لبريطانيا تحقيق هدف أهم، ولو أنها كانت كانت تحرص على إبقائه سرّاً مكتوماً.. فإنه إذا تمكّن لها الأمر في هذه المنطقة، فهي تستطيع أن تُعيد جزءاً من سيطرتها على الهند وباكستان وبورما وأفغانستان..

كما أن السيطرة على الشرق الأوسط سيطرة عسكرية يمكنها من المحافظة بالقوة المسلحة على بقايا مستعمراتها في أفريقيا، الثائرة على الاستعمار، ويحول دون الانهيار السريع للنظام الاستعماري المتفكك.

*فماذا كانت خطة الاستعمار البريطاني لتحقيق هذه السيطرة؟

1. أقيم اتصال مباشر بين الدوائر العسكرية البريطانية وشركات البترول البريطانية، فعُيّن الفيلد مارشال الأنبروك، الرئيس السابق لهيئة أركان الحرب الامبراطوري، مديراً لشركة الانجلو إيرانية للبترول. وعُيّن الأميرال كاننجهام

القائد السابق لأسطول البحر الأبيض المتوسط عضواً في مجلس إدارة الشركة الإيرانية للبترو، وعُيِّن في مجلس إدارة الشركة المنحلة لقناة السويس، وهي الممر الرئيس للبترو البريطاني، كلٌّ من لورد هانكي الذي استمر فترة طويلة سكرتيراً دائماً للجنة الدفاع الامبراطوري، ثم سِر الكسندر كاذوجان، الوكيل السابق الدائم لوزارة الشؤون الخارجية البريطانية، وسِر فرانسيس ويلي أحد المسؤولين الرئيسيين في قلم المخابرات الانجلو هندية...

2. ثمَّ كانت الخطوة الثانية وهي محاولة إقامة ما أسماه بسوريا الكبرى مستعمرة جديدة تضمَّ العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين تحكمها الأسرة الهاشمية تحت السيطرة البريطانية.

وكان منظوراً في عرف بريطانيا أنَّ نجاح هذا المشروع سينتهي إلى إخضاع العربية السعودية، واليمن ثمَّ تركيا وإيران واليونان إلى النفوذ البريطاني، كما يدعم قبضة بريطانيا على مصر.

ولكنَّ شيئاً واحداً أغفله الساسة البريطانيون الاستعماريون، ألا وهو نهضة الشرق العربي، ألا وهو اشتعال الحركة التحريرية في هذه المنطقة، وبدء تضامنها واتحادها، وكان أن رفضت الشعوب العربية مشروع سوريا الكبرى.

3. ورأت بريطانيا مرة أخرى في سنة 1955 أن تبدأ المشروع كله من جديد تحت اسم آخر، تحت اسم حلف بغداد، في شكل كتلة عسكرية لدول الشرق الأوسط، تكون فرعاً للحلف الأطلسي وتحت سيطرة إنجلترا. أي نفس الأهداف... أي امبراطورية زيت بريطانية وقواعد عسكرية بريطانية، وسجن استعماري حديدي لعشرات الملايين من العرب والإيرانيين.

ولم يستطع إيدن أن يُخفي أغراض هذه الحلف، ففي خطاب له في مجلس العموم البريطاني نراه يقول: إنَّ الهدف الذي نتوخاه من الانضمام لميثاق (بغداد) هو تعزيز نفوذنا ورفعنا صوتنا في شؤون الشرق الأوسط.. وقيام تعاون وثيق متواصل بين القوات المسلحة لكلا القطرين (إنجلترا والعراق)، كما سيظل العسكريون البريطانيون لخدمة الطائرات العسكرية البريطانية وسيكونون تحت إمرة الضباط البريطانيين.

أما بالنسبة لموقف الحلف من إسرائيل فقد قال إيدن بالحرف الواحد: إن الغرض من هذا الميثاق هو صرف نظر العراقيين إلى اتجاه آخر! ولما كان الإسرائيليون أناساً أذكياء جداً، فقد تصورت أن هذا الميثاق سيجعلهم في أمن ودعة.

وقد جاء رفض جمال عبد الناصر لحلف بغداد مُنبعثاً من ضمير الشعب المصري وأعماقه، فقد قاوم الشعب المصري- كما يقول الدكتور محمد أنيس - مشروعات الأحلاف الاستعمارية، التي حاولت حكومات الرجعية والإقطاع، أن تفرضها عليه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ألم يسحق الشعب المصري مؤامرة الدفاع المشترك بين صدقي وبيفن في سنة 1949؟

ألم يرفض الشعب المصري منظمة دفاع الشرق الأوسط، الذي قدّمته أمريكا وإنجلترا وفرنسا وتركيا في 1951؟

ألم تتقدم بريطانيا في أغسطس سنة 1952، بمشروع أسّمته تعاون القوات العسكرية في الشرق، وكان أن أخفق هذا المشروع؟

ألم تتقدم الولايات المتحدة في صيف 1953، بمشروع قيادة موحّدة، وطار مستر دالاس (وزير خارجية أمريكا) ليقنع الحكومات العربية وحكومات الشرق الأوسط بهذا المشروع، وكان نصيبه الآخر هو الإخفاق؟

لقد كان عبد الناصر معبراً إذأً عن كفاح الشعب المصري العريق، حين رفض حلف بغداد.

ولو قبلت مصر الانضمام لحلف بغداد، لكان ذلك معناه:

فرض صلح مع إسرائيل، يكون في مصلحة إسرائيل وليس في مصلحة الشعوب العربية.

أن يخرج الإنجليز من القتال، ليعود الإنجليز مرة أخرى، ومعهم الأمريكان والفرنسيون والاستراليون والأتراك، لا، لاحتلال منطقة القنال وحدها وإنما لاحتلال مصر كلها باسم الحلف المشترك والدفاع ضد خطر موهوم خطر الغزو الشيوعي!

أن تتحوّل ميزانية مصر، كما تحوّلت ميزانية تركيا، وكما تتحوّل ميزانية العراق اليوم، إلى ميزانية حرب ، يُنفق منها أكثر من 60% للشراء من المعسكر الاستعماري، ولتجنيد جيش مصري خاضع للاستعمار.

أن تُهدم كل سياسة لتصنيع البلاد، وأن تُفلس كثيرٌ من الصناعات الناشئة، وأن تنتهي إلى الإفلاس الذي انتهت إليه تركيا.

أن يُهدر كل استقلال سياسي لبلادنا فُتُدار سياستنا الخارجية من واشنطن ولندن وغيرها من عواصم المعسكر الغربي، لا من القاهرة.

أن يُفرض حكم إرهابي بشع في مصر، كما هو الشأن في تركيا والعراق لكّبت كلّ تحرُّك وطني.

أن تُقوّض ثقافتنا الوطنية، فتصبح ثقافة استعمارية.

لقد كانت هذه الأُخلاف كما صوّرها عبد الناصر: أحلاف الذئب والحمل، ولا بُد أن يأكل الذئب الحمل.

فلم تكن معارضة حلف بغداد ومقاومته في إصرار، مجرد مساهمة من مصر في قضية السلام العالمي فحسب، وإنما كانت دفاعاً عن استقلالها السياسي وكيانها الاقتصادي ضدّ الاستعمار الذي اتخذ ثوباً جديداً لمضمون قديم، ثوب الأُخلاف بل كان دفاعاً عن الكيان العربي كله واستقلاله السياسي والاقتصادي.

وقد جاء العدوان الاستعماري على مصر، مُثبتاً صحةً نظر الشعب المصري، وحكومة عبد الناصر بالنسبة لطبيعة هذا الحلف.

فقد قرر السيد صبري مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر: أن حلف بغداد قد ارتبط بالعدوان الذي وقع على مصر.. فقد كانت تركيا تقوم بالدعاية ضدّ مصر، كما استخدمت القواعد التركية لاختفاء بعض سفن الغزو بينما كانت مصر تركز رقابتها على قبرص..

كما استخدمت إحدى القواعد الجوية في العراق لإمداد الطائرات المعتدية بالوقود ونقل الجرحى، كما استخدم الأعداء المستشفيات العراقية.

لهذا كان موقف مصر وحكومة مصر سليماً في رفضها القاطع لأي حلفٍ استعماري.

ولم تكتف مصر بالرفض، وإنما شنت حملة سياسية من الدرجة الأولى على حلف بغداد. وأصبح للحكومة المصرية الوطنية استراتيجية سياسية حاذقة منذ أن تكوّن حلف بغداد، محورها كما يقول الدكتور محمد أنيس:

أولاً: عزل العراق عن الدول العربية، حتى يتأق له من ظروفه الداخلية ما يمكنه من رفض حلف بغداد والعودة إلى شقيقاته العربية الأخرى.

ثانياً: مقاومة كل المحاولات من جانب الدول العربية، للضغط على الدول العربية لدخول حلف بغداد. ولجأت مصر لتحقيق الشّطر الأول من استراتيجيتها إلى سياسة المُحالّفات الثنائية التي أدّت إلى تكوين محور دمشق-عمان-الرياض-القاهرة.

وكان الضغط الاستعماري المُنبعث من حلف بغداد أقوى ما يكون في لبنان والأردن. ولبنان بلد عربي أصيل. ولكنه يُعاني من تيارات انعزالية قوية تهدف إلى عزّله عن الشعوب العربية، والتمويه بأنّ للبنان من الوجهة الجغرافية والثقافية ومن ظروفه الخاصة، ما يُلي عليه موقفاً مُختلفاً عن بقية الدول العربية. ويروِّج لهذه التيارات الرجعية والإقطاع في لبنان. ورغم ذلك فالقاعدة الشعبية اللبنانية لا تزال سليمة.

أمّا الأردن: فهو مكان عام للمؤامرات الاستعمارية؛ لأهميته الاستراتيجية في المحلّ الأول، ولأنه يربط جغرافياً بين سوريا ومصر، مركزي المقاومة العربية في الشرق الأوسط ضدّ الاستعمار، ولأنه مرتبط بمُعاهدة غير متكافئة مع بريطانيا منذ 1948، تقوم على أن يكون لبريطانيا قواعد عسكرية داخل الأردن في نظير مساعدة مالية سنوية تقدّمها للحكومة الأردنية، وقيادة الجيش الأردني كانت إلى عهد قريب في يد بريطانيا، والأسرة الحاكمة في الأردن مربوطة بأواصر القرابة الوثيقة بالأسرة الحاكمة في العراق. ولكن وقفة الأردن أمام مؤامرات حلف بغداد، إن دلّت على شيء، فعلى أن الشعوب في ظروف القرن العشرين تستطيع مهما ضعفت إمكانياتها، أن تُفسد على الاستعمار مؤامراته وأن تسير في طريق التّحرّر. فالشعب الأردني الذي ذاق مرارة تأمّر الاستعمار والصهيونية على فلسطين وتأمّر الاستعمار مع الرجعية الأردنية على الشعب الأردني نفسه، وقف وقفته المجيدة لمشروع تمبلر، الذي كان يهدف إلى ربط الأردن بحلف بغداد، وأطاح بوزارة هزّاع المجالي، الذي حاول أن يقوم في الأردن بدور مُشابه لدور نوري السعيد في العراق.

وسار الشعب الأردني قُدماً في المعركة، فطرد جلوب (الإنجليزي الذي كان مسيطراً على الجيش الأردني) وطهر الجيش الأردني من جواسيس الإنجليز، ووثق بالمرصاد لكل المحاولات لتعطيل الانتخابات الأردنية، حتى خرجت هذه معبرة عن إرادة شعب الأردن.

ومعركة الانتخابات الأردنية، قد حدّت بشكل قاطع الطريق الذي سيسير فيه شعب الأردن، وهو الوقوف بجانب الشعوب العربية المتحررة ضدّ حلف بغداد.

ولا شك أن مقاومة مصر لحلف بغداد، وقيادتها هذه المعارضة كان له أثره في تحركات شعب الأردن، وهكذا نجحت مصر بقيادة عبد الناصر في طعن المشاريع الاستعمارية في الشرق الأوسط طعنة قوية، ونجحت مع الدول العربية الصديقة في تجميد حلف بغداد، كخطوة لتصفيته تماماً.

أعجبٌ بعد هذا أن يشتدّ حنقُ الاستعمار على مصر، وعلى حكومة مصر وعلى شخص جمال عبد الناصر؟

-4-

جبهة عربية

وجزاء آخر لايتجزأ من السياسة المصرية اليوم، سياسة السلام والاستقلال الوطني، هو سياسة الجبهة العربية.

إن الروابط التي تربط مصر بالدول العربية، هي روابط قديمة حقاً، ترجع إلى ما قبل الفراعنة، ثمّ تمتد إلى أيام الحكم التركي والاستعمار الغربي.

ولم يكن هناك حركة كفاح شعبي واحد في مصر إلا وكان لها صداها في السودان وسوريا وفلسطين ولبنان والعراق..

ثمّ كانت الجامعة العربية والكفاح المشترك ضدّ الصهيونية سنة 1948.

ولكن جمال عبد الناصر حدّد في ضوح الأسس التي يقوم عليها الكفاح العربي المشترك.

فقد جاء في كتابه فلسفة الثورة: إن المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة، ومستقبلها واحد والعدو واحد مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة

مختلفة، فلماذا تتشتت جهودنا؟ وأعترف أنني كذلك أرى العقبات الكبرى التي تسدُّ الطريق إلى الكفاح الواحد، ولكنني بدأت أؤمن أن هذه العقبات نفسها ينبغي أن تزول؛ لأنها من صنع ذلك العدو الواحد نفسه.. فنحن مجموعة من الشعوب المتجاورة المترابطة بكل رباط مادي معنوي... وأرضنا لها الموقع الاستراتيجي الهام والمنطقة أهم مورد عالمي للبترو.. والبترو يعتبر عَصَب الحضارة .. فإنتاج البترو في الشرق الأوسط عام 1955 بلغ 20.6% من مجموع الإنتاج العالمي، كما أن احتياطي البترو في الشرق الأوسط يبلغ ثلثي الاحتياطي المعروف من البترو في العالم الرأسمالي.

وقد نجح عبد الناصر في وضع برنامجهِ العربي موضع التنفيذ، فقد أزال كثيراً من الشكوك، كما حطّم كثيراً من العقبات التي كانت تحول دون تنسيق وترابط الكفاح العربي المشترك.. ونجح في إقامة أحلاف ثنائية عربية خالصة.

وتجلّى هذا الكفاح المشترك في الإجماع على معارضة حلف بغداد - وذلك باستثناء العراق - كما تجلّى بشكل أروع في مناصرة مصر لدى تأميمها لشركة القنال.. حتى دولة العراق نفسها، الداخلة في حلف بغداد قد اضطرت إلى تأييد مصر ولو ظاهرياً.. كما تجلّى في الإضراب الجماعي يوم 28 أكتوبر احتجاجاً على الغدر الفرنسي بزعماء الجزائر ... كما تجلّى أخيراً وبشكل بارز في المعركة المسلّحة ضدّ العدوان الاستعماري على أرضنا.

وكانت سياسة الجبهة العربية ضربةً حاسمة لكافة المشاريع العدوانية والمشاريع الاستعمارية في الشرق الأوسط.

-5-

باندونج

ثم جاء مؤتمر باندونج، فكان اشتراك مصر في هذا المؤتمر والدور الإيجابي الذي قام به عبد الناصر، تأكيداً لسياسة مصر الخارجية، سياسة السلام والاستقلال الوطني.

لقد حدّد عبد الناصر في دقة الأسس التي قام عليها هذا المؤتمر يسترعي النظر بين الظروف القائمة في بلاد القارتين، هو تشابه من شأنه أن يوحد بينهما

فقد تخلصنا من عهد طال أمده، كنا فيه تحت تأثير نفوذ أجنبي في شؤوننا الاقتصادية والسياسية، وتواجهنا اليوم مشاكل النهوض الاقتصادي والتطور الاجتماعي والسياسي.. فليس من العجيب أن تقرب هذه الأمور بعضنا من بعض، فنشعر بشعور واحد، هو ما يبدو جلياً في وجهات نظرنا نحو السلم العالمي والعدالة الدولية.

كما حدّد عبد الناصر سياسة مصر الخارجية في نفس الخطاب في صراحة وبساطة: وقوفها موقف المدافع عن الحرية ورفاهية الشعوب وتأييد مبدأ تقرير المصير لكافة الشعوب، ومبدأ أن لكل دولة الحق في أن تختار ما تراه صالحاً من النظم السياسية والاقتصادية.

إيماننا الراسخ وتأييدنا الدائم لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية فعّالة، تعمل على صيانة الأمن والسلام العالمي، وتوفير الرفاهية لشعوب العالم. توسيع نطاق التعاون بين دول الكتلة الآسيوية والإفريقية، تصفية الاستعمار الذي طالما كان سبباً في الاحتكاك بين الدول.

إن التعاون بين الشعوب الآسيوية والإفريقية ليس عاملاً على تخفيف حدّة التوتر الدولي القائم فحسب، بل هو مُعاونٌ لتلك الدول على تحقيق مستوى معيشة أرفع.

يجب أن يوقف فوراً الأعباء الضغط السياسي التي بها تعمل الدول الكبيرة على استخدام الدول الصغيرة كأداة لتحقيق أغراض الأولى، فيجب على كل دولة أن تحترم الاستقلال السياسي لكل دولة أخرى وألا تتدخل في شؤونها.

إنها سياسة سلام واستقلال وطني.. ولم تكن مجردَ خُطْبٍ تُلقى أو كلام للاستهلاك المحلي أو الاستهلاك الخارجي - وإمّا كانت السياسة التي اتبعتها مصر حقاً منذ باندونج، فلم تقم حركة تحريرية إلا وساندتها مصر: ثورة الأردن، ثورة الجزائر، ثورة قبرص.

ثمّ جاء التوسع التجاري وعلاقات الودّ والثقافة مع المعسكر الاشتراكي ثمّ مع الدول الآسيوية.

ثمّ توجّه هذا كله بالاعتراف بالصين الشعبية. وقد جاء هذا الاعتراف دليلاً على سياسة مصر الاستقلالية من جهة، وتدعيمها للسلم العالمي من جهة أخرى،

واعترافاً بواقع فعلي، واقع التبادل التجاري الذي تمّ في عامي 1955، 1956 من جهة ثالثة.

كما توثقت عُرى الصداقة بين مصر والهند ويوغوسلافيا.. وتمخّضت عن مؤتمر بريوني.. ولم يكن مؤتمر بريوني مجرد تطبيق لمبادئ باندونج وتأكيدها.. وإنما جاء تطويراً لها.. حين أكد رؤساء الدول الثلاثة:

إن البحث عن السلام لا يتأتى عن طريق الانقسامات، وإنما يكون بالسعي نحو الأمن الجماعي على أساس عالمي.. وأنّ التقدم المطّرد في نزع السلاح يُعد شرطاً جوهرياً لتقليل مخاوف المنازعات. وحين نادوا بضرورة وقف التفجير لأسلحة الدمار الشامل، ولو كان ذلك لأغراض تجريبية نظراً لما تنطوي عليه من خطر يهدد الإنسان.

إن إنماء المناطق المختلفة في العالم يُعد إحدى المهام الأساسية في تحقيق السلام الدائم والاستقرار بين الأمم، وحين أكدوا الأهمية البالغة لإزالة العقبات وقيود الحظر التي تعترض السير الطبيعي للتجارة الدولية.. وحين أيدوا حل مشكلة ألمانيا بما يتفق ورغبات الشعب الألماني بواسطة تسويات سلمية عن طريق المفاوضات، وضرورة قبول الصين الشعبية عضواً في هيئة الأمم، وضرورة وقف إطلاق النار في الجزائر والمفاوضات بين الأطراف التي يعينها الأمر من أجل تسوية سلمية.

وهكذا أصبحت سياسة مصر، سياسة الاستقلال الوطني والسلام العالمي، وكان لهذا أثره في رفع مكانة مصر السياسة في الحقل الدولي، فلم يعد ممكناً حلّ أية مشكلة من مشاكل الشرق الأدنى، والبلاد العربية دون اعتبار رأي مصر، بل تعد هناك في أي مسألة دولية إلا ولمصر كلمتها المحترمة فيها.

ولم يكن عجباً أن تثير هذه السياسة سخط الاستعمار على مصر وعلى جمال عبد الناصر قائد نهضتها الوطنية.

صفقة الأسلحة السوفيتية التشيكية

ثم جاءت صفقة الأسلحة التشيكية ضربة جديدة للقيود التي تربطنا بعجلة الاستعمار، وكان لعقد هذه الصفقة مغزى عميق:

فقد جاءت دليلاً عملياً على صدق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي فهي لا تتأخر عن عقد صفقة خطيرة كهذه دون أي قيود سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، ودون أدنى تدخل في شؤون مصر، وبأثمانٍ معقولة جداً لا تُرهق اقتصادنا القومي.

كما جاءت تأكيداً لأن مصر مُعتمدة أن تتمسك باستقلالها، وأن تحرر تجارتها ومعاملتها الخارجية من أي قيد يضر بمصلحتها هي ومصلحة شعبها.

وكان في هذه الصفقة تدعيم لاستقلال مصر، فلم يصبح من السهل أن يدفع الاستعمار برييته إسرائيل إلى الهجوم العدواني على مصر، كلما أراد أن يضغط على بلادنا... بل لم يصبح من السهل أن تشن القوى الاستعمارية ذاتها هجوماً عدوانياً مباشراً على مصر. إن غزو مصر لم يصبح سهلاً، كما أنه سيصطدم بشعب مُصمَّم على الدفاع عن حريته واستقلاله.

ومن ثم كانت عملية لطم الخدود والعويل الذي قام به المعسكر الاستعماري إثر صفقة الأسلحة. لقد أدرك مدى خطورة هذه الصفقة: لقد كانت بمثابة إنذار أن مصر قد أفلتت من قبضته... وإلى الأبد....

ومن ثم كان تصميم الاستعمار الأنجلو فرنسي على القضاء على القوات المسلحة المصرية المزودة بهذه الأسلحة حتى ولو أدى ذلك إلى مغامرة جنونية فاشلة.

تأميم شركة قناة السويس

لم يسترح الاستعمار لسياسة مصر الحيادية الإيجابية، سياسة الاستقلال الوطني والحرص على هذا الاستقلال.. سياسة السلام... كما لم يرتح لسياستها في الجبهة العربية.

كما لم يرتح الاستعمار لدور مصر في باندونج وبريوني، وتأيدها للحركات التحريرية في مراكش وتونس والجزائر والأردن وقبرص.. ولم يرتح لصفقة الأسلحة التشكية، وإصرار مصر على رفض أي شروط تقيد استقلالها السياسي أو الاقتصادي نظير أسلحة أو معونات اقتصادية أو نظير تمويل السد العالي.

ومن ثم أصبح حتماً أن يرفض تمويل السد العالي، وأعلنت أمريكا هذا الرفض في مذكرة حاولت أن تشكك فيها في سلامة الاقتصاد المصري وسرعان ما تبعتها إنجلترا ثم البنك الدولي المزعوم.

وجاء رد عبد الناصر سريعاً حاسماً: تأميم شركة القناة.. لقد كان تأميم شركة القناة ضربة كبرى للرأسمالي الاحتكاري الأجنبي، إذ حرمه من أرباح صافية لا تقل عن 16 مليوناً من الجنيهات، كل عام.

ولم يكن تأميم شركة القناة مجرد ضربة لشركة احتكارية أجنبية فحسب، وإنما كان تقويضاً لقلعة استعمارية. ومركز استراتيجي هام للاستعمار العالمي، يستخدمه وقت الحرب... ويستخدمه وقت السلم... ففي وقت الحرب كانت السيطرة على القناة سلاحاً في يد الإنجليز وحلفائهم ضد أعدائهم. وفي وقت السلم كانت الأموال التي تبتز من القناة تستخدم في ضرب الحركات التحريرية بل كان لشركة القناة جواسيس وعيون تضرب الحركة الوطنية المصرية، وقد تجلّى هذا واضحاً أيام المعركة المسلحة في القناة أواخر 1951... بل كانت شركة قناة السويس مصدر رشوة لحكام مصر السابقين، حتى يمضوا في خيانتهم للقضية الوطنية واستسلام مصر للمستعمر...

فتأميم شركة القناة نصر من الدرجة الأولى لمصر في معركتها ضد الاستعمار، وتدعيم لاستقلالنا الوطني، واسترداد لأرضنا وكرامتنا وعزتنا القومية، وتدعيم لاستقلالنا الاقتصادي.

كما أن تأميم شركة القناة كان أعنف ضربة أُنزلت بسياسة حلف بغداد، والقضاء على الخطط الاستعمارية للسيطرة على الشرق الأوسط، إذ أن إفلات قناة السويس من القبضة الاستعمارية، تشجيع قوي لكافة الشعوب على التخلص من القبضة الاحتكارية على البترول العربي، أي زوال السيطرة الاستعمارية على الشرق الأوسط التي جعلتها إنجلترا محور سياستها بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن تأميم شركة القناة كان جزءاً من معركة السلام العالمي، فالقناة في يد شركة استعمارية، إنما هي أداة للحرب لا للسلام، والقناة في يد مصر المستقلة، إنما تسير لصالح شعبها، ولصالح الشعوب جميعاً، ولصالح السلام العالمي.

لقد كان تأميم القناة تتويجاً من مصر لسياسة الاستقلال الوطني وسياسة الجبهة العربية، تؤذن بالانهيار التام لحلف بغداد، لا مجرد تجميده، وبالتقلص النهائي للنفوذ الاستعماري السياسي والاقتصادي في الشرقين الأدنى والأوسط في منطقة الشرق الأوسط.

لهذا لم يكتف الاستعمار هذه المرة بالعويل، إنما أخذ يعدُّ العدة فوراً لغزو مصر !

الفصل الحادي عشر

العدوان الاستعماري

-1-

خطة الاستعمار

كانت نية الاستعمار مبيتة للعدوان على مصر، فقد بدأت الاستعدادات العسكرية فور تأميم مصر للقنال، من جانب بريطانيا وفرنسا. لقد صرحت الديلي ميل في 30 يوليو أن ممثلي الغرب يتناقشون في الخطط العسكرية لمواجهة الموقف.. بل بدأ التفكير مبكراً في استخدام إسرائيل، إذ جاءت التقارير في صحف أغسطس أن الدول الغربية كانت تبعث بأسلحة جديدة لإسرائيل، وأن هذه كانت تسرع في إنتاج الأسلحة، وقد قالت الديلي سكتش التي تصدر في لندن بتاريخ 12 سبتمبر: لو ضمنا سلامة إسرائيل، وبذلنا لها وسائل الدفاع عن نفسها، فإن هذه الخطوة كافية لوضع جمال عبد الناصر ومَن يتبعونه في مكانهم ولفترة طويلة جداً!

بل حددت النشرة البريطانية الخارجية في 13 سبتمبر نقطة بدء العدوان في شبه جزيرة سيناء، أي نفس النقطة التي بدأ فيها الهجوم الإسرائيلي بالفعل في 29 أكتوبر.

كما أكدت جريدة ليموند الفرنسية أن وحدات بحرية فرنسية، قد تحركت إلى جبهة غير معلومة، منها البارجة الحربية جان بارت.

كما تجمّعت قوات بحرية كبيرة وأرضية وجوية في البحر الأبيض بالقرب من قبرص ومالطا، وحوّلت جزءاً من القوات الفرنسية في الجزائر إلى قبرص. وفي نهاية سبتمبر تجمّع جيش بأكمله في الجزء الشرقي من البحر الأبيض، مزوداً بكافة المراكب الحربية لكل من إنجلترا وفرنسا، وقد بلغ عدد القوات المشتركة الأنجلو- فرنسية، المواجهة ضدّ مصر ما بين 100-150 ألف. وكان الاحتياطي لهذا الجيش قرابة نصف مليون رجل من الاحتياطي.

جيش بأكمله يزعم الاستعماريون أنها مجرد قوة بوليسية!

وقد ثبت أن القوات التي استولت على رفح، إنما هي قوات بريطانية تؤيدها الدبابات البريطانية، وأن هذه القوات قد نزلت في إسرائيل، قبل أن تعلن هذه التعبئة العامة هناك بزمان طويل، وقد قامت هذه القوات بعمليات حربية في شبه جزيرة سيناء.

وقال متحدث بلسان وزارة الخارجية السورية في 20 نوفمبر، أنه ثبت أن القوات البريطانية الفرنسية، اشتركت اشتراكاً فعلياً في العمليات الحربية، التي قامت بها القوات الإسرائيلية في سيناء ورفح وغزة، وأن هذا الاشتراك قد شمل العمليات الحربية .

بل اعترفت الوزارة الفرنسية بأن بعض المدربين على استخدام الطائرات النفاثة، كانوا في إسرائيل أثناء الحملة التي شنتها ضدّ مصر.

بل إنه إثر النقاش الذي دار في مجلس الأمن، بخصوص التسوية السلمية لمشكلة القنال، سمع البعض بينو وزير خارجية فرنسا يقول: إن اللعبة لم تنته بعد!

وقد كشفت مجلة تاليم الأمريكية أمر الاتفاق السري بين فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، وأمر شحن فرنسا سرّاً لاثنتي عشرة من طائرات مستير لإسرائيل،

وإطلاع إسرائيل لفرنسا على خططها، وذهاب بينو إلى إنجلترا في 13 أكتوبر ليلبغ إيدن أن إسرائيل مستعدة لشن الحرب على مصر، وتمخضت الاجتماعات بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية، عن إنشاء قيادة لعملية حربية مشتركة، أطلق عليها اسم اميكار.

وكانت خطة العدوان مُبَيَّنة كالاتي:

1. أن تأخذ إنجلترا وفرنسا في عقد مؤتمرات دولية (كمؤتمر لندن الأول والثاني إلخ) لإثارة الرأي العام العالمي ضدَّ مصر، ولحشد أكبر ما تستطيع أن تحشده من دول ضدَّ مصر.
2. هذا في الوقت الذي تكون قد تمت فيه التعبئة العسكرية اللازمة لغزو مصر، من قوات برية وجنود مظلات ومراكب حربية وطائرات.
3. أنه إذا لم تخضع مصر لهذه التهديدات، فتقبل تدويل القناة، أي السيطرة الاستعمارية الجماعية على هذا الشريان الحيوي، رفعت إنجلترا وفرنسا الأمر إلى مجلس الأمن لعلها تكسب مكسباً سياسياً هنالك، ولعلها في نفس الوقت تُوهِم مصر، بأنها قد نبذت سياسة القوة، فتُفاجَأ مصر بالعدوان، فيصيبها الانهيار.
4. أن يقوم المعسكر الاستعماري بحصار اقتصادي على مصر، بدأ بتجميد الأرصدة، ومقاطعة مصر اقتصادياً، لعل هذا يساعد على انهيار الاقتصاد المصري، فتعجز عن مقاومة العدوان الاستعماري.
5. وكانت الخطة العسكرية قائمة على أن تهاجم إسرائيل، صحراء سيناء، بقوات يعززها السلاح الإنجلو فرنسي، وقوات إنجلو فرنسية مدربة، كخدعة عسكرية، حتى تظن مصر أن الأمر قاصر على مجرد مغامرة إسرائيلية حمقاء.
6. ومن لندن جاء على لسان متحدث رسمي لوزارة الخارجية البريطانية، أن الحكومة البريطانية لا تنوي استغلال القتال، الذي نشب فجأة في سيناء لصالحها على الفور، حتى تطمئن الحكومة المصرية، فتوجه قواتها الأساسية الضاربة إلى صحراء سيناء لمواجهة الغزو الإسرائيلي.
7. أن تواجه مصر بإنذار إنجلو فرنسي، إثر تورُّط القوات في سيناء، بوقف القتال، والانسحاب إلى عشرة كيلو من القنال.

فإمّا أن تقبل مصر هذا الإنذار، فتتيح بذلك احتلالاً إنجلو فرنسيًا للقنال، دون طلقة واحدة، وإمّا ترفضه.

وقد أعلن إيدن في مجلس العموم أن قوات رمزية فرنسية بريطانية ستدخل منطقة القنال، حتى إذا قبلت مصر وإسرائيل الإنذار البريطاني الفرنسي بوقف القتال!

8. فإذا ما رفضت مصر الإنذار، حُوصرت القوات المصرية في شبه جزيرة سيناء، بين نارين، نار الهجوم الإسرائيلي، ونار القوات الأنجلو فرنسية التي كان مقدراً لها أن تهبط في سهولة في منطقة القنال وتحتل بور سعيد والإسماعيلية والسويس، وتسارع إلى الاستيلاء على القاعدة البريطانية الموجودة في التل الكبير، بموجب اتفاقية أكتوبر 1954 والتي كانت ممتلئة بصنوف المعدات العسكرية الصالحة للاستعمار فوراً.

9. أن تشن القوات المعتدية، غارات مركّزة على المطارات المصرية، بهدف القضاء على سلاح الطيران المصري.

10. أنه بمقدار ما يتم نجاح هذه الخطوة، تقوم في كل من سوريا والأردن، انقلابات بواسطة عصابات مسلحة في داخل هذه البلاد، مزودة بها هذه القوات، كما جاء في بيان الحكومة الأردنية، من تصميم ألماني من النوع الذي يصنع في القسم المحلي من فلسطين، والذي تتجهز به العصابات الصهيونية! وهذا بهدف قلب نظام الحُكم في تلك البلاد، وتنصيب حكومات موالية للمعسكر الغربي، خادمة له.

11. أن يتم انقلاب في مصر في نفس الوقت ضدّ الرئيس عبد الناصر، وتقوم وزارة خاضعة للاستعمار، تعقد صلحاً مع الدول المعتدية، وتفسد بذلك أي تدخل من جانب هيئة الأمم المتحدة، أو أية دولة راغبة في مساعدة مصر.

12. وأن يتم هذا كله في سرعة لاهثة، في ظرف أسبوع على الأكثر، والاتحاد السوفيتي قد شغلته المؤتمرات الاستعمارية والرجعية في المجر، وأمريكا مشغولة بأمر الانتخابات لرئاسة الجمهورية، فيواجه العالم بالأمر الواقع ويستسلم له خاضعاً.

هذه هي خطة العدوان الاستعمارية.

ولم يكن الهدف من هذه المغامرة الاستعمارية الحمقاء، مجرد إيجاد حل لمشكلة القنال، ولكن كان الهدف - كما يقول الرئيس عبد الناصر - هو تدمير مصر تدميراً كاملاً شاملاً.

وكما قالت حكومة أذربيجان: إنَّ العدوان المسلَّح على مصر الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وإنما هو موجَّه ضدَّ الشعوب العربية كافة، وضدَّ كافة شعوب الشرق التي تكافح ضدَّ السياسة الاستعمارية، من أجل سيادتها واستقلالها الوطني.

كان الهدف هو أن تتخلى مصر تماماً عن سياستها السلمية الاستقلالية، وأن تجثوا راکعة عند أقدام المستعمر! وأن تسقط وأن تسقط معها سوريا والأردن" ويحقق حلم الأمبراطورية العجوز، حلم تكوين مستعمرة كبرى تمتد من أعالي النيل إلى شواطئ بحر قزوين.

وكان الهدف أن يُقضى على الحركة التحريرية المسلَّحة في الجزائر، نتيجة لفتٍ عضدها بعد سقوط مصر، قائدة الكفاح العربي التحريري.

وكان الهدف ألا تقوم، لعشرات السنين، حركات تحريرية في بقية أفريقيا التي تغلي وتوشك على الانفجار.

وأن تتحول هذه المنطقة بأسرها إلى مستعمرة بترولية، تُدرُّ أرباحاً فاحشة على الشركات الاحتكارية الأنجلو فرنسية، وأن تصبح سوقاً للسلع البريطانية الفرنسية التي تباع بأسعار احتكارية عالية، وألا تقوم هناك نهضة صناعية في الشرق العربي، من شأنها تطوير اقتصاد هذه البلاد تطويراً مستقلاً، يغييها عن الاعتماد على المستعمر... وأن تستمر مصر وبقية الشرق العربي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا مورداً للخامات والمنتجات الزراعية الرخيصة.

وأن تستخدم موارد الشرقيين الأدنى والأوسط من ثروات ورجال وقوداً لحرب عالمية يشنُّها الاستعمار ضدَّ المعسكر الاشتراكي.

فإذا ما استطاعت بريطانيا وفرنسا أن تحقِّقا كل هذا، اتخذتا من منطقة الشرق الأوسط، نقطة وثوب لإعادة سيطرتهما على الهند وبورما وإندونيسيا، وفي المستقبل القريب أو البعيد.

وأخيراً وليس آخراً، أن يحُول هذا الأمر دون الانهيار السريع للاستعمار عامة؛ وللإستعمار الأنجلو فرنسي خاصة.

وأن تسترضي إسرائيل، صنعة الاستعمار، مقابل قيامها بدور مقلب القط، بشبه جزيرة سيناء، والضفة الغربية من شرق الأردن، وأن تفتح أبواب الشرق لصناعتها البائرة.

هذه كانت أهداف الاستعمار من عدوانه على مصر.

-2-

المقاومة المصرية الرائعة

ولكن الشيء الوحيد الذي لم يتوقعه الإستعمار والصهيونية هو المقاومة
الباسلة لمصر، شعباً وجيشاً وحكومة.

***المقاومة العسكرية:**

فقد تفوق السلاح المصري من طائرات الميج 17 على السلاح الإسرائيلي من طراز المستير الفرنسية تفوقاً باهراً، وسببت له خسائر فادحة.

كما قاومت قواتنا المسلحة ببطولة نادرة في أبو عجيبة و رفح و"شرم الشيخ.
كما قام سلاح البحرية المصرية بأعمال انتحارية رائعة.

وأدرك الرئيس عبد الناصر الفخ الذي نصبه الإستعمار لقوات مصر المسلحة، باستدراجه لصحراء سيناء، فصدر الأمر في مساء 31 أكتوبر بضرورة الانسحاب السريع من سيناء، وتوحيد النشاط العسكري كله غرب القناة.

وكان انسحاب الجيش، مهما تكبّد من خسائر، أمراً ضرورياً، إذ كان فيه إحباط لخطة العدو، خطة القضاء التام على القوات المسلحة المصرية الضاربة.

ولو أن قرار الانسحاب - كما يقول الرئيس عبد الناصر - كان قد تأخر 24 ساعة فقط، لكان الأمر كله الآن قد انتهى.

*استراتيجية ثورية جديدة:

ولأول مرة أصبح لمصر استراتيجية عسكرية ثورية، استراتيجية نابغة من المعركة ذاتها. وقد بدأت هذه الاستراتيجية بإعلان الرئيس عبد الناصر انضمام الجيش إلى الشعب في المعركة المسلحة. وتسليح الشعب وتدريبه تدريباً كاملاً على حرب العصابات والمقاومة السرية.

وها هي الخطوط البارزة للاستراتيجية الحربية لمصر كما تجلّت في المعركة:

1. أن الاستعمار لن يسكت عن السياسة الاستقلالية السلمية لمصر وبقيّة البلاد العربية، ولن يقف مكتوف الذراعين إزاء نفوذه في هذه المنطقة وأنه لن يتأخر عن القيام بمجازفات أخرى حمقاء، هذا إذا لم يستطع تدبير مؤامرات داخلية للقضاء على الحكومات الوطنية.

فلاستعداد السياسي والعسكري لمصر شعباً وجيشاً أصبح من أولى المهمات الواقعة على عاتق مصر.

2. إن أي عدوان إسرائيلي على مصر، لا يمكن أن يكون عدواناً حقيقياً إلا بتأييد عسكري من جانب المعسكر الاستعماري. ويستتبع من هذا أن الدفاع الرئيسي عن مصر لا يمكن أن يكون في غزة أو رفح أو العريش وأبو عجيل. فهذه نقط تعطيل ومناوشة لقوات العدو العدوانية. وخاصة إذا صحبتها قوة طيران ضاربة لإزعاج جيوش العدو.

3. إن عماد الدفاع عن مصر هو القوات المسلحة المصرية جنباً إلى جنب مع الشعب المسلّح تسليحاً تاماً، والمُدرب تدريباً عنيفاً على حرب العصابات والمقاومة السرية.

4. إن قوات الطيران والقوات المسلحة يجب أن تكون مبعثرة بعثرة تامة، بحيث لا يستطيع العدو أن يضرب أي تجمعات لها، هذا في الوقت الذي يجب أن توزّع فيه هذه القوات توزيعاً يسمح لها بالتجمّع السريع، لضرب العدو في أية نقطة تختارها مصر.

5. إن تسلّح الموانئ المصرية الأساسية بأحدث المدافع المضادة للطائرات، ومدفعية السواحل، المدفعية المضادة للدبابات، وأن ينظم الشعب في هذه

الموانئ تنظيمياً كاملاً لمقاومة أية جنود مظلات هابطة، وأن يرَّحل منها النساء والأطفال في الوقت المناسب.

6. أن يكون الدفاع عن أرض مصر، شبراً شبراً، ومدينة مدينة، وشارعاً شارعاً، وحارة حارة، وبيتاً بيتاً، وقرية قرية.

7. أن تقوم هناك مقاومة سرّية، مزودة بأسلحة مخبأة، وبجهاز دعاية وبعناصر واعية سياسياً، لإزعاج قوات العدو في حالة احتلاله لأية مدينة أو قرية.

8. أن يجمع ما بين العمل العسكري والعمل السياسي بين صفوف الشعب والقوات المسلحة، بشرح الأهداف الوطنية، ويكشف المؤامرات الاستعمارية، وضرورة وحدة الشعب وتكتله مع الحكومة الوطنية، صفّاً واحداً ضدّ أي عدوان استعماري من الخارج، أو أي مؤامرات من الداخل.

هذه الاستراتيجية الثورية قد طُبِّقت فعلاً في كثير من النواحي، وخاصة في منطقة القنال والقُرى المحيطة بها، بحيث أدرك العدو استحالة مواصلة عدوانه في هذه المنطقة، وإلا كلفه هذا ثمناً باهظاً حقاً.

*** معركة بور سعيد :**

وقد سجلت بور سعيد مقاومة رائعة للعدوان الاستعماري، جعلت منها ستالينجراد الثانية. لقد سجلت هذه المدينة الصغير صفحة خالدة في تاريخ الحركات التحرير.

لقد شهدت بور سعيد- كما قال الدكتور محمد أنيس- بحق بداية دخول الاستعمار في بلادنا عام 1858 ممثلاً في شركة قناة السويس، وشاهد نهايته عام 1956... من بور سعيد دخل الاستعمار، ومنها يخرج إلى غير رجعية

وإلينا الخطوط البارزة من مقاومة بور سعيد الباسلة، كما استقيناها من عدّة مصادر:

بدأت طائرات المستعمر الإنجليز الفرنسي وربيتهما إسرائيل، الضرب بشكل مرَّكّز في يوم 3 نوفمبر 1956، على عدة نقط في المدن، هي: مطار الجميل، كوبري

الجميل، ومحطة الرادار، المدفعية المضادة هناك، والمدفعية الساحلية ببور فؤاد، وخطوط السك الحديدية، وطريق بور سعيد الإسماعيلية.

وقد ركّزت طائرات العدو نيرانها على مدفعية السواحل، وقد أظهرت هذه المدفعية بطولة رائعة، فقد كان أحد المدافع يقف تحت الكابينة، ويقذف الأسطول بقذيفة أو اثنتين، ثم يتراجع إلى الخلف، ويضرب الكابينة التي تستره، ليوهم الطائرات أنه قد أصيب، وبسرعة فائقة ينتقل المدفع إلى كابينة أخرى ويكرّر العملية بنجاح.

اضطر العدو إلى استخدام عدد ضخم من طائرات حلف الأطلنطي، قبل أن ينجح في إسكات المدفعية المصرية.

في الساعة الخامسة من مساء الاثنين 5 نوفمبر سنة 1956، أخذت مئات الطائرات تحلّق في سماء بورسعيد؛ بعضها من قاذفات القنابل، والبعض الآخر من حاملات جنود المظلات، وكانت الطائرات تلقي بقنابل محدثة دخاناً كثيفاً كي تتمكن من إنزال قوات الباراشوت في ستار هذا الدخان.

فهرعت القوات المسلحة، مع القوات الشعبية التي كانت تحمل السلاح، وقد كان عددها قليلاً في ذاك الوقت، واستطاعت أن تقضي على القوات المعادية التي نزلت في منطقة الجبّانات، وعلى معظم القوات التي نزلت في مطار الجميل. بدأت توزيع الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع للشعب. ولو أن هذا التوزيع تمّ في عجلة، فكان أن استولى صغار الشباب، وكان أن وقع السلاح في أيدي أناس غير مدربين.

بدأت لجنة المقاومة الشعبية كفاحها لإعادة توزيع السلاح على القادرين على حمله وامتلات جدران بور سعيد بشعاراتها: كل منكم يدرب الآخر في سبيل وطنه.. لا تبخل على زميلك المدرب بالسلاح.. انكر ذاتك في المعركة. منتهى الوطنية أن تعطي زميلك الأكثر تدريباً على سلاحك.. لا تطلق رصاصاتك في الهواء. اقتصد في استعمال الذخيرة.

وأمكن بعد جهد كبير، وإعادة توزيع الجزء الأكبر من السلاح على المدربين من رجال المقاومة الشعبية.

اشتبك الشعب المسلّح مدى أربع ساعات متتالية مع قوات العدو التي هبطت في منطقة الرسوة، وهي تبعد ثلاثة كيلو مترات عن المدينة.

كانت طائرات العدو في ذاك الوقت ومعها مدفعية أسطول الأعداء، تضرب الشعب ضرباً مرّكزاً، لإحداث الرعب في صفوف الشعب من جهة، ولحماية قوات الباراشوت الهابطة من جهة أخرى، ولإمدادها بالسلاح والذخيرة من جهة ثالثة.

وكلما لقيت قوات العدو، مقاومة شعبية بأسلة، استبد بالأعداء الجنون، فأخذت طائراته تضرب المواطنين بمدافعها الرشاشة، وتطلق صواريخ مشتعلة على المنازل الخشبية الواقعة في منطقة المناخ وكميات كبيرة من البودرة المساعدة على الاحتراق، وتسرب تانكات البنزين ومخازن شل للبترول، وطريق السكة الحديدية والمعاهد، بل أطلق العدو النيران على الأهالي الذين كانوا يهاجرون، فكان أن غرق بهم اللنش الذي كان ينقلهم إلى المطرية والمنزلة.

كما كان لوجود الأطفال والنساء أثره المزعج، وخاصة وقد اشتعلت المدينة بالنيران.

بلغت أنباء في مساء يوم 6 نوفمبر، عن أن القيادة المحلية قد اتفقت على هدنة محلية، ابتداء من الساعة السابعة مساءً، وتبليت الأفكار، فانتهز العدو الفرصة وأنزل قوات كبيرة بالباراشوت في مدينة بور فؤاد، بل أنزل بعض الدبابات.

ولكن جاءت الأوامر صريحة من القاهرة، بوجوب الدفاع عن المدينة حتى آخر رجل. ونزلت عربة الاستعلامات في ساعة متأخرة من الليل، تنبه رجال المقاومة الشعبية والقوات المسلحة إلى الاستمرار المعركة، كما أعلنت هذه العربات أمر الإنذار السوفيتي لكل من إنجلترا وفرنسا، مما ساعد على رفع الروح المعنوية.

وكان أن زحف رجال المقاومة الشعبية والقوات المسلحة في اندماج بديع إلى الساحل، لسحق أية قوة تحاول الدخول إلى المدينة، فجن جنون العدو وانطلق يضرب المواطنين في الشوارع، ويُلقي القنابل الحارقة، حتى تصاعد منها الدخان الكثيف.

لجأ العدو إلى حيلة غادرة، فاتجهت بعض دباباته من الساحل، وهي ترفع العلمين السوفيتي والمصري، وخدع البعض ولكن سرعان ما نبهته لجنة المقاومة

الشعبية للخدعة، وقد استطاع الشعب مع القوات المسلحة، الاستيلاء على خمس دبابات من العدو، رغم ما كلفه هذا من شهداء لا يقلّون عن الأربعمئة عدًا، وقد استخدم الشعب والجيش هذه الدبابات في مقاومة العدو.

كشف الطابور الخامس من العرايا الفرنسيين والصهونيين عن نفسه، وأخذ يطلق الرصاص على قواتنا في شوارع الحي الإفرنجي، بل احتمت قوات العدو ببعض منازل الطابور الخامس.

وقد نجح بعض رجال المقاومة الشعبية في نسف المنازل بمن فيها.

قامت دبابات العدو بضرب المنازل والشعب بنيران المدافع الثقيلة، وكانت طائرات الأعداء تمرّ فوق المنازل على ارتفاع منخفض وتطلق نيرانها.

وأصبحت المعركة غير متكافئة، مما اضطر بعض رجال القوات المسلحة إلى تغيير ملابسهم العسكرية واتخاذ الملابس المدنية والاندماج التام في صفوف الشعب لاستمرار المعركة.

قامت بعض السيدات والأطفال بدور رائع في المعركة، فقد استخدمن غطاء الحبل والسكاكين، وكل ما استطاعت أن تمتد إليه أيديهن لضرب قوات العدو.

قضى المواطنون في بور سعيد ثلاثة أيام بلا طعام وبلا ماء إثر احتلال قوات العدو، كما بقيت أسر كثيرة مشردة في الشوارع، بسبب الحرائق التي شبت في الأحياء العربية كالمناخ.

هذه صور سريعة رائعة لمقاومة شعب بور سعيد الباسل، التي أفسدت خطة الاستعمار في الاستيلاء السريع على منطقة القنال، وأفسدت مؤامراته في التحكّم في هذه المنطقة والقيام بنفسه بتطهير القنال قبل الجلاء، واتخاذها نقطة مساومة لفرض شروط باهظة مقابل الانسحاب.

***الجهة المتحدة للمقاومة الشعبية:**

ولكن المقاومة لم تكف رغم احتلال العدو لبور سعيد، إذ رأى كثير من العناصر الواعية أن الوقت يُحتم - كما جاء في جريدة المساء - إعادة تنظيم القوى الوطنية المتناثرة، وإعادة الثقة للشعب، وربط كفاح الشعب بالجيش،

وخلق الاستعداد لتأييد المقاومة المسلحة، والوقوف موقفاً إيجابياً من الأعمال البشعة التي يقوم بها المعتدون.

وفي هذه الظروف القاسية، تكوّنت الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية ببور سعيد، وهي تضم أعضاء اللجنة العليا للمقاومة الشعبية وكافة الوطنيين الشرفاء من أفراد الشعب والجيش، وكافة النقابات العمالية، وكافة الطوائف والفئات، وكان هدفها الرئيسي هو التمهيد والتحضير للعمليات العسكرية المنظمة، التي قام بها رجال فرقة الصاعقة، ثم تعبئة الشعب تعبئة سياسية ضد المؤامرات الاستعمارية.

لقد كانت الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية، جبهة وطنية حقاً تضم ممثلي الشعب بكافة فئاته والحكومة معاً.

وابتدأت عملها في كتابة المنشورات بخط اليد، وإصاقها على الجدران وتوزيع بعضها على الأهالي.

وقد اشترك الأطفال في عمليات توزيع المنشورات وإصاق صور الرئيس جمال عبد الناصر على عربات قوات الاحتلال، والكتابة على أرض الشوارع، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

وكان بعض هذه المنشورات لا يزيد على عبارة واحدة: عودوا إلى بلادكم. إن الشركات الاحتكارية هي التي دفعت بكم إلى أرضنا، تذكروا بيوتكم وأمهاتكم وأزواجكم وأولادكم.

وكان الهدف من هذه الأعمال، كما جاء في جريدة المساء: تأكيد قيادة الرئيس جمال للشعب المصري، ربط الجماهير بالسياسة التحررية للمعركة رفع وعي الجماهير، كراهية قوات الاحتلال، والقيام بأعمال إيجابية ضدهم، مقاطعة قوات الاحتلال وعدم التعامل معهم، تنفيذ إذاعات العدو ومنشوراتهم. وقد أزعج العدو عمل الجبهة المتحدة، وكانوا ينزلون بدوريات، مهمتها نزع اللافتات ومسح الكتابة، فيُفاجؤون في اليوم التالي بغيرها، قد وضع في مكانها أو في مكان قريب.

وقد بعث هذا بالثقة في صفوف الشعب، فبدؤوا ينضمون للجبهة ويساعدونها في أعمالها.

كما قامت الجبهة بإصاق صور الرئيس جمال عبد الناصر واللواء عبد الحكيم عامر على الجدران وعلى عربات قوات الاحتلال.. بل اتبعت أساليب ماهرة في الدعاية للسخرية من المُعتدين، فأقام الشعب تماثيل رمزية لكل من إيدن وموليه تمثلها مشنوقين، وعُلّق التمثالان على أحد الأسلاك، كما كتب اسم إيدن وموليه على كلبين، وتركوا يجريان بين الجنود المُعتدين.

وقد نظمت الجبهة يوم وصول البوليس الدولي لمدينة بورسعيد، مظاهرة رائعة رافعة صور الرئيس عبد الناصر، وقد اشترك اليونانيون في هذه المظاهرة وكانت الهتافات العدائية ضدّ المعتدين تتصاعد بالإنجليزية والفرنسية، مما أثار القوات الفرنسية، فأطلقت نيرانها على المتظاهرين، فسقط شهيدان لا يتجاوز عُمرُ كلٍّ منهما عن الخامسة عشرة! هما حسن حموده ورمضان رضوان، وكانا يحملان صور الرئيس عبد الناصر.

كما قامت الجبهة بإخفاء الفدائيين ورجال الجيش بالمدينة، ومساعدتهم أثناء القيام بأعمالهم ضدّ القوات المحتلة.. وكان أن دُمّرت أربع دبابات للعدو وقُتِل الكثير من أفرادهِ. كما أُلقيت قنبلة على الكولونيل وليامز مدير المخابرات في بور سعيد.

وقامت الجبهة بتنظيم مظاهرات صامتة، قوامها قرابة ستة آلاف متظاهر، يحملون صور الرئيس عبد الناصر ولافتات فيها نداء بسقوط الاستعمار ووحدة الشعب والجيش والحكومة.. وسارت المظاهرة في موكب رائع يتقدّمه المئات من شباب بورسعيد على دراجاتهم، ومئات الأطفال.. كما اشترك في المظاهرة مئات النساء.. كما أُلقيت خُطْبٌ وطنية في الجبّانة، وتفرقت المظاهرة بعدها في هدوء دون أن تجرّ قوات الاحتلال على التعرّض لها.

ثم قامت الجبهة بإصدار جريدة غير دورية اسمها الانتصار، تشرح للمواطنين طبيعة المعركة، وتطلعهم على الحقائق، ولاقت هذه النشرة إقبالاً كبيراً من جانب الشعب.

كما ساعدت الجبهة على حفظ الأمن ومساعدة السلطات المحلية في ذلك الأمر أثناء وجود قوات الاحتلال مما أدى إلى انعدام حوادث السرقة، اللهم إلا الحوادث التي ارتكبها جنود الاحتلال.

ثمّ نظمت الجبهة مظاهرة ضخمة لاستقبال رجال البوليس، الذين وصلوا بورسعيد أثناء وجود قوات الاحتلال، باعتبارهم رمزاً لحكومة عبد الناصر ثم قامت بتنظيم المظاهرة الكبرى يوم 23 ديسمبر احتفالاً بالنصر إثر انسحاب القوات المعتدية من بورسعيد، وساهمت في الاستقبال الرائع لقوات الجيش المصري التي دخلت بورسعيد في الساعة الرابعة.

وما أن أعلن الرئيس عبد الناصر إلغاء اتفاقية أكتوبر 1954 بين مصر وإنجلترا، حتى هبّ الشعب البورسعيدى بقيادة الجبهة، يحتفل بهذه المناسبة حتى ساعة مبكرة من الصباح.

إن في الجبهة المتحدة في بورسعيد، والأعمال التي استطاعت تحقيقها لدليل عملي على أنها الشكل الرئيسي الناجح لجمع صفوف الشعب في الوقت الراهن بكافة فئاته، جنباً إلى جنب مع الحكومة الوطنية.. إنها قيادة نابغة من الشعب متعاونة تعاوناً وثيقاً مع الحكومة، تتمتع بثقة كل من الشعب والحكومة، ويستجيب الشعب لنداءاتها، وتستطيع أن تنظم صفوف الشعب، وأن ترفع وعيه السياسي، ومن ثم تستطيع أن تحقق تنظيم المقاومة ضدّ الاستعمار من جانب، وضدّ المؤامرات الداخلية من جانب آخر.

• لجان المقاومة الشعبية:

كما هبّت في كل أنحاء مصر، لجان للمقاومة الشعبية، تنظم الدفاع المدني وحرب العصابات والتدريب العسكري تحت إشراف جيش التحرير، في أكثر أحياء المدن الكبيرة، ومدن الأقاليم.

وكانت هذه اللجان تضمّ العمال والطلبة والحرفيين وصغار التجار والصناع والفلاحين والموظفين، متعاونة تعاوناً مباشراً مع ضباط جيش التحرير.

ولم تقتصر هذه اللجان على تنظيم الدفاع عن أرض الوطن من الناحية العسكرية فحسب ولكنها اشتغلت أيضاً بالدعاية الوطنية، فقامت بمؤتمرات وإلقاء محاضرات شعبية للفنانين، وأفلام سينمائية، بهدف شرح القضية الوطنية، وضرورة تدعيم الجبهة المتحدة، جبهة الشعب وحكومة عبد الناصر.

كما قامت النساء بدور باهر في المعركة الوطنية فقد حَمَلْنَ السلاح، وَنَظَّمْنَ لجاناً للمقاومة الشعبية النسائية في كثير من الأحياء، واستطاعت هذه اللجان أن تجتذب جماهير غفيرة من نساء الشعب، وقامت بدور في تشجيع الفتيات على الإقبال على التدريب العسكري، والتدريب على التمريض وبذل المعونة للمهاجرات من بورسعيد، بل قامت بعض عضوات لجان المقاومة الشعبية النسائية بعملية التدريب العسكري لزميلاتهن في الريف، وذلك في منطقة القنال.

لقد أثبتت المرأة المصرية بحق أنها في الصفوف الأولى من المعركة الوطنية المقدسة.

إن لجان المقاومة الشعبية هذه، قد قامت بدور هام في تعبئة الشعب ضدَّ العدوان، وفي جمع الشعب حول حكومة عبد الناصر الوطنية، وفي القضاء على مفتريات العدو وإشاعاته الكاذبة، وفي تقوية الروح المعنوية.

وقد كانت ولا شك نواة للاتحاد القومي، والجبهة الوطنية التي نادى بها الرئيس عبد الناصر.

لقد نبعت هذه اللجان من صفوف الشعب، من المعركة ذاتها، وكانت شكلاً من أرقى أشكال التنظيم الجماهيري التي عرفتها مصر، للدفاع عن أرض الوطن المقدس، ولتوحيد صفوف الشعب، ولحماية البلاد من أية مؤمرات داخلية.

والاستعمار الذي لا زال يهدد بلادنا بالعدوان المباشر من الخارج، أو من المؤمرات من الداخل، يتطلب ولا شك استمرار هذا الشكل من التنظيم الجماهيري، بل وتدعيمه وتوسيع صفوفه، بحيث يشمل كافة الجماهير الشعبية ويقوم بدوره السياسي الوطني، دور التعبئة الجماهيرية المستمرة، كما يقوم أيضاً تحت إشراف جيش التحرير بدوره في التدريب العسكري، ومختلف الخدمات الأخرى التي تتطلبها واجبات الدفاع الوطني، وواجب الالتفاف حول الحكومة الوطنية وواجب الوحدة مع الشعوب العربية، هذا بجانب قيامه بالمساهمة في حلّ كثير من المشاكل اليومية التي تصادف الشعب، وشرح طبيعة هذه المشاكل وإيجاد الصلات السليمة بين جماهير الشعب والسلطات المختلفة.

* دور العمال المصريين:

وقد قام العمال المصريون بدور بطولي رائع في المعركة الوطنية ضد الاستعمار شأنهم في ثورة 1919، وهبة 1931، ومظاهرات 21 فبراير، ومعركة القتال أواخر عام 1951.

لقد انضم إلى كتائب المقاومة الشعبية والحرس الوطني قرابة 4500 عامل من عمال كفر الدوار وحدهم، كما انضم آلاف أخرى من عمال شبرا الخيمة ونسيج وغزل القاهرة وآلاف من مختلف فئات العمال، وقد استشهد منهم الكثير في معركة بور سعيد الخالدة.

ولم يقتصر دور العمال المصريين على التطوع فحسب وبذل دمائهم، وإنما كانت معركتهم معركة إنتاج أيضاً، فقد قررت كافة نقابات العمال واتحاداتها على دفع مشاكلهم اليومية إلى الورا وعلى التركيز على زيادة الإنتاج.

كما أصدرت نقابة شبرا الخيمة، بياناً تُعاهد فيه الوطن: إننا سنكون في مقدمة الصفوف، وفي كافة الميادين، ميدان القتال، وميدان الإنتاج وميدان البناء، حتى نضمن لبلادنا النصر وإنزال الهزيمة بالمستعمرين الغزاة - إننا سنبدل ما في طاقتنا لزيادة الإنتاج عما كان عليه، قبل ذهاب زملائنا إلى ميدان المعركة.

وقد وجهت نقابات شركة الغزل الأهلية نداءً إلى العمال بأن يكونوا في الصفوف الأمامية للمعركة، كما طالبتهم وتطالبهم بضريبة الدم؛ لأن أي تهاؤن في المعركة سيترتب عليه القضاء على استقلالنا وسيادتنا.

وقال رئيس نقابة الغزل الرفيع في كفر الدوار: كنا نحدد لكل فرد منا مكانه، إمّا في طابور المقاتلين، أو طابور الذين يسهرون على المصنع، ولم تمض أيام قلائل حتى كان هناك 4500 عامل منا قد تحولوا إلى جنود مكافحين من الطراز الأول. وكانت نسبة الإنتاج في المصنع 99%، أمّا بعد الاعتداء، ورغم أن ثلث العمال قد ذهبوا إلى الميدان، فإن نسبة الإنتاج وصلت إلى 125% عما كان عليه قبل المعركة.

ولم يقتصر كفاح العمال المصريين على ميدان المعركة، ولا على ميدان الإنتاج وحدهما، إنما امتد إلى التبرع من أجورهم.. لقد تبرّع العمال بمئات الألوف من الجنيهات، من أجل مهاجري بورسعيد وإعادة بناء بورسعيد.

لقد أصدرت النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج بالقاهرة وضواحيها نداء تقول فيه: إننا لن نبكي مَنْ اشتهد منهم، بل سنخلد ذكراهم، لقد قرّر مجلس إدارة النقابة التبرع بأجر يوم من جميع العمال، والنقابة تأمل ألا يكون تبرعكم تنفيذاً للقرار فحسب، بل نرجو أن يكون التبرع نابعاً من اقتناعكم ووطنيتكم، نابعاً من إيمانكم وتقديركم لشهداء وطننا في أشرف معركة.

وبلغ ما جمعه عمال النقابة أكثر من ألف جنيه. وبلغ ما تبرع به عمال كفر الدوار 11.200 جنيه، وشركة الغزل بالإسكندرية 3500 جنيه، وعمال المنسوجات المصرية 2500 جنيه، وعمال شركة سباهي 1500 جنيه، واتحاد النقل المشترك قد تبرّع بأجر يوم.

ونحن نذكر هذا على سبيل المثال لا الحصر، فقد تبرعت عشرات أخرى من النقابات والمصانع ومختلف عمال الجمهورية المصرية بآلاف أخرى راضين مسرورين.

لقد سجّل العمال المصريون بطولاتهم الرائعة في الدفاع عن أرض الوطن، ببذل دمائهم في المعركة، وتحمل المشاق في سبيل زيادة الإنتاج، ودفع مشاكلهم اليومية إلى الخلف ثمّ التبرع بنصيب من أجورهم لشهداء بورسعيد ولبناء بورسعيد.

هذه المقاومة الشعبية الضخمة من شعب مصر، من نساؤها ورجالها وعمالها وفلاحها وطلبتها.. كانت عاملاً حاسماً في ضرب العدوان الاستعماري ضربة ساحقة.

لقد ارتفع الكفاح الشعبي التحريري الوطني المسلح ضدّ الاستعمار، أقصى ما بلغه في تاريخ الحركة الوطنية المصرية، سواء من ناحية البطولة أو التنظيم الشعبي الواسع، أو المساهمة الجدية من جانب فئات الشعب.

أعجيب بعد هذا ألا يستطيع المستعمر أن يحتل أكثر من مدينة مصرية واحدة رغم حشده جندّه وأساطيله البحرية والجوية، المزودة بأحدث الأسلحة؟ أعجيب بعد هذا، ألا يستطيع المستعمر أن يبقى في أرض الوطن المقدس أكثر من أربعين يوماً!

لقد كان أحقر عدوان عرفه التاريخ، كما كان أسرع انسحاب للاستعمار عرفه التاريخ أيضاً وأكثره خزيًا وهواناً.

لقد حققت مصر استقلالها وسيادتها وخاصة بعد أن أعلن الرئيس عبد الناصر إلغاء اتفاقية أكتوبر 1954 التي كانت تخوّل لبريطانيا اتخاذ قاعدة في القنال إثر أي هجوم على تركيا.

وقد سجّل الشعب المصري هذه السيادة وذلك الاستقلال بدمائه، بدماء الآلاف التي سقطت في سيناء ورفح والعريش وأبو عجيلة وشرم الشيخ، والآلاف التي استشهدت في بورسعيد، والمئات التي قتلها طائرات العدو في مختلف أنحاء القطر.

-3-

التضامن الدولي

منذ أربعة وسبعين عاماً، قامت إنجلترا بغزو مصر، ولكن هذا الغزو لم يُثر أي رد فعل يؤبه له في العالم؛ حقاً تحرك بعض الساسة والقادة العسكريين وخاصة في فرنسا. إذ رأوا في هذا الغزو، حركة معادية للأطماع الفرنسية في مصر والشرق العربي، إلا أن الحكومة البريطانية لم تعبأ باعتراضات فرنسا، واستمرت في غزوها لمصر، ولم يهتم العالم الرسمي إذ ذاك بمأساة مصر، لقد تركت وحيدة في الميدان، تكافح وحدها كفاح الأبطال.

وبعد أربعة وسبعين عاماً، هاجمت إنجلترا وفرنسا، مصر، مع ذيلهما إسرائيل.. لقد كانت في جانبهما القوة، والقوة في ظن الاستعماريين، هي الحق، ولكن عام 1956، لم يكن كعام 1882!

لقد أثار هذا العدوان الغادر، ضمائر الملايين من الناس البسطاء في كل أنحاء العالم، ولم تكتف هذه الملايين بالاحتجاج أو الأسى، ولكن هذا العدوان قد دفعها للتحرك، وقد بلغ هذا التحرك حدّ إعداد متطوعين مزوّدين بالسلاح من أكثر من شعب ودولة من الدول والشعوب المحبة للسلام، وذلك مناصرة لمصر ضدّ العدوان الغادر.

لقد أجبر الرأي العام العالمي، والدول والشعوب المحبة للسلام، امبراطوريتين كانتا إلى حين قريب مسيطرتين على جزء من العالم، على وقف القتال، ثم

الانسحاب نهائياً من أرض مصر، دون أن يحقق هدفاً واحداً من أهداف هذا العدوان، وذلك قبل أن يمضي على هذا العدوان 40 يوماً.

إن كان هذا يدل على شيء، فهو يدل على تغيير جوهرى في علاقات القوى العالمية، وقد أشرنا إليه بعض التفصيل في الفصل التاسع، ولا يسعنا إلا أن نلخصه في الآتي:

- ظهور العالم الاشتراكي كقوة دولية، مادية ومعنوية مؤيدة للسلام وحركات التحرر القومي، ومعادية للعدوان في كل أنحاء العالم.
- بروز كتلة الدول الآسيوية والإفريقية، التي ظفرت باستقلالها حديثاً إثر الحرب العالمية الثانية كعامل قوي في المحيط الدولي، وتساندها مع الدول المكافحة من أجل تحرير أراضيها وتطور مستقل لكيانها السياسي والاقتصادي.
- بروز الجبهة العربية، كما وصفها الرئيس عبد الناصر، كحقيقة واقعة، كان لها أثرها الفعال في مساندة مصر في كفاحها ضدَّ العدوان.
- ارتفاع الوعي السياسي لدى الجماهير في كل مكان، ولدى الطبقة العاملة والفئات الشعبية، حتى في الدول الاستعمارية نفسها، وضغطها على حكوماتها العدوانية ذاتها.
- ضعف المعسكر الاستعماري، وازدياد حدة التناقضات في داخله مما أدى إلى وقوف الولايات المتحدة في مجلس الأمن والجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، موقفاً غير مؤيد للعدوان الأنجلو فرنسي.
- الضعف الشديد للامبراطوريتين البريطانية والفرنسية، سواء عسكرياً أو اقتصادياً، مما جعلهما أعجز من مواصلة العدوان إزاء المقاومة البطولية لشعب مصر، والضغط الهائل للقوى المحبة للسلام.
- ارتفاع الوعي الشعبي، والوعي القومي التحريري لدى شعوب الشرق عامة، والشرقيين الأدنى والأوسط وشمال إفريقيا ومصر خاصة.
- ألم يهبط الشعب الأردني الذي لا يتجاوز المليون عدداً، متحدياً مشاريع الامبراطورية البريطانية الاستعمارية، ونجح في طرد جلوب، والتخلص من وزارة

خائنة ورفض الانضمام إلى حلف بغداد. واتّبع سياسة عربية خالصة بفضل ارتفاع وعيه السياسي، وتنظيم صفوفه.

ألا يناضل الشعب الجزائري في بسالة نادرة ضدّ أكثر من نصف مليون جندي فرنسي مزوّدين بأحدث الأسلحة؟

فلم يكن عجباً إذًا، وقد استطاع الشعب المصري بقيادة عبد الناصر، القضاء على السيطرة السياسية للإقطاع والاحتكار، أن يصمّد في بسالة نادرة ضدّ العدوان الاستعماري.

هذه هي التغيرات الجوهرية في الموقف الدولي، التي جعلت ميزان القوى في صالح الشعوب، حتى الصغيرة منها، وهي التي تجعلنا لا نهيب أي عدوان استعماري آخر، حتى ولو جاء من أقوى الدول الاستعمارية، أو حتى لو جاء من هذه الدول الاستعمارية مجتمعة!

ولنتناول الآن بشيء من التفصيل، بعض الوقائع المتصلة بهذا التضامن الدولي لقوى السلام في الأرض ضدّ العدوان على مصر.

الإنذار السوفيتي له أثر كبير في إجبار العدوان الاستعماري على التوقف ويجب أن نفهم الظروف التي صدر فيها الإنذار السوفيتي الذي وصفه أحد الدبلوماسيين الأمريكيين بأنه قد صيغ في لهجة قويّة، قويّة جدًا.

لقد أصدر اجتماع الطوارئ الذي عقدته جمعية الأمم المتحدة قراراً يحثّم على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إيقاف إطلاق النيران فوراً، ويلزمها بسحب قواتها من الأراضي المصرية، ولكن هذا القرار في بادئ الأمر لم يأت بالنتيجة المطلوبة.

ونشأ عن ذلك حالة مفجعة حقًا، كما قال د.ت. شيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتي في خطابه أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1956: فالقنابل البريطانية والفرنسية تنهال كالمطر على شعب مصر الوديع الآمن والدماء تنزف منها بغزارة، وقد استغاثت تطلب النجدة، وكان أي تسويق أو مماطلة من شأنه أن يهدد مصر بكارثة، ويحمل معه خطر امتداد الحرب، وقد رأى الاتحاد السوفيتي - والحالة هذه - أنه لا مفرّ من اتخاذ إجراء حازم. ففي 5 نوفمبر استحثّ الاتحاد السوفيتي مجلس الأمن على أن يُخطر كلاً من بريطانيا وإسرائيل وفرنسا بإيقاف كافة الأعمال العدوانية ضدّ مصر فوراً، وبسحب قواتها

التي غزت الأراضي المصرية في غضون ثلاثة أيام. وقد أوصى الاتحاد السوفيتي بضرورة قيام الحكومات أعضاء هيئة الأمم المتحدة وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصفتها أعضاء دائمين في مجلس بتقديم المعونة العسكرية وغيرها من المساعدات لضحايا العدوان بالجمهورية المصرية، وبإمدادها بقوات جوية وبحرية ووحدات عسكرية وغير ذلك من المتطوعين والمدربين مع المساعدات المادية، وذلك في حالة عدم رضوخ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لقرار مجلس الأمن خلال المدة المحددة.

وفي نفس الوقت، قدّمت الحكومة السوفيتية اقتراحاً لحكومة الولايات يقضي بالمساهمة مع باقي الحكومات الأخرى في مجهودات الاتحاد السوفيتي داخل نطاق هيئة الأمم المتحدة، لوقف العدوان، ومنع استمرار سفك الدماء ولكن مع الأسف لم تقم حكومة الولايات المتحدة بتعويض هذه الخطوة من جانب الاتحاد السوفيتي.

ولم يعد مفرّاً من أن يتخذ الاتحاد السوفيتي قراراً حاسماً أمّلته عليه مبادئه في سياسته الخارجية، أن يؤيد كافة الشعوب المكافحة ضدّ الاستعمار من أجل استقلالها وسيادتها، مُستلهماً في الوقت نفسه مبادئ الأمم المتحدة، وقرار جمعيتها ومن ثمّ كان الإنذار السوفيتي.

وقد جاء الإنذار في صورة أربع مذكرات، واحدة منها موجّهة لرئيس مجلس الأمن، وأخرى موجّهة لأنطوني إيدن رئيس وزراء إنجلترا إذ ذاك، وثالثة إلى جي موليه رئيس مجلس وزراء فرنسا، ورابعة إلى بن جورين رئيس وزراء إسرائيل وقد جاء فيه: لم تكن قناة السويس إلا ذريعة للعدوان الأنجلو فرنسي الذي له أغراض حربية أخرى. والحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها هي أن حرباً عدوانية، تُشن ضد الدول العربية، بهدف القضاء على الاستقلال الوطني لدول الشرقين الأدنى والأوسط، وبهدف إعادة نظام العبودية الاستعمارية الذي لفظته الشعوب العربية.

وماذا يكون موقف المملكة المتحدة (أي إنجلترا) إذا هاجمتها دول أقوى لديها كافة أنواع الأسلحة الحديثة المدمّرة؟ ودول كهذه تستطيع في الوقت الحاضر، أن ترسل قوات بحرية أو جوية إلى شواطئ بريطانيا، وأن تستخدم وسائل أخرى كالأسلحة الصاروخية، وإذا حدث هذا واستعملت الأسلحة الصاروخية ضدّ المملكة

المتحدة أو فرنسا، فإنكم بلا شك ستصفون هذا بأنه أعمال وحشية. ولكن فيم يختلف هذا عن الهجوم الوحشي الذي تشنه القوات المسلحة للملكة المتحدة وفرنسا على مصر التي تكاد تكون بلا دفاع؟

نعتقد أن حكومة المملكة المتحدة يجب أن تُضْغِي لصوت العقل وتوقف الحرب في مصر.. ونحن مصممون تماماً على سحق المعتدين بالقوة وأن نعيد السلام إلى الشرق.

وجاء في نفس الإنذار السوفيتي لإسرائيل ما يلي: إن الحكومة الإسرائيلية بتنفيذها لإرادة غيرها؛ تلعب بإجرام وبغير شعور بالمسؤولية بمصير السلام وبمصير شعبها.. إنها تبذر بين شعوب الشرق بذور من الحقد لدولة إسرائيل. ما سيكون له بكل تأكيد أثره على مستقبل إسرائيل، وما يعرض للهلاك وجود إسرائيل نفسها كدولة.. ونحن نأمل أن تفهم حكومة إسرائيل هذا الإنذار فهماً سليماً وأن تعيه.

واضح جداً من كل هذا، أن الاتحاد السوفيتي لم يلجأ إلى هذا الإنذار، إلا بعد أن استنفد كافة الوسائل القانونية سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة لاتخاذ إجراء مشترك لوقف العدوان بالقوة المسلحة، وإلا بعد أن رفضت الولايات المتحدة هذا الاقتراح، وإلا بعد أن استنجدت مصر بكافة شعوب العالم ودولها لمساعدتها.

ولم يكتفِ الاتحاد السوفيتي بإنذاره، بل اتخذ العُدَّة لتنفيذ هذا الإنذار فعلاً، إذ تقاطر ألوف المتطوعين السوفيت يسجلون أسماءهم في سفارة مصر بموسكو ويطلبون السفر لمصر.

وقام الشعب السوفيتي بمظاهرات، ضخمة موجهة ضد إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، ومطالبة بوقف العدوان بالقوة المسلحة.

وقرر العمال السوفيت العمل ساعتين إضافيتين تخصص أجورها لمساعدة مصر.. وفي وقت قصير أمكن جمع 50 مليون روبل هدية للشعب المصري. فضلاً عن أطنان من القمح والأدوية المحفوظة إلخ،

لقد أثبتت المعركة عملياً أن قوةً ضخمةً من أكبر دول العالم، تقف معنا شعباً وحكومةً، في كفاحنا ضدّ الاستعمار، ومن أجل المحافظة على استقلالنا وسيادتنا القومية.

*دول باندونج:

وهبت معظم دول باندونج شعوباً وحكومات، تؤيد مصر لا بالاحتجاج فحسب، وإنما بالمظاهرات والمتطوعين. فقد تجمع مئات الألوف من الصينيين في مظاهرات صاخبة وتوجّهوا إلى سفارة بريطانيا في بكين يعلنون سخطهم على العدوان وتأييدهم التامّ للشعب المصري وحكومته الوطنية.

وفي 3 نوفمبر؛ أعلن ماوتسي تنج، رئيس جمهورية الصين الشعبية، أن بلاده مستعدة لإرسال جيش من المتطوعين إلى مصر وقال: إذا انتصر المستعمرون في مصر، فإن عدوانهم سيمتد إلى الشرق الأوسط ومناطق أخرى، ولذلك فلن تتردد الصين في إرسال جيش من المتطوعين إلى مصر؛ إذا طلب الرئيس جمال عبد الناصر.

ثمّ أرسلت حكومة الصين تحذيراً لبريطانيا وفرنسا بوقف العدوان. وفي 7 نوفمبر أعلن السفير المصري في الصين الشعبية، أن 250 ألف متطوع صيني أبلغوا السفارة عن رغبتهم في السفر إلى مصر والمشاركة في الدفاع عنها.

وفي 13 نوفمبر أعلنت حكومة الصين، أنها قدمت لمصر هدية نقدية قيمتها 20 مليون فرنك سويسري، للمساهمة في كفاحها الباسل ضدّ العدوان الأجنبي وأن الصين تشحن على وجه السرعة، كميات كبيرة من الصُلب والشاي وزيت بذرة القطن مساعدة لمصر.

وأعلن وزير خارجية إندونيسيا أن حكومته ستتخذ إجراءات مشدّدة ضدّ بريطانيا وفرنسا، بسبب عدوانها على مصر، ثمّ قال إنّ الموانئ الإندونيسية قد قاطعت السفن البريطانية والفرنسية.

وفي 8 نوفمبر أحرقت الجماهير الثائرة في جاكرتا، دار السفارة البريطانية وحاصرت سفارة فرنسا ورجمتها بالحجارة.

وقاطعت مدينة جاكترتا جميع البضائع الإنجليزية والفرنسية وتقدّم ألوف من الشباب الإندونيسي للتطوّع، لمشاركة مصر في الدفاع ضدّ العدوان.

وقامت في أفغانستان مظاهرات كبيرة تأييداً لمصر، وأعلن المتظاهرون استعدادهم للسفر إلى مصر دفاعاً عنها، وصرح رئيس وزراء أفغانستان سردار محمد داود: إنّ العدوان الوحشي ضدّ مصر الصديقة العزيزة لأفغانستان قد أحدث أماً عميقاً، وهزة عنيفة في نفوس جميع أفراد الشعب الأفغاني، وقد وعدت الحكومة بتقديم كل مساعدة ممكنة إلى هذا الشعب الباسل المجاهد وقد تلقت طلبات لاحصر لها من جميع أنحاء البلاد، يعلن فيها مرسلوها أفراداً وجماعات تطوعهم لمساعدة مصر.

وفي الهند أصدرت حكومتها بياناً رسمياً في أول نوفمبر 1955 قالت فيه: إنّ العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر، يعد انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ باندونج.

وقال نهرو: إنني لا أذكر أي حادث عدوان أن صارخ، أفضع مما هو حادث اليوم ضدّ مصر.

وثار الشعب الباكستاني على العدوان، وطالب الحزب الديمقراطي وعلماء الباكستان بإلغاء حلف بغداد وجميع التكتلات العسكرية كما تظاهر الطلبة الباكستانيون في كاديشار وكويتا وغيرها من المدن الهامة، وأعلنوا مشاركتهم لمصر في نضالها ضدّ المستعمرين.

ونددت جميع الصحف في سيلان بالعدوان، وطالبت المعارضة البرلمانية، بعدم تقديم أية تسهيلات في القواعد البريطانية بسيلان للطائرات والسفن البريطانية، التي تحمل الجنود أو العتاد للشرق الأوسط.

وفي 3 نوفمبر، قامت مظاهرات ضخمة احتجاجاً على الهجوم الاستثمائي، وأنذر رئيس وزراء سيلان بانسحاب بلاده من الكومنولث، إذا استدعت التطورات المقبلة ذلك.

*الشعوب العربية:

وكان موقف سوريا حكومة وشعباً رائعاً حقاً. فقد أعلنت التعبئة العامة ووضعت قواتها العسكرية تحت تصرف مصر، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية والثقافية مع بريطانيا وفرنسا.

ووقفت الأردن الباسلة بجانب مصر، فأرسلت حكومتها الوطنية في أول نوفمبر إنذاراً إلى مجلس الأمن، بأنها ستنفذ الثلاثي العسكري بينها وبين مصر وسوريا.

وفي 3 نوفمبر أبلغت الأردن حكومة بريطانيا، بأنها لن تسمح لها باستخدام المطارات والقواعد العسكرية ضدّ مصر، ثمّ قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا.

وفي 12 نوفمبر أعلنت الحكومة الأردنية التعبئة العامة، وقرر أكثر من ألف طالب أردني الالتحاق بجيش التحرير، وطالب النواب الأردنيون بقطع العلاقات مع بريطانيا وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية.

وبالفعل قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأردني، إلغاء المعاهدة، وقبول المعونة العربية بدلاً من المعونة البريطانية.

وأعلن الشعب السوداني سخطه على العدوان، وسارت المظاهرات في الشوارع تهتف بكفاح الشعب المصري وسقوط الاستعمار. وقامت الجبهة المعادية للاستعمار بتسجيل أسماء المتطوعين، وطالبت الحكومة السودانية بقطع علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا وإعلان التعبئة العامة، وأضرب طلبة جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية وتطوّع الطلبة السودانيون في مصر في جيش التحرير. كما أصدرت الحكومة السودانية أمراً بمنع جميع الطائرات الحربية البريطانية والفرنسية من الهبوط بمطارات السودان.

وأعلنت حكومة ليبيا غداة وقوع العدوان على مصر، أن القواعد العسكرية فيها، لن تستخدم ضدّ مصر .

وفي 2 نوفمبر قامت مظاهرات عنيفة في بنغازي احتجاجاً على العدوان. ورفض الضباط الكويتيون تفرق المظاهرات الوطنية، التي قامت احتجاجاً على العدوان على مصر، وسحب أهالي الكويت أموالهم من بنوك بريطانيا، وقاطعوا شركاتها، وبلغت التبرعات لمصر أكثر من مليون وربع مليون جنيه.

وفي العراق، عندما اتضح للشعب، أن حكومة نوري السعيد، يَسْرَت استخدام الطائرات البريطانية لمطاراتها وقواعدها، أثناء الغازات على مصر، هبَّ الشعب العراقي ثائراً ضدَّ نوري السعيد، مطالباً بسقوطه والانسحاب من حلف بغداد، وقامت مظاهرات صاخبة، استشهد فيها المئات من الوطنيين العراقيين.

***في البلاد الاستعمارية:**

وقد دَلَّت الطبقة العامة في البلاد الاستعمارية نفسها، وكثير من الجماهير الشعبية فيها على مقدار تمسكها بمبدأ التعايش السلمي، واستنكارها للأساليب العدوانية للدوائر الحاكمة في بلادها.

ففي 4 نوفمبر، اجتمع في ميدان ترافلجار بلندن، أكثر من 40 ألف بريطاني، تلبية لدعوة لجنة السلام، وحزب العمال، والحزب الشيوعي الإنجليزي للاحتجاج على مصر؛ وطالبوا حكومة إيدن بوقف العدوان؛ وأصدر عمال المناجم بجنوب ويلز بياناً استنكروا فيه العدوان، وهددوا بالإضراب قائلين: إن كثيراً من العمال يطالبون بالإضراب كأداة فعالة لوقف الحرب الرجعية التي شنتها حكومة إيدن على مصر.

بل استنكر جيتسكل، رئيس حزب العمال البريطاني، وممثل الجناح اليميني فيه، تحت ضغط جماهير الحزب، هذا العدوان قائلاً بتاريخ أول نوفمبر: إن ملايين الشعب البريطاني، قد هزتها في عمق، وقد أحست بالخجل لإلقاء سلاح الطيران البريطاني قنبله على مصر، لا دفاعاً عن النفس .. وإنما متحدياً ميثاق الأمم المتحدة.

وقالت جريدة المانشتر جارديان، الناطقة بلسان حزب الأحرار بتاريخ 31 أكتوبر: إن هجوم الحكومة البريطانية على مصر، كارثة من الدرجة الأولى، فهو عمل خاطيء من ناحية - أدبياً وعسكرياً وسياسياً - إنه ضرب قاسية لسمعة بريطانيا ولحلف الأطلسي وللأمم المتحدة؛ ولن يحقق أي شيء لازدهار بريطانيا.

بل أحست الجرائد الإنجليزية المحافظة نفسها، بمقدار عزلة بريطانيا، فقالت الديلي ميرور بتاريخ أول نوفمبر: إن بريطانيا وفرنسا تقف منعزلتين، وقالت

فيناشيال نيوز: إنه لا شك أبداً في أن الرأي العالمي بشكل عام الفعلة الأنجلو - فرنسية.

وفي فرنسا، أضرب العمال الفرنسيون في مصانع الطائرات ومحطات القوى وأحواض السفن والمناجم ومصانع السيارات.

كما عقد الاتحاد العام للنقابات واتحاد العمال الكاثوليك اتفاقاً للإضراب احتجاجاً على العدوان الاستعماري، وسارت مظاهرات عمالية في معظم المدن الفرنسية، وقام الحزب الشيوعي الفرنسي بأكبر جهد لتهيئة العمال الفرنسيين والجماهير الشعبية الفرنسية ضدّ العدوان، وكان النواب الشيوعيون هم الوحيدون الذين عارضوا العدوان على مصر وندّدوا به.

وصرح وزير خارجية اليابان بأن بريطانيا وفرنسا لجأتا إلى استخدام القوة، وفي انتهاك صريح لمبادئ الأمم المتحدة وغاياتها.

وقال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ المكسيكي، بأن الاعتداء البريطاني الفرنسي على مصر سبّب قلقاً بالغاً في المكسيك. إن الشعوب الحرة والعالم يُدين العمل الذي قامت به هاتان الدولتان.

وفي الأرجنتين أصدرت شركة كاستالدس البحرية أمراً بوقف الباخرة الأجنبية التي تنقل عدداً من المتطوعين الإسرائيليين.

وقال وزير خارجية النرويج: إن نبأ العدوان الإسرائيلي، وكذلك التدخل البريطاني الفرنسي، قد أصاب الرأي العام النرويجي بصدمة عنيفة.

كان واضحاً، إذ أن المعسكر الاشتراكي، والدول المستقلة في آسيا وإفريقيا التي فازت باستقلالها حديثاً، ومعظم الدول العربية، والطبقة العامة في معظم البلاد الاستعمارية، قد أجمعت كلها على استنكار هذا العدوان، وقد تحركت كلها بدرجات متفاوتة من الحماسة والقوة، حركات فعلية من أجل وقف هذا العدوان.

لقد بلغ التضامن العالمي مع مصر من جانب القوى المحبّة للسلام، من القوة والعنف؛ ما جعله عاملاً حاسماً في وقف إطلاق النار، وفي انسحاب القوات الأنجلو فرنسية آخر الأمر من بورسعيد.

*التضامن العمالي الدولي:

وقد قام العمال في كافة أنحاء العالم، بدور رائع في مساندة مصر وتأييد كفاحها البطولي ضدّ العدوان .

فقد رسم الاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب (الذي تكوّن في 5 مارس 1955) خطة كاملة لمقاومة الاستعمار والاشتراك الفعّال في حالة العدوان على مصر أو أي قُطر من الأقطار العربية، وقد أصدر القرارات الآتية في أغسطس سنة 1956.

أولاً: أن يمنع عمال العرب البترول، في كافة البلدان العربية، من تسرب أية نقطة منه أو مستخرجاته أو مشتقاته، خارج حدود الوطن العربي، بكافة الوسائل، ولو أدى الأمر إلى نفس وتدمير كافة الآلات والمنشآت في حالة الاعتداء على مصر.

ثانياً: مقاطعة شحن وتفريغ وتموين جميع السفن وطائرات الدولة التي تعتدي على مصر، أو تؤيد العدوان عليها.

ثالثاً: تدمير كافة المطارات والمنشآت الحربية الأجنبية في الوطن العربي للحيلولة دون استخدامها ضدّ مصر.

رابعاً: مطالبة الحكومات العربية بتجميد أموال وممتلكات الدول التي جمّدت أو قد تجمّد أموال وممتلكات مصر، وكذلك سحب جميع أموالها وأرصدها من تلك الدول.

خامساً: توجيه نداءات إلى الاتحادات النقابية الوطنية والمهنية والدولية لمؤازرة مصر في موقفها.

وبعد ساعة واحدة من العدوان الغادر على مصر، وجه الاتحاد نداء يطالب فيه عمال الدول العربية بتنفيذ قرارات الاتحاد.

فقام العمال السوريون بنسف أنابيب شركة البترول العراقية الإنجليزية التي تمر بسوريا في ثلاثة مواضع، كما نسفوا خطّين آخرين على الحدود بين لبنان وسوريا.

وقام عمال طرابلس بتخريب أنابيب البترول، ورفضوا شحن سفينة من سفن البترول.

وأحرق العمال في البحرين جميع المنشآت البريطانية ونسفوا بعض أنابيب البترول.

ورفض عمال المطارات بالسودان، إرشادات الطائرات الفرنسية والبريطانية، واستقال سبعة موزعون موظفون يعملون بشركة الطيران بالخرطوم، احتجاجاً على قرار وقف الموظفين والعمال الذين رفضوا إرشاد الطائرات الإنجليزية والفرنسية.

ولم يقتصر الأمر على العمال العرب، وإنما امتد التأييد لمصر إلى جميع عمال العالم، فأرسل الاتحاد العالمي للنقابات في 2 نوفمبر برقية يحتج فيها بشدة على العدوان الموشين الذي شنته حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر، إن البشرية بأسرها تستنكر هذا التدخل العسكري وتعدّه عملاً وحشياً.

وفي 17 نوفمبر، اجتمع المكتب التنفيذي للاتحاد العالمي للنقابات، وأصدر القرارات الآتية:

- حثّ العمال على جمع التبرعات والأغذية والأدوية لصالح الشعب العربي.

- إرغام الحكومات المعتدية على تعويض مصر من خسائر الحرب.

- التبرع بما يعادل 5000 جنيه استرليني لشعب مصر.

كما قرّر عمال الصين الشعبية زيادة ساعات عمل إضافية من أجل مصر؛ وكوّنوا اللجنة الصينية لمساعدة مصر.

وأرسل اتحاد عمال النسيج للصين الشعبية برقية لرئيس اتحاد النسيج والغزل بمصر، جاء فيها: نحن نؤيد بقوة الشعب، الذي يقاتل في سبيل سيادته القومية وحرّيته وفي سبيل تحقيق السلام العالمي.

وتبرع عمال تشيكوسلوفاكيا وجمهورية منغوليا الشعبية بمبالغ محترمة لاتحاد عمال العرب.

لقد هبّ العمال في كل مكان لنصرة مصر أدبياً ومادياً، وأثبتوا بذلك أنهم القوة الرئيسية في الكفاح ضد الاستعمار، وفي مناصرة الشعوب المناضلة عن حرّيتها واستقلالها؛ ومن ثمّ كان للعمال في كافة أنحاء العالم دور حاسم في وقف العدوان.

كان مستحيلاً، إذاً إزاء الكفاح البطولي للشعب المصري، وإزاء التأييد العملي لملايين الشعوب في آسيا وأوروبا وإفريقيا، وإزاء الموقف الصلب الحازم للاتحاد

السوفيتي، وللصين الشعبية ولبقية المعسكر الاشتراكي، و إزاء مساندة الشعوب العربية ومعظم دولها، إلا أن يصاب الاستعمار الأنجلو فرنسي بهزيمة ساحقة آذنت بانهيائه تماماً.

-4-

موقف الولايات المتحدة

لا شك أن الولايات المتحدة قد انضمت إلى صفوف الدول المعارضة للعدوان .

لقد صرح إيزنهاور: إن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قد أخطأت التقدير في عدوانها على مصر، فإسرائيل كانت تعلم أن بريطانيا وفرنسا ستشتركان في المعركة، وأن المعركة لن تستمر طويلاً وستنتهي بنصرها، مما يُرغم مصر على عقد صلح معها، كذلك كانت تظن بريطانيا وفرنسا أن انتصارهما على مصر سوف يُرغمها على تدويل قناة السويس، وكانت هذه الدول الثلاثة تعتقد أيضاً أن الولايات المتحدة ستؤيدها وستخذل قرارات الأمم المتحدة.

وقال هنري كابوت لودج مندوب أمريكا في الأمم المتحدة: إن أمريكا تشعر أن بريطانيا وفرنسا قد أقدمتا على خطأ كبير بانتهاكها ميثاق الأمم المتحدة. كما أيدت أمريكا سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العمومية لهيئة الأمم، قرار وقف النار، وقرار الانسحاب للقوات العدوانية من الأراضي المصرية. ولا شك أن هذا الموقف من جانب الولايات المتحدة كان له أثره في وقف العدوان والانسحاب.

ولكن المسألة القائمة والتي لا تزال موضع بحث تاريخي هي: هل كانت أمريكا تعلم مُقدِّماً بأمر هذا العدوان؟ وهل كانت موافقة عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من الناحية الفعلية؟

لا شك أن الإجابة على هذه المسألة تتطلب الاطلاع على أخص الوثائق السرية والمحادثات الخاصة بين رؤساء الدول ورؤساء الوزارات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

ولكن هناك جانب من الحقائق يسترعي النظر ويدل على أن أمريكا كانت على علم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بهذا العدوان، وأنها لم تتخذ أية خطوات إيجابية على الأقل لوقف هذا العدوان.

أنه قد جاء في خطاب دالاس في مؤتمر لندن الثاني الخاص ببحث مشكلة القنال والذي تمخّض عن جمعية المنتفعين عبارات تدلّ على عدم استنكاره استخدام القوة، وذلك قبل العدوان.

فقد قال دالاس: إننا جميعاً نرغب في عدم استعمال القوة. ولكن هذا هو وجه واحد من وجهي العملة، إنني لا أهتم بصد ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة من كلمات عن عدم استخدام القوة، طالما كانت هناك مسائل لا يمكن أن تحلّ إلا بالقوة!

كانت هذه هي الفلسفة - كما يقول فتحي خليل - التي قدّمها دالاس للمُتجمّعين في مؤتمر لندن الثاني، فلسفة الحرب.

إنه أثبت أن الولايات المتحدة شجعت بشكل غير مباشر على إرسال أسلحة لإسرائيل في فترة ما بعد تأميم القناة، وإسرائيل كما هو معلوم، متوقفة حياتها وصادراتها وتمويلها على الولايات المتحدة، وهي بذلك لا يمكن أن تتحرك حركة واحدة، تعلم حقاً أنها تغضب سيدتها الحقيقة أمريكا.

إن أمريكا أخذت تسحب رعاياها من مصر وسوريا والأردن ابتداء من 29 أكتوبر 1956، أي يوم العدوان الإسرائيلي على مصر. ولو كانت المسألة مجرد عدوان إسرائيلي، لما كان هناك أي خطر له قيمة يمكن أن يهدد الرعايا الأمريكيين في مصر أو بقية الشرق العربي.

وقد قال الجنرال الأمريكي راندولف بيت في تصريح له: إن قوات الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض كانت مستعدة لشق طريقها إلى القاهرة، إذا دعت الضرورة لإنقاذ الرعايا الأمريكيين! وإن فرقتين من فرق البحرية الأمريكية الأولى تحركتا لتقوية الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض، وفي الخليج الفارسي.. وإن أوامر صدرت لتعزيز القوات الأمريكية، خوفاً من استيلاء المتطرفين في مراكش على القاعدة الأمريكية هنالك، لتعطيل تحركات القوات الأمريكية! وإن الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض كان مزوّداً بالأسلحة الذرية!

هذه الاستعدادات كلها، أكانت لمجرد إنقاذ الرعايا الأمريكيين؟ أم توجي بأن الولايات المتحدة كانت تُعدُّ العُدَّة للوثوب هي الأخرى في اللحظة المناسبة؟

إنه ثابت أن القوات العدوانية على مصر قد استخدمت أسلحة حلف الأطلنطي، وقد احتجَّت الولايات المتحدة رسمياً على ذلك، ولكن أكان مستحيلاً على قائد قوات الحلف الأطلنطي وهو أمريكي أن يَحُول دون هذا الاستخدام لأسلحة الحلف؟

ثم أي إجراءات عملية اتخذتها الولايات المتحدة لوقف العدوان؟ لقد اكتفت بأن تؤيد قرارات الجمعية العمومية في وقف العدوان والانسحاب فوراً من مصر. إن أسطولها السادس كان موجوداً في البحر الأبيض. وكان يكفي أبسط اعتراض منه لوقف العدوان فوراً، بل أكثر من هذا رفضت الولايات المتحدة بشكل حاسم عرض الاتحاد السوفيتي في استخدام قوات مشتركة من البلدين، لوقف العدوان بالقوة المسلحة، إذا أصرت القوات العدوانية على المُضي في عدوانها رغم قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وما جدوى المواقفة الرسمية على قرارات بوقف العدوان، إذا لم تصحبها الإجراءات العملية لتنفيذها؟

ثم ماذا كان موقف الولايات المتحدة حينما أعلن الاتحاد السوفيتي عزمه على سحق العدوان. وحين وجه إنذاره للدول الثلاثة المعتدية؟

لقد أعلنت الحكومة الأمريكية تحذيرها للاتحاد السوفيتي، وقالت: إن تلك المحاولة ستُقابَل بمعارضة من الحكومة الأمريكية.

وقال نيكسون نائب رئيس الولايات المتحدة: يجب أن يعلموا أننا لن نتأخر عن نجدة حلفائنا إذا جاء المتطوِّعون الروس. وحلفاؤنا هنا هم إنجلترا وفرنسا وإسرائيل!

وقال إيزنهاور: إن روسيا تؤيد أحد الطرفين في معركة الشرق الأوسط (أي تؤيد العرب) بينما تتجاهل مصالح الطرف الآخر (أي إسرائيل وبريطانيا وفرنسا) ولكن الولايات المتحدة تستهدف العدالة التامة للطرفين فهي ترغب في صداقة كل من الدول العربية وإسرائيل؛ لأنها تشعر أن كلا منهما يحتاج إلى الآخر. وأنه عقب تسوية تلك المسألة، ستعود الصداقة الأمريكية مع بريطانيا وفرنسا أقوى مما كانت في أي وقت مَضَى!

واضح أن سياسة الولايات المتحدة كانت مزدوجة الوجه: وجه رسمي ظاهري في مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة، يستنكر العدوان لفظاً وظاهرياً، ولكن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة لم تكن راغبة قط في اتخاذ أية إجراءات عملية لوقف العدوان الأنجلو فرنسي الإسرائيلي على مصر. بل على العكس كانت تُعدُّ العُدَّة سياسياً وعسكرياً للضرب في الوقت المناسب!

وما السرُّ في هذ الوجه المزدوج؟

إن الولايات المتحدة كانت مُقبلة على انتخابات الرئاسة، وكان صعباً ألا تُراعي الدوائر الرجعية ذاتها، رغبة للشعب الأمريكي في السلام وعدم الدخول في مغامرات حربية شأن مغامرة كوريا.

لقد كان زعماء الحزب الجمهوري أنفسهم بما فيهم دالاس، يروّجون أثناء الانتخابات لفكرة أن العالم مُقبل على سلام وازدهار. بل أشار دالاس في خُطْبِهِ الانتخابية إلى أن الولايات المتحدة تريد أن تعتمد أساساً على القوة الأدبية للأمم المتحدة!

كما أن العدوان على مصر أثار - كما رأينا - من السخط العالمي والتحرك الفعلي للشعوب، مما جعل الدوائر الرجعية في الولايات المتحدة تتردد في تأييده تأييداً رسمياً.

ولكن هناك أسباب لا تقل أهمية عن هذه الأسباب، ألا وهي سياسة الاحتكارات الأمريكية، التي تهيمن في الواقع على السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة.

لقد كانت هذه الاحتكارات تتطلع منذ أمدٍ بعيدٍ لثروات الشرقين الأدنى والأوسط: بترولها، وسوقها والانفراد بهذه الثروات.

إن تطلعها هذا يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى! فقد طالب الكولونل هاوس، وهو يعلّق على نقاط الرئيس ولسن الأربعة عشرة، بضرورة وجود سياسة الباب المفتوح في تجارة الشرق الأوسط، وضرورة وضع القسطنطينية تحت إشراف دولي وتكوين أرمينيا المستقلة.

وكان مَعْنِيًا- بلغة بسيطة- أن تفتح أبواب هذه المنطقة للنفوذ الأمريكي فلا تبقى منطقة احتكار أنجلو فرنسية.

ثم في الفترة ما بين الحربين، بدأ نفوذ الاحتكارات الأمريكية يتسرب إلى الشرق الأدنى في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية.

ولكن إثر الحرب العالمية الثانية، لم يعد يكفي الاحتكارات الأمريكية مجرد سياسة الباب المفتوح ، مجرد التسرب التجاري في هذه الأسواق والاستيلاء على امتيازات البترول هناك.

لقد أصبحت الاحتكارات الأمريكية ترغب في السيطرة الكاملة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتضمن سوق هذه المنطقة لها من جانب، ولتكون نقطة وثوب على الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى من جانب آخر، ولتستخدم رجال هذه المنطقة وثرواتها في حرب عدوانية ضدّ المعسكر الاشتراكي من جانب ثالث، وليكون لها وحدها الأرباح الفاحشة من البترول من جانب رابع.

وكانت سياسة الولايات المتحدة تنتهز باستمرار فرصة ضعف أو عجز الاستعمار البريطاني، لتفوز بنصيب الأسد في هذه المنطقة.

ومن ثم كان مبدأ ترومان في سنة 1947 منتهزاً فرصة ارتباك القوات البريطانية في اليونان، وعجزها عن السيطرة على هذه البلاد، ليثبت أقدام الولايات المتحدة في كل من تركيا واليونان، كخطوة للقفز على الشرق الأدنى.

وكان مبدأ ترومان يتضمن المساعدة العسكرية والاقتصادية في نفس الوقت، وتمخض آخر الأمر عن إنشاء نقط عسكرية أمريكية في هذين البلدين.

وكانت الحجّة التي قُدّمت وقتذاك، هي نفس الحجّة التي يقدّمها اليوم مشروع إيزنهاور ألا وهي الخطر الشيوعي والحرص على استقلال هذه البلاد ضدّ الغزو الشيوعي من الخارج والنشاط الهدّام في الداخل.

وكانت الاحتكارات الأمريكية تنتهز فرصة أي ارتباك من جانب إنجلترا في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط، لتزيد من قبضتها سواء البترولية منها أو العسكرية أو السياسية وكان واضحاً هذا في بترول إيران والأرقام التالية تدلّ على مدى هذه السياسة. ففي سنة 1937 لم تكن الولايات المتحدة تملك من بترول الشرق الأوسط أكثر من 12.8% بينما كان لإنجلترا السيطرة على 80.9% من هذه المنطقة

14.4% بينما تهبط حصة بريطانيا إلى 50.9% وما أن يحل عام 1956 حتى ترتفع الاحتكارات الأمريكية إلى 65% من بترول الشرق الأوسط، وتهبط حصة بريطانيا إلى 30%! أي أن أكثر من نصف البترول الذي كانت تملكه بريطانيا تسرّب إلى الاحتكارات الأمريكية في أقل من عشرين عاماً!

والأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض قد بلغ من الضخامة حتى أصبح ثلاثة أضعاف حجم الأسطول البريطاني في هذه المنطقة. كما تملك أمريكا أضخم قواعد طيران في منطقة الشرق الأوسط.

ولهذا لم يكن للاحتكارات الأمريكية مغنم من الاشتراك مع القوات الأنجلو فرنسية الإسرائيلية في العدوان على مصر. إن اشتراكها إذ ذاك معناها أن تتقاسم مع الإمبراطوريتين في هذه المنطقة، وهي تريد الانفراد بالنفوذ وحدها، ولهذا فضلت الاحتكارات أن تُدين العدوان، وأن تؤيد قرارات الأمم المتحدة بالنسبة لوقف القتال وانسحاب القوات المعتدية، لتكسب نفوذاً أدبياً في هذه المنطقة، هذا في الوقت الذي كانت تعد فيه العدة لضربتها في الوقت المناسب.

ولكن الاحتكارات الأمريكية لم تكن مستعدة في نفس الوقت أن تمضي في إدانتها لهذا العدوان إلى حدّ اتخاذ خطوات عملية عسكرية لوقف هذا العدوان. إذ معناها أن تقضي قضاء نهائياً على التحالف الغربي. والاحتكارات الأمريكية رغم حرصها على ابتلاع كافة مناطق نفوذ الإمبراطوريتين المنهارتين، إنجلترا وفرنسا إلا أنها لا تنسى أن عدوّها الألدّ هو الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، ثمّ المحركات التحريرية في المستعمرات التي لا يدلها آخر الأمر أن تقضي على كل مطامع الاحتكارات والاستعمار بما فيها الاحتكار والاستعمار الأمريكي ولهذا تحرص الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة على الإبقاء على الحلف الغربي نفسه وعلى صداقة إنجلترا وفرنسا وقد عبّر دلاس عن هذا الأمر في صراحة حين قال في الجلسة الأخيرة لمجلس حلف الأطلسي: إنه لا بد من استبعاد سوء التفاهم القائم بين أمريكا من جهة وفرنسا من جهة أخرى، وأنهم سيعملون على إيجاد تفاهم أقرب وأوثق.. ضدّ من؟ بالطبع ضدّ شعوب آسيا وإفريقيا، وضدّ الشعوب المحبة للسلام في كل أنحاء العالم.

من هذا نستطيع أن ندرك تماماً، سرّ الازدواج في موقف الولايات المتحدة بالنسبة للعدوان على مصر.

*مبدأ دالاس - إيزنهاور:

ومن هذا نستطيع أن نفهم أيضاً ما وراء مشروع إيزنهاور الذي قدّمه للكونجرس الأمريكي، والذي عُرف بمبدأ إيزنهاور - دالاس

ففي الوقت الذي لاقى فيه العدوان الأنجلو فرنسي على مصر، هزيمة ساحقة، وفي الوقت الذي صفيت فيه مراكز الاستعمار الأنجلو فرنسي في الشرق العربي، وفي الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة رفضاً باتاً أن تستخدم قواتها المسلحة لوقف هذا العدوان بالاشتراك مع القوات السوفيتية، وفي الوقت الذي كانت تتطلع فيه دول الشرق العربي إلى مزيد من الاستقرار، وتطوير استقلالها السياسي والاقتصادي، نرى إيزنهاور يخرج بما يسميه سياسته بالنسبة للشرق الأوسط.

والنظرة السريعة لهذا المشروع، كما تقدّم به إيزنهاور للكونجرس، تدل على حقيقة النوايا الأمريكية في هذه المنطقة.

فالحجة الرئيسية التي يتذرّع بها المشروع للتدخل المسلح دون إذن من الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، هي العدوان الشيوعي المزعوم. ومع هذا يعترف الرئيس إيزنهاور في مشروعه هذا اعترافاً صريحاً وبالنصّ الواحد على أن رغبة روسيا في السيطرة على الشرق الأوسط لا تنبع من مصالحها الاقتصادية في هذه المنطقة، فروسيا لا تستخدم قناة السويس استخداماً رئيسياً، ولا تعتمد عليها. فمقدار حركة مرور السفن السوفيتية في القنال عام 1955 لم تكن تتجاوز ثلاثة أرباع المائة من جملة حركة السفن هنالك. والسوفيت لا يحتاج إلى موارد البترول التي تكوّن الثروة الرئيسية الطبيعية في تلك المنطقة، هم لا يمكن أن يكونوا سوقاً لبترول هذه المنطقة، إذ أن الاتحاد السوفيتي هو في الواقع مصدر كبير لمنتجات البترول.

ولكن سبب اهتمام روسيا في منطقة الشرق الأوسط هو سياسة القوة فقط، فنظراً لأنّ هدفها الذي تُعلنه هو تحويل العالم إلى الشيوعية، فمن السهل أن نفهم أملها في السيطرة السريعة على الشرق الأوسط.

هذا هو كلام إيزنهاور بالحرف، ونحن نعلم من تتبع تاريخ العالم كله، أن الرغبة في السيطرة كان مبعثها دائماً هو المصالح الاقتصادية، مهما اتخذت من أثواب وأعدار مختلفة.. فإذا ما انتفى الصالح الاقتصادي، انتفت قطعاً الرغبة

في السيطرة، وقد صرّح زعماء الاتحاد السوفيتي بشكل قاطع أن الشيوعية ليست للتصدير، ولا يمكن أن نتصور أن مبدأً مُعيناً يمكن أن يفرض بالقوة على أي بلد ما. إن محاولة فرضه بالقوة، يجعل هذا المبدأ كريها غير محبوب، ويأتي بنتائج عكسية تماماً.. ولم يحدث في أي بلد في العالم في تاريخ الإنسانية الطويل، أن سعت بلد للسيطرة على الأخرى واحتلالها لمجرد نشر مبادئٍ معيّنة.

إنما كانت السيطرة دائماً لتحقيق أرباح فاحشة أو إيجاد أسواق لتجارة بائرة أو الاستيلاء على مغانم.

وخبرة الشرق العربي خاصة في علاقاته مع الاتحاد السوفيتي تدل بشكل قاطع على أن الاتحاد السوفيتي لا يسعى بأي شكل لفرض أي نوع من السيطرة على أي بلد عربي، فليس هو الذي قام بالعدوان على مصر، وليس هو الذي يشترط أي شرط اقتصادي أو سياسي أو عسكري عندما يمدُّ يد المعونة للشرق العربي.

بل لا يشترط الاتحاد السوفيتي قطع علاقاتنا بالغرب بل ولا يسعى بأي شكل لتسوية علاقاتنا بالغرب عندما يتاجر معنا أو يمدنا بالسلاح.

وقد أعلن الاتحاد السوفيتي في أكثر من مناسبة عن سياسته الخارجية، سياسة التعايش السلمي، سياسة الصداقة والتعاون مع كافة البلاد بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك على أساس المساواة التامة، وعلى أساس احترام سلامتها وأرضها، وعلى أساس عدم التدخل أبداً في شؤونها الداخلية.

ولكن من هي الدول التي لها مصالح اقتصادية في الشرق الأوسط؟... لقد وضح هذا إيزنهاور في رسالته للكونجرس فقال: إن الشرق الأوسط هو مفتاح الطريق بين أوروبا وآسيا وإفريقيا. وإن هذه المنطقة تحوي قرابة ثلثي الاحتياطي من بترول العالم. وإنها هي التي تمُدُّ كثيراً من شعوب أوروبا بحاجتها من البترول. وأن شعوب أوروبا تعتمد اعتماداً خاصاً على هذا المورد وهذا الاعتماد لا يقتصر على البترول نفسه وإنما على وسائل نقل البترول أيضاً، وقد اتضح هذا بوضوح أثناء إغلاق القنال وتخريب بعض أنابيب البترول.. وهذه الأشياء كلها تؤكد الأهمية القصوى للشرق الأوسط.

وقد أكد ترومان الرئيس السابق للولايات المتحدة هذا المعنى حين قال في رسالة له تعليقاً على مبدأ إيزنهاور: لا نستطيع أن نتردد، ولا نجروء على النكوص فيما ينبغي عمله في الشرق الأوسط، فإن سلام واقتصاد العالم كله يتوقف على الموارد المركزة في هذه المنطقة.

وأنت تشتم من هذه الأقوال، مصالح احتكارات البترول الأمريكية الواضحة، فهي المهيمنة على بترول الشرق الأوسط وهي التي تربح من ورائها أرباحاً فاحشة قُدرت في عام 1955 وحده بما لا يقل عن ألف مليون دولار! وطبيعي أن تُرهب هذه الاحتكارات حركة الاستقلال السياسي والاقتصادي التي بدأت تشتد في هذه المنطقة.

إن تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس، إنما هو حافز للبلاد العربية أن تؤمم بترولها، لتفوز لنفسها بالملكاسب الفاحشة التي تذهب إلى جيوب هذه الاحتكارات. وها هو ما تقوله مجلة لايف الأمريكية في عددها الصادر في 12 نوفمبر سنة 1956: إن قوة ناصر تتجلى في سلاحين؛ زيادة الرسوم في القنال وإلا أغلق ناصر القنال. ثم إنه قد يدفع بفضل نفوذه في العالم العربي، بلاد الشرق الأوسط، لتمزيق الامتيازات التي منحها وتأميم البترول، وأنابيب البترول، ومعامل التكرير التي شيدتها الاستثمارات والكشوف الغربية في مدى نصف قرن!

وتستطرد المجلة قائلة: إن مخزون البترول الخام في الشرق الأوسط يقدر بمائتين وثلاثين بليون برميل!.. كما أن إنتاجية البترول في الشرق الأوسط مرتفعة كل الارتفاع، فلكل قدم من الآبار المفحورة في الولايات المتحدة تنتج أقل من 30 برميلاً!

فالبترول الخام للشرق الأوسط هو أرخص بترول في العالم.. فهل يبرر شعار التأميم السياسي، تمزيق عقود البترول والاستيلاء على ملكية الشركات؟

هذا هو ما قالته مجلة كبرى تعبّر أصدق تعبير عن مصالح الاحتكارات الأمريكية، وهكذا هو حجر الزاوية في مبدأ إيزنهاور الجديد، ولكن كيف تضمن شركات البترول احتكاراتها وأرباحها الضخمة؟ وكيف تأمن تأميمها؟ إنه لابد من السيطرة السياسية الكاملة على بلاد الشرق الأوسط.

وكيف تحقق هذه السيطرة؟ بالاحتلال المسلح!

ومن ثم جاء مشروع إيزنهاور، يطالب الكونجرس أن يخوّل له: استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لضمان وحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لهذه الشعوب.. ضدّ أي عدوان مسلح من أي شعب واقع تحت سيطرة الشيوعية الدولية.. ولكن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة تدرك جيداً أنه لن يحدث أي عدوان مسلح من الدول الشيوعية. ومن ثمّ يتدارك مشروع إيزنهاور هذه المسألة بقوله:

إن التشريع المقترح يستهدف في المحل الأول أن يتناول إمكانية أي عدوان شيوعي مباشر أو غير مباشر.

وهنا يتسع المجال لاستخدام القوات المسلحة الأمريكية للسيطرة التامة على الشرق الأوسط بحجة حمايتها من عدوان شيوعي غير مباشر!

ولكن الرئيس إيزنهاور لم يملك في رسالته أن تفلت منه بعض عبارات تدل على الطبيعة الحقيقية لهذا التدخل العسكري!

فهو يقول بالنص الواحد: ينبغي أن أضيف أن الوطنية، في هذه المنطقة عاطفة قوية.. ولكن الخوف أحياناً يشوّه الوطنية الحقّة ويحوّلها إلى تعصب وإلى قبول مغريات خطيرة من الخارج.

وهذه نغمة قديمة! فالحركة الوطنية دائماً كانت في نظر الدوائر الاستعمارية تعصباً! ولكن النغمة الجديدة، هي قبول مغريات من الخارج، وقد أفصح ترومان عن هذا في تعليقه على مشروع إيزنهاور، فهو يراه غير كاف، وهو يقترح أولاً أن يفرض الحظر على أي شحن للأسلحة والذخيرة من جانب روسيا للشرق الأوسط... إني أسمع بأن الروس ماضون في إرسال أسلحة لسوريا، وإني أتوقع أنهم سيستأنفون الإرسال لمصر، ويحب أن يُحذّر الروس بأن يوقّفوا هذه الأمور.

وعقد صفقات تجارية مع المعسكر الاشتراكي يدخل أيضاً في باب المغريات الخطيرة من الخارج. وهكذا يريد مشروع إيزنهاور أن يفرض علينا قيوداً في تسليحنا وفي تجارتنا الخارجية بدعوى الخطر الشيوعي المباشر وغير المباشر!

ثم فلتة أخرى جاءت على لسان إيزنهاور فهو يقول: في الموقف القائم الآن، يكمن الخطر الأكبر، كما هو الحال غالباً، في إساءة تقدير بعض المستبدين الطامحين!

وقد علقت جريدة نيويورك تيمس: إن الرئيس قد رد بذلك على هؤلاء الذين كانوا يخشون، بعد معارضة واشنطن للغزو الإنجلي فرنسي لمصر، إن هذه البلاد (أي الولايات المتحدة) كانت ستتخذ موقفاً محدوداً، سلمياً بالنسبة للتطورات في هذه المنطقة!

وكلمة مستبد، ومستبدين، قد استخدمها العدوانيون الإنجليز والفرنسيون والإسرائيليون لتبرير عدوانهم على مصر، فقد نعتوا الرئيس عبد الناصر بكافة النعوت التي يمكن أن يتصورها أو لا يتصورها العقل! وها هي الإشارة مرة أخرى تبدو في ثنايا مشروع إيزنهاور لتبرير استخدام القوات المسلحة!

ثم ما الذي تقدمه الولايات المتحدة مقابل السيطرة العسكرية والسياسية على مصر؟

معونة اقتصادية لا تتجاوز 200 مليون دولار في السنة المالية 1958 و200 مليون دولار أخرى في السنة المالية 1959، وذلك للشرق الأوسط كله، بما فيه إيران وإسرائيل، معونة لا توازي خمس ما تحققه الشركات الاحتكارية الأمريكية من أرباح صافية من بتروال الشرق الأوسط! معونة يخوّل للرئيس استخدامها وفق تصرفه هو كسلاح اقتصادي، فقد قال الرئيس إيزنهاور: إنه من الضروري أيضاً أن تساهم اقتصادياً لتقوية هذه البلاد التي لها حكومات قد وهبت نفسها بوضوح للمحافظة على الاستقلال ومقاومة النشاط الهدام!

وأي بلاد تنطبق عليها هذه الشروط فيعرف الدوائر الحاكمة الأمريكية إنها عراق نوري السعيد، وتركيا مندريس.

أمّا مصر وسوريا والأردن، فهي في نظر الاحتكارات الأمريكية، وفي نظر دالاس، المعبر عن هذه المصالح، دول شيوعية، أو خاضعة للشيوعية! طالما أنها تُصرّ على المحافظة على استقلالها السياسي واستقلالها الاقتصادي.

ثم إن لمشروع إيزنهاور جانباً آخر لا يقل خطورة، هو استخدام أراضيها ميداناً لحرب ذرية، تهلك الحرث والنسل. فقد روت الصحافة الأمريكية أن الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة تبحث الآن مشكلة إنشاء وحدات أمريكية عسكرية ذرية، مسلّحة بالأسلحة الذرية، في أراضي البلاد الأخرى، وتتردد أسماء

أوروبا الغربية وتركيا وإيران واليابان وجزيرة أوكيناوا كمناطق يُحتمل أن تعسكر فيها هذه الوحدات الذرية.

ومعنى هذا ببساطة أن تتعرض هذه البلاد لهجوم مضاد ذري من جانب الاتحاد السوفيتي، في حالة إشعال الاستعمار لحرب ذرية. وأن تتلقى هذه البلاد الضربات الذرية الأولى... ولا شك أن مشروع إيزنهاور ودالاس، يرمي إلى استخدام الشرق العربي كله كنقطة هجوم ذرية على المعسكر الاشتراكي.. ومعنى هذا بلغة أبسط، أنه مقابل معونة لمصر قد لا تتجاوز 50 مليون دولار في العام، تتحول مصر إلى قاعدة ذرية أمريكية، تُعرض مصر للخراب التام.

ثم إن لمشروع إيزنهاور صلة كبرى بموقف إسرائيل العدوان الآخر، فقد خرجت وزيرة خارجية إسرائيل ورئيس وزرائها، يتحديان قرارات هيئة الأمم المتحدة بالانسحاب فوراً دون قيد أو شرط، ويعلّقان هذا على ضمانات معينة: حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة وفي قناة السويس، وتدويل منطقة غزة. وواضح أن إسرائيل ما كانت لتجرؤ على هذا التحدي الوقح لهيئة الأمم المتحدة، لولا إدارتها تماماً أن من ورائها الولايات المتحدة، وفعلاً نرى سبعين من أعضاء الكونجرس الأمريكي يتقدمون باقتراحات مشابهة، كما يردد وزير خارجية إنجلترا نفس الاقتراحات.

فإسرائيل هذه قد خلقها الاستعمار خلقاً، كشوكة في جانب الحركة الوطنية العربية، ومنذ قيام إسرائيل كدولة، رأيناها تلعب أقذر اللعابات الاستعمارية، فكانت تستخدم باستمرار في يد الاستعمار الإنجليزي منه أو الأمريكي للقيام بحركات استفزازية، بل وبعنوان مكشوف كوسيلة من وسائل الضغط على حكومات وشعوب الشرق العربي، حتى لا تمضي في سياستها الاستقلالية الوطنية.

وفي الوقت الذي تحمي فيه حكومة الولايات المتحدة واحتكاراتها، إسرائيل وتمولها وتشجّعها على سياستها العدوانية التعسفية، نرى الرئيس إيزنهاور يتحدث في رسالته إلى الكونجرس عن أنه هناك عوامل أخرى ترتفع عن الماديات، فالشرق الأوسط هو مولد ديانات ثلاثة عظيمة (الإسلام والمسيحية واليهودية)، ولا يطاق أن تخضع الأماكن المقدسة لحكم يمجّد المادية الأحادية.

وتذكر كلمات إيزنهاور بالحقائق المريرة، عن الإسلام والدول الإسلامية لم تتعرض للمهانة والذلة والتخلف مثلما تعرّضت له أيام سيطرة الاستعمار، وإن الإسلام والدول الإسلامية في الشرق المصري ليست في حاجة إلى حماية أمريكا، فقد كانت موجودة قائمة ومزدهرة قبل أن تكتشف أمريكا نفسها.

وعن المسلمين والمسيحيين في الشرق العربي اليوم لا يطلبون أكثر من أن يتركهم إيزنهاور والولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا، دون تدخل مسلّح، بل دون معونة اقتصادية، وهم الكفيلون بتطوير اقتصادهم في ظلّ حكومات وطنية مستقلة.

والمسلمون والمسيحيون في الشرق العربي لا يستفزههم اليوم، مثلما تستفزههم إسرائيل ودوائرها الحاكمة الخاضعة تماماً لتوجيه أمريكا وإنجلترا وفرنسا.

إن الطائرات والدبابات والمدافع التي قتلت آلاف المسلمين والمسيحيين في بورسعيد والقاهرة والإسكندرية، إنما كانت أسلحة إسرائيلية إنجلو فرنسية بل أسلحة أمريكية، من هذه التي تزود بها الولايات المتحدة حلف الأطلنطي!

إن مشروع إيزنهاور ليس بالشئ الجديد على منطقة الشرق الأوسط ولا الشرق العربي، إنه متابعة صريحة للسياسة الاستعمارية، التي درجت عليها كل من بريطانيا وفرنسا، الاستعماريين العجوزين، وهي تستخدم نفس الأسلحة الفكرية، ونفس التهديد بالقوة المسلّحة، ونفس الأساليب العدوانية، ونفس الضغط الاقتصادي.. مستترة تحت ستار المحافظة على استقلالنا وسيادتنا ضدّ الغول الشيوعي المزعوم! أو تحت ستار المحافظة على ديننا! وإذا كانت الدول العربية قد نجحت في التخلص من الاستعمار الأنجلو فرنسي والقضاء عليه، فهي لا شك ناجحة في الوقوف أمام التهديد الاستعماري الأمريكي.

كما يلاحظ أن السياسة الأمريكية تقوم اليوم على أساس البلطجة السياسية، سياسة التخويف والتهديد، ففي الوقت الذي لا زال فيه مشروع إيزنهاور موضع بحث من الكونجرس، نرى الرئيس إيزنهاور يصدر أوامره للأسطول السادس أن يقوم بتحركات إرهابية، وتشاع الشائعات عن تسليحه بأسلحة ذرية، حتى تندفع بعض الدول العربية فتؤيد المشروع وتعلن موافقتها عليه، ومن ثمّ تكون هذه بمثابة حجّة لدى إيزنهاور ودالاس لحمل الكونجرس على الموافقة عليه. إن ثبات الدول العربية وإصرارها على عدم قبول هذا المشروع واستنكارها له، من شأنه

أن يشيع الانقسام في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة، فلا يمضي مشروع إيزنهاور في سهولة.

إن الشعوب العربية في ظروف مواتية حقاً اليوم، فهناك ارتفاع للوعي والإحساس بالكرامة والقوة لم يسبق له مثيل، وهناك حكومات وطنية عربية في سوريا والأردن ومصر، تقف في جراحة إزاء المطامع الاستعمارية وهناك الوحدة العربية التي تزداد قوة على مرّ الأيام....

وهناك قوى عالمية ضخمة تؤيدها. فلم تمض أيام على مبدأ إيزنهاور، حتى خرجت الحكومتان السوفيتية والصينية. وهما أقوى دولتين اشتراكيتين في العالم تضمّان 800 مليون من البشر، ومجهزتين بأحدث الأسلحة، بما فيها الأسلحة الذرية والهيدروجينية، تقولان في بيان مشترك، هذا نصّ إحدى فقراته: إن كلا الجانبين يلاحظان أنه إثر هزيمة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في عدوانها على مصر، يسعى الاستعمار الأمريكي في استغلال الموقف ليحلّ محلّ الدول الاستعمارية - بريطانيا وفرنسا - في الشرقين الأدنى والأوسط، كما يسعى للقضاء على حركة الاستقلال القومي واستعباد شعوب هذه البلاد، ويحاول أيضاً أن يسارع من سياسة العدوان والاستعدادات الحربية في تلك المنطقة.

وهذا هو بالدقة جوهر ما يسمّى بمبدأ إيزنهاور. إن السياسة الاستعمارية للولايات المتحدة في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط، لمن شأنهما أن تخلّقا توتراً جديداً في هذه المنطقة التي كانت أخيراً ميدان معارك سبّها العدوان على مصر. وتدين حكومتا الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية، في عزم سياسة الولايات المتحدة هذه، وهما مستعدتان لأن تستمرا في بذل التأييد اللازم لشعوب الشرقين الأدنى والأوسط، حتى يحولا دون أي عدوان أو تدخل في شؤون بلاد هذه المنطقة.

وتتمسك الحكومتان، بهدف التصفية التامة لنتائج العدوان الاستعماري على مصر، بوجوب إجابة الحكومة المصرية لمطالبها المشروعة بالنسبة لتعويض كامل من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عن الخسائر التي سببتها الأعمال العدوانية. وتقف الحكومتان في عزم ضدّ أي مؤامرات استعمارية تستهدف إعادة وضع قناة السويس تحت إشراف دولي، وهما يؤيدان تسوية المسألة الخاصة بحرية

الملاححة في قناة السويس، عن طريق مفاوضات بين الدول المختصة في الأمر ، مع الاحترام الكامل للسيادة المصرية.

....

ثم هناك الدول الآسيوية والأفريقية المُنحبة للسلام.
إن الظروف مواتية حقًا، تجعلنا قادرين فعلاً على هزيمة الاستعمار الأمريكي، كما هزمنا الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي.

الفصل الثاني عشر الغد

لقد قطعت مصر كما رأينا، شوطاً من تطورها الاقتصادي والسياسي، ولكن عجلة التطور ذاتها لا يمكن أن تقف ... فماذا في الغد؟

وقبل أن نبحث هذا، يجب أن نحدّد في دقة علمية حالة مصر اليوم.

فلا يمكن أن نصف مصر بأنها مستعمرة، أو شبه مستعمرة، أو منطقة نفوذ لدولة استعمارية.. فمصر اليوم مستقلة سياسياً، وقد تأكد هذا الاستقلال بإلغاء الرئيس عبد الناصر لاتفاقية أكتوبر 1954، التي كانت تخوّل لبريطانيا استخدام مصر كقاعدة عسكرية في حالة العدوان على تركيا أو أي بلد عربي مُشارك في ميثاق الدفاع المشترك للجامعة العربية.

ومصر اليوم تعمل جاهدة لتدعيم هذا الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي كما لا يمكن أن نصف مصر اليوم بأنها إقطاعية، فمصر اليوم بلد رأسمالي، رغم وجود بقايا إقطاعية.

إلا أن مصر بلد رأسمالي متخلف، فنصيب الصناعة من الدخل القومي فيه، لا يتجاوز - على أحسن تقدير - 12% من هذا الدخل، وعدد الدخل وعدد العُمال

المشتغلين بالصناعة لا يتجاوز 13% من مجموع الأيدي العاملة من الذكور، ممن تتراوح أعمارهم ما بين 15، 60 عاما.

والصناعة في مصر لا زالت متخلفة. فهي لا زالت حرفية في كثير من أوجه نشاطها. وإلينا الجدول الآتي المُستخلص من تقرير لجنة الصناعات (القاهرة - 1948)

النسبة المئوية للإنتاج الحرفي وإنتاج المصانع

الصناعة	الإنتاج الحرفي	إنتاج
نسيج القطن	55.6	44.6
غزل ونسيج الحرير	43.2	66.7
الأسماك	50	50
الأغذية	64	26

كما أن الصناعة المصرية لا زالت صناعة استهلاكية في الغالب، تنقصها صناعة الوقود والآلات والصناعات الكيماوية، فهي أساساً صناعة غزل ونسيج وأغذية.

هذا إذا استثنينا الاتجاهات، التي أخذت بها منذ 1954، بالبدء في إقامة صناعة للحديد والصلب وأخرى للسجاد، ومعامل لتكرير البترول ذي طاقة إنتاجية كبيرة.

وضعف الصناعة في بلد ما، يترتب عليه حتماً تخلف الزراعة. فالقوة الإنتاجية للفلاح المصري، وفق تقدير الفريد بونيه، لا تتجاوز 90 وحدة دولية، بينما هي تبلغ في نيوزيلندا 2444 وحدة، أي أن الفلاح الواحد في نيوزيلندا، بسبب تقدم الآلات التي يستخدمها، والوسائل الفنية الحديثة في الزراعة، ينتج قرابة 2500 ضعف ما ينتجه الفلاح المصري، كما أن فدان القمح في أمريكا وفق تقدير بعض مصادر أمريكية، لا يحتاج إلى أكثر من يومين وربع يوم من عمل الرجال، أما فدان القمح في مصر فهو يحتاج إلى 40 يوم عمل لنفس العدد من الرجال.

وقد يكون في هذه التقديرات مبالغة من جانب كُتّاب استعماريين، ولكن الحقيقة هي أن الزراعة في مصر متخلفة لاستخدامها وسائل بدائية نسبياً.

ومستوى المعيشة للملايين الكادحة في مصر منخفض انخفاضاً واضحاً. ومن بين هذه الملايين من لا يتجاوز دخله الحقيقي ثلاثة أو أربعة جنيهات في العام. فأي طريق تسلكه مصر لمتابعة نهضتها وتطورها؟ ليس أمام مصر سوى طريقين: طريق التطور الرأسمالي، أي بقاء الملكية الفردية للمصانع والمتاجر والأرض ووسائل النقل سواء كانت ملكية فرد معيّن أو ملكية مُساهمين أو أصحاب سندات في شركات مُساهمة.

أو طريق التطور الاشتراكي، أي الملكية الجماعية للمصانع والأرض والمتاجر ووسائل الإنتاج المختلفة، سواء كانت ملكية لدولة العمال والفلاحين أم ملكية تعاونية، أي ملكية المزارعين في قرية بأسرها. وليس هناك في نُظُم العالم اليوم، ولا يمكن أن يكون هناك غير هذين النظامين.

*طريق التطور الرأسمالي:

ولو تابعت مصر طريق التطور الرأسمالي، فسينتهي الأمر إلى تركيز الملكية لوسائل الإنتاج، في يد حفنة من الشركات والبنوك الكبرى. وهذا التركيز قائم اليوم إلى حدّ كبير. فوق الإحصاء الصناعي في عام 1954 تجد هناك 69 مصنعاً تنتج ما يزيد على 50% من جملة الإنتاج الصناعي للمصانع التي توظّف عشرة عمال فأكثر، كما أنها توظف ما يزيد 44% من عمال هذه المصانع مجتمعة.

ومن دراسة ميزانيات 103 شركة مساهمة، تمثل 22% من مجموع عدد الشركات، وجد أنها تمثل 50% من مجموع رأس المال المدفوع في نهاية 1953. وهذا التركيز، لو اتبعنا طريق التطور الرأسمالي، سيتطور إلى تركيز أكبر، وإلى دخول البنوك والشركات الكبرى في اتفاقيات احتكارية، أي سينتهي إلى الرأسمالية الاحتكارية، حيث تسيطر حفنة من كبار أصحاب الأسهم والسندات في الشركات والبنوك على الاقتصاد المصري، يهدف تحقيق أقصى ربح ممكن، عن طريق الإمعان في استغلال العمال، وعن طريق تحديد الكمية المنتجة في بعض النواحي، وعن طريق الضغط على الحكومة والسيطرة عليها لفتح أسواق خارجية لتصريف

ما يزيد على القوة الشرائية للسوق المحلية وذلك في النواحي التي يكون في مصلحتهم زيادة الإنتاج فيها.

ولكن مصر بلد صغير محدود موارده، فهي لا تستطيع أن تمضي في الطريق الذي مضت فيه الدول الرأسمالية الكبرى، كإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة. وحتى يمكن للاحتكار المصري، أن يفوز بأي نصيب في السوق العالمية فمن الضروري له أن يدخل في اتفاقيات مع الاحتكارات الاستعمارية الكبرى وبما أن هذه الأخيرة أقوى عشرات الأضعاف، فالاحتكار المصري لن يفوز في النهاية إلا بنصيب ضئيل.

ومن ثمّ سينتهي الأمر بالاقتصاد المصري إلى فقدان تطوره المستقل، وفقدان استقلاله، وما يتبعه من فقدان الاستقلال السياسي.

إن إنجلترا وفرنسا ذاتهما، وهما دولتان كبيرتان ذات اقتصاد متقدم، مضطرتان اليوم، لو مضيتا في الطريق الاحتكاري لاقتصادهما، أن يكونا مجرد ولايتين أمريكيتين لا أكثر ولا أقل. فما بالك بمصر!

أي أن مصر لو تابعت سبيل التطور الرأسمالي لاقتصادها، فسينتهي بها الأمر إلى أن تصبح منطقة نفوذ لدولة استعمارية كبرى، وسينتهي بها الأمر إلى أن تفقد عطف ومودة الشعوب العربية جاراتها، وإلى إبقاء جماهيرها العامة في مستوى من المعيشة، يزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

***التطور الاشتراكي:**

فليس أمام مصر، إذا أرادت رفع مستوى شعبها المادي والثقافي، وإذا أرادت أن تكون جبهة عربية حقاً، إلا أن تسلك طريق التطور الاشتراكي، في اقتصادها.

وليس هناك من طريق واحد لتحقيق الاشتراكية. فهناك عدة طرق، كل طريق منها يتفق وظروف البلد وطبيعة اقتصاده ومدى تقدّم أو تخلف هذا الاقتصاد وعلاقات القوى الاجتماعية والسياسية في داخله.

ولكن مهما تعددت طرق التطور إلى الاشتراكية، إلا أن جوهرها الاقتصادي يستمر واحداً، هو أن تصبح المصانع والتجارة الخارجية ومعظم التجارة الداخلية

ملكاً لدولة العمال الفلاحين، وأن تصبح الأرض بالتدريج ملكية جماعية للمزارعين الذين يفلحون الأرض بأنفسهم.

ولكن هل معنى هذا أنه من الممكن اليوم، التحول فوراً إلى الاشتراكية في مصر؟

إن مثل هذا الأمر ليس من السهل حدوثه... فاقتصادنا متخلف ولا زال من الممكن أن يلعب النظام الرأسمالي والملكية الفردية لبعض وسائل الإنتاج دوراً في نهضة البلاد الاقتصادية.

ولكنّ فرقاً هنالك بين الرأسمالية الطليقة من كل قيد، التي تتطور حتماً إلى نظام احتكاري، وبين الرأسمالية المقيّدة التي تُحاط بألوان من التوجيه والتشريع والقيود، مما يجعلها تعمل لما فيه صالح الاقتصاد القومي بشكل عام، رغم أساليبها الاستغلالية لعمّالها وموظّفيها.

فماذا ينبغي لمصر أن تصنعه حالياً لتمضي في طريق النمو، غير الطريق الرأسمالي؟

أولاً: المحافظة على استقلالنا:

إن المسألة الرئيسية لتطور اقتصادنا السياسي الذي فزنا به الجملة ناقصة. فمن غير الممكن حدوث نهضة اقتصادية سليمة، إذا عادت السيطرة الاستعمارية إلى بلادنا .

ونحن لا نظن أن الاستعمار سيسكت أبداً عن الهزيمة الساحقة التي لحقته في مصر، وعن الاستقلال السياسي الذي فزنا به، فها هو مبدأ إيزنهاور يهدد باستخدام القوات المسلحة الأمريكية، للسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على بلادنا والبلاد العربية الأخرى.. وها هي إسرائيل ومن ورائها الدول الاستعمارية، تصرّ على عدم الجلاء التام عن غزة وعن جزء من أراضي بلادنا، وها هي مشاريع تُقدّم لتحويل صفة القوات الدولية لتكون أداة لتنفيذ المآرب الاستعمارية الصهيونية، وها هي مناوراته سواءً في الداخل أو الخارج لا تنقطع.

فعلينا أن نمضي إذًا، في إعداد جيش مصري وطني، مزود بأحدث الأسلحة، مدرب أقصى تدريب، متوفر له العلم الحربي والفنون الحديثة في القتال، مكوّن من أكثر العناصر صلابة وفتوة.

ولا يقل أهمية عن هذا، أن يُدرَّب جيشنا تدريباً سياسياً، أي برفع الوعي السياسي الوطني للقوات المسلحة، وأن يكون في كل وحدة مسؤول سياسي، يشرح للجنود والضباط الدور الخطير الملقى على عاتق الجيش المصري الباسل، وطبيعة المعركة، ومَن هم أعداؤنا وأصدقاؤنا وأن يدرس تاريخ كفاحنا الوطني المجيد، والدروس المُستخلصة من هذا الكفاح.

وبجانب الجيش، يجب أن يدرَّب الشعب المصري، شبابه وشيوخه، نساؤه وغلمانه، على حمل السلاح وحرب العصابات والمقاومة السرية.

لقد أثبتت معركة العشرة أيام ضدَّ العدوان الأنجلو - فرنسي الإسرائيلي أن الشعب المسلح والمدرب جنباً إلى جنب مع الجيش الوطني هو قوة لا يمكن قهرها في الظروف الدولية الراهنة.

كما أن معركة بورسعيد الخالدة، والبطولة التي أبداهها الشعب لدرس عظيم ولو كان لشعب بورسعيد تدريب أكبر على السلاح، وتدريب أتمّ على حرب العصابات، وقيادة محلية واعية لأقى بمعجزات أكبر من المعجزة التي قام بها.

كما يتعيّن علينا أن نتابع السياسة الجريئة، التي جرى عليها، الرئيس عبد الناصر تعبيراً عن مصالح الشعب وأمانيه، فندعم روابطنا الاقتصادية والسياسية والثقافية بالمعسكر الاشتراكي وبالدول الآسيوية والأفريقية، ففي هذا تدعيم لاستقلالنا السياسي ولاشك، ومعاونة لنا في تطور اقتصادنا تطوراً مستقلاً. وهذه السياسة الجريئة التي اتبعها الرئيس عبد الناصر، قد برهنت في أزمة القنال على نجاحها تماماً، فلو استمر ارتباطنا التجاري والاقتصادي وقفاً على المعسكر الاستعماري وحده، ثم جمّد هذا المعسكر أرصدتنا، كما فعل إثر تأميم القناة، لانهار اقتصادنا، ولكن تَحَطَّم هذه الروابط، مكنا من أن نقاوم الضغط الاستعماري، بل أن نحطم هذا الضغط دون ثُمّت عناء.

كما علينا أن ندعم الجبهة العربية، لقد أصبحت الجبهة العربية خلال المعركة البطولية التي خضناها أخيراً ضدَّ الاستعمار جبهة قائمة فعلاً، كما قال الرئيس

جمال عبد الناصر، فنسف أنابيب البترول في سوريا والبحرين، بل في العراق وقطع سوريا العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وإنجلترا، هذه كلها حقائق تدل دلالة ساطعة على قوة هذه الجبهة.

كما أن ميثاق التضامن العربي الذي وقّع أخيراً، فيه تدعيم للجبهة، ومساعدة للأردن على التخلص التام من النفوذ البريطاني.

كما أن تكوين الاتحاد الفيدرالي فوراً مع سوريا، وفتح باب هذا الاتحاد للدول العربية المستقلة، يعتبر خطوة خطيرة من أجل تدعيم الجبهة العربية في كفاحها ضدّ العدو المشترك، ألا وهو الاستعمار.

إن تخاذل بعض الدوائر الحاكمة العربية عن الجبهة، ليس من شأنه أن يجعلنا نتشكك في ضرورة هذه الجبهة وإمكانية قيامها فعلاً؛ لأنها تعبّر فعلاً عن مصالح مشتركة اقتصادية وسياسية ووطنية للشعوب العربية.

ولكن يتعيّن علينا أن ندعم الجبهة العربية، بحيث لا تصبح جبهة دول فحسب، وإنما جبهة شعوب أيضاً، لها تنظيّماتها الشعبية، فاتحاد عمال العرب، يجب أن يتسع ليشمل كافة تنظيّمات العمال النقابية، كما يجب أن يعقبه اتحاد الطلبة العرب والشباب العرب، والمحامين والمعلمين والعلماء، واتحاد للفلاحين العرب.

فالجبهة العربية، جبهة الدول والشعوب من شأنها أن تدعم استقلال الشعوب العربية، بما فيها مصر.

إن الشعوب العربية قوميات، لكل منها خصائصها واقتصادها ونظمها الاجتماعية والسياسية، ولكن لهذه القوميات مصالح مشتركة وعدو واحد يهدد كيانها، ألا وهو الاستعمار.

ولهذا يتعيّن عليها أن تتلاصق أشدّ التلاصق، حكومات وشعوباً لمواجهة هذا العدو، ولتدعيم روابطها الاقتصادية والثقافية والسياسية على أساس المساواة التامة والمنفعة المتبادلة.

كما علينا مناصرة الشعب العربي الفلسطيني المستميت من أجل ردّ الجزء المُغتَصَب من أراضيه، فمُناصرتنا له وفوزه هو بمطلبه الحيوي، فيه إضعاف للصهيونية، وحدّ لمطامع دولة إسرائيل، ومن ثمّ تدعيم لاستقلالنا نفسه.

ثم علينا تدعيم الروابط بالقُطر الشقيق: السودان.. فالروابط التاريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية بين مصر والسودان، تجعل للسودان معنا وضعاُ خاصاً ممتازاً.. على أن تكون علاقات مصر بالسودان قائمة على أساس المساواة التامة بين البلدين، وتخدم مصالح الشعبين، وتساعد على تطور اقتصادهما تطوراً مستقلاً..

إن نداء الجبهة السودانية المعارضة للاستعمار بالنسبة لإقامة تحالف مع مصر، عسكري واقتصادي وسياسي، لهو خير معبر عن مصالح الشعبين حقاً. فالسودان الحر القوي الديمقراطي، إما هو دعامة وطيدة لاستقلالنا وحریتنا، والسودان الضعيف، الواقع تحت نفوذ أية دولة استعمارية، فهو مهدد لمصالح الشعب المصري واستقلاله، السياسي منه والاقتصادي. والتحالف الوثيق بين مصر والسودان هو خير ضمان لاستقلالهما، ولل قضاء على أية مؤامرات استعمارية تهدد هذا الاستقلال.

كما أن استقلالنا وحریتنا وتطورنا الاقتصادي مرتبط أشد الارتباط، بقضية السلام العالمي، فلا نظن أن حرباً عالمية ثالثة ستحترم استقلال أحد. ولن يتأخر الاستعمار في حالة حرب عالمية ثالثة عن استخدام أرضنا بكافة الوسائل وبكل ما لديه من قوة في حربه العدوانية، مما يعرض أرضنا وديارنا وشعبنا لخراب شامل وإبادة بالجملة في حرب ذرية هيدروجينية.

فمن مصلحة شعبنا وحریتنا واستقلالنا السياسي وتطورنا الاقتصادي المستقل بل من أجل حياتنا وعُمراننا، يجب أن نؤيد مبدأ التعايش السلمي بين الدول... ولهذا يتعين علينا أن نساهم بنصيبنا في الكفاح من أجل هذا السلام.

وفي كفاحنا من أجل السلام العالمي، نقط التقاء مع كافة القوى السلامية في العالم، كالمُنَاداة بتحريم التجارب الذرية وتدمير الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتحريم استخدام الأسلحة الذرية. وتخفيض الجيوش والأسلحة للدول الكبرى، كخطوة من أجل نزع السلاح، واستنكار وسائل الضغط والتهديد وأساليب القوة في حلّ المشاكل الدولية، وتأييد الحركات التحريرية. والتمسك بقرارات باندونج.

ولكن في كفاحنا من أجل السلام بعض نقاط اختلاف بالنسبة لحركات السلام في الدول الكبرى. وخاصة الدول الاستعمارية. فبينما تعمل حركات السلام في

الدول الاستعمارية من أجل تخفيض ميزانية الحرب في بلادهم، وإنقاص القوات المسلحة، تجدنا نحن أنصار السلام في مصر والشرق العربي والدول الصغيرة بشكل عام مضطرين إزاء التهديد الاستعماري المستمر إلى المناداة بمزيد من اليقظة والاستعداد المسلح للدفاع عن أرضنا فكفاحنا الوطني التحريري ضد الاستعمار جزء لا يتجزأ من الكفاح من أجل السلام.

كما أن كفاحنا من أجل السلام العالمي، هو كفاح من أجل استقلالنا القومي، وخلق الظروف الدولية المناسبة التي تساعد على النهضة السريعة لاقتصاد بلدنا.

ثانياً: تحطيم العوائق في سبيل تطوير اقتصادنا:

والاستقلال السياسي وحده، لا يمكن ضمانه إلا بالاستقلال الاقتصادي وحجر الزاوية في تطوير اقتصادنا، في تطوير زراعتنا نفسها، إنما يكون بتصنيع البلاد والاهتمام بشكل خاص بالصناعة الثقيلة، كصناعة الصلب والحديد وصناعة الآلات والصناعات الكيماوية، وزيادة القوى الكهربائية في البلاد أضعاف مضاعفة.

والمتتبع للاستثمار في العامين الأخيرين، يجد أن الاستثمارات الفردية في مصر، بالرغم من المبالغه الكبيرة في تقديرها، لم تتجاوز 46 مليوناً من الجنيهات عام 1955. أي بنسبة 12% من الداخل القومي.. بينما تجد أن هذه النسبة في بعض البلاد المتقدمة نسبياً تصل إلى 25% أي ضعف النسبة الحالية عندنا.

وقد قدرت بعض المصادر الأمريكية، أنه يلزم لمصر 47 مليوناً من الجنيهات كل عام في استثمارات جديدة، كي يزيد دخل الفرد بنسبة 2%. أي أن الاستثمارات السابقة بالرغم من التجاوز في ارتفاعها لا تزيد الدخل القومي إلا بنسبة ضئيلة. وهذه الزيادة الضئيلة لا تكافئ مع مستوى معيشتنا من جهة، ولا مع سوء توزيع الدخل القومي من جهة أخرى.

كما أن الاستثمارات في العامين الأخيرين (1954 - 1955) لم تكن موجّهة توجيهاً سليماً.

فقد بلغت الاستثمارات في المباني، حسب تقرير اتحاد الصناعات قرابة 82.5 مليون جنيه في عامي 1954، 1955. بينما لم تزد الاستثمارات هذين العامين عن 16.6 مليون جنيه في الصناعة، ثم 7.2 مليون جنيه في التجارة... ويدخل في

هذا الاستثمار الزيادة في الإنفاق على السياحة! وقد بلغت مليونين من الجنيهات عام 1955 وحده.

أي أن نسبة الاستثمارات في المباني بلغت ما يزيد على 77% من جملة الاستثمارات الفردية الخاصة! في عامي 1954-1955.. وأكثر من هذا، فإنَّ النسبة الكبرى من المباني، التي أقيمت كانت من النوع الذي يسكنه المترفون وأصحاب الدخل العالية نسبياً، وهي تكلفنا كثيراً في باب الاستيراد من الخارج، سواء من أخشاب أو حديد أو مصاعد أو أدوات كهربية، وكان من الممكن أن توجه هذه الاستثمارات، حتى تخدم أغراضاً أهم، لتعزيز القوى الإنتاجية وتحسين وسائل الإنتاج الزراعي.

ولو استمر الاستثمار في مصر على هذا النمط، وبنفس النسبة الضئيلة، فسيكون تقدمنا الاقتصادي شديد البُطء، محدودَ النطاق، لا يتفق مع الزيادة المضطردة في حاجات سكاننا، وفي حجم هؤلاء السكان، كما لا يتفق مع ضرورة تخصيص قط متزايد للاتفاق على مشروعنا الدفاع عن كياننا ضدَّ الاستعمار، ومن ثمَّ يُخشى أن يزداد مستوى المعيشة للجماهير سوء.

فنهضة اقتصادنا القومي، ورفع مستوى المعيشة للشعب، يتطلب العمل على تحطيم كافة العقبات التي تقف في سبيل زيادة الاستثمار، زيادة تتفق والحاجات الملحة للبلاد كما يتطلب توجيه الاستثمار وفق مصالح جماهير الشعب، لا مصالح أقلية مترفة. فما هي هذه العقبات؟

1. تصفية بقايا الإقطاع:

إن قانون الإصلاح الزراعي، ومصادرة أملاك الأسرة المالكة، كان ضربة ولا شك للإقطاع، ضربة لنفوذه الاقتصادي والسياسي. ولكن لا زال هناك بقايا إقطاعية، تتجلى أساساً في نظام إيجار الأرض، نظام الاستغلال عن طريق الإيجار.

هذه البقايا الإقطاعية تقف عقبة في سبيل تطور اقتصادنا القومي.

فقد قدرت مصلحة الاقتصاد والتشريع بوزارة الزراعة، أن قرابة خمسين مليوناً من الجنيهات من الداخل الزراعي في عام 1954، كانت من نصيب الملاك غير المشتغلين بالزراعة! أي أن هذا المبلغ الضخم قد ذهب إلى جيوب قوم لم يقوموا بأي مجهود، ولا بأي تحسين لوسائل الزراعة، بل ولا حتى بمجرد الإشراف عليها!

وهذا المبلغ الضخم الذي استولوا عليه، يزيد على 16% من الدخل المستمد من الزراعة، ويزيد على نصف الدخل المستمد من كافة الصناعات التحويلية.

وهو مبلغ إمّا ينفق على مواد ترف، مستورد معظمها من الخارج، وإمّا في إقامة مباني للمترفين، أو شراء أراض جديدة لتكبير المزارع الكبيرة. فكأن هذا المبلغ الضخم لا يُنفق فيما يطور اقتصادنا القومي، أو يزيد من قوتنا الإنتاجية، سواء في الصناعة أو الزراعة.

كما أن هذه البقايا الإقطاعية، مسؤولة جزئياً على الأقل، عن تفشي البطالة في الريف. فقد قدر المجلس الدائم للخدمات العامة، أن الفائض من العمال الزراعيين، كان بنسبة 42% عام 1947. وارتفع إلى 47% عام 1954، أي أنّ الزراعة في مصر، تستطيع أن تستغني عن نصف العمال الزراعيين الموجودين حالياً، دون أن تُصاب بسوء.

كما أن بقايا الإقطاع مسؤولة أيضاً عن الانخفاض الكبير لمستوى المعيشة لصغار الفلاحين وفقرائهم، بما تستقطعة من دخلهم في شكل إيجار مرتفع للأرض، ولو ذهب هذا الإيجار إلى الذين يفلحون الأرض، لترتب عليه زيادة القوة الشرائية في الريف، وتوسع في السوق لمنتجاتنا الصناعية. إن بقاء القوة الشرائية لجماهير الفلاحين على حالها، معناه تعرّض صناعتنا لأزمات تزداد عنفاً بتطور إنتاجنا. إذ لا يُتاح لها الطلب الفعلي المحلي، القادر على امتصاص ما تنتجه مصانعنا.

فالقضاء على بقايا الإقطاع أمر ضروري، إذا أردنا السرعة لنهضتنا الاقتصادية، ورفع مستوى شعبنا. وقد يتم ذلك على خطوات، وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، ولكنه أمر ضروري لنهضة صناعتنا وتوسيع السوق المحلي أمامها، ورفع مستوى المعيشة للشعب.

وإلى أن يتم التخلص التام من بقايا الإقطاع، نقترح خطوات مباشرة.

تتلخص في الآتي:

- التمسك تماماً بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي نصّاً وروحاً بالنسبة للإيجارات.
- إعطاء الأولوية في توزيع الأراضي المصادرة. لفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين.

- توزيع كافة الأراضي الحكومية والأراضي البور على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين.
- التمسك بتطبيق قانون الثمانية عشر قرشاً كحدٍّ أدنى للأجور الزراعية.
- توزيع الأقساط على الملاك الجدد على مائة عام بدلاً من ثلاثين عاماً.
- إلغاء حق التجنيب لملاك الأرض، حتى لا يستخدم كوسيلة للضغط على المستأجرين وزيادة الإيجار عن الحد القانوني بشتّى الحيل.
- إيجاد شبكة واسعة للتسليف الزراعي للمستأجرين ولصغار المزارعين على أساس المحصولات لا ملكية الأرض...
- تشجيع الصناعات الزراعية الريفية حتى تستغرق بعض الأيدي العاملة المعطّلة، إلى أن تستوعبها نهضة صناعية شاملة.

2. تصفية الاحتكار:

عانت مصر من قبضة الاحتكار الأجنبي طويلاً. فاحتكارات البترول الأجنبية مثلاً لم تكتف بأن تعوق إنتاج البترول المصري على نطاق واسع وبأسعار أقل، بل عملت على تخفيض إنتاج البترول، إذ هبط هذا الإنتاج من 2.351.000 طن عام 1953 إلى 1.970.000 طن عام 1954 ثم إلى 1.808.000 طن عام 1955، وقد قدّر الدكتور عبد الرازق حسن مقدار الأموال التي تحتفظ بها إحدى شركات البترول (شركة آبار الزيوت البريطانية) بحوالي 6.1 مليون جنيه. في شكل نقد أو استثمارات ليس لها اتصال بالبترول، إنها تكاد تكون أموال مجمدة في خزائن الشركة، لا ينفق منها شيء على استكشاف آبار جديدة أو تحسين لوسائل الإنتاج القائمة!

وقد قال الدكتور القيسوني وزير المالية، إن الحراسة التي فرضت خلال العدوان المسلح، قد كشفت عن توجيه هذه المؤسسات لمصلحة الاقتصاد الأجنبي، ضد رأس المال، ورجال الأعمال الوطنيين، لقد كانت تتوسع في إقراض الأجانب، حتى ترفع من شأنهم وتزيد من قوتهم وسيطرتهم على الاقتصاد المصري. بينما تترك المصريين دون التمويل المناسب للقيام بالأعمال الإنتاجية المختلفة!

وكانت معظم تجارة الجملة تقع بأكملها في أيدي رعايا الأعداء من الإنجليز والفرنسيين.

وطبعاً كانت هذه الرعاية توجّه تجارة الجملة لصالح إنجلترا وفرنسا! لا لصالح مصر.

وإذا تصورنا أن الودائع في البنوك عام 1955، بلغت قرابة 250 مليون جنيه، ذلك بخلاف ما في صناديق التوفير والادخار وحساب شركات التأمين، التي بلغت قرابة 90 مليون جنيه، أدركنا خطر القبضة الاحتكارية على الاقتصاد القومي، واستطاعتها إفساد وعرقلة أي تخطيط، أو أي توجيه لنهضة الاقتصاد القومي...

وبهذا نرى أن الخطوة التي خطاها الرئيس جمال عبد الناصر بتمصيره البنوك وشركات التأمين والتوكيلات التجارية، خطوة هامة جداً نحو تحرير اقتصادنا القومي من القبضة الاحتكارية الأجنبية.

فجعل الأسهم لهذه الشركات اسمية تكون مملوكة لمصريين، يمنع تلاعب الاحتكار الأجنبي ويقطع عليه الطريق. واشترط أن يكون أعضاء مجالس إدارتها والمسئولون عن الإرادة فيها أن يكونوا مصريي المولد، ليسد الباب أمام سيطرة العناصر الاحتكارية الأجنبية، وذيلوها من المتمصرين اسماً، والأجانب فعلاً.

إن تمصير الاقتصاد القومي، تمصير اتحاد الصناعات والغرف التجارية والبورصة وسوق الأوراق المالية، واختيار العناصر الوطنية الجريئة التي لا روابط لها بالشركات الاحتكارية، في مراكز قيادتها، هي خطوة هامة ولا شك للقضاء على الاحتكار الأجنبي.

إن التقديرات مختلفة بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية والفرنسية الموضوعة تحت الحراسة، إن نشرة البنك الصناعي تقدّرهما بمبلغ 70 إلى 80 مليون جنيه، ومجلة تايم الأمريكية تقدّرهما بـ 170 مليون جنيه، كما تقدر مجموع رؤوس الأموال الإنجلو فرنسية في مصر بمبلغ 250 مليون جنيه ورؤوس الأموال الأمريكية بمبلغ 21 مليون جنيه.

إن هذه الأموال كلها، إن كان حقاً هذا التقدير، تستحق لمصر كجزء من التعويض عن الخسائر الفادحة التي ألحقها العدوان الإنجلو فرنسي الإسرائيلي على

مصر، وكمقابل لتجميد أرصدتنا لدى كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، وكتحريك لاقتصادنا المصري من قبضة رؤوس الأموال الاحتكارية الأجنبية.

ثالثاً: زيادة القطاع الحكومي:

لقد خصصت الحكومة منذ حركة الجيش في يوليو سنة 1952، جزءاً متزايداً من ميزانيتها للمشاريع الإنتاجية. وهذا معناه زيادة دور الحكومة في الاقتصاد الوطني. وهو أمر ضروري لنهضتنا الاقتصادية.

فالرأسماليون الوطنيون، مهما توفر لديهم من أرباح واحتياطي، لا يملكون في مصر من التسهيلات الفنية ولا المقدرة المالية لبناء صناعة ثقيلة، ومصر في أشد الحاجة إلى هذه الصناعة.

لقد كان يكفي الأمس مليون جنيه مثلاً، لإنشاء مصنع ضخم للنسيج أمّا أقلّ مصنع للصلب فلا يحتاج لأقلّ من عشرة أو عشرين مليوناً من الجنيهات، وليس من السهل أن نتظر من الأفراد القيام بمشروع كهذا، إمّا لقلة ما في أيديهم من مال ينفق وضخامة هذه المشروعات، وإمّا لأنه لا يقل ربحاً عاجلاً ... فلا بد من تحمل الحكومة العبء الأكبر في بناء مثل هذه المشروعات.

لقد اتخذت الهند هذا السبيل، فبلغ مجموع الاستثمارات في قطاع الدولة الهندية 48 ألف مليون روبية في مشروع السنوات الخمسة، مقابل 24 ألف مليون روبية في القسم الخاص.

وهذه الزيادة للقطاع الحكومي في الصناعة، في ظروف مصر الحالية، أي في ظروف بلد متخلف كبلدنا لا يمكن تصويرها بأنها احتكار حكومي، رغم بقاء النظام الرأسمالي. فلا يمكن أن نسمّي القطاع الحكومي احتكاريّاً، إلا إذا كانت الرأسمالية الوطنية في مصر قد بلغت مرحلة الاحتكار، وخطأً بالغ أن يصور بعض الاقتصاديين المصريين، بنك مصر وشركاءه، على أنه رأسمالي مالي أو رأس مالي احتكاري. إذ يشترط أولاً حتى نصل إلى درجة الرأسمالي المالي، بلوغ الصناعة الوطنية مرحلة الاحتكار. وهذا الشيء لم تبلغه مصر، فالاحتكار في مصر كان أساساً احتكاريّاً أجنبيّاً يسيطر على الاقتصاد المصري.

وكما يقول الدكتور مودست روبنستين: إنه في البلاد المتخلفة التي شقت طريقها حديثاً إلى تطور مستقل، نجد أن رأسمالية الدولة تتخذ سمة خاصة، فمن الخطأ أن نسميها رأسمالية دولة احتكارية، كما هو الشأن في الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية، فالرأسمالية الاحتكارية للدولة، إنما هي نموٌّ تابع لتطور الاحتكارات الخاصة، المتطلعة لا إلى استغلال شعبها فحسب. وإنما إلى استغلال البلاد الأخرى أيضاً... ولهذا نرى الرأسمالية الاحتكارية للدولة في تلك الحالة خادماً لسياسة توسعية استعمارية، فدورها في هذه الحالة رجعي تماماً. ومن ناحية أخرى، نجد أن رأسمالية الدولة في بلد كالهند، إنما مهمتها هي تسهيل التصنيع والتنمية الاقتصادية العامة، فهي تساعد في تدعيم استقلال الهند، وإضعاف مركز الاستعمار. فالمؤسسات الرأسمالية، ملك الدول في الهند تختلف عن مثيلتها في الصين، التي تستخدمها حكومة الشعب هنالك من أجل الإسراع في بناء الاشتراكية.

زيادة نصيب القطاع الحكومي اليوم في مصر، وزيادة عدد المؤسسات الصناعية وغيرها، التي تملكها الدولة أو تساهم فيها، أمر ضروري، من أجل تطوير اقتصادنا وإضعاف مركز الاستعمار.

كما أنه في ظروف خاصة، ظروف ازدياد النشاط السياسي للشعب بشكل عام والطبقة العاملة بشكل خاص، وفي ظروف التوظيف الكامل لموارد البلاد، وزيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة، يمكن أن يكون خطوة في سبيل التطور غير الرأسمالي لاقتصادنا القومي.

رابعاً: تخطيط الاقتصاد القومي:

إن اتجاه حكومة عبد الناصر الوطنية نحو تخطيط الاقتصاد القومي، وتعبئة جميع الجهود للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وفق خطة شاملة طويلة الأجل، يعتبر ولا شك خطوة تقدمية.

وعلم التخطيط للاقتصاد القومي لا زال علماً ناشئاً، والخبرة فيه تكاد تكون قاصرة على البلاد الاشتراكية: الاتحاد السوفيتي بشكل خاص، ثم الصين الشعبية وبقية الديمقراطيات الشعبية.

والشيء الذي يمكن أن يستنبط من الخبرة الاشتراكية أنه:

أولاً: يستحيل التخطيط دون الإشراف على التجارة الخارجية والهيمنة بشكل أو آخر على التجارة الداخلية والبنوك وشركات التأمين ووسائل التمويل المختلفة وتوجيهها في خدمة التخطيط، كما أنه يستحيل هذا التخطيط دون الإشراف أيضاً على سياسة الإنشاء والمشروعات الجديدة لزيادة القوى الإنتاجية للبلاد وإخضاعها بدورها للخطة الاقتصادية العامة.

إن عدم الإشراف على هذه النواحي من شأنه أن يفتح ثغرات خطيرة، تهدم كافة الخطط الاقتصادية.

ثانياً: إنَّ الشئ الأساسي في أي تخطيط اقتصادي، هو تعبئة وتنظيم القوى البشرية للبلاد.

فيقول س.ج ستروميلين، مُلخصاً خبرة الاتحاد السوفيتي: إن الاقتصاد الموجه ممكن فقط في ديمقراطية عمالية ثابتة، تتضمن الوحدة الكاملة ومصالح الشعب كله، كما تضمن في الوقت نفسه الثقة التامة من جانب الشعب في حكومتهم المختارة، وفي التوجيهات الاقتصادية التي تقرّها هذه الحكومة.

إنه حين وجود هذا الشرط، وحين تستقبل الخطة الاقتصادية بالاعتراف العام والتأييد الكامل للجماهير العاملة... إنه عندئذ فقط، يصبح التخطيط أداة قوية للتقدم الاقتصادي.

لقد قال لينين في عام 1920: إني أقولها مرة ثانية، إنه من الضروري إثارة حماسة جماهير العمال والفلاحين الواعين، لتحقيق البرنامج العظيم.

وعاد لينين مرة أخرى إلى القول: إن أهم شيء، هو أن نكون قادرين على إثارة التنافس بين الجماهير، وأن تستطيع الجماهير أن تعبّر عن نفسها، كي يمكن أن تقوم بالعمل فوراً.

ثمَّ يستطرد ستروميلين قائلاً: إنَّ أهمَّ شيء، هو أن نكون قادرين على إثارة التنافس بين الجماهير، وأن تستطيع الجماهير أن تعبّر عن نفسها، كي يمكن أن تقوم بالعمل فوراً.

ثمَّ يستطرد ستروميلين قائلاً: إن أهم الأدوات في تنفيذ الخطة هم العمال الذين يقومون بتنفيذها... وهؤلاء العمال يجب أن يوفر لهم وسائل العيش وأدوات العمل بكميات متزايدة. ومن ثمَّ يجب على التخطيط الاقتصادي أن

يُراعي بجانب خطة الإنتاج، برنامجاً خاصاً للتعمير يضمن إمداد المنشآت بأدوات فنية أكثر تقدماً، وبقوى كهربائية متزايدة.

حقاً إن ظروف الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي بشكل عام مغايرة للظروف المصرية، من حيث الأساس الاقتصادي، فملكية وسائل الإنتاج هناك هي ملكية جماعية، فهي إمّا ملكية دولة العمال والفلاحين أو ملكية المزارع الجماعية، بينما لا زال أساس الملكية هنا، هو الملكية الفردية الخاصة، ومن ثمّ تختلف أساليب التخطيط للاقتصاد القومي في مصر اختلافاً جذرياً عنها في المعسكر الاشتراكي، إلا أن التجربة المصرية، شأنها شأن التجربة الهندية، تجربة جديدة ولا شك، وتعتبر خطوة تقدمية، ولا شك أنه يمكنها أن تستفيد بعض الشيء من تجارب الأمم الاشتراكية التي سبقتنا في ميدان التخطيط الاقتصادي.

خامساً: تدعيم النظام التعاوني:

ولا شك أن نهضتنا الاقتصادية في أمس الحاجة إلى نظام تعاوني: جمعيات تعاونية في الريف وأخرى في المدن، جمعيات تعاونية للإقراض وأخرى للاستهلاك، وثالثة للتسويق ورابعة للإنتاج.

ولا زال يشوب النظام التعاوني لدينا، سواء منه ما كان في الريف أو ما كان في المدن أوجه نقص ضخمة: فلا زال هذا النظام قاصراً، إذ أن عدد الجمعيات التعاونية وفق إحصاء سنة 1952 لم يتجاوز 2103 جمعية، لا يزيد عدد أعضائها عن 747 ألفاً، وتقل رؤوس أموالها عن واحد ونصف مليون جنيه، ولا يتجاوز احتياطها عن مليون جنيه.

ولا يكفي قط هذا العدد من الجمعيات ولا ذاك العدد من الأعضاء، إنما تريد نظاماً تعاونياً شاملاً في الريف والمدن، يضم الملايين من الفلاحين وأبناء المدن.

كما أن الجمعيات القائمة ينقصها الإشراف الشعبي والإشراف الحقيقي لأعضائها في مجالس إدارتها، فإداراتها إمّا محصورة في يد بعض موظفين في حالة الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي، وإمّا في يد قلة توجه الجمعية لمصلحتها الخاصة،

لمصلحة الأثرياء وكبار الملاك والمحظوظين، لا لمصلحة الكثرة الغالبة من أعضائها، ومن ثم عدم حماسة الفلاحين وأبناء المدن لهذه الجمعيات.

بينما لو أشرك الشعب في إدارتها والإشراف عليها إشرافاً حقيقياً لاستطاعت أن تكون موضع حماسة بين الجماهير وموضع إقبال شديد.

كما أن نُظُمها المالية ونظام الإقراض فيها لا زال يراعي أصحاب الأملاك وحدهم، ويكاد يهمل المستأجرين وفقراء الفلاحين، وهم الكثرة الغالبة من المزارعين، فيجب أن يوجد نظام للقروض بضمان المحصول، لا بضمان الملكية وأن تكون الفوائد قليلة حقاً، وأن يوضع نظام واضح لتحصيل هذه القروض بشكل لا يضرُّ المقترضين.

كما أن الجمعيات التعاونية لو أمدت بالقروض من البنوك والدولة، لاستطاعت أن تلعب دوراً في إقامة صناعات ريفية ، وريفنا اليوم في أشد الحاجة إليها.

كما أن الجمعيات تستطيع أن تضع نظاماً لتسويق المحصولات الزراعية للقرى حتى تُباع في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وبالثمن المُجْزِي، هذا في الوقت الذي يمكن فيه أن تحصل للفلاحين على ما يحتاجون إليه من سلع استهلاكية بالثمن المعقول..

كما أن الجمعيات التعاونية بانتشارها، يمكن أن تنظم التجارة الداخلية، وأن تكون وسيلة فعالة لمحاربة الزيادة المصطنعة في تكاليف المعيشة ومحاربة السوق السوداء في مواد التموين أو التقاوي والسماد..

حقاً إن الجمعيات التعاونية في ظل العلاقات الرأسمالية، لن تستطيع أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في ظل العلاقات الاشتراكية للإنتاج، ولكنها تستطيع أن تكون عاملاً إيجابياً له قيمته في التطور الاقتصادي لمصر.

سادساً: المساعدات الأجنبية:

ولا شك أننا بمواردنا الخاصة نستطيع أن نتقدم تقدماً اقتصادياً على ضوء الأسس التي أشرنا إليها سابقاً، ولكن ضعف مواردنا الخاصة سيجعل هذا التقدم بطيئاً، ونظرية التمهّل في مسألة التطور الصناعي، تهدد ببقائنا في مستنقع التأخر

والعَوَز، ففي إمكاننا أن نسرّع من تصنيع بلادنا ورفع تقدمها الاقتصادي رفعاً جوهرياً، استناداً إلى مساعدات خارجية.

ولكن أي مساعدات؟ ومَن الذي يستطيع أن يمدنا بهذه المساعدات؟

هل هي مساعدات فرنسية أو إنجليزية مثلاً؟ لا شك أننا نستبعد هذه المساعدات، وخاصة بعد العدوان السافر على أرض بلادنا، بل حتى قبل هذا العدوان؛ فإن إنجلترا وفرنسا في حاجة هي نفسها إلى مساعدات خارجية.

تبقى أماننا المساعدات الأمريكية.

ولكن المساعدات الأمريكية تتطلب أولاً خلق ما تسميه بالجو السياسي الملائم أي كما يقول ليمنين: إقامة نظام سياسي يناسب أهدافهم النهائية، ويعني تشريعاً خاصاً يقدم ضمانات وامتيازات للمستعمرين الأجانب، ويعني في جوهره الإشراف الكامل على الحياة الاقتصادية والمالية لبلادنا، كما يعني حقوقاً سياسية خاصة. أي أن الاستثمارات والمساعدات الأمريكية ليست سوى شكل آخر للاستعمار الحديث.

وقد اتضح هذا بجلاء في الشروط التي أرادتها أمريكا عند عرضها تمويل السد العالي. فتمويل السد العالي كان يشترط شروطاً تحقق للاستعمار سيطرة تامة على اقتصادنا القومي من شأنه أن يحوّلنا مرة أخرى إلى شبه مستعمرة.

كما يتضح هذا مرة أخرى من المساعدات الاقتصادية المقدمة بموجب مشروع إيزنهاور، فهي تشترط شروطاً سياسية، تجعل مصر شبه مستعمرة أمريكية.

ولو درسنا الاستثمارات الأمريكية في الخارج لاحظنا عليها الآتي:

أن المبالغ التي تحصل عليها الاحتكارات الأمريكية من البلاد الأجنبية في شكل دخل لاستثمارات هذه المبالغ، أضخم بدرجة كبيرة من رأس المال الجديد الذي يستثمر، فقد بلغت الاستثمارات الأمريكية الجديدة 1300 مليون دولار سنوياً فيما بين 1948، 1952 بينما بلغ متوسط الدخل الذي تحصل عليه الولايات المتحدة 2.300 مليون دولار كل عام! أي قرابة ضعف الأموال التي تستثمرها!

والمساعدات الأمريكية توجّه بشكل متزايد للمساعدات العسكرية. فالمساعدات العسكرية تبلغ 67% من مجموع المساعدات في الفترة من عام 1952 إلى عام

1955!

والمساعدات التي تستخدم للأغراض العسكرية لها أثر اقتصادي سلبي. فهي لا تشجّع التقدم الاقتصادي، وإنما تحمّل البلاد المتخلّفة بحمل عسكري جديد يعوق تقدّمها الاقتصادي ويثبت تأخرها وتبعيتها للبلاد الأجنبية.

فنحن إذًا في حاجة إلى المساعدات الفنية والآلية والمالية بشرط ألا ترتبط بأي اشتراطات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، وبشرط أن تمنح على أساس المساواة الكاملة في الحقوق والمنفعة المتبادلة، وعدم تدخل أي بلد في شؤوننا الداخلية.

هذا النوع من المساعدات الذي يمكن أن يتخذ شكل اتفاقات تجارية طويلة الأمد، من السهل الحصول عليه من الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية ودول باندونج الشعبية ودول باندونج المستقلة.

سابعاً: سياسة الضرائب؛

لا زالت سياسة الضرائب في مصر تحمل آثار الماضي الاستعماري والإقطاعي والاحتكاري، فالضرائب غير المباشرة كالرسوم الجمركية والدمغة ونقل الملكية والرسوم القضائية لا زالت تمثّل 45% من إيرادات الدولة، كما هو واضح في ميزانية 1955.

فإيراد الدولة من هذه الضرائب قد بلغ في تلك السنة 116.7 مليون جنيه.

والضرائب غير المباشرة يقع عبؤها أساساً على الجماهير الكادحة؛ لأنها تفرض بغض النظر عن وضع المستهلك ودرجة فقره .. ونظراً لأن الأسر الفقيرة تمثّل الأغلبية الساحقة من المصريين، وهي التي تقوم بمعظم الاستهلاك، نجد نصيب الفقراء من الضرائب غير المباشرة يبلغ أضعاف أضعاف ما يبلغه نصيب الأغنياء.

ولا شك أنّ نظام الضرائب في حاجة قُصوى إلى تعديل جوهري ليتحمل القادرون عبئاً أكبر، وليخفف بعض العناء على غير القادرين.

حقاً إن هناك ضرائب على فروع الدخل ولكنها لا تزيد أعلى نسبة لها عن 17%، وحقاً أن هناك ضرائب تصاعدية، ولكنها لا تفرض إلا بعد أن يصل صافي الدخل 1000 جنيه فأكثر.

فنحن في حاجة ملحة إلى زيادة النسبة التصاعدية على الإيراد، وزيادة معدل الضريبة بالنسبة للدخل العالية، وأمّا بالنسبة للضرائب غير المباشرة فيجب أن

تُعَفَّى منها المواد الأساسية التي تستهلكها جمهرة الشعب، وأن تزداد الضرائب زيادة أكبر على سلع الترف.

إن مثل هذه السياسة من شأنها أن تزيد إيرادات الحكومة من جهة، وأن تخفف من العبء الواقع على الجماهير الكادحة من جهة أخرى؛ فتزيد بذلك - ولو إلى حد - من قوتها الشرائية فينفسح مجال السوق المحلية للصناعة المصرية.

ثامناً: الأرباح والأجور:

كما يجب أن يكون لنا سياسة واضحة بالنسبة للأرباح والأجور، إذا ما أردنا نهضة اقتصادية حاسمة وارتفاعاً لمستوى المعيشة لشعبنا.

وأول ما يلفت النظر أن نسبة الأرباح، وخاصة في الصناعات الكبيرة مرتفعة ارتفاعاً لا مبرر له، فقد جاء في تقرير للبنك الصناعي عام 1955 أن قيمة الأرباح والفوائد الموزعة عام 1955، بلغت 13.9 مليون جنيه، أي بنسبة 13.2% من رؤوس الأموال المستخدمة.

وقد قدرت الأرباح التي وزعتها الشركات خلال النصف الأول من عام 1956 بمبلغ عشرة ملايين وربع مليون جنيه خالصة الضريبة.

وليس بمستبعد أن تبلغ الأرباح الموزعة هذا العام ما ينيّف على عشرين مليون من الجنيهات. قد يفوز بالنصيب الأكبر منها ما لا يتجاوز 10 آلاف شخص من كبار أصحاب الأسهم والسندات.

وهذا في الوقت الذي قدّر الإحصاء الصناعي لعام 1952، قيمة الأجور للعمال الذين يعملون في المصانع التي تستخدم عشرة عمال فأكثر بما يقل عن عشرين مليون جنيه موزعة على 234 ألف عامل!

هذه السياسة غير المتكافئة بين الأرباح والأجور تؤدي إلى انكماش السوق الداخلية، فانخفاض مستوى الأجور معناه انخفاض القوة الشرائية للعمال، والطبقة العاملة المصرية تكون جزءاً هاماً من القوة الشرائية اليوم، وبقاء الأجور على حالها معناه اصطدام صناعتنا بأزمات تزداد حدة على مرّ الأيام بزيادة القوى الإنتاجية لمصانعنا، إذ لا تجد السوق الداخلية الكافية لتصريف منتجاتها.

فمن مصلحة الاقتصاد القومي نفسه، بل من مصلحة الرأسمالية الوطنية المصرية نفسها، في الأمد الطويل أن تزداد القوى الشرائية للعمال، أي أن تزداد الأجور.

ومن العبث القول بأن زيادة الأجور يترتب عليها زيادة التكاليف الصناعية مما يستتبع ارتفاع أسعار المواد المصنوعة، فارتفاع تكاليف المعيشة.

إنه ما أمكن تخفيض نسبة الأرباح الموزعة إلى 5% من الرأسمالي الموظف في مصر مثلاً بدلاً من 13%، وقد يُقال: إن هذه النسبة قد لا تغري أصحاب رؤوس الأموال على استخدام أموالهم في الصناعة أو التجارة.

والواقع أن السياسة التي تسير عليها الصناعة المصرية سياسة جامدة ضيقة الأفق ومحدودة النظرة، فهي تسعى إلى تحقيق ربح عال عن السلعة الواحدة بغض النظر عن جملة الربح!

وإليك ما يقرره الدكتوران: شربيني وشريف في بحث لهما نُشر في مجلة مصر المعاصرة: إن سياسة الأسعار قائمة في أغلب الأحيان على الرغبة في الحصول على أكبر ربح ممكن عن كل صفقة في حد ذاتها، وقد يؤدي هذا إلى أقصى ربح ممكن في المدى القصير، ولكنها لا تؤدي إلى أقصى ربح ممكن في المدى الطويل، فالسياسة بالنسبة للأسعار، سياسة انكماشية، لا تسعى إلى زيادة المبيعات على نطاق واسع، أسعار الوحدة.

بينما لو اتبعت سياسة تمدد، وخفضت الصناعة المصرية نسبة الربح عن السلعة الواحدة، ورفعت أجور عمالها، لاستطاعت أن تبيع أضعافاً مضاعفة ما تبيعه اليوم، ولتحقق لها آخر الأمر ربحاً أكبر في جملته من الربح الذي تحققه اليوم.

كما أنه من العبث القول بأن العامل المصري لا يستحق أجراً أكبر لنقص كفاءته.. إذ أن مدى الاستغلال الواقع على الطبقة العاملة يبلغ نسبة 200% على الأقل، إذ أن صافي القيمة المضافة في الصناعات الهامة وفق الإحصاء الصناعي لسنة 1952 لا يقل عن 37 مليون جنيه، مقابل 19 مليون جنيه للأجور.. أي إذا قدرنا أن متوسط ساعات العمل في اليوم يبلغ تسع ساعات، فإن العامل المصري

ينتج ما يوازي قيمة أجره فيما لا يزيد عن ثلاث ساعات في اليوم وتذهب باقي الساعات التي يعملها في شكل فائض قيمته يناله صاحب العمل.

وإذا كان هناك ثمت نقص في كفاءة العامل المصري، فمرجه طول ساعات العمل وانخفاض الأجور. وسوء الأدوات التي يترك ليعمل بها، أو سوء التنظيم نفسه.

فساعات العمل في المتوسط تتراوح، حسب الإحصائيات الرسمية، ما بين 51.50 ساعة عمل في الأسبوع. وتخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور، يكفل للعامل وقتاً أكبر للراحة، وفراغاً يستطيع فيه استكمال تدريبه المهني، وتحسيناً لمستوى معيشته مما يجعل العامل المصري أقوى جسماً وأرفع ثقافة، فيجود عمله ويتقنه.

لقد أصبحت الحاجة ملحة. لنهضة اقتصادنا القومي، أن يزيد الحد الأدنى لأجر العامل المصري، مع هبوط معدل الربح إلى 5% مثلاً مع التمسك بنظام ثنائي ساعات للعمل في اليوم، مع عدم زيادة تكاليف المعيشة.

فتطبيق سياسة كهذه يحتاج فعلاً إلى زيادة نصيب القطاع الحكومي من الاقتصاد القومي، ومراعاته لهذه السياسة بالنسبة للأرباح والأجور، كما يحتاج إلى مزيد من التوجيه والتشريع في مصلحة الطبقة العاملة، ودون إجحاف بمصلحة الرأسماليين الوطنيين..

هذه هي الخطوط العريضة للسياسة الواجب اتباعها، إذا ما أردنا نهضة سريعة لاقتصادنا القومي، وارتفاعاً للمستوى المادي والثقافي للجماهير الكادحة وتعاوناً مخلصاً مع جارتنا العربية على قَدَم المساواة.

تاسعاً: الجبهة الوطنية المتحدة:

ولكن السياسة الاقتصادية وحدها لا تكفي، إذ أن أية نهضة اقتصادية حقة للبلاد، لا يكفي قط، خطط توضع وتشريعات تصدر وأوامر من أعلى، وإنما لابد لها من إشراك حقيقي للجماهير، فيما نحن مقبلون عليه من بناء لاقتصادنا وسياستنا القومية.

فكيف يتمُّ هذا ؟

إننا نعتقد أن مفتاح نهضتنا السياسية التي هي شرط لازم لنهضتنا الاقتصادية هو ما قاله عبد الناصر.. الجبهة الوطنية المتحدة، التي كرّر النداء بها أكثر من مرة في خطبه..

فماذا نقصد بالجبهة؟

إن أول ما يطرأ على الذهن، أن نكون جبهة أحزاب، الأحزاب التقليدية التي عرفتها مصر.

ولنتكلّم في صراحة:

إنه ليس من مصلحة الحركة الوطنية، أن تعود الأحزاب القديمة بكيانها وقيادتها التقليدية.. إن هذه الأحزاب إنما تمثّل مرحلة متخلّفة من تطورها الاقتصادي والسياسي، فأصبحت لا تتفق مع التقدم الاقتصادي والسياسي الذي أحرزته الحركة الوطنية.

وقد تجلّى هذا بشكل واضح وخاصة في المعركة الأخيرة ضدّ العدوان الاستعماري.

ونحن لا ننكر في الوقت عينه، أن من بين هذه الأحزاب التقليدية، عناصر مخلصة لبلادها، ولكن على العناصر أن تخرج من عزلتها وسلبيتها لتقوم بدور إيجابي في بناء الجبهة الوطنية المتحدة.

فماذا نقصد إذا بالجبهة الوطنية المتحدة؟

نقصد بها جبهة طبقات، جبهة تضم الطبقات والفئات والعناصر المعادية للاستعمار والصهيونية في الخارج، والمعادية للإقطاع والاحتكار في الداخل، جبهة تضم الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين، والطلبة، وصغار أصحاب المتاجر والمصانع الصغيرة والرأسماليين الوطنيين بكافة أقسامهم، سواء كانوا أصحاب مصانع متوسطة أو كبيرة، وأثرياء الريف الذين يشرفون على إدارة أملاكهم ويستخدمون العمل المأجور... ثم أي عناصر أخرى وطنية، طالما هي مستعدة للكفاح ضدّ الاستعمار والصهيونية، وطالما هي معادية للإقطاع والاحتكار.

هذه الجبهة يجب أن تنظم صفوف صغار التجار وصغار أصحاب المصانع والقرى والأحياء وفي كل بقعة من بقاع مصر.

ولجان المقاومة الشعبية وللجبهة الوطنية المتحدة للمقاومة الشعبية في بورسعيد أمثلة حيّة نابعة من المعركة نفسها للشكل الذي يمكن أن تتخذه الجبهة الوطنية المتحدة - هذه الجبهة، ونقولها في صراحة تامة، هي اليوم جبهة الشعب مع حكومة عبد الناصر بالذات؛ لأن عبد الناصر ليس مجرد رئيس جمهورية، وإنما هو اليوم قائد الكفاح للوطن ضدّ الاستعمار والصهيونية هذه الجبهة لابدّ أن ينبثق منها ما أسماه عبد الناصر في خطابه في مؤتمر التعاون أول يونيو 1956: القيادات الجديدة، قيادات تحسّ بإحساس الشعب.

والجبهة الوطنية جبهة سياسية بكل معاني الكلمة، فهي ليست مجرد جبهة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية فالقيادات التي ستبرز لا يمكن أن تكون شيئاً آخر سوى قيادات سياسية لها برامجها وأهدافها وأساليب كفاحها.

وهذه القيادات السياسية تجمعها جميعاً أهداف واحدة في المرحلة الحالية من كفاحنا الوطني: المحافظة على استقلالنا وتدعيم هذا الاستقلال بتطوير اقتصادنا ورفع مستوى الملايين من أبناء هذا الشعب، والكفاح من أجل السلام العالمي.

إلا أنه رغم الوحدة بينها. لابد أن تقوم بينها تناقضات وصراع طبقي.

ولكن ليس حتماً أن ينقلب هذا الصراع إلى خصومة تتمخض عن حرب أهلية، وخاصة إذا ما ساد البلاد حكم ديمقراطي سليم، واتسعت الحريات الشعبية، فالصراع في هذه الحالة يكون في حدود سلمية، صراع أقرب ما يكون إلى التنافس بين القيادات السياسية المختلفة، أيها أكثر خدمة للشعب وأحرص على مصالح الملايين، دون مصالح فئة محدودة أو قليلة صغيرة.. ثم أيها أبعد نظراً وأسلم تقديراً للأمور؟

إن قيام جبهة كهذه وتمثيلها في الحكم، يستطيع أن يحقق للبلاد مزيداً من الديمقراطية ومزيداً من الحريات.. ويستطيع أن يشعل حماسة الشعب ويجمع صفوفه حول الأهداف التي وضعتها، وكما يستطيع أن يقطع دابر أية مؤامرات استعمارية، وأن يكشف الأعياب أي عناصر معادية أو متخلفة.

هذه الجبهة في ظلّ ديمقراطية سليمة! تستطيع فعلاً أن تدعم استقلالنا السياسي والاقتصادي. بل تستطيع أكثر من هذا أن تُمهّد الطريق نحو تطور غير

رأسمالي لاقتصادنا، فكما يقول بير ديبون: إن خطط التطور الاقتصادي، تتطلب كي تتحقق، تأييد الجماهير العريضة، والتعاون الفعّال لكافة القوى الحية في البلاد، فالمشاكل التي تواجه مصر اليوم لا يمكن حلّها إلا باتحاد وثيق لكافة الفئات الاجتماعية المختلفة المصمّمة على المحافظة على الاستقلال السياسي لبلادها وعلى بناء أسس الاستقلال الاقتصادي.

مراجع تاريخية

- الثورة العُرابية والاحتلال الإنجليزي - عبد الرحمن الرافعي
- مصر والسودان أوائل عهد الاحتلال - عبد الرحمن الرافعي
- " " " - مصر كامل
- ثورة سنة 1919 (جزءان) " " "
- في أعقاب الثورة (ثلاثة أجزاء) " " "
- المسألة المصرية في دورها الأخير - تقرير ملنر مارس سنة 1921
- القضية المصرية: سلسلة وثائق المفاوضات، مطبوعات الحكومة المصرية سنة 1956 .
- تراجم مصرية وغربية - محمد حسين هيكل
- تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده - تأليف تيودور رونستين، وترجمة علي أحمد شكري سنة 1927.
- تطور الصحافة المصرية (1798-1951) - الدكتور إبراهيم عبده، الطبعة الثالثة.
- سعد زغلول. محمد إبراهيم الجزيري - طبعة دار أخبار اليوم
- أدب المقالة - الجزء الخامس - مصطفى كامل - الدكتور عبد اللطيف حمزة.
- نقابات العمال في مصر - الدكتور حسين خلاف، الطبعة الأولى سنة 1946
- أيام لها تاريخ - أحمد بهاء الدين - الجزء الأول، مطبوعات روزا اليوسف
- في أصول المسألة المصرية - صبحي وحيدة سنة 1950.
- قصة الثورة كاملة - أنور السادات - مطبوعات دار الهلال
- كفاح الشعب والجللاء - عدة مؤلفين (سلسلة اخترنا لك)
- مصر بين ثورتين - محمد مصطفى عطا (" " ")
- العدوان الثلاثي على مصر - عدة كُتَّاب (" " ")

- الاستعمار اليوم - أ.م. ليمين، مطبوعات دار الفكر
- هذه الأحلاف - عبد القادر حاتم وآخرون (سلسلة اخترنا لك) سنة 1956
- معركة القتال - سعد زغلول فؤاد سنة 1956
- قضية قناة السويس - الدكتور مصطفى الحفناوي سنة 1956
- تأميم القناة - إبراهيم عامر، سنة 1956
- خطب الرئيس جمال عبد الناصر أول يونيو 1956
- المؤتمر اللآسيوي الأفريقي الأول - تقرير محمد عبد الخالق حسونة، أغسطس سنة 1955
- نحن النساء المصريات - إنجي أفلاطون.

مراجع أجنبية

- Modern. The Earl of Cromer. 2 vol. (New York 1916).
- Egypt since Cromer. (2 Vol. London 1933/34) Lord Milner.
- Anglo. Egyptian Relations (1800-1953) London 1954.
- Great Britain and Egypt ((1914-1951) Information papers No 19 Royal Inter. Affairs.
- The Middle East, 2nd Edition, Royal Inst. Of Inter. Affairs.
- Seven Fallen Pillars, Jon Kimche.
- The Middle, W.B. Fisher, London 1956.
- The Fellaheen, Ayrout, Alex. 1953.

درويات

- جريدة الوفد المصري: أعداد ما بين سبتمبر 10-1945 يوليو 1946
- جريدة صوت الأمة: أعداد ما بين أكتوبر 1951- مارس 1953
- أخبار اليوم: أعداد ما بين أكتوبر 1951- مارس 1953
- جريدة المساء: أعداد ما بين أول نوفمبر - أول يناير 1956

مراجع اقتصادية

- مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل علاجها - الدكتور محمد علي رفعت
سنة 1951 الجزء الأول.
- مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل علاجها - الدكتور محمد علي رفعت
سنة 1951 الجزء الثاني.
- حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية- الدورة الثانية، سنة 1950.
- تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث.
- أمين مصطفى عفيفي عبد الله، سنة 1952.
- أزمنا الاقتصادية - الدكتور عبد الرازق حسن.
- بناء الاقتصاد المصري - دكتور جاد لبيب. الطبعة الخامسة سنة 1954.
- اقتصاديات مصر - جمال الدين محمد سعيد، القاهرة سنة 1951.
- ترجمة التقرير الرسمي لمؤتمر القطن الدولي 1929، طبعة وزارة الزراعة.
- البنك الأهلي المصري (1898-1948).
- بيان وزير المالية والاقتصاد عن مشروع ميزانية 1954.
- سياسة الغد - مريت غال القاهرة سنة 1938.

مراجع أجنبية اقتصادية

- Egypt at Mid. Century -Charles Essawi 1954
- The Economic Develeopmie of Modern Eght -Crouchley, A.E- London 1938.
- L Egyte. Moment Economique- Instt. Nat. de Ia Statistique et des Etudes Eeo.1950.
- Economie Developments 1955- American Embassy despatch, No. 780.195.
- Eco. Develop. In the Middle East- 1945-1954 - Supplement to world Eco. Report, United Nations.
- The Stucture of Modern Industry in Egypt - 1948.
- The Eco. Development of the Middle East - Alfred Bonne - planning the U.S.S.Rby S.G Stumelin. 1954.
- Statistical Year Book -1954 - United Nations.
- Marketing problems in an Underdeveloped Country, Egypt - pared by Abdel Aziz al Sherbini & Ahmed Fouad Sherif.

دوريات

- مصر المعاصرة، عدد يوليو 1956.
- الإحصاء السنوي للجيب، سنوات 1948، 51، 53، 1954.
- إحصاء الإنتاج الصناعي سنة 1950، 52، 1954 - مصلحة الإحصاء والتعداد.
- الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية سنوات 1952، 53، 1954.
- النشرة النصف شهرية للبنك الصناعي - أعداد مختلفة.
- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي، الأربعة أعداد عام 1955 وعددان 1956.
- التعداد العام للسكان سنة 1947، الجزء الثاني، جداول عامة مصلحة الإحصاء والتعداد.
- تحليل للواردات المصرية من 1945 - 1954، للدكتور نزيه أحمد ضيف.
- الإحصاء السنوي العام 1952؛ مصلحة الإحصاء والتعداد.
- الإحصاء السنوي العام 1938-1939؛ مصلحة الإحصاء والتعداد.
- إحصاء الشركات المساهمة، يونيو سنة 1947، يونيو 51، 1952.
- تقرير لجنة الصناعات، وزارة التجارة والصناعة سنة 1948
- المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، تقرير سنة 1955.

دوريات أجنبية

- The Egyptian Economie and political Review Vol-1 - Sep. 1954- August 1955.
- L Egypte Cotonporaine- 1953-54-55 - Raceuil de Statistiques Banque Belge en Egypte (1929-1954).
- New Times No 19 . 52 (1956).
- International Affairs No 4. 6-6-10 (1956), Moscow.

إن التاريخ لا يمكن أن يكون علمًا حقًا،
إذ قصر نفسه على دراسة أعمال
الملوك وقواد الجيوش، وأخبار الغزاة،
وتفاصيل المفاوضات والمعاهدات.

نعم، إن الزعماء والقادة دورهم في
التاريخ، ولكنهم لا يستطيعون أن
يلعبوا هذا الدور إلا بمقدار ما يمثلون
مصالح شعوبهم، إلا بمقدار إدراكهم
لقوانين التطور للمجتمع، إلا بمقدار ما
يمثلون قوة متقدمة قد تهيأ لها
ظروف النضج، بحيث تستطيع أن
تسير بالمجتمع خطوة إلى الأمام.

ومع هذا يستمر المحرك الحقيقي
للتاريخ هو الشعوب، وتحركاتها،
وثوراتها، وتنظيماتها، ولا نعنى بها
هذه التحركات العفوية الطارئة، التي
ما إن تهب حتى تتمد، إنما هذه
التحركات العميقة المنتظمة التي
تعبر عن أن نظامًا اقتصاديًا وسياسيًا
معينًا أصبح لا يصلح للبقاء، أصبح
معرقلاً لتقدم القوى الإنتاجية، أصبح
محطماً لمستوى المعيشة للشعب
وثقافته، ومن ثم يتعين وجود نظام
آخر سياسي، ونظام آخر اقتصادي،
تهب الملايين بقيادة زعمائهم من
أجل تحقيقه.

ISBN 978-977-313-736-6



9 789773 137366

